ISSN:
: 3005-6713
: 3005-6721

فصليّة تُعنى بنقد
الرؤى الغربية في
الإنسان والمجتمع

السنة الثانية - العدد (٧) ربيع ٢٠٢٥ م ١٤٤٦ هـ

وجوهٌ بَيضاءُ، قُلوبٌ سَوداءُ
بعضُ منظماتِ المجتمعِ المدنيّ

أوّل الكلام
- أقنعةُ العطاءِ: الهيمنةُ بوجهٍ إنسانيٍّ

المحور
- منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ: المفهومُ والوظيفةُ
- الوَكالةُ القاتمةُ
- رؤيةٌ عن عملِ المنظَّماتِ الغربيَّةِ في العراقِ
- المنظَّماتُ غيرُ الحكوميَّةِ والمجتمعُ المدنيُّ في لبنانَ
- دورُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في السَّيطرةِ وتوجيهِ أدواتِ التَّرفيهِ
- دورُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في نشرِ ثقافةِ الشُّذوذِ والتحوُّلِ الجنسيِّ

تأصيل
- العملُ التطوُّعيُّ في الإسلامِ

دراسات وبحوث
- صناعةُ المصطلحِ وسلطةُ الخطابِ الأيديولوجية

قراءة في كتاب
- وَكالةُ المخابراتِ المركزيَّةِ في هوليوود

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

وجوهٌ بَيضاءُ، قُلوبٌ سَوداءُ
بَعضُ منظماتِ المجتمعِ المدنيّ

السنة الثانية – العدد (٧): ربيع ٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

ISSN:
: 3005-6713
: 3005-6721

أُمم
للدراسات الإنسانية والاجتماعية

تصدر عن:

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

مجلة علمية فصلية محكّمة تُعنى بنقد
الرؤى الغربية في الإنسان والمجتمع

www.barathacenter.com
www.oumam.barathacenter.com
Oumam.magazine@gmail.com

التّابع لجمعيّة براثا الثقافيّة المرخّصة في لبنان بموجب علم وخبر رقم: ٥١٦

وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ
وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ
وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ

(الأعراف:١٦٨)

رسالة المجلة

مواجهة التحديات الفكرية التي يفرضها الغرب وغيره على مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وذلك من خلال:

- تفنيد "الشبهات والأفكار المستوردة" بطريقة أكاديمية علمية ومنهجية، وإظهار معاثرها وعيوبها، ونقد جذورها وسياقاتها.
- الكشف عن الدوافع السياسية والاقتصادية والاستعمارية التي تقف خلف محاولة الهيمنة الثقافية على مجتمعاتنا.
- تقديم إحصاءات علمية من داخل المجتمعات الغربية، ترصد النتائج التدميرية للثقافة المادية العلمانية على المجتمعات.
- تقديم رؤى أصيلة وبديلة عن النظريات الغربية من منطلق انساني عالمي، يتناسب ومقتضيات الفطرة البشرية، ويتأسس على الرؤية الكونية الميتافيزيقية للاجتماع البشري.

■ المشاركون في العدد:

د. علي فضل الله (لبنان) ● د. مريم رضا خليل (لبنان) ● أ.أحمد الخالصي (العراق) ● د. حسن محمد الزين (لبنان) ● سناء عزوز (تونس) ● د. سهام محمد (تونس) ● الشَّيخ حسن أحمد الهادي (لبنان) ● إيدروج لخضر (الجزائر) ● لينا السقر (سوريا).

مجلــة «أمم للدراســات الإنســانية والاجتماعيــة»، مجلة علميــة فصلية محكّمــة، تصدر كل ثلاثة أشــهر عن «مركز براثا للدراســات والبحوث». وتُعنــى المجلة بنقد الــرؤى الغربية في الإنســان والمجتمــع في مختلف المجــالات والتحديــات المعاصرة؛ في الفلســفة، والتاريــخ، والاجتماع، والانثروبولوجيا، وتأصيلها من منطلق عقلاني ينســجم ومقتضيات الفطرة البشرية ومع الرؤية الكونية الميتافيزيقية الأصيلة للإجتماع البشري.

ترحب المجلة بمســاهمات الكتـــاب والباحثيـــن في المجالات المتعلقة باهتمامات المجلــة العلمية، ويمكـــن للراغبين مراســلة المجلة على العنوان التالي: مركز براثـــا للدراســات والبحوث - مجلة أمم: بيروت، بغداد.

في العدد المقبل:

وهم الحرّية

موقع المركز:
www.barathacenter.com

موقع المجلة:
oumam.barathacenter.com

بريد المجلة:
Oumam.magazine@gmail.com

رئيس التحرير: 009613821638

مدير التحرير: 0096176949904

■ الهيئة العلمية:

● أ.د. حافظ عبد الرحيم. (علم اجتماع سياسي واقتصادي- جامعة قابس- تونس)
● أ.د. حسن بشير. (علم اجتماع التواصل الدولي والثقافي-جامعة الامام الصادق(ع)- ايران).
● أ.د. بن شرقي بن مزيان. (فلسفة-جامعة وهران(٢)- الجزائر).
● أ.د. حيدر حسن اليعقوبي.)علم نفس تربوي-جامعة الكوفة- العراق)
● أ.د. خنجر حميّة. (فلسفة غربيّة معاصرة- الجامعة اللبنانيّة- لبنان)
● أ.د. طالب عمران. (منطويات تفاضلية وفلك- جامعة دمشق- سورية).
● أ.د. عقيل صادق. (فلسفة-جامعة البصرة- العراق).
● أ.د. محسن صالح. (فلسفة-الجامعة اللبنانية-لبنان).
● أ.د. محمد شعلان الطيار. (علم آثار- جامعة دمشق- سورية).
● أ.د. معمر الهوارنة. (علم نفس- جامعة دمشق- كلية التربية-سورية).
● أ.د. ياسر مصطفى عبد الوهاب. (تاريخ عصور وسطى- جامعة كفر الشيخ- مصر).
● أ.د. يوسف طباجة. (علم اجتماع- الجامعة اللبنانية- لبنان).

■ هيئة التحرير:

● أ.د هنى الجزر. (فلسفة-جامعة دمشق-سورية).
● أ.د. سعد علي زاير. (فلسفة تربية ومناهج اللغة العربية-العراق).
● أ.د. عادل الوشاني (علم اجتماع الثقافة والاتصال- جامعة قابس-تونس).
● أ.مشارك. د نعمة حسن البكر. (تاريخ حديث ومعاصر-جامعة عين شمس-مصر).
● د. علي الحاج حسن. (فلسفة اسلامية-لبنان).
● الشيخ د. محمد نمر. (مناهج تربوية- لبنان).

المشرف العام:
الشيخ جلال الدين علي الصغير
(العراق)

رئيس التحرير:
د. محمد محمود مرتضى
(جامعة المعارف-لبنان)

مدير التحرير:
الشيخ د. محمد باقر كجك
(جامعة المعارف-لبنان)

المدير المسؤول:
أ. آية بيضون (لبنان)

المدير الفني:
أ. خالد معماري (سورية)

التدقيق اللغوي:
د. محمود الحسن (سورية)

ترجمة:
لينا السقر (انكليزي)
(إجازة في الترجمة الانكليزية-جامعة دمشق-سورية)

قواعـــد النشـــر في مجلّـــة "أُمم"

شروط النشر في المجلّة

- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- عند قبول البحث يتعهد المؤلف بنقل حقوق ملكية البحث إلى المجلة، وعدم نشره في أية مجلة أخرى إلا بعد أخذ موافقة خطية من إدارة المجلة، ويكون من حق المجلة نشر البحث في كتاب جماعي؛ وفي حال أراد الباحث نشر بحثه في أي وسيلة نشر ورقية أو الكترونية، فيجب عليه أخذ موافقة خطية مسبقة من إدارة المجلة.
- تلتزم المجلة بإعلام المؤلف بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل، أو وفق تعديلات معينة بناءً على ما يرد من ملاحظات المقوّمين، أو الاعتذار عن عدم النشر في غضون مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً، إلّا في حال الاستكتاب المبكر، لكن يتم إعلام المؤلف بذلك.
- في مسألة رفض البحث فمن حق المجلة إعلام المؤلف بأسباب الرفض أو عدم إعلامه بذلك.
- ترتيب البحوث (المقالات) في داخل المجلة يخضع لأغراض فنيّة، ولا علاقة له بمكانة المؤلف (الباحث) وشهرته.
- تدفع المجلة مكافأة مالية لكل بحث يُنشر في المجلة، وتُعلِم المؤلف بقيمتها أو طريقة احتسابها مسبّقاً.
- المراسلات ترسل بإسم رئيس التحرير: الدكتور محمد مرتضى على العناوين التالية:

رقم الهاتف: ٠٠٩٦١٣٨٢١٦٣٨ أو على البريد الإلكتروني:
oumam.magazine@gmail.com

خُلُقيّات النشر

- تلتزم إدارة المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين.
- تلتزم إدارة المجلة بمراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس، بل الالتزام بقواعد التفكير العلمي ومناهجه، ولغته في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- تلتزم إدارة المجلة بعدم الإفصاح عن أسماء المقوّمين (المُحكمين) للمؤلفين، كذلك تلتزم في الوقت نفسه بعدم الإفصاح عن أسماء المؤلفين للمقوّمين ويبقى هذا الأمر على نحو سري عند رئيس ومدير التحرير فقط.
- احترام حقوق الملكية الفكرية للبحوث المترجمة.
- يُشترط أن يكون البحث متوافقاً مع معايير الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
- يشترط ألاّ يكون البحث المرسل للنشر في المجلة منشوراً سابقاً في مجلة أو في كتاب، أو مستلاً من رسالة أو أطروحة، وألاّ يكون تم تقديمه للنشر إلى مجلة أخرى.

دليل المقوّمين

- **إن المهمة الرئيسة للمقوّم العلمي للبحوث المرسلة للنشر، هي أن يقرأ البحث الذي يقع ضمن تخصصه العلمي بعناية فائقة، وتقويمه وفق رؤية ومنظور علمي وأكاديمي لا يخضع لأية أهواء شخصية، ويقوم بتثبيت ملاحظاته البناءة والصادقة بشأن البحث المرسل إليه.**
- **قبل البدء بعملية التقويم يتأكد المقوّم إذا ما كان البحث المرسل إليه يقع ضمن تخصصه العلمي أم لا، فإن كان البحث ضمن تخصصه العلمي فعليه تقدير كونه يمتلك الوقت الكافي لإتمام عملية التقويم؛ ذلك أنَّ عملية التقويم يجب أن لا تتجاوز (١٥) يوماً.**
- **بعد موافقة المقوّم على إجراء عملية التقويم وإتمامها في المدة المحددة يلتزم بإجراء عملية التقويم على وفق المحددات الآتية:**
  - **أ. تحديد درجة الأمانة العلمية للبحث.**
  - **ب. تحديد درجة مطابقة عنوان البحث لمحتواه.**
  - **ت. تحديد درجة وضوح ملخص البحث.**

ث. تحديد درجة إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
ج. تحديد درجة تناسب العناوين الفرعية وترابطها.
ح. تحديد درجة المستوى العلمي للبحث.
خ. تحديد درجة المستوى اللغوي والأدبي.
د. تحديد درجة قيمة المصادر ودقة الاعتماد عليها.
ذ. تحديد درجة أهمية البحث وأصالته من حيث الآلية والنتائج.
ر. تحديد درجة حجم البحث.
ز. تحديد درجة صلاحية البحث للنشر.
س. يحدد المقوّم بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.

- يحدد المقوّم أسباب الرفض في حال قرر عدم صلاحية البحث للنشر.
- تجري عملية التقويم على نحو سري.
- يتم تبليغ رئيس التحرير في حال أراد المقوّم الأول مناقشة البحث مع المقوّم الثاني.
- ترسل ملاحظات المقوّم العلمي إلى رئيس التحرير لإرسالها إلى المؤلف في حال وجود ملاحظات على البحث؛ لكي يأخذ المؤلف بها للموافقة على النشر، من دون أن يعرف المقوّم من هو المؤلف، ولا أن يعرف المؤلف من هو المقوّم.
- تعتمد ملاحظات المقوّمين وتوصياتهم في قرار اعتماد نشر البحث من عدمه.

دليل المؤلفين

- يجب أن يكون البحث جديداً في طرحه، ولم يسبق لأحد أن تناول الموضوع بالآلية نفسها ووصل إلى النتائج نفسها، وأن يتسم بالعمق والتحليل والنقد.
- يجب أن تكون لغة البحث خالية من الأخطاء اللغوية والطباعية، وأن تراعى في كتابتها علامات الترقيم.
- المعلومات الواردة في البحث يجب أن تكون موثقة من خلال المصادر والمراجع العلمية الدقيقة.
- على المؤلف مراعاة أن تكون عدد كلمات بحثه تتراوح ما بين (٤٥٠٠) إلى (٥٥٠٠) كلمة.

- سيتم استعمال برنامج فحص نسبة الاستلال (Plagiarism Check X).
- سيعرض البحث على برنامج الاستلال قبل تحويله للتقويم، وسيرفض البحث إذا تجاوزت نسبة الاستلال النسبة المقبولة عالمياً (٢٥٪).
- في تسجيل الهوامش المرتبطة بالحواشي المرجعية، فإن الكاتب سيستعمل نظام (شيكاغو المعدل)، ويُدرج الهوامش في أسفل الصفحة (Footnote) عبر الادراج التلقائي.
- مثال على نظام شيكاغو المعدّل:
  - في حال التوثيق من كتاب: اسم المؤلف: عنوان الكتاب، ذكر الجزء أو المجلد، رقم الصفحة.
  - في حال التوثيق من مجلة: اسم كاتب البحث أو المقال: عنوان البحث، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة.
  - في حال التوثيق من كتاب جماعي: اسم كاتب مع عبارة وآخرون: عنوان الكتاب أو البحث، رقم الصفحة.
  - في حال التوثيق من رسالة أو أطروحة: اسم الباحث: عنوان الرسالة أو الأطروحة، الجامعة والكلية، رقم الصفحة.
  - توثّق الآيات في المتن عقب النص القرآني مباشرة بذكر السورة متبوعة بنقطتين، ثم رقم الآية داخل حاصرتين، هكذا: [الإنسان: ٢٥].
  - الآيات القرآنية تُدرج محرّكة وفق التشكيل القرآني، وتوضع بيم مقوسين خاصين، هكذا: ﴿بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾
  - ملاحظة: ما تم ذكره في أعلاه من مصادر إن كانت إلكترونية فيتم إدراج الرابط بعد رقم الصفحة في الأسفل.
- يُدرج في نهاية البحث ثبت بالمصادر والمراجع، وفق ما ذكرنا أعلاه مع اضافة باقي التفاصيل المرتبطة به: دار النشر، مكان النشر، تاريخ النشر، رقم الطبعة.
- يستعمل الكاتب في بحثه باللغة العربية خط (simplified Arabic) بحجم (١٤) في المتن، ونفس الخط بحجم (١٢) في الهامش.

- أما باللغة الإنجليزية فيستعمل (Times New Roman) بحجم (١٤) في المتن، وبحجم (١٢) في الهامش.
- يكتب في الصفحة الأولى الآتي:
  - عنوان البحث باللغة العربية.
  - اسم المؤلف باللغة العربية (اذا كان عربيا)، مع ادراج حاشية سفلية يذكر فيها: جنسيته، توصيفه العلمي، الدرجة العلمية والشهادة، وجهة الانتساب (الجامعة، الكلية)، أو (المؤسسة البحثية).
  - ملخص للبحث باللغة العربية على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (١٠٠) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية على أن لا تتجاوز (٧) كلمات.
  - تقوم المجلة بإجراء ترجمة الملخصات الى اللغات التي تراها مناسبة.

تعهد حقوق الملكية

أنا الموقع أدناه المؤلف (الباحث): .....

صاحب البحث الموسوم بـ: .....

.....

أتعهد بنقل حقوق الطبع والنشر والتوزيع إلى مجلة (أمم) ومركز براثا للدراسات والبحوث.

التاريخ:

التوقيع:

تعهد الملكية الفكرية

أنا الموقع أدناه المؤلف (الباحث): .....

صاحب البحث الموسوم بـ: .....

.....

أتعهد بأن البحث الذي أنجزته لم يتم نشره أو تقديمه للنشر إلى مجلة أخرى، سواء أكانت داخل لبنان أو العراق أو أي دولة أخرى، وأرغب بنشره في مجلة (أمم).

التاريخ:

التوقيع:

المحتويات

أوّل الكلام

١٥ أقنعةُ العطاءِ: الهيمنةُ بوجهٍ إنسانيٍّ ■ د. محمد محمود مرتضى

المحور

٢٧ منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ: المفهومُ والوظيفةُ ■ د. علي فضل الله

٤٥ الوَكالةُ القاتمةُ ■ د. مريم رضا خليل

٧٥ رؤيةٌ عن عملِ المنظَّماتِ الغربيَّةِ في العراقِ ■ أ.أحمد الخالصي

١٠١ المنظَّماتُ غيرُ الحكوميَّةِ والمجتمعُ المدنيُّ في لبنانَ ■ د. حسن محمد الزين

١٣٣ دورُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في السَّيطرةِ وتوجيهِ أدواتِ التَّرفيهِ ■ سناء عزوز

دورُ منظَّمات المجتمعِ المدنيِّ في نشرِ ثقافةِ الشُّذوذِ والتحوُّلِ الجَنسيِّ
١٦١ ■ د. سهام محمد

تأصيل

العملُ التطوُّعيُّ في الإسلامِ
١٩١ ■ الشَّيخ حسن أحمد الهادي

دراسات وبحوث

صناعةُ المصطلحِ وسلطةُ الخطابِ الأيديولوجية
٢١٣ ■ إيدروج لخضر

قراءة في كتاب

وَكالةُ المخابرات المركزيَّة في هوليوود: كيف تُشكِّل الوكالةُ الأَفلامَ والتلَيفزيون
٢٣٣ ■ ترجمة لينا السقر

أقنعةُ العطاءِ: الهيمنةُ بوجهٍ إنسانيٍّ

رئيس التحرير
■ د. محمد محمود مرتضى

المقدِّمة

شهدت العقودُ الأخيرةُ تصاعدًا لافتًا في حضورِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في الفضاءِ العربيِّ، إلى الحدِّ الذي تحوَّلت فيه هذه المنظَّماتُ إلى لاعبٍ مؤثِّرٍ في السِّياسةِ، والاقتصادِ، والثَّقافةِ، وصياغةِ الوعيِ العامِّ. ورغمَ ما تُقدِّمه من خدماتٍ ومبادراتٍ قد تبدو في ظاهرِها إنسانيَّةً وتنمويَّةً، فإنَّ التمعُّنَ في نشأتِها وتطوُّرِها وأدواتِ عملِها، يكشفُ عن حقيقةٍ أكثرَ تعقيدًا من الصُّورةِ النمطيَّةِ الرَّائجةِ.

ذلك أنَّ المجتمعَ المدنيَّ ليس اختراعًا بريئًا نشأ في الفراغِ، بل هو ثمرةُ منظومةٍ فكريَّةٍ وتاريخيَّةٍ، تعكسُ مسارَ تكوُّنِ الدَّولةِ الحديثةِ في الغربِ، ورؤيتِها لدورِ الأفرادِ والجماعاتِ. ومع موجةِ العولمةِ الليبراليَّةِ، جرى تكييفُ هذا المفهومِ، وإعادةُ توظيفِه بوصفه أداةَ نفوذٍ ناعمٍ يُعادُ عبرها ترتيبُ أولويَّاتِ المجتمعاتِ الأخرى، وصياغةُ قيمِها وفقَ مقاساتٍ محدَّدةٍ سلفًا. وقد تجلَّى هذا التَّوظيفُ بوضوحٍ في البلدانِ العربيَّةِ التي دخلتْها منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ، مدعومةً بتمويلاتٍ ضخمةٍ وخطاباتٍ جاهزةٍ، لتصبحَ -أحيانًا- امتدادًا لمشاريعَ خارجيةٍ تلتقي عند هدفٍ جوهريٍّ، وهو إعادةُ ترتيبِ العَلاقةِ بين الدَّولةِ والمجتمعِ على نحوٍ يحقِّقُ الهيمنةَ بأكثرِ صيغِها سلاسةً واستدامةً.

مــن هنا، فـإنَّ البحثَ في هذه المنظَّماتِ لا ينطلــقُ من عداءٍ مبدئيٍّ لفكــرةِ التَّنظيمِ المدنيِّ، وإنَّما من رغبةٍ في استعادةِ الفاعليةِ الأصيلةِ لهذا المجالِ، وتحريرِه من التبعيَّةِ القيميَّةِ والوظيفيَّةِ. فالأســئلةُ الحقيقيَّةُ التي ينبغي طرحُها تتعلَّقُ بمنظومةِ المصالحِ والقيمِ والسُّــلطاتِ التي تتحرَّكُ خلفَ الواجهةِ اللامعةِ لمنظَّماتٍ تدَّعي الحيادَ والإنسانيَّةَ.

أوَّلاً: الجذورُ الفكريَّةُ للمجتمعِ المدنيِّ في المنظومةِ الغربيَّةِ

إنَّ الحديثَ عن منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ لا يكتمل دون الغوص في البيئة الفلسفية والسياسية التي نشــأ فيها هذا المفهوم في الغرب، وتحوُّلاته التي جعلت منه أداةً وظيفيَّةً في مشاريع النفوذ والهيمنة الناعمة. ذلك أنَّ المجتمع المدني، في جوهره، ليس كيانًا محايدًا أو منفصلاً عن الرؤى الكونيَّة للقوى الكــبرى، بل هو تعبير عن منظومة فكرية أنتجــت أدواتها، وهي تصوغ تصوُّرَها للعَلاقة بين الفرد والدَّولة، والسُّوق والثَّقافة.

تعود الجذور الأولى لمفهوم «المجتمع المدني» إلى الفلسفة السياسية الكلاسيكيَّة، لكنَّه تبلور بوضوح في الفكر الأوروبي الحديث. فعند (هيغل-Hegel)، مثَّل المجتمعُ المدني المجالَ الذي ينتظم فيه الأفرادُ لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية ضمن قواعدَ وقوانين، أيْ أنَّه مجالٌ يوازن بين الحرِّية الفردية والنظام العام[1].

لاحقًا، طــوَّر (ألكسي دو توكفيــل-Alexis de Tocqueville) هذا التصــوُّر في إطار تحليله للديمقراطية الأمريكية، معتبرًا الجمعيات الطَّوعية حجر الأساس في حماية المجتمع من استبداد السلطة المركزية[2].

غير أنَّ هذا التفســير كان يقوم على خلفيَّةٍ ثقافية لا تفصل تمامًا بين التبشير بقيم الحرِّية وبين تبرير التوسُّع الاستعماري الأوروبي.

أمَّــا (أنطونيو غرامشي-Antonio Gramsci) فقد منح المفهوم أبعادًا أكثر تعقيدًا، حين اعتبر المجتمع المدني مجالاً للهيمنة الثقافية، أي المجال الذي تُنتِج فيه النُّخبُ المهيمنة منظومةَ القيم

١ - جورج فيلهلم فريدريش هيغل: عناصر فلسفة الحق، ص١٧٨.

2 - Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Penguin Classics, p. 115.

والتصوُّرات التي تُضْفي الشرعيَّة على سيطرتها، وتجعلها مقبولة لدى الجمهور[1].

ومع صعود العولمة في نهايات القرن العشرين، انتقل مفهوم المجتمع المدني إلى مرحلة جديدة. فقد بدأت المؤسَّسات المالية الكبرى والدول الغربية تروِّج لفكرة أنَّ المنظَّمات غير الحكومية هي البديل الأمثل عن الدولة في تقديم الخدمات والتنمية[2].

وبالتوازي، جرى تحميل هذه المنظَّمات أدوارًا سياسية ضمن استراتيجيات "الديمقراطية الموجَّهة"؛ حيث جرى تمويل المشاريع "الأهلية" في الدول الناميَة بهدف إعادة تكوين الوعي والسلوك الاجتماعي وفق معاييرَ غربية[3].

في المراحل الأخيرة من تطوُّر هذا المفهوم، صار المجتمع المدني جزءًا من حزمة سياسات "الحَوْكمة العالمية"؛ بحيث جرى استثمار المنظَّمات غير الحكومية في نشر القيم الليبرالية المتعلِّقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، و"المساواة الجندريَّة"، والسوق الحرَّة.

ومن خلال الشَّراكات والتمويل والتدريب، صار لهذه المنظَّمات وظيفة مزدوجة: تقديم الخدمات الاجتماعية، وإنتاج النُّخب المحلِّية القادرة على تمثيل الخطاب الغربي داخل بلدانها.

إنَّ تتبُّع الجذور النظرية للمفهوم يُظهر بوضوح كيف بُني على منظومة قيميَّة تتداخل فيها الحرِّية مع الهيمنة، والتطوُّع مع إخضاع الثقافات الأخرى. وهذه الخلفية ضرورية لفهم كيفيَّة توظيف منظَّمات المجتمع المدني في العالم العربي لتكون وسيلةَ نفوذ سياسي وثقافي غربي.

ثانيًا: المساراتُ التاريخيَّةُ لتغلغلِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في العالمِ العربيِّ

إنَّ حضورَ منظَّمات المجتمع المدني في السِّياق العربي لم يكن حصيلة تطوُّر طبيعي وبطيء، بقدر ما كان نتاج تحوُّلات سياسية واقتصادية متسارعة. فقد تكثَّف نفوذ هذه المنظَّمات في محطَّات محدَّدة ارتبطت بتبدُّلات كبرى في النظامَين الدولي والإقليمي؛ بحيث أصبحت هذه الكيانات في كثير من الأحيان رافعة لخطابات التحديث الموجَّه والتدخُّل الأجنبي.

عرفت المجتمعات العربية قبل الاستعمار نماذجَ راسخةً من العمل الأهلي، خاصَّة في صورة

1 - Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, International Publishers, p. 12–13.

2 - David Harvey, A Brief History of Neoliberalism, p. 3–5.

3 - Jude Howell & Jenny Pearce, Civil Society and Development: A Critical Exploration, p. 4–7.

الأوقاف والمدارس والجمعيات الخيرية التي شكَّلت جزءًا من النسيج الاجتماعي والديني. غير أنَّ القوى الاستعمارية عمدت إلى تقويض هذه المنظومة المستقلَّة تدريجيًّا عبر سياسات تنظيمية وإدارية، مثل حصر الإشراف على الأوقاف بيد السلطة، وفرض أنماط خطابيَّة جديدة ذات صبغة ثقافية وتبشيريَّة[1]. وهكذا، جرى تهميش العمل الأهلي التقليدي لحساب هياكل أكثر ارتباطًا بالرؤية الغربية "الحداثيَّة".

ومع حصول الدول العربية على استقلالها في منتصف القرن العشرين، برزت مشاريع بناء الدولة الوطنية التي أعطت الأولوية للتنمية الشاملة والتحديث السريع. في هذا الإطار، توسَّعت صلاحيات الدولة على حساب المبادرات الأهلية، وجرى فرض قيود على الجمعيات المدنية، سواء عبر القوانين أو عبر إخضاعها المباشر للرقابة السياسية. تزامن ذلك مع ارتفاع الخطاب القومي الذي كان يتوجَّس من أيِّ نشاط "غير رسمي" قد يشكِّل قناةً للتأثير الخارجي.

لكن هذا الحذر لم يلغِ بالكامل وجود المجتمع المدني، بل ظلَّ هامشيًّا في معظمه، يقتصر على أنشطة خيرية أو ثقافية محدودة تخضع للوصاية الحكومية.

ثم شهدت حقبة التسعينيَّات من القرن العشرين منعطفًا حاسمًا، تزامن مع سقوط الاتحاد السوفياتي وصعود خطاب "نهاية التاريخ" و"انتصار" الليبرالية الغربية. في هذا السياق، نشطت برامج "الديمقراطية وحقوق الإنسان" التي موَّلتها الوكالات الأمريكية والأوروبية، وأُطلقت مبادرات ضخمة لتأسيس ودعم منظَّمات المجتمع المدني في المنطقة العربية[2].

ترافق ذلك مع اشتراطات "الإصلاح السياسي" المضمَّنة في اتفاقيَّات الشَّراكة والتجارة، مثل اتفاقيَّات برشلونة بين أوروبا ودول المتوسط. هنا تحوَّلت المنظَّمات المدنية إلى وسيلة ضغط ناعمة، يجري عبرها دعم أصوات موالية لخطاب الليبرالية السياسية والاقتصادية[3].

ثم جاءت موجة «الربيع العربي» (٢٠١٠-٢٠١١) لتفتح مرحلة جديدة غير مسبوقة في تمدُّد المجتمع المدني. ففي خضمِّ الانتفاضات الشعبية، تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية، وانهالت عليها التمويلات الخارجية تحت عنوان دعم «التحوُّل الديمقراطي». وقد جرى تدريب

١ - عبد الله عبد الدائم: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص٧٣-٧٦.

2 -Jude Howell & Jenny Pearce, Civil Society and Development: A Critical Exploration, p. 8–10.

٣ - عبد الله عبد الدائم، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص١٢٥-١٢٨.

كوادر محلِّية على آليات التغيير السياسي، وتعزيز شبكات التواصل بين المنظَّمات الإقليمية والدولية[١].

لكن هذا المسار الذي بدا ظاهريًّا مشروعًا تحرريًّا، سرعان ما أثار تساؤلات عن مدى استقلالية هذه المنظَّمات، ودورها الفعلي في إعادة إنتاج هيمنة غربية ناعمة على القرار الوطني، تحت غطاء شعارات الحرِّية والشفافية وحقوق الإنسان.

لقد شكَّل حضور منظَّمات المجتمع المدني في العالم العربي سلسلة حلقات متَّصلة، بدأت مع الاستعمار الذي أعاد هندسة العمل الأهلي، مرورًا ببناء الدولة المركزية، وصولاً إلى موجات "الإصلاح" التي استخدمت المجتمع المدني أداةً لتطبيع النفوذ الغربي وإعادة تعريف أولويَّات المجتمعات. لذا، فإنَّ تحليل هذه المسارات ضروري لفهم طبيعة الأجندات التي صاحبت هذا الانتشار المكثَّف[٢].

ثالثًا: الآليَّاتُ والأدواتُ التي تستخدمُها المنظَّماتُ الغربيَّةُ

إنَّ توصيفَ منظَّمات المجتمع المدني بأنَّها امتداد للنظام القيمي الغربي غير كافٍ، وإنَّما ينبغي أيضًا تفكيك الوسائل العملية التي تمكِّنها من أداء هذا الدور بفعاليَّة. فالهيمنة الناعمة تعتمد على منظومة أدوات دقيقة تمكِّن هذه المنظَّمات من إعادة تكوين الوعي والقرار والسلوك في المجتمعات المستهدفة.

يُعَدُّ التمويل أحدَ أهمِّ مصادر النفوذ الغربي على منظَّمات المجتمع المدني. فغالبيَّة هذه الكيانات تعتمد على هبات أو منح تأتي من وكالات دولية أو سفارات غربية أو صناديق مرتبطة بمؤسَّسات كبرى، مثل (USAID) أو (الاتحاد الأوروبي) أو (مؤسَّسات بيل وميليندا غيتس) (Bill & Melinda Gates Foundation) وغيرها. لا يُمنَح هذا التمويل بلا مقابل، وإنَّما غالبًا ما يكون مشروطًا بتحقيق أهداف معيَّنة:

١. تبنِّي خطاب حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية بصياغة محدَّدة.

٢. تطوير برامج تسهم في تكييف الثقافة المحلِّية مع القيم الغربية.

---

١ - نادرة شلهوب كيفوركيان: الهيمنة الناعمة -المنظمات غير الحكومية وإعادة إنتاج الاستعمار-، ص٥٦-٥٨.

٢ - عبد الله عبد الدائم: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص١٤٥.

٣. الالتزام بتقارير دوريَّة تُرفع إلى الجهات المانحة، ممَّا يضمن مراقبة مستمرَّة.

هكذا يصبح التمويل أداةَ انضباط وضغط غير مباشر، ويحول دون استقلاليَّة القرار التنظيمي أو الانحياز لقيم المجتمع الأصليَّة[١].

من بين الأدوات الأكثر تأثيراً برامج التدريب التي تقدِّمها المؤسَّسات الغربية لنشطاء المجتمع المدني. وهذه البرامج تتجاوز تقنيَّات الإدارة أو كتابة المشاريع، إلى "بناء القدرات القيادية" و"تطوير الرؤية الاستراتيجية"، وهي عبارات برَّاقة تُخفي في جوهرها عملية تطبيع معرفي وثقافي.

ينشأ عن ذلك جيل من النُّخب المحلِّية التي:

١. تتبنَّى لغة الغرب في توصيف قضاياها.

٢. تعيد إنتاج سرديَّات الغرب عن الديمقراطية والحرِّية والتنمية.

٣. تنخرط في شبكات مصالحَ عابرةٍ للحدود، تجعل ولاءها مزدوجًا.

وهكذا يتحوَّل النُّخبَويُّون إلى وكلاء ثقافيِّين يمارسون الهيمنة داخل مجتمعاتهم، من موقع "الشرعيَّة الخُلُقية".

هذا الخطاب الإعلامي المصاحب لعمل منظَّمات المجتمع المدني يلعب دورًا حاسمًا في تهيئة الرأي العام لقبول نمط جديد من القيم والاصطفافات. فبرامج التوعية التي تُنَفَّذ بتمويل أجنبي تركِّز غالبًا على:

١. قضايا الحرِّيات الفردية بمعناها الغربي.

٢. إعادة تعريف أدوار الأسرة والمرأة والدِّين.

٣. شيطنة أيِّ خطاب مقاوم أو معارض للنفوذ الأجنبي بوصفه "تطرُّفًا".

وتُدعَم هذه الحملات بإنتاج أفلام وثائقية ومنشورات ومؤتمرات ذات صبغة علمية وحقوقية، ما يمنحها مصداقيَّة مضاعفةً في عيون الجمهور[٢].

من الأدوات المهمَّة أيضًا اعتماد تقارير صادرة عن هذه المنظَّمات بوصفها مصادر رئيسة في صياغة مواقف الدول الكبرى والمؤسَّسات الأمميَّة تجاه الدول العربية. فحين تصدر منظَّمة محلِّية – تعتمد تمويلاً خارجيًّا – تقريرًا ينتقد الحكومة أو البيئة الثقافية، يتحوَّل بسرعة إلى وثيقة

١ - عبد الله عبد الدائم: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص١٨٠-١٨٢.

٢ - نادرة شلهوب كيفوركيان: الهيمنة الناعمة -المنظمات غير الحكومية وإعادة إنتاج الاستعمار-، ص٦٢-٦٤.

مرجعية تستند إليها القرارات:

١. فرض عقوبات اقتصادية أو سياسية.

٢. التدخُّل تحت عنوان «حماية المدنيين».

٣. الضغط لتغيير القوانين والتشريعات.

وهكذا يجري تبرير الهيمنة الخشنة بالاستناد إلى "معطيات موضوعية" تبدو محايدة، لكنَّها في جوهرها انعكاس لأجندة محدَّدة.

إنَّ تعدُّد أدوات التأثير – من التمويل إلى التدريب إلى الإعلام إلى القوننة الرمزيَّة – يكشف كيف تحوَّلت منظَّمات المجتمع المدني في العالم العربي إلى منظومة معقَّدة، تجمع بين تقديم الخدمات الاجتماعية وإنتاج ثقافة التبعيَّة. وهذه الأدوات لا تعمل منفصلة عن بعضها، وإنَّما تنسج شبكة تأثير يصعب على المجتمعات تفكيكها دون وعي نقديٍّ صارم.

رابعًا: نقدُ خطابِ الحياد والاستقلاليَّة وتفكيكُه

وعلى أيِّ حال، فكثيراً ما تُقدَّم منظَّمات المجتمع المدني بوصفها فضاءً محايدًا ومستقلاً عن مراكز السلطة والهيمنة. فيُروَّج لها باعتبارها "صوت الناس" و"ضمير المجتمع". غير أنَّ التمحيص في بنيتها ومصادر تمويلها وأدوارها العملية، يكشف عن فجوة بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية.

ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تفكيك هذه الصورة المثاليَّة، ونقد الافتراضات التي يقوم عليها الخطاب الغربي عن الحياد والاستقلال.

فالتَّمويل الخارجي هو الحلقة الأكثر حساسيَّة في عَلاقة المنظَّمات بالمجتمع؛ إذ يصعب الحديث عن استقلاليَّة حقيقيَّة حين يكون بقاء المنظَّمة مرهونًا بتدفُّق المنح الأجنبية. وهذا التمويل المشروط يفرض:

١. تحديد أولويات العمل وفق اهتمامات الجهات المانحة.

٢. الالتزام بقوالب مفاهيميَّة ومعجم مصطلحات محدَّد.

٣. تكييف استراتيجيات التأثير والتواصل لتتلاءم مع توقُّعات المموِّلين.

وكلَّما اشتدَّ الاعتماد على التمويل الخارجي، ضعفت القدرة على التعبير عن الاحتياجات

الفعلية للمجتمع المحلي[1].

ولا يقتصر التأثير على الجانب المالي، بل يمتد إلى الجانب القيمي. فكثير من هذه المنظَّمات تتبنَّى رؤىً ليبرالية في مقاربة قضايا مثل:

١. الحرِّيات الفردية والعلاقات الأسرية.

٢. الهُويَّة الثقافية والدينية.

٣. دور الدولة في الاقتصاد.

وهـذه المقاربة قد تتناقـض مع مرجعيات المجتمـع المحلِّي، فتتحـوَّل المنظَّمة إلى منصَّة لتطبيع منظومة قيم مسـتوردة، يجرى تمريرها تدريجيًّا تحت عنوان "التنمية" أو "تمكين الفئات المهمَّشة".

إنَّ التبعيـة القيمية أخطر من التبعية المالية؛ لأنَّها تنتـج حالة من الاغتراب المعرفي والثقافي على المدى الطويل[2].

خامسًا: انعكاسُ ذلك على السِّيادة الوطنيَّة

حين تكتسـب هذه المنظَّمات صفة "الشرعية الخُلُقية" داخليًّـا وخارجيًّا، تصبح أداة ضغط على القرار الوطني. فالتقارير التي تصدرها تُستخدم لاحقًا ذريعةً للتدخُّل الأجنبي، سواء عبر:

١. اشتراطات المساعدات والقروض.

٢. فرض تعديلات تشريعية تمْليها مؤسَّسات دولية.

٣. تشويه صورة الحكومات بهدف إضعاف موقفها التفاوضي.

وبهـذا يتحوَّل المجتمـع المدني – من حيث لا يعلن – إلى قناة تآكلٍ للسـيادة الوطنية، يعيد ترتيب موازين القوَّة داخل الدولة والمجتمع.

سادسًا: البدائلُ

في الواقع، إذا أردنا مجتمعًا مدنيًّا فاعلاً ومسـتقلاً حقًّا، فلا بدَّ من مشروع بديل يقطع العَلاقة

١ - عبد الله عبد الدائم: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص٢٠٠-٢٠٢.

٢ - نادرة شلهوب كيفوركيان: الهيمنة الناعمة -المنظمات غير الحكومية وإعادة إنتاج الاستعمار-، ص٦٧-٦٩.

مع التبعيَّة ويستعيد البُعد الوطني الأصيل. في هذا الإطار يمكن اقتراح الآتي:

١. بناءُ منظومةِ تمويلٍ محلِّيةٍ

أ. تنشيط الوقف الأهلي والتبرُّعات الذاتية.

ب. تخصيص جزء من عوائد التنمية المحلِّية لدعم الجمعيات المستقلَّة.[١]

٢. تعزيزُ الرقابةِ المجتمعيَّةِ

أ. فرض شفافيَّة صارمة على مصادر التمويل والإنفاق.

ب. إنشاء هيئات مستقلَّة لرصد تأثير المنظمات في السيادة الثقافية والسياسية.

٣. اسْتلهامُ الخبرةِ التاريخيَّةِ للأوقافِ والمؤسَّساتِ الخيريَّةِ

أ. إعادة تفعيل النماذج الأصيلة للعمل الأهلي.

ب. ربط العمل المدني بقيم المجتمع وخصوصيَّاته الثقافية[٢].

٤. تطويرُ خطابٍ حقوقيٍّ وتنمويٍّ نابعٍ من الدَّاخلِ

أ. صياغة مفاهيم الحرِّية والكرامة والعدالة استنادًا إلى المرجعية الحضارية المحلِّية.

ب. كسر احتكار المؤسَّسات الدولية للشرعية المعياريَّة.

إنَّ تفكيك خطاب الحياد والاستقلاليَّة يفضح العلاقة العضويَّة بين كثير من منظَّمات المجتمع المدني في العالم العربي ومشاريع النفوذ الغربي. وبقدر ما تزداد هذه الهيمنة الناعمة خطورة، يصبح تأسيس نموذج وطنيٍّ مستقلٍّ واجبًا حضاريًّا وسياسيًّا، لضمان تنمية أصيلة وسيادة حقيقية.

إنَّ تفكيك ظاهرة منظَّمات المجتمع المدني في العالم العربي لا يكتمل إلا بوعي تاريخي ونقديٍّ، يُدرك الجذور النظرية التي صاغت هذا المفهوم في سياقه الغربي، والمسارات التي نُقل عبرها إلى بيئة مختلفة، والأدوات التي جعلت منه رافعةً للنفوذ الناعم الغربي أكثر ممَّا كان تعبيراً أصيلاً عن إرادة المجتمعات.

لقد كشفت الأبحاث التي سيتضمَّنها هذا العدد من مجلة "أمم» أنَّ كثيراً من منظَّمات المجتمع المدنيِّ في منطقتنا، وإنْ رفعت شعارات الحياد والتَّمكين، ارتبطت وظيفيًّا بشبكات التَّمويل الخارجي، وتماهت قيميًّا مع سرديَّات لا تنسجم دائمًا مع الخصوصيَّات التاريخية والثقافية

١ - عبد الله عبد الدائم: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص٢١٠.

٢ - عبد الله عبد الدائم: المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، ص٢١٢.

للشـعوب. فغدت أداة لتطويع السِّياسـات وإعادة تكوين الهُويَّة والوعـي، تحت غطاء التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وإذ يتناول هذا العددُ من المجلة أبعادَ هذا التَّوظيف، وأمثلة تجلِّياته، وإشكاليَّاته العملية، فهو لا يكتفي بالنَّقد، بل يفتح كذلك أفق التفكير في بدائل عملية.

إنَّنا بحاجة إلى مسـاءلة شجاعة تنطلق من سـؤال جوهري: كيف يمكن أن يستعيدَ المجتمعُ المدني في بلادنا دورَه الأصيلَ باعتباره رافعةَ تحرُّر وتنمية، دون أن يكون بوَّابةَ هيمنة وتبعيَّة؟

وعلى أيِّ حال، يعدُّ هذا العدد من مجلة «أُمم» وقفةً تحليليَّة معمَّقة عند دور منظَّمات المجتمع المدني، من زواياه التاريخية والسياسية والثقافية والدينية، في عالم باتت فيه هذه المنظَّمات فاعلاً مركزيًّا في تكوين المجتمعات وإعادة هندسة وعيها.

يفتتح (د. علي فضل الله)، الأبحاث؛ حيث يعود إلى الجذور المفاهيميَّة في بحثه «منظَّمات المجتمع المـدني: المفهوم والوظيفة»، فيُعيد تفكيكَ مصطلح «مدني» وبيانَ تاريخه ودلالاته، موضحًا أن فعَّالية المجتمع المدني تقاس بقدر انسـجامه مع الهُويَّة الثَّقافية والدينية، لا بمجرَّد رفع شعارات الحداثة. أما (د. مريم رضا خليل) فترصد في بحثها «الوكالة القاتمة»، تحوُّل بعض المنظَّـمات غـير الحكومية إلى أدوات اختراق ثقافي وسـياسي ضمن آليـات الحرب الناعمة، مسـتعرضة دورها في حراك تشرين ٢٠١٩، واسـتهدافها المباشر لقوى المقاومة في لبنان. فيما يقدِّم الأسـتاذ (أحمد الخالصي) من العراق بحثًا يحلِّل فيه نشاط جمعيَّات المجتمع المدني في العـراق التي ظهرت بوصفها طفرة كمِّيَّة، فرضها المحتلُّ الأميركي؛ بغيةَ تأمينِ اسـتمرارِ وجودِه وديمومته، الذي لا بدَّ منِ اقْترانِه بوجودٍ ثقافيٍّ جديدٍ، يزاحمُ الهُويَّةَ الموجودةَ في البيئةِ العراقيَّة. أما (د. حسـن محمد الزين)، فيبحث في دراسته «المنظَّمات غير الحكوميَّة والمجتمع المدني في لبنان» عن المسار البنيوي والتاريخي لهذه المنظَّمات، مسلِّطًا الضوء على انفجار عددها بعد العام ٢٠٠٥، وتحوُّلها إلى مشاريع سلطة مدعومة أميركيًّا لاختراق بُنية النظام اللبناني الطائفي.

وتتَّسع عدسة التحليل لتشمل الحقلَ الثقافي والرقمي؛ حيث تدرس (د. سناء عزوز) في بحثها «منظَّمات المجتمع المدني والهندسـة الثقافية الرقمية» كيف تُسـهم الشراكات بين المنظَّمات ومنصَّاتٍ ترفيهيَّة كـ (نتفليكس وتيك توك) في إعادة تكوين الوعي العام، خصوصًا لدى الشباب، وفق رؤى تتجاوز الحقوق إلى تذويب الهُويَّة. وتُكمل (د. سهام محمد) هذا المسار عبر بحثها

«دور منظَّمات المجتمع المدني في نشر ثقافة الشُّـذوذ والتحوُّل الجنسي»؛ حيث ترصد أدوات الضغط القانوني والإعلامي التي تستخدمها المنظَّمات الغربية لفرض مفاهيم التحوُّل الجندري، وتحذِّر من تداعياتها على المجتمعات المحافظة.

وفي باب التأصيل، يكتب الشـيخ (حسـن أحمد الهادي) بحثاً بعنـوان «العمل التطوُّعي في الإسلام»، يسلِّط فيه الضوء على الجذور الفقهيَّة والسلوكية للعمل الخيري التطوُّعي، من الصدقة الجارية إلى الوقف والوصيَّة، مؤكدًا أن التكافل المجتمعي في الإسـلام يُبنى على الإرادة الحرَّة والرَّغبة في القُرب من الله، لا على رؤى خارجية أو مصالح خفيَّة.

أما باب دراسـات وبحـوث، فيكتب فيه الباحـث الجزائري (إيدروج لخـضر) بحثاً بعنوان: «صناعة المصطلح وسـلطة الخطاب الإيديولوجية"، فيُبيِّن أنَّ عمليـة توليد المصطلحات من بين أهم الاستراتيجيات الثقافية للتطبيع الاجتماعي للأجيال، بسبب التَّداول الفكري والمعرفي للمصطلحات التي تنشرها الأوعِيَة الإعلامية في البيئة العامَّة التي تعتبر أكبر وعاء للانتشار.

ويُختتـم العدد بقراءة مترجمة لكتاب "وكالة المخابرات المركزية في هوليود"، تكشـف (لينا السقر) فيها كيف تحالفت الاستخبارات الأميركية مع صناعة السينما لتوجيه الرأي العام، وتلميع أنشطتها السرِّية عبر وسائل التَّرفيه الجماهيري.

وأخيراً، نسأل الله العزيز القدير، أنْ ينال هذا العدد من المجلَّة استحسانَ القرَّاء، وأن يكون رافدًا للمكتبة العربية، ولكلِّ مهتمٍّ بمتابعة أدوات الهيمنة الاستعمارية وفهم طبيعة عملها ووسائلها.

والحمدُ لله أوَّلاً وآخِرًا

رئيس التحرير

لائحة المراجع

- جورج فيلهلم فريدريش هيغل، عناصر فلسـفة الحق، ترجمة عبـد الغفار مكاوي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠١٢.
- عبد اللـه عبد الدائم، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، مركز دراسـات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- نادرة شلهوب كيفوركيان، الهيمنة الناعمة: المنظمات غير الحكومية وإعادة إنتاج الاستعمار، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٠، ٢٠١٧.
- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Penguin Classics, London, 2003, Vol. II.
- Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, International Publishers, New York, 1971.
- David Harvey, A Brief History of Neoliberalism, Oxford University Press, Oxford, 2005.
- Jude Howell & Jenny Pearce, Civil Society and Development: A Critical Exploration, Lynne Rienner Publishers, Boulder, 2001.

منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ: المفهومُ والوظيفةُ

■ د. علي فضل الله[1]

ملخّص

شـاعَ مصطلح منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ، في العقودِ الأخيرةِ، قُدِّم على أساسِ ارتباطه بالمجتمعـاتِ المتحـضِّرة، وتبنَّاه كثيرٌ منَ النُّخبِ، وتكرَّر في بيانـاتٍ أُمميَّةٍ ومحلِّيةٍ عدَّة. أمَّـا في الواقعِ، فقد أظهـرتِ التَّجربةُ أنَّ أداءَ هذه المنظَّماتِ كان محلَّ تسـاؤلٍ عن طبيعةِ طروحاتِها، ومصادرِ تمويلِها، ونوعيَّةِ تشابكِها مع مصالحِ الدول الغربيَّةِ الكبرى. بعد مرورِ وقـتٍ معتدٍّ به، بـاتَ ممكنًا الحكمُ على منظَّماتِ المجتمعِ المـدنيِّ، ومقدارِ الفائدةِ التي حقَّقتها في مجتمعاتِها، ونسبةِ الضَّررِ الذي تسبَّبت به.

في الإجمالِ، أمسـت هذه المنظَّماتُ عنوانًا برَّاقًا من جهة، ومضمونًا مشـكوكًا به، من جهـة أخرى. فلا يبقى أمامَها إلا خياران: إمَّا الانتماءُ إلى هُويَّةِ مجتمعِها، أو الانعتاقُ منه، نحو تبنِّي ثقافةِ «المستعمرين».

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدنيُّ، الوظيفة، المجتمعات الأهليَّة، الدَّولة.

1 - أستاذ حوزوي وجامعي من لبنان

المقدِّمة

إنَّ مصطلحَ «المجتمع المدني، رغمَ عدم كونِه مفهومًا جديدًا، «شاع على الألسُن في العقود القليلة الأخيرة، وإنْ تراجع استخدامه لصالح مصطلح «المنظَّمات غير الحكومية». يتحدَّث كثيرون عن المجتمع المدني، ويربطونه بالحداثة، والحوْكمة الرشيدة، وتحقيق التَّنمية، وترسيخ مفاهيم المواطنة وحقوق الإنسان، في ظلِّ تحدِّيات متنوِّعة تعاني منها المجتمعات السياسية في العالم. في الواقع، وككثير من المصطلحات المُلتبسة، لا بدَّ من تعريفها وتحديدها بدايةً، كي يُصار بعدها إلى الحكم عليها.

إنَّ المجتمع المدني هو المساحة الوسيطة بين الفرد والدَّولة، على أساس مُمأْسَس؛ حيث تلعب هذه المساحة دورًا فائق الأهمِّيّة في سير المجتمع نحو كفايته ونجاحه، مهما كانت التَّسمية المختارة له. في هذه المقالة المكثَّفة، نعرض مفهوم المجتمع المدني، ومنظَّماته، ووظيفته.

أوَّلًا: مفهومُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ (CSOs)

عرَّفت الأمم المتَّحدة (UN DESA) منظَّمات المجتمع المدني بأنَّها "تشكِّل جزءًا لا يتجزَّأ من النِّظام السياسي والاجتماعي، وتمثِّل صوت المواطنين في صنع السِّياسات وتحقيق التنمية المستدامة[1]".

إنَّ المجتمع المدني هو الفضاء الذي يجتمع فيه الأفراد والجماعات، المستقلّ عن مؤسسات الدولة، ليعملوا بوجه طوعي ومنظَّم، من أجل خدمة قضايا ومصالح عامة، مثل: حقوق الإنسان، والبيئة، والتَّعليم، والعدالة، وغيرها، ويهدف إلى التعبير عن مصالحهم وقيمهم وممارسة حقوقهم

1 - Civil Society at the United Nations report, 2004, un.org.

المدنية والسياسية والاجتماعية، والإسهام في الرَّقابة على السُّلطة، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة. وقد عرَّف البنك الدولي منظَّمات المجتمع المدني بأنَّها: "كيانات غير حكومية وغير ربحية تنشأ من إرادة الأفراد والمجتمعات، وتهدف إلى تعزيز التَّنمية، والحقوق، والحَوْكمة الرَّشيدة"[1].

وعليه، يتكوَّن المجتمع المدني من نحو تسع فئات، منها: الجمعيَّات والمنظَّمات، والنِّقابات المهنيَّة، والرَّوابط الشبابية والطالبية، والمنظَّمات الحقوقية، والمبادرات التطوُّعية والمجتمعية، والحركات الاجتماعية، ووسائل الإعلام المستقلَّة، ومؤسَّسات التَّعليم، وغيرها. ولا بدَّ من التمييز بين مصطلحين:

١. المجتمع المدني (Civil Society): وهو، كما ذكرنا، كلُّ ما بين الفرد والدولة من مؤسَّسات، وتشمل ما ورد أعلاه.

٢. المجتمع الأهلي (Communal Society): وهو يشمل البنى "التقليدية" أو العُرفيَّة، مثل العائلة والعشيرة، والقبيلة.

حيث إنَّ هناك من يخلط بين هذين المفهومين، فالأول أساسه التَّوافق التَّعاقدي بين الأشخاص، أما الثاني، فعصبيَّة الانتماء إليه هي رابطة الدم والقرابة. لكن، بالتأكيد، لا ينبغي الاستخفاف بالرابطة العصبية الأوليَّة في العَلاقات المجتمعية، فهي قويَّة وثابتة، قد تخبو قليلاً، لكنَّها تعود دومًا بكل قوَّة. ولدينا تجارب حديثة مُهمَّة، منها تجربة التنمويين في فيتنام؛ ففي حرب فيتنام الطويلة، بشقَّيها الفرنسي والأميركي (التي امتدَّت حتى ١٩ عامًا، وأدَّت إلى سقوط ملايين الضحايا)، حاول المفكِّرون الأميركيون تطويع المجتمع الفيتنامي الريفي، وفرضوا على قسمه الجنوبي بناء مؤسَّسات على النمط الغربي الذي لا يشبهه. حاول (ألموند- Almond) وغيره إجبار الفيتناميين على التعاون مع أجهزة حكومية أُسقطت عليهم من فوق، ولا تمثِّلهم في شيء. طوال سنوات، كان هناك سلطات ثلاث، وجيش "عصري"، وغيرها من العناوين، التي أريد لها أن تحقِّق بالفكر والمؤسَّسات ما عجزت عنه الحرب. فشلت التجربة تمامًا، وهذا ما دفع إلى إنشاء مدارس هيمنة فكرية مختلفة. وعندما دخل الأميركيون إلى أفغانستان عام ٢٠٠١، لم يكرِّروا الخطأ نفسه، وكانت اللويا جيرغا (Loya Jirga) بديلاً محليًّا أقرب إلى النموذج الأفغاني في الحكم.

1 - World Development Report, 1997, Worldbank.org.

من أهم الخصائص، المروَّج لها، للمجتمع المدني:

١. الاستقلال عن الدولة: يتميَّز المجتمع المدني باستقلاله عن السلطة السياسية الحاكمة، فهو غيرها؛ لأنَّه لا يشملها، بل في مكان ما، يبدو «المدني» هنا نقيض السلطة، يجابهها، ويتمرَّد عليها.

٢. الطوعيَّة والمبادرة الذاتيَّة: العمل التطوُّعي والخدمة المجتمعية هي من مزايا المجتمع المدني، في حال لم يتحوَّل إلى عمل منظَّمات مُمأسَس، يتحوَّل إلى إطار عمل. ومع ذلك، هو يشجِّع المبادرة الفردية، والربحية ضمن إطار مجتمعي، ويشجِّع على التطوُّع والتدريب والاستقطاب وغير ذلك.

٣. العمل من أجل الصالح العام: المجتمع المدني هو المجتمع العامل على سدِّ احتياجات الناس. بهذا اللحاظ، دوره مهمٌّ وضروري، أما في اعتبار آخر، فمتى ما تحوَّل عمله إلى إطار منظَّم، تظهر المصالح الخاصَّة، التي يفترض أن ينظِّمها القانون. في العموم، هناك دعاية واسعة للقطاع الخاصِّ في أدبيَّات النيوليبرالية، والتي لا زالت تتبناها المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٤. العمل ضمن الإطار القانوني: لأنَّه يوجد دولة وقانون، لا يمكن لعمل منظَّمات المجتمع المدني أن ينطلق إلا تحت سقف القوَّة القاهرة للقانون. هذا بالإجمال، لكن على مستوى المنظَّمات العاملة في الدول غير الكبرى، تختلف المعايير، فتراها تندفع للعمل في وجه القانون، مستفيدةً من غطاء خارجي قويٍّ ومستمرٍّ.

٥. احترام التعدُّد والاختلاف: في الظاهر، يفترض أن تعبِّر منظمات المجتمع المدني عن المجتمع نفسه، وليس عن فئة متغرِّبة فيه. لذلك، من المهم أن تسعى هذه المنظمات لتُبرز التعدُّد لدى العاملين فيها، واحترام اختلافاتهم، وعدم الممانعة في ذلك.

٦. المشاركة والرقابة والمساءلة: تلعب هذه المنظَّمات أدوارًا واضحة في التأثير في السلطات، من خلال تكوين جماعات تدفع إلى تحقيق البرامج الاجتماعية التي تأخذها على عاتقها. لذا، في كثير من الأحيان، نجد أن مشاريع قوانين مقدَّمة إلى برلمانات الدول منشؤها هذه المنظَّمات التي تعمل عليها بدقة، وتروِّج لها، من أجل إقرارها. كذلك، تتمتَّع بعض هذه المنظمات، لا سيما المموَّلة منها، بقدرات إعلامية

ملموسة، فتطلق الحملات الدعائية، وتصوغ الرأي العام الذي غالبًا ما يعجز عن فهم هذه الحملات ومواجهتها. لذلك، لدى بعض هذه المنظَّمات قدرات مساءلة، وملاحقة، وتتبُّع، ورقابة، وتأثير لا يخفى.

يرى بعض الباحثين، أن منظَّمات المجتمع المدني لها أهمية كبيرة، في زمننا الحالي، ويجد أن هذه الأهمِّية تنطلق ممَّا يأتي:

١. تعزِّز الديمقراطية: بغضِّ النظر عن تقويم نظرية «الديمقراطية» في الحكم، فإنَّ تعدُّد الآراء في المجتمع، وتأمين قناة مجتمعية للناس في التأثير في السلطة، وإتاحة المجال لصناعة الأطر للمزيد من المشاركة السياسية، يسهم في تعزيز «حكم الشعب بالشعب».

٢. تمُثِّل صوت الناس في مواجهة السلطة: تبعًا لما سبق، إن تفعيل المؤسَّسات الوسيطة في المجتمع سيؤدِّي إلى تكاثر اللاعبين في المجال العام، وإسهامهم في مراكمة رأي عام ضاغط على الدولة.

٣. تُسهم في التنمية المستدامة: عند تحسين العلاقة بين المجتمع والدولة، فإنَّ جهود التنمية تصبح أكثر فعاليَّة وسلاسة، خصوصًا إذا شاركت أعداد كبيرة من الناس في الأعمال التطوُّعية والخدمية، ورفعوا أصواتهم عاليًا من أجل ما يريدون تحقيقه.

٤. تُراقب أداء الحكومة وتكافح الفساد: إنَّ وجود منظَّمات مجتمع مدني ناشطة يجعل الحكومات أكثر حذرًا في ارتكاب الأخطاء والوقوع في أفخاخ الفساد. فالرقابة هنا مهمة في مكافحة الفساد، وعدم التشجيع عليه -على فرض أن هذه المنظَّمات نفسها هي غير فاسدة، أو أنَّها فعلاً مستقلَّة-.

٥. تنشر الوعي والحقوق: كلُّ تفعيل لانخراط المجتمع في العمل العام مفيد في رفع درجة الوعي والالتفات للحقوق والواجبات التي يتمتَّع أو يلتزم بها الجميع. أمَّا تغييب الناس عن الممارسة السياسية والمجتمعية، وتجريم العمل السياسي، وإيكال المَهام كلِّها إلى مركز سلطويٍّ واحد، فهو يدمِّر المجتمع، ويجعله يتآكل مع مرور الوقت.

من هنا، فإن منظَّمات المجتمع المدني هي مؤسَّسات غير حكومية، يؤسسها المواطنون أو جهات مستقلَّة من أجل التعبير عن مصالحهم، والدفاع عن حقوقهم، وتنظيم جهودهم من أجل

التغيـير في المجتمع. وهي تهدف إلى تعزيز المشـاركة المجتمعية، والدفاع عن حقوق أفرادها ومصالحهم، وتقديـم خدمات اجتماعية وتنمويَّة، ونشر الوعي والتثقيف، ومراقبة السياسـات الحكومية وتعزيز المساءلة. وهناك أمثلة كثيرة عن هذه المنظَّمات في العالم، منها منظَّمة العفو الدولية (Amnesty International)، والصليب الأحمر الدولي، وجمعيات حقوق الإنسـان، والحركات المناهضة للعولمة، وغيرها.

مـن المفيد هنـا، المرور على تمييز سريع بـين منظَّمات المجتمع المـدني (CSO's)، وبين المنظَّمات غير الحكومية (NGO's)؛ حيث إنَّ منظَّمات المجتمع المدني أوسع نطاقًا، وتشمل جميع الصور التنظيمية، والمبادرات التي تنشـأ خارج إطار الدولة والسـوق، وتشمل مجموعة واسـعة من الأطر، وقد تشـمل كيانات غير رسـمية، وتمويلها قد يكون تطوُّعيًّا أكثر، واتصالها بالمجتمـع أوثق. أما المنظَّمات غير الحكومية، فهي نوع فرعيٌّ من منظَّمات المجتمع المدني، يعمل في مشاريع محدَّدة، ويشمل المنظَّمات المسجَّلة رسميًّا، بتمويل خارجي عادةً، والتي تنفِّذ برامج معيَّنة، وقد تكون منفصلة عن المجتمع وحاجاته.

ثانيًا: نظريَّاتُ المجتمعِ المدنيِّ قديمًا وحديثًا

ثمَّة فكرة رئيسـة شـغلت بال النخب الإغريقية، وهي التمييز بين "المدينة – الدولة" (City-state) التي استشـعروا قوَّتها، وبين البرابرة الذين لم ينتموا إلى وطن منظَّم. في المدن اليونانية، تراكمت أسباب قوَّة المصالح المشتركة خلقت بيئة خصبة للنقاش الفكري والفلسفي، ما زال أثره قائمًا حتَّى اليوم. وقد نحا كثير من الكتَّاب إلى الترويج لنموذج أثينا، في مقابل التعريض بنموذج أسـبارطة ذي الطبيعة العسـكرية. أما في الواقع، فإن الأثينيِّين لم يقصِّروا في الأعمال الحربية، ولدينا حالة ميليا الشهيرة، والتي تشير إلى طبيعة العَلاقات بين المدن اليونانية.

في ميليا، الحليفة لأسـبارطة، حصلت معركة عسكرية مهمَّة، عندما هاجمها الجيش الأثينيُّ. انتظـر الميليُّون وصـول النجدة الأسـبارطيَّة، لكنَّها تأخَّـرت. الخيارات كانت محـدودة، فإمَّا الاستسـلام أو المذبحـة. فضَّلوا هم البطولة، فقضى عليهم الأثينيُّون. هـذه الحادثة كان لها أثر مهمٌّ في الدراسات العسكرية، واستنتج منها الكاتب الأميركي (مايكل والزر-Michael Walzer) الحالات الثلاث التي يمكن من خلالها وصف الحرب بأنَّها عادلة، وهي عند التعرُّض لهجوم،

أو وجود تهديد بهجوم، أو دعم من يتعرَّض لهجوم[١].

في الـروح المدنية، أي المنسـوبة إلى المدينـة اليونانية، جرى الالتفـات إلى أهمية الترويج للصالح العام، وأولويَّته على المصالح الخاصَّة التي لو جرى التركيز عليها في المجتمع، لأدَّت إلى الفسـاد المـدني، وإلى هزيمة الدولة عسـكريًّا. وقـد أدرك (بيركليـس -Pericles) "إدراكًا مبـاشرًا القوَّة التي يمكن أن تكون عليها الروح المدنية (Civic)»[٢]. فمن خلال العمل والنقاش الجماعي، يمكـن إدراك المصلحة العامة، وهذا يصح جزئيًّا، في الأمـور التنظيمية. وقد جادل (سقراط-Socrates) في خطورة المصلحة الخاصة، وأنَّها لن تكون سببًا في قيام المجتمع وإدراك السـعادة. وتحدَّث (أفلاطون-Plato) عن أزمة الفكر السـياسي، وأشـار إلى أن أبرز ما يواجهه هو الفسـاد والتحلُّل، وقد عانى منهما الأثينيُّون كثيراً. فلم تقم قائمة للمجتمع المدني كما كان مرغوبًا، إلا لمرَّات قليلة، وهو حال الأمم كلِّها.

من أعمق مشـاكل المدينة كانت قوَّة المصالح الخاصة التي لم تنجح الاقتراحات في حلِّها، وأدَّت لانتشار الفوضى، وعدم قيام الدولة بوظيفتها. واعتبر (أرسطو-Aristotle) أن الدولة ليست المجـال الوحيد الذي تتحقَّق فيه للبـشر حياتهم الخُلُقية، وهذه نقطـة انطلاق لفكرة منظَّمات المجتمع المدني.

وفَّرت الديانة المسيحية لأتباعها انتماءً خاصًّا بهم، وأصبحت الرعيَّة تشكيلاً اجتماعيًّا يجمعه الإيمان بالكنيسة. وإلى جانب الدولة، نشأ لاعب جديد، غير دولتِيٍّ، لكنَّه قويٌّ ومتماسك وذو هرميَّة أكليركيَّة واضحة. وخلال ألف عام بعد سـقوط روما، صنعت الكنيسـة جماعات مغايرة للتنظيـم الطبقي الهرمي في الغرب، وإن كانت اندمجت في لعبته في العصور المظلمة، إلى حدٍّ بات البابا مقرِّرًا سياسيًّا مهمًّا للملوك، واستمرَّ هذا الحال حتى وِسْتفالْيا عام ١٦٤٨، وبالتحديد حتى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

في الأساس، لم تعتنِ الكنيسة بالدولة، واعتبرتها شأنًا دنيويًّا خاصًّا، وهذا اختلاف جوهري عن الإسلام، بوصفه دينًا تشمل أحكامه التكليفيَّة الوقائع كلَّها، ومنها السياسية. فكان ما لقيصر لقيصر (Render unto Caeser)، رغم انخراط السـلطة المسيحية في العمل السياسي لقرون، من باب

١ - راجع: علي فضل الله: الحرب العادلة في قانون النزاعات المسلحة، ص٦٦.
٢ - جون إهرنبرغ: المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ص٣٠.

الهيمنة والنفوذ المعروفَين. وعقب اعتناق قسطنطين للمسيحية، صارت الإمبراطورية مقدَّسة، وباتت الدولة تمارس مهامَّ طقسيَّة، وتبادلها الكنيسة بمنح الشرعية والمشروعية. فأصبحت المسيحية أساس التماسك السياسي، واستبدلت إعمال العقل بإلغائه؛ وفق تفسير خاصٍّ للإيمان والطاعة. وأكَّدت أن الخلاص لا يكون إلا بالاستناد إلى "المدينة السماوية"، كما يصف القديس (أوغسطين-Augustine)، وليس "المدينة الأرضية". فالمجتمع المدني، وفق هذه الرؤية، مليء بالخطايا ومدنَّس، ولا بدَّ له من الانعتاق من هذه الصفة من خلال التعلُّق باللَّه. فتكون مَهمَّة الدولة هي مساعدة الكنيسة على خلاص البشر، وعليها استخدام عنفها من أجل خدمة المسيح. وفي زمن (توما الأكويني- Thomas Aquinas)، "كان تدفُّق العلم العربي – الأرسطي يثير ردَّ فعل عنيف داخل الكنيسة"، كما يقول (جون إهرنبرغ-John Ehrenberg)[1]، وكانت الأسئلة العقلانية وتطوُّر العلوم تخلق مشاكلَ للنمط الكنسي المهيمن. فأعيد الاعتبار للسياسة، وأيضًا للمدينة، كونها مصداقًا عمليًّا على العمل السياسي المطلوب. وشدَّد (الأكويني) على أن علم السياسة هو العلم الأنبل والأهمُّ بين العلوم التطبيقيَّة كلِّها، وهذه مصالحة لافتة مع الفكر اليوناني القديم.

وبالانتقال إلى زمن الفيلسوف الألماني (جورج هيغل-Georg Hegel)، فقد وجد أن المجتمع المدني هو مرحلة وسطى بين العائلة والدولة؛ حيث يتفاعل الأفراد باعتبارهم مواطنين يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية في إطار القوانين. أمَّا (جان جاك روسُّو-Jean-Jacques Rousseau)، الكاتب الفرنسي المميَّز، فقد طرح تعريفًا للمجتمع المدني، يفيد بأنَّه الحالة التي يتوافق فيها الأفراد سويًّا على عقد اجتماعي، يتنازلون فيه عن جزء من حرِّياتهم، لصالح حاكمٍ ما، ويقوم بمهامَّ محدَّدة، ولا يُسمح له بتجاوزه، وإلَّا يُعزل؛ إذ قبل هذا العقد، عاش الإنسان، بخلفيَّته الخيِّرة، في طور طبيعي، لكن مع بروز الملكيَّة الخاصَّة، ظهر التنازع، ولم يجد (روسُّو) حاكمًا معصومًا يقود البشر، كما قال، فكان البديل هو تأسيس مجتمع مدني تُستبدل فيه الحرِّيات الطبيعية بحرِّيات مدنية، وهي التي تنظِّمها القوانين التي يكون مصدرها الشعب، وفق هذه النظرية. أما (توماس هوبس-Thomas Hobbes)، فعلى النقيض من (روسُّو)، ينطلق من نظرته السلبية لطبيعة الإنسان؛ ليفترض عقدًا اجتماعيًّا يتخلَّى الشعب بموجبه عن حقوقه كلِّها للحاكم، لكي يتمكَّن الأخير من فرض الأمن والاستقرار وتحقيق المطلوب من وظيفته على مستوى الأمة.

١ - جون إهرنبرغ: المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة، ص١٠٤.

وقد تطـوَّرت الأفكار، تدريجيًّا، عن المجتمع المدني، فعرَّفـه (أنطونيو غرامشي- Antonio Gramsci) بأنَّه "الميدان الذي تُمارس فيـه الهيمنة الأيديولوجية، وهو المكان الذي يجري فيه بناء القبول الاجتماعي للنظام الحاكم عبر المؤسَّسـات الثقافية والتعليمية والإعلامية[١]". وهذا التعريف مفهوم في سياق فلسفة (غرامشي)، ونظرته عن دور الدولة المهيمن. في المقابل، عرَّف (ألكسي دي توكفيل-Alexis de Tocqueville)، المجتمع المدني بأنه "فضاء الأفراد والمنظَّمات المستقلَّة التي تمكِّن الناس من الدفاع عن مصالحهم الخاصة، والتعبير عن آرائهم خارج سيطرة الدولـة[٢]". واعتبر (دي توكفيل) أنَّ العلائق التي تربط المواطنين بعضهم ببعض خارج الدولة، تشكل قوَّة لا تقلُّ أهميَّة عن قوَّة الدولة ذاتها.

وهنا نلاحظ الفارق بين التعريفين، ومردُّه إلى التمايز في الرؤية بين من يرى أن "الديمقراطية"، كالتي مدحها (دي توكفيل) في كتابه عن الديمقراطية في أميركا، هي الحلُّ المنشـود، وبين من يعتبر أن الطبقة المسيطرة في المجتمع تستخدم كل الوسائل للتحكُّم به تحت مسمَّيات متنوِّعة.

على النسـق نفسـه سـار المفكِّرون الأميركيُّون، فعرَّف (جون راولز-John Rawls) المجتمع المـدني بأنه "المجال الذي يسـتطيع فيه الأفراد والمنظَّمات العمل بحرية للإسـهام في صياغة حيـاة عامة عادلة[٣]". ومن المعروف أن (راولز) صاحب نظرية معاصرة في العدالة، وهي نظرية متعالية بالمعنى الفلسفي، ويعتقد أن العدل ممكن تحقيقه بتَمامِه. لكن، هل المجتمع المدني، بالتوصيف الغربي، يسهم فعلاً في ذلك؟

وقد تحدَّث (روبرت دال-Robert Dahl) عن علاقـة المجتمع المدني بالديمقراطية؛ حيث أكّـد أن "وجود مجتمع مـدني قوي هو شرط ضروري للديمقراطية الحقيقيـة؛ لأنَّه يوفِّر قنوات متعدِّدة للمشاركة السياسية بخلاف الدولة."[٤] وهذا يعيدنا إلى مصطلح "الفساد المدني" الذي اسـتُخدم في وقت سـابق، فمن يضمن أن تسـلم منظَّمات المجتمع المدني من الفساد، وأن لا تحصل التسويات بين أنظمة ذات قالب ديمقراطي، وبين الجهات النافذة في المجتمع؟

1 - Antonio Gramsci: Selections from the Prison Notebooks, pp53-54.

2 - Alexis de Tocqueville: Democracy in America, p630.

3 - John Rawls: Political Liberalism, p137.

4 - Robert Dahl: Polyarchy: Participation and Opposition, pp2-3.

وبموازاة ذلك، يعتقد (فرانسيس فوكوياما-Francis Fukuyama) أن "رأس المال الاجتماعي، المتمثِّل في الشبكات الاجتماعية وروابط الثقة، هو الأساس الذي يقوم عليه المجتمع المدني القوي[1]". وهنا يركِّز صاحب مقولة "نهاية التاريخ" التي تراجع عنها لاحقًا، على الجانب الاجتماعي، وهو يحمل جنسية بلده الذي تتفكَّك فيه شبكات المجتمع، والغارق في أزمات الهُويَّة، في الولايات المتحدة. أمَّا (جوزف ناي-Joseph Nye)، البارز في البلد ذاته، فينتقل إلى مستوى مغاير في فهم المجتمع المدني، قائلاً: "القوَّة الناعمة للمجتمع المدني تبرز في قدرة المنظَّمات غير الحكومية على التأثير في السياسات الدولية، دون استخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية[2]". وهنا تضمحلُّ صفة الاستقلالية لمنظَّمات المجتمع المدني، فتصبح وسيلة من وسائل ممارسة النفوذ السياسي للحكومات، وهذا ما حصل طوال الوقت.

ثالثًا: وظائفُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

بحسب السرد الأكاديمي، تؤدِّي منظَّمات المجتمع المدني وظائف رئيسة عدَّة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. **التمثيل والمناصرة:** تعبِّر منظَّمات المجتمع المدني عن مصالح المواطنين، لا سيما الفئات الضعيفة والمهمَّشة، وتدافع عن حقوقهم.
٢. **الرقابة والمساءلة:** تراقب منظَّمات المجتمع المدني أداء الحكومة والمؤسَّسات العامة، وتسعى لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.
٣. **الخدمة والتنمية:** تعمل منظَّمات المجتمع المدني على توفير الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، خصوصًا في المناطق التي تعاني ضعف البنية التحتية.
٤. **التثقيف والتوعية:** تهتمُّ هذه المنظَّمات بنشر الوعي بالقضايا الحقوقية والمجتمعية، وتعزيز ثقافة المواطنة.
٥. **بناء التماسك الاجتماعي:** تُظهر هذه المنظَّمات سعيًا إلى تعزيز الثقة بين فئات المجتمع المختلفة، وخلق شبكات تضامن، كما تفعل الحركات التطوُّعية.

1 - Francis Fukuyama: Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity, p3.

2 - Joseph Nye: Soft Power: The Means to Success in World Politics, p22.

مـن هنا، يُفـترض أن تعمل منظَّمات المجتمـع المدني على جَسْر الهـوَّة بين المواطن وبين الدولة. في الأسـاس، لا تسـتطيع أيُّ دولة أن تتابع أو تسـدَّ أو تؤمِّن حاجـات المجتمع كلّها. فالنـاس لديهم مطالب لا تنتهـي، والموارد محدودة، وهناك دومًا تغـيرٌّ في الظروف والطلبات والكفايات والآمال. لذلك، فإنَّ أيَّ جهد يسـهم في سدِّ هذه الثغرات هو أمر مهمٌّ، وكلُّ منظومة فكرية تُسهم في دفع الناس والمجموعات للقيام بمشاريع مساندة للمجتمع، فهي منظومة تعمل في الاتجاه الصحيح. قد يتَّخذ هذا الأمر أشـكالاً كثيرة، فالمساعدة ممكن أن تكون بالمال، أو الجهـد، أو الوقت، أو الخبرة، أو العلم، أو الكلمة، أو غيرها. فيـبرز مفهوم التكافل والتضامن الاجتماعيَّيْن، وتظهر قيمة خدمة الناس، وتعلو أهمِّية التطوُّع. حينها، تكون وظيفة هذه الجهود الوسيطة والمستقلَّة شدَّ أواصر المجتمع، ومساعدةَ الفئات الأضعف، والدعمَ المتبادل، وتوفيرَ قنوات للمشاركة، وردَّ الجميل دون خوف من عدوى الحاجة.

وفي الميدان السـياسي، إن العمل الجماعي أفعل من المبادرات الفردية. حينها، كل جماعة ضغط يمكن أن تخلق حافزاً للسـلطة السياسـية؛ لكي تهتم أو تغيِّر أو تعدِّل أو توافق على فكرة مطلوبة لفئة من الناس. هذا النوع من تفعيل المشـاركة السياسـية هو أمر مفيد، ويرفع مسـتوى الشعور بالمسؤولية لدى الجميع، بشرط وجود قوانين نافذة ومطبَّقة وعادلة.

في الواقع، بدا أن الفاعلين السياسـيِّين في الغرب اسـتبدلوا رهانهم على الأحزاب السياسية في البلـدان الأخرى، بدعم مؤسَّـسي لمنظَّمات المجتمع المدني؛ وذلك لأنهـم قرَّروا أن هذه المنظَّمات سهلة الاسـتيلاد، وأكثر نشـاطًا وحيويَّة، وأقل تكلُّفًا من الأحزاب التقليدية، وأقرب إلى عقليـة الشـباب، ولا تحتاج إلى دعم متواصـل وكبير، ويمكن التخلِّي عنها ببسـاطة، وبناء غيرها. وقد شـهد العالم، في العقود الثلاثة الأخيرة انتشارًا لظاهرة هذه المنظَّمات، لا سيما في بعض المجتمعات الواقعة على خطوط الصَّدع السـياسي والأمنـي. فالنموذج الأوكراني لافت في هذا الإطار، فأوكرانيا دينيًّا مسـيحية، ومذهبيًّا أرثوذوكسـية، وقوميًّا سْلافيَّة، ولغتها الرسمية قريبة جدًا من الروسية، والتاريخ مشترك مع جارتها الشرقية، مع وجود روسي كبير فيها، عدا عن سـائر الوشائج الأخرى التي تجمع بين البلدين. كان مدهشًـا بشكل كبير تمكُّن الأميركيين من اختراق هذا المجتمع، وصناعة العداء فيه تجاه الروسي، من خلال دعم إنشـاء هذه المنظَّمات بالمليارات، كما صرَّح (جون كيري-John Kerry) مرَّة، وهو وزير الخارجية الأميركي الأسـبق.

استطاعوا فصل أوكرانيا عن روسيا، حتى مذهبيًّا، فاستقلَّت كنيسة كييف عن كنيسة موسكو، واتخذت الحكومة الأوكرانية قرارات عجيبة ضد الثوابت الأرثوذوكسية، دون معارضة وازنة في الداخل.

هذا النموذج وغيره، يشير إلى وظائف واقعية مختلفة لمنظَّمات المجتمع المدني، وهي الاختراق المجتمعي بأبعاده الثقافية والأمنية والاقتصادية والسياسية وسواها. من هنا، اتخذت كثيرٌ من الدول مواقفَ سلبية من هذه المنظَّمات، وسعت إلى تقنين حركتها، ومراقبة تمويلها، والحذر من استغلالها لتحقيق سياسات دول أجنبية.

رابعًا: الانتقاداتُ الموجَّهةُ لمنظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

وُجِّهت انتقادات عدَّة لفكرة منظَّمات المجتمع المدنيِ وتجربتها، يمكن عرضها، باختصار، وفق الآتي:

١. التجزئة والطبقيَّة (الطابع النُّخبويُّ): كثيراً ما تمثِّل منظَّمات المجتمع المدني الطبقات الوسطى أو العليا في المجتمع، وليس الطبقة الفقيرة أو الضعيفة. فتجري إدارتها من أشخاص مقتدرين ماليًّا، وربما يكونون منفصلين عن واقع الفئات المهمَّشة أو الأكثر حاجة للإعانة.

٢. الأيديولوجيا والهيمنة: يرى بعض الباحثين أن هذه المنظَّمات ليست سوى وسيلة لبثِّ أفكار الطبقات الغنية والمالكة؛ حيث يهيمنون على المجتمع من خلالها، بهدف إدامة سلطتهم.

٣. الانتقادات الليبرالية: يتخوَّف بعض المراقبين من استخدام منظَّمات المجتمع المدني من أجل تقليص دور الدولة في حماية الحقوق الأساس التي يتمتَّع بها الناس، الأمر الذي يؤدِّي إلى الإضرار بالفئات الأضعف.

٤. المجتمع المدني والاقتصاد السياسي: في ظل هيمنة الرأسمالية على كل شيء، وتسليع كل شيء، تصبح منظَّمات المجتمع المدني مجرَّد وسيلة إضافية لتمكين أصحاب المال والسلطة، والدعاية لهم.

٥. المجتمع المدني والتمويل الخارجي: يتورَّط كثير من هذه المنظَّمات بالحصول على

الدعم الأجنبي، ومَن يدفع يأمر ويوجهه. يثير هذا الواقع أسئلة كثيرة عن استقلالية هذه المنظَّمات، وصدق نواياها.

٦. الابتعاد عن العمل المجتمعي الحقيقي: تتشاغل أغلب هذه المنظَّمات بأنشطة مكرَّرة وبسيطة، كالورش والمؤتمرات، دون أيِّ تأثير فعلي على الأرض. هنا، يصبح هدف بعض القائمين على هذه الأنشطة استجلاب التمويل، والإثراء على حسابه، وليس القيام بالمهامِّ الحقيقية التي تفيد الناس.

٧. التشرذُم والانقسام: تعاني بعض المنظَّمات، إن لم يكن أغلبها، من التباعد والاختلافات فيما بينها، فلا تتعاون مع بعضها بعضًا، الأمر الذي يضعف فعاليَّتها.

٨. غياب المساءلة الداخلية: كثير من هذه المنظَّمات غير شفَّافة، ولا تخضع للتحقيق عن حركتها وعلاقاتها ومصاريفها، عدا عن مداخيلها، فلا تنشر تقارير مالية دورية.

٩. الاستخدام السياسي أو الأيديولوجي: تُستخدم -أحيانًا- هذه المنظمات بوصفها غطاء لأحزاب سياسية، أو أجهزة مخابرات، أو كأذرع لمنظمات أكبر وأوسع، ذات أهداف مشبوهة أو خطيرة. هذا عدا عن عمليَّات تجنيد تجري داخلها، أو نشر أفكار مسمومة وخطيرة تصيب الشباب أو مفاهيم الستر والاختلاط وغيرها.

١٠. الازدواجية مع الدولة: في بعض الدول، تقوم الدولة بإنشاء منظمات تتبع لها، من أجل إظهار التنوُّع، أو لمواجهة منظمات أخرى، ويُطلق على هذه المنظمات تسمية: بـ«المجتمع المدني الرسمي» أو GONGO's أو (Government-Organized).

١١. التلاعب بوهم المدنية والحداثة: كما سبقت الإشارة، تتلاعب بعض المنظمات بعقول الناس الذين لا يلتفتون إلى أن خلف كلمة "مدنية" البرَّاقة، هناك أفكار ومشاريع ومبادرات سامَّة. فيقع بعضهم ضحية توهُّم الصفاء في النيَّة لدى هذه المنظمات، ويتبنَّى خطابها المعادي لقيم المجتمع المحليِّ، تحت عنوان الحداثة والمدنية.

١٢. الترويج لقيم غربية حصرًا: يُلاحظ، على نطاق واسع، أنَّ أغلب هذه المنظمات تتبنَّى قيم الغرب، حتى في تطرُّفه في بعضها، كالشذوذ والربا والاحتلال والنهب. وهناك حاجة واسعة لمنظمات محلِّية أصيلة ومستقلّة.

بالنسبة لاعتماد كثير من هذه المنظَّمات على التمويل الأجنبي، فهو يهدِّد استقلاليتها، ويثير مخاوفَ من تبنِّيها لأهداف دول معادية. وتشير تصريحات علنيَّة لقادة أجانب، ودراسات معروفة، إلى هذا الواقع بوضوح. إن حاجة منظَّمات المجتمع المدني إلى دوام التمويل يضعف قدراتها، فيسعى بعضها إلى تنويع مصادر تمويلها، وهذه مَهمَّة صعبة. كما يطرح هذا الأمر إشكالية المساءلة والمحاسبة، وهو ما يؤدِّي إلى تراجع ثقة الناس بها. وهناك ظاهرة معروفة للمتابعين، وهي تعمُّد بعض منتهزي الفرص تأسيسَ منظَّمة معيَّنة، لحصد الأموال، وتكوين ثروة، ثم الهروب بالأموال، وهذه طريقة مارسها بعضهم، وأضرَّت بالجهات المانحة. وهو ما يدفع بعض الدول للتوقف عن دفع الأموال بلا تدقيق.

ممَّا لا شك فيه، أن المال هنا يؤثر في استقلالية القرار، ويشعل صراعًا بين المنظَّمات لكسبه، ويوقعها في تكرار الأنشطة والمبادرات. كما أنه يشكِّل عبئًا إداريًّا على القائمين على هذه المنظمات، بسبب السعي الدائم إلى كتابة تقارير ترضي المموِّلين. فيشكِّل ذلك كلِّه ضربًا للسيادة الوطنية للبلدان، ويفكِّك النسيج الاجتماعي، ويفتعل خروقات استخبارية في الوطن، وينفِّذ مخطَّات خفيَّة لقوى خارجية، وهو ما ينبغي مكافحته بالقانون.

خامسًا: منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ في العالمِ الإسلاميِّ

لم يُستخدم مصطلح «مدني» في الإسلام، إلا نسبةً إلى المدينة المنورة، وهو وصف اختص بالآيات المدنيَّة، على تنوُّع آراء علماء القرآن في ذلك، أو للرواة ممن تحدَّروا من يثرب. في المقابل، استُخدمت مصطلحات أخرى، كالأمَّة، والشيعة، والقِطَع، والحَواريِّين، والقبيلة، والفخذ، والأخوان، وغيرها. أمَّا في التاريخ الحديث، فقد تفاوتت أدوار هذه المنظَّمات التي شهدت ازدهارًا في بعض الدول مثل تونس، والمغرب، وإندونيسيا، ولبنان؛ حيث سُمح بقدر من الحرية للمجتمع المدني، وتمكَّنت المنظَّمات من أداء أدوار فعَّالة، أمَّا في دول أخرى، فتُواجَه هذه المنظَّمات قيودًا قانونية، أو يُشتبه بارتباطها بمخطَّطات خارجية، ما يَعوق استقلاليتها. ويُلاحَظ أن بعض منظمات المجتمع المدني في العالم الإسلامي تنبثق من خلفية إسلامية أو تعتمد على قيم التكافل والعدالة، وقد ارتبط بعضها بالعمل الخيري، مثل: جمعيات الزكاة، والمؤسَّسات الوقفيَّة، ومنظَّمات الإغاثة الإسلامية.

أبرز المشاكل التي تواجِه هذه المنظَّمات في العالم الإسلامي هي التمويل الأجنبي والاتهامات بالـولاء للخارج، والتضييق القانوني والبيروقراطية، وضعـف التعاون والعمل الفريقي، ونقص التدريب والاحتراف المؤسـسي. لكن هناك ملاحظة مهمَّة، وهي التوسُّـع الفائق في عدد هذه المؤسَّسات، خصوصًا في الأزمات والحروب. ففي العراق، حصل تضخُّم هائل في أعداد هذه المنظَّمات بعد ٢٠٠٣، وفي لبنان، زاد عددها بشكل لافت في السنوات الأخيرة، وكذلك الأمر في سـورية مؤخَّرًا، ومصر سابقًا، وتركيا وماليزيا وغيرها. ليس بريئًا عمل أغلب هذه المنظمات بحسب الأرقام والمعطيات.

أما في الفكر الإسلامي، فبرز عدد من العلماء المسلمين، ومنهم (ابن خلدون) الذي استغرق في تحليل المجتمعـات، وعرَّف «العصبية» بوصفها أسـاس التضامـن الاجتماعي الذي يبني المجتمعات القويَّة. وقد بحَث في شـأن الدولة، وعَلاقتها بالقبيلة، وأدوار المؤسَّسات المتنوِّعة في بناء هذه الدولة. أمَّا في العصر الحديث، فظهر عدد من الكتَّاب الذين تأثَّروا بالثقافية الغربية الـواردة، وربطوا المجتمع المـدني بالديمقراطية والتنمية، مثل (محمـد أركون) و(محمد عابد الجابـري) اللذين رأيَا في المجتمع المدني إطارًا مهمًّا لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسـان في المجتمعات الإسلامية.

في المقابـل، برز مفكِّرون آخرون حـذَّروا من تطبيق المفاهيم الغربية، مثل (سـيد قطب) أو (حميد الأنصاري) اللذين رأيا أن المجتمع المدني يجب أن يُبنى على أسـاسِ القيم الإسلامية، وأكَّدوا على أهمِّية القيم الدينية في تشـكيل روابـط المجتمع. وهناك مفكِّرون ركَّزوا على أهمِّية المؤسَّسات الاجتماعية التقليدية، وأبرزهم (طه عبد الرحمن) الذي رأى أن المجتمع المدني في العالم الإسلامي يجب أن ينبع من القيم الدينية والخُلُقية، مع تعزيز العمل الخيري والتضامني.

وقد سبق القول، إن الإسلام، بحسب المقاربة القانونية لمصطلح «مدني»، هو كذلك، بمعنى تعاقـدي، وليس بالمعنى الذي يسـوِّق له بعضهم؛ باعتبار المدني يقـع مقابل الديني، وهو غير صحيح؛ لأنَّ مُراد مَن أشـاعوا هذا المعنى في أوروبا هو مواجهة الكنيسـة فقط، فتكون الأديان الأخرى معفيَّة من الخصوصية الأوروبية المسيحية بالمعنى المنهجي، لخطأ التعميم. وقد تناول علماء كبار في الإسلام، حديثًا، جوانب من هذا الموضوع، وفق المنظور الإسلامي.

أشار (السـيد محمد حسين الطباطبائي) إلى أن تكوين المجتمع لا يكون بتشكيل مؤسَّسات

فقــط، بل يجب أن يرتكز على المبادئ الخُلُقيــة والتوحيدية التي توحِّد الأفراد في وحدة روحية ومجتمعيــة[1]. فــإنَّ الصفات العامة للمجتمع، وفــق هذه المنهجية، أولى من تأســيس إدارات شــكلية، يســهل اختراقها، بســبب غياب الصفات الفاضلة نفســها، وهذا بحث مهم، ليس هنا موقعه. ويقول (الســيد محمد باقر الصدر) إن بناء المجتمع المدني الإســلامي يتطلَّب تأسيس نظام اجتماعي يوازن بين الحقوق الفردية والجماعية، ويعتمد على القيم الإســلامية التي تحكم العلاقات بين الناس والدولة. فالإسلام شريعة كاملة، لا يشبه غيره، ولا يمكن له أن يستورد فكرة دون تفكيكها للاستفادة من مزاياها، لو وجدت، ونبذ مفاسدها.

الخاتمة

ما نفضِّل استخدامه للإشارة إلى الأنشطة المنظَّمة التي تقع بين الفرد والدولة، ليس منظَّمات المجتمع المدني، بل تســميات أخرى هي: "المنظَّمات الوسيطة"، أو "المنظَّمات المستقلَّة". يعود السبب في ذلك إلى أن مصطلح "مدني" حُمِّل كثيرًا من أوزار الغرب وتجربته الخاصة التي لا تلزم أحدًا آخر في هذا العالم. أمَّا في الفهم الإسلامي لكلمة مدني، فلا حساسية تجاهها، ما دام تعريفها آتيًا من الأرض، وليس مســتوردًا دون تدقيق. وهذا التعريف يستند إلى الطبيعة التعاقدية للعلاقات بين الناس، دون أن يلغي ذلك مجموعة الآداب الثريَّة التي ينصُّ عليها الدين الحنيف.

أمَّــا على مســتوى التطبيق، فــإن تجربة منظَّمات المجتمع المدني ليســت مشــجِّعة في بلاد المســلمين، وقد استخدمت مرارًا من أجل التدخُّل في الشــؤون الخاصَّة بها من قبل حكومات الغرب التي انخرطت في عمليات تمويل واسعة لهذه المنظَّمات. ولذلك، لا بدَّ من الحذر تجاه هذه المنظَّمات، ولا سيَّما من ناحية مداخليها، فإذا ما جرى ضمان شفافيَّة عملها، فلا بأس بها، تحت سقف القانون.

---

١ - انظر: محمد حسين الطباطبائي: الشيعة في الإسلام، ص.ص٤٥-٦٥.

المصادر

- جـون إهرنبرغ: المجتمع المدني -التاريخ النقدي للفكرة-، تر: علي صالح وحسـن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لا ط، ٢٠٠٨.
- علي فضل الله: الحرب العادلة في قانون النزاعات المسلحة، دار الفارابي، لا ط، ٢٠١٧.
- محمد حسين الطباطبائي: الشيعة في الإسلام، بيروت، دار الولاء، لا ط، ٢٠١٠.
- World Development Report, 1997, Worldbank.org.
- Civil Society at the United Nations report, 2004, un.org.
- Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, New York, International Publishers, 1971.
- Alexis de Tocqueville, Democracy in America, London, Saunders and Otley, 1935.
- John Rawls, Political Liberalism, New York, Columbia University Press, 1993.
- Jürgen Habermas, The Structural Transformation of the Public Sphere: An inquiry into a Category of Bourgeois Society, MIT Press, 1989.
- Robert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition, New Haven, Yale University Press, 1971.
- Francis Fukuyama, Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity, New York, Free press, 1995.
- Joseph Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, New York, Public Affairs, 2004.

الوَكالةُ القاتمةُ
قراءةٌ نقديَّةٌ في التَّوظيفِ السياسيِّ للمنظَّمات غيرِ الحكوميَّةِ

■ د. مريم رضا خليل[1]

ملخّص

تُثار على المنظَّمات غير الحكومية عددٌ من الإشكاليَّات، وتحيط بها نظرة "سلبيَّة" توجِّه لها "الاتهامَ" بدلاً من الشعور بـ "الامتنان" لبرامجها الظاهرة في "التنمية والإغاثة". تدرس هذه الورقة تأثيرَ ارتباطِ بعض المنظَّمات غير الحكوميَّة ببرامج الدُّول المانحة و"الأجندات الخارجية" في نشوء النظرة "السوداويَّة" التي وَسمتْ بشكل عام تحليلَ دور المنظَّمات في تنفيذ برامج خفيَّة ذات آليات خاصَّة في اختراق المجتمعات المستهدفة، سواء عن قصد أو غير قصد. وتتوقَّف الورقة عند تأثير المزايا الثقافيَّة في تشكُّل هذه الرؤية والنظر للمنظَّمات بوصفها جزءًا من نسيج المجتمع الأصيل، أو جزءًا من آليَّات الحرب الناعمة في خدمة المصالح الخارجية، لدرجة احتمال الإسهام في عرقلة التغيير الحقيقي. فمع تسارع تطوُّر العولمة، تبرز علانية أدوار المنظمات "القاتمة" فيما يتعزَّز دورها باعتبارها فاعلاً "وكيلاً". ويحلِّل البحث حراك تشرين الأول من العام 2019، في لبنان، بوصفه حالة لدراسة التَّوظيف السياسي للمنظَّمات غير الحكومية في استهداف حركة المقاومة وممثلِّها السياسي في البرلمان اللبناني، "حزب الله"، ومقارنة فعاليَّتها بلحاظ دورها ما بعد معركة "أولي البأس".

الكلمات المفتاحية: المنظَّمات غير الحكوميَّة، الثورات الملوَّنة، ثقافة العولمة، التبعيَّة «المبطَّنة»، الوكالة القاتمة.

1 - دكتوراة في العلوم الاجتماعية، اختصاص اجتماع سياسي. أستاذة في كلِّية العلوم السياسية والعلاقات الدوليَّة في الجامعة الإسلامية. تشغل مركز باحث في مركز «يوفيد» للدراسات والأبحاث. عضو رابطة الخبراء والمحلِّلين السياسيِّين (APA)، بيروت.

المقدِّمة

ارتبطت نشأة المنظَّمات غير الحكوميَّة بمشاريع النِّظام الرأسمالي في مواجهة التيَّار الشيوعي في الـدول الأوروبيَّة. ونما دورهـا بفعل العولمة، بعدما غزت نظريَّـة الليبراليَّة الجديدة العالم. تؤكد الدِّراسات الحديثة اتِّساع الفجوة بين المجتمع المحلِّي والمنظَّمات غير الحكومية، وتفاقم أزمات الثِّقة والإشـكاليَّات الوظيفية؛ ما يسهم في تجذُّر رؤية «التوجُّس» منها مع مرور الوقت. والانتقادات تعمُّ العالم الغربي، كما العالم العربي. وتشير الدِّراسات إلى وجود إطار جدليٍّ بشأن تعليل معارضتها بـ«استبداد» أنظمة الحكم غير «الديمقراطية» فيها؛ أو رؤية المنظَّمات باعتبارها امتدادًا تسـويقيًّا فكريًّا لنتاج مراكز صناعة السياسـات الغربية، وأداةً في منظومة القوى الناعمة، وبابًا للتدخُّل الخارجي، وفي نظرة أكثر إشكاليَّة هي وجه آخر للمخابرات المركزيَّة الأميركية.

تتمحور الإشـكاليَّة في أسباب النظرة السـلبيَّة للمنظَّمات غير الحكوميَّة، وتفترض الدِّراسة أن ارتباط المنظَّمات بمشـاريع من خارج المجتمع المحلِّي يثير الذاكرة التاريخيَّة حول اختراق «النِّظام الرأسـماليِّ الليـبراليِّ» للمجتمعات «الشـيوعيَّة الهوى» في سـتينيَّات القرن الماضي، وتفكيـك الأحزاب والنقابات بُغية فرض «الهيمنـة الأميركية الليبراليَّة» على العالم. كما يفترض أن إسـقاط تلك التجربة على المجتمعات العربية والإسـلامية، وَسَـم المنظَّمات بما يمكن أن نطلق عليه: «تبعيَّة مبطَّنة أو خفيَّة»، علمًا أن الأدوار بدأت تتكشَّف في سياق تسارع تطوُّر آليَّات الاختراق السياسـية. يسـهم الاختلاف الثقافي والاجتماعي والسِّـياسي بين الطَّرف الخارجي والمحـلِّي إلى حدٍّ كبير في «التصادم» بين المنظَّـمات والمجتمع، خاصة عندما تخدم برامجها أهـداف الحرب الناعمة في اختراق المجتمعات التَّحرُّرية في سـياق تمرير سياسـات الجهات المانحة؛ ما يوفِّر بدوره التآكل الثقافيَّ و«المَسخ» الهُويَّتيَّ القِيَميَّ. تتوقَّف الورقة عند التَّوظيف السياسي للمنظَّمات في تمرير المشاريع الأميركية المناوئة للمشروع المقاوم في لبنان. وهنا، لا

بد من الإشارة إلى أن الورقة لا تفترض أن كلَّ المنظَّمات غير الحكومية هي أدوات في متناول يد السياسات الخارجية، بل تدرس تأثير سياسة المنظَّمات غير الحكومية في نشوء النظرة «القاتمة» تجاهها.

أوَّلًا: المنظَّماتُ غير الحكوميَّةِ.. المفهومُ والنشأةُ

١ - المفهومُ

يعترف المجتمع الدولي بأن بالمنظَّمات غير الحكوميَّة (Non-Governmental Organizations)، وتختصر بـ (NGOs)، وهي جهات فاعلة ناشطة الدَّور في سياق تطوُّر العلاقات الدوليَّة، بيد أنَّ تعريفها غير محدَّد أو مُحْكَم؛ لتنوُّع أدوارها واختلاف خصائصها ومصادر تمويلها. يُستخدم المصطلح لتحديد المنظَّمات التي يفترض أن تكون هيئات مستقلَّة متميِّزة ومنفصلة عن عالمَي الحكومة والأعمال التجارية؛ "غير حكوميَّة وغير ربحيَّة". فهي مجموعة تعمل بشكل مستقلٍّ عن أيِّ حكومة كيانات خاصَّة بالكامل تقوم بأنشطة التنمية في منطقة محدودة بموجب اتفاقيَّة مع الحكومة و/أو المنظَّمات الدولية[١].

تعرِّفها الأمم المتحدة بأنها أي منظَّمة خاصَّة مستقلَّة عن أيِّ إدارة حكوميَّة، لا تهدف إلى الرِّبح وليست جماعة إجراميَّة أو حزبًا سياسيًّا[٢].

يتنوَّع التَّعريف تبعًا للمجال، فيُعرِّفها علماء الاجتماع بلحاظ عَلاقتها بالمجتمع وأهدافها بتحقيق رفاهيَّة المجتمعات[٣]، بينما يركِّز علماء السياسة على دورها ومصالحها في الوساطة بين أفراد الشَّعب والحكومة. أما علماء الاقتصاد فيحتلُّ الموضوع الرِّبحيُّ والنَّفعيُّ الماديُّ الأولويَّة في قراءة المفهوم وتحديده. يعرِّفها خبراء البنك الدوليِّ بأنَّها منظَّمات خاصَّة مستقلَّة جزئيًّا أو كليًّا عن الحكومات، وتتَّسم بصورة رئيسة بأن لها أهدافًا إنسانية أو تعاونيَّة أكثر من كونها أهدافًا تجارية[٤]. ويتَّسم تعريف البنك الدوليِّ للمنظَّمات غير الحكوميَّة بالسعة؛ إذ يشمل

1 - Riad Makdissi, Ziad Kaddour & Selim Mekdessi: "Impact of funding difficulties on the Sustainability of Lebanese Non-Governmental Organizations», Volume 13, pp: 10-24.

2 - NGOs: "what they are, origin, how they are formed, classification, www.ferrovial.com.

3 -NGOs: "Introduction, History, Role, functions, Importance", www.sociologygroup.com.

٤ - أسماء فريد الرِّجال: "دور المنظَّمات غير الحكوميَّة في حماية الحقوق الاجتماعية".

أقدم المنظمات في العالم والكنائس، لكنَّ تعريف منظَّمة التجارة العالمية يفوقه سعة؛ فيشمل مجموعات اللُّوبي الصناعية مثل مؤسَّسة المصرفيِّين السويسريِّين وغرفة التجارة الدولية.

وتمثِّلُ المنظَّمات غير الحكوميَّة إحدى نقاط ارتكاز المجتمع المدنيِّ في علاقاته على المستوى المحليِّ والدولي، والمجتمع المدني هو الهيكل الاجتماعي الوسيط بين المجتمع والسلطة. ينظِّر له كلٌّ من الباحث السياسي (ستيبان -Stepan) (١٩٣٦- ٢٠١٧)، والباحث الاجتماعي (لينز-Linz) (١٩٢٦- ٢٠١٣)، بأنه "تلك الساحة من النظام السياسي حيث تحاول الجماعات والحركات والأفراد ذاتيَّة التنظيم، المستقلَّة نسبيًّا عن الدولة، التَّعبيرَ عن القيَم وتكوين الجمعيات والتضامن، والمضيَّ قدمًا بمصالحهم"[1]. ويتكوَّن من مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الطَّوعيَّة التي لا ترتبط بالجهاز الحكومي، من قَبيل الجمعيات والأحزاب والنقابات والنوادي والمنظَّمات غير الحكوميَّة، فيتداخل عمل المنظَّمات مع المجتمع المدني إلى درجة تسميتها أحيانًا بـ "منظَّمات المجتمع المدنيِّ".

٢ - إشكاليَّاتُ الدَّور

ينطبق مصطلح «المنظَّمة غير الحكوميَّة»، في بعض البلدان، على المنظَّمات التي قد تسمَّى المنظَّمات غير الرِّبحيَّة (Non-profit organizations) في بلدان أخرى، والعكس صحيح. بعض المنظَّمات غير الحكوميَّة هي شركات ربحيَّة[2]. وهناك منظَّمات غير حكومية دوليَّة كبيرة تكون عابرة للحدود الوطنية تبعًا لحجمها ونطاق عملها، مثل: منظمة "العفو الدوليَّة"، والاتحاد الدوليِّ لجمعيات "الصليب الأحمر والهلال الأحمر"، و"أوكسفام" الدوليَّة (Oxfam International)، و"كير" (CARE)، و"أنقذوا الأطفال" (Save the Children)، و"صندوق الحياة البرِّية" العالمي.

تطرح هذه المجموعات قضايا متعدِّدة تتعلَّق بالتحدِّيات الاجتماعية والبيئيَّة والإنسانية والتنمويَّة؛ كالرِّعاية الاجتماعية والتعليم والقضايا الدينيَّة، بدءًا من مناهضة العبوديَّة وحقوق العمل وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، وإغاثة الكوارث، ومساعدات التَّنمية، وحقوق المرأة

1 - Steven A. Cook: "The Real Reason the Middle East Hates NGOs", foreignpolicy.com.

2 - Margaret P. Karns: "nongovernmental organization", www.britannica.com.

وحقِّهـا في التصويت والمسـاعدات الإغاثيَّة في أثناء المجاعات، وصـولاً إلى القضايا العابرة للحدود الوطنية مثل نزع السلاح، وتغيُّر المناخ والفقر والاتِّجار بالبشر، وتعزيز التغيير الاجتماعي والديمقراطية والحوكمة. وقد مُنحت جائزة "نوبل" للسلام لعدد منها.

وعـلى الرغم من مركزيَّة العمل التطوُّعيِّ الخيريِّ غـير الحكومي في تعريفها، فإنَّها تتعرَّض للنَّقد على مدى فعاليتها ومسـاءلتها ومحاسبة منجزاتها بسبب ميزانيَّتها ومصادر دعمها. وعلى الرَّغـم من أنَّ القانون يلحظ "الخير العام" وعدم توخِّي الرِّبح الشـخصي لدى المنظَّمات، فإن عددًا منها تتلقَّى مسـتويات عالية من التمويل الحكومي، وتسعى إلى توليد الأرباح من السوق التي يمكنها إعادة استثمارها في عملها[1]، ومن أبرز الإشكاليَّات الناجمة:

أ. مصادر تمويل المنظَّمات، والارتباط ببرامج المصدر، والشفافية التي يجب أن تُظهرها في عمليَّات الإنفاق.

ب. انخراط بعضها، ولعلَّ «أغلبها»، في نشـاطات سياسـية إلى حد التدخُّل، من خلال التأثير، وصولاً إلى التغيير في الاستحقاقات المقصودة، كالانتخابات النيابيَّة، وتغيير الأنظمة، وإسقاط الحكومات.

ج. تأثُّر عمل المنظَّمات في المجتمعات التي تنشـط فيها الأحزاب السياسـية والطائفيَّة والمذهبيَّة؛ إذ يصعب الخروج من الدائرة التي تنتمي إليها.

د. يتضارب عمل المنظَّمات لصالح المجتمع المحليِّ مع جهة التمويل الخارجية.

هذه الإشـكاليَّات وغيرها محـطُّ جدل عدد من الباحثـين على اختلاف مدارسـهم الفكريَّة والسياسية[2].

٣ - لمحةٌ تاريخيَّةٌ حول النَّشأة

يعود تاريخ المنظَّمات غير الحكوميَّة إلى ثلاثينيَّات القرن التاسـع عشر. ومنذ عام ١٨٥٠،

1 - David Lewis: "Non-governmental Organizations, Definitions, and History", International Encyclopedia of Civil Society, https://doi.org/

2 - James McGann & Mary Johnstone: "The Power Shift and the NGO Credibility Crisis", www.globalpolicy.org.

جرى تأسيس كثير من المنظَّمات الخاصَّة غير الرِّبحيَّة. وفي عام ١٩١٠، اجتمعت نحو ١٣٠ مجموعة دوليَّة في هيئة تنسيقيَّة عُرفت بـ «اتحاد الجمعيَّات الدوليَّة». وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ١٩١٤ كان هناك ١٠٨٣ منظَّمة غير حكوميَّة، وأغلبها تعمل في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفَّر إنشاء عصبة الأمم في عام ١٩٢٠ منصَّةً للمنظَّمات غير الحكوميَّة الدولية للتعامل مع الحكومات في قضايا السياسة. ونشأت عدد من المنظَّمات الرئيسة التي تطورت مع الوقت، وأبرزها «لجنة الإنقاذ الدولية» (١٩٣٣) ، ومنظمة «فريدوم هاوس» (١٩٤١). وشهدت الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية طفرة نموٍّ كبيرة؛ بذريعة تأمين المساعدات للشعوب الأوروبية.

وفي العام ١٩٤٣، نشأ اتحاد المنظَّمات غير الحكوميَّة في الولايات المتحدة الأميركية، تحت عنوان «المجلس الأميركي للمؤسسات الأهليَّة للإغاثة». استُخدم مصطلح المنظَّمة غير الحكوميَّة لأوَّل مرة مع تأسيس منظَّمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، للتمييز بين المنظَّمات الخاصة والمنظَّمات الحكوميَّة الدولية، مثل الأمم المتحدة نفسها. تضمَّنت الأخيرة بعض الوكالات المتخصِّصة (المنظَّمات غير الحكوميَّة) باعتبارهم مراقبين في جمعياتها[1]، وشركاء أساس في العَلاقات الدولية. وفي مؤتمر الأممِّ المتَّحدة الذي عقد في سان فرانسيسكو عام ١٩٦٨، وُضع بند في المادَّة ٧١ من الفصل العاشر الخاص بشأن الدَّور الاستشاريِّ للمنظَّمات ينصُّ على أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤهَّلة للحصول على وضع استشاريٍّ لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ سبعينيَّات القرن العشرين، انتشرت المنظَّمات غير الحكوميَّة، على كلٍّ من المستوى الوطني والدولي. فقد تسارع نموُّها بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، وتأسَّست نحو تسعين منظَّمة غير حكوميَّة دوليَّة كل عام، مقارنة بما يقارب عشر منظَّمات سنويًّا في تسعينيَّات القرن التاسع عشر، حتى قارب العدد زهاء ستة آلاف منظَّمة معترف بها، بحلول أوائل القرن الحادي والعشرين[2].

1 - NGOs: “what they are, origin, how they are formed, classification”. www.ferrovial.com.

2 - Abey Francis: “History and Development of Non-Governmental Organizations (NGOs)”, www.mbaknol.com.

ثانيًا: صعودُ الليبراليَّةِ وطفْرةُ نموِّ المنظَّماتِ

١ - احتواءُ المدِّ الشيوعيِّ

نشـأت المنظَّمات غـير الحكوميَّة وتطـوَّر دورها مع الوقت في سـياق صعـود الليبراليَّة ومواجهة الحركات اليساريَّة الشـيوعيَّة، والنقابات العمَّالية التي باتت تشكِّل تهديدًا سياسيًّا واضحًا للنُّخب الاقتصادية، والطَّبقات الحاكمة، وأصحاب رؤوس الأموال. وارتبط تأسيس المنظَّـمات وعملها بتمثيل مصالـح الحكومة الأميركيـة، وتطوَّر مع الوقـت في تعزيز نشر «الليبراليَّة الجديدة»[١]. تأسَّسـت "لجنة الإنقاذ الدوليَّة" لمسـاعدة معارضي (هتلر - Hitler) المناهضـين للنازية، ومنظَّمـة "فريدوم هاوس" لدعم خطَّة "مارشـال"[٢] منعًا من اسـتيلاء الشيوعيِّين على أوروبا الغربية؛ المنظَّمة التي لها تاريخ طويل في إدارة وتعيين كبار المخطِّطين والموظَّفين السابقين في وكالة الاستخبارات المركزيَّة الأميركية. كما تأسَّست في الفترة نفسها لجنة أوكسفورد لـ "مكافحة المجاعة" (١٩٤٢) في المملكة المتحدة؛ اللجنة التي عُرفت فيما بعد وتُعرف بـ (أوكسفام)[٣].

ركَّزت هذه المنظَّمات عملها في سـاحات التنافس اليسـاريِّ الليبراليِّ، كاليونان وإيطاليا ويوغوسـلافيا. كانت الجماعات اليسـاريَّة ناشطة في اليونان، على سـبيل المثال، وشكَّلت

---

١ - نظريَّة في الممارسات السياسية والاقتصادية تقوم على «حماية حقوق الملكيَّة الخاصَّة وحرِّيَّة التِّجارة وحرِّية الأسواق الاقتصادية. طرحت في السبعينيَّات إثر التحوُّلات التي طاولت النِّظامَ الاقتصادي والسياسي بعد الحرب العالمية الثانية، والخوف من تهديد اقتصادي مماثل لكساد الثلاثينيَّات، والخوف من ظهور المنافسات الجيوسياسيَّة، والحاجة لمنع تهديد النظام الرأسمالي، وتهديد النخب الحاكمة من الطبقات الشعبية والنقابات العمَّالية.

٢ - خطَّة مارشال (١٩٤٧): خطَّة اقتصادية أُطلقت بمبادرة من وزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج مارشال، باعتباره برنامجًا للمساعدة في إعادة بناء أوروبا الغربية التي مزقتها الحرب العالمية الثانية وبناء اقتصاداتها من جديد. وشكَّلت البداية السياسية للحرب الباردة، بل «أداة الحرب الباردة» كما وصفها هنري والاس، نائب رئيس الولايات المتحدة، فرانكلين روزفلت (١٩٤١-١٩٤٥). وبموجب الخطَّة، لم يتلقَّ الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية أيَّ مساعدة، بل كان أحد شروط الخطة منع الشيوعيين وقوى اليسار الأخرى من دخول حكومات البلدان المتلقِّية للمساعدات.

٣ - حسن جوني: «المنظَّمات غير الحكوميَّة وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان"، www.lebarmy.gov.lb.

ســاحة تنافس قويَّة بين الكومنولث البريطاني[١] وألمانيا، لا سيما خلال حملة البلقان[٢]. ثم شــهدت اليونان صراع القوى الليبراليَّة اليساريَّة، فاندلعت حرب أهليَّة طاحنة؛ استمرَّت زهاء ثلاث سنوات (١٩٤٦-١٩٤٩) بين جيش الحكومة اليونانيِّ المدعوم من بريطانيا والولايات المتحدة والجيش الديمقراطيِّ اليونانيِّ، وهو الجناح العســكريُّ للحزب الشــيوعيِّ اليوناني بدعم من يوغوســلافيا وألبانيا وبلغاريــا[٣]. وخلال تلك الحروب، نشــطت المنظَّمات غير الحكوميَّة باســم تقديم المعونات والإغاثات وتخفيف تداعيات المجاعة المترافقة، لا سيَّما منظَّمة"أوكســفورد".

وينظــر بعض العلماء إلى المنظَّمات الدوليَّة، والمســاعدات الاقتصادية الغربية، والكنيســة الكاثوليكيَّة باعتبارها "محفِّزات للتحوُّل الديمقراطي" مقابل الكتلة الشيوعيَّة، فيما يزعم آخرون أن معايير حقوق الإنســان الدولية التي طُرحت كانت سببًا في إحداث تغييرات سياسية جوهريَّة أدَّت إلى زوال الشــيوعيَّة[٤]. وهناك قســم يصــوِّب مباشرة على أن صعــود المنظَّمات نجم عن الحاجة لها في تحقيق الهيمنة الأميركية ودعم سياساتها في احتواء السياسات "السوفييتيَّة" والتيَّار الشيوعي، وليس مجرد اســتجابة للمبادرات المحلِّية والأعمال التطوُّعيَّة، في مواجهة الظروف الطارئــة والكوارث، فصعود المنظَّمات ســببه أعمق مــن القول بمرونتها بعيــدًا عن التعقيدات السياســية. وبينما يذهب فريق آخر للقول: إن المنظَّمات غير الحكوميَّة ليست سياسية، ويتبنَّى رأي آخر وجود دوافعَ ثوريَّة لانتشــار المنظَّمات غير الحكوميَّــة وتنامي دورها في ظلِّ ما أُطلق عليه "أزمة دولة الرفاهية" التي جسَّدت لشعبها قصورَ إمكانات الدولة وتقلُّص نفوذها في توفير الرعاية والرفاهية لشعبها[٥].

---

١ - الكومنولث البريطاني، ويعبر عنه بدول الكومنولث أيضًا. هو اتحاد سياسي يضمُّ ٥٦ دولةً عضوًا، جميعها تقريبًا أقاليم تابعة للإمبراطورية البريطانية؛ ترتبط مع بعضها لغة وتاريخًا. تأسَّس مع وعد بلفور ١٩١٧، وشُرِّع رسميًّا ١٩٣١.

٢ - شنَّت قوَّات المحور (روما_ برلين_ طوكيو) حملة البلقان (١٩٤٠-١٩٤١) على يوغوسلافيا واليونان خلال الحرب العالمية الثانية، وانتهت باستيلاء القوات الألمانية والإيطالية على جزيرة كريت اليونانية.

3 - Nikos Marantzidis and Giorgos Antoniou: "The Axis Occupation and Civil War: Changing trends in Greek historiography, 1941–2002". pp: 223-231.

4 - Sreeram Chaulia: "Democratisation, NGOs and «colour revolutions", www.opendemocracy.net.

٥ - أسماء فريد الرِّجال: «دور المنظَّمات غير الحكوميَّة في حماية الحقوق الاجتماعية».

٢ - الاختراقُ الليبراليُّ واستثمارُ العولمة

رافقَ ظهورُ المنظَّمات غير الحكوميَّة تطوُّر الفكر السياسي والاقتصادي في مواجهة تحدِّيات تحـوُّلات النِّظام الـدولي وتعقيداتها. نشـط عمل المنظَّـمات غير الحكوميَّة خلال سـتينيَّات وثمانينيَّات القرن العشرين في ذروة الانقسـام الأيديولوجي بين الشَّرق والغرب في أثناء الحرب البـاردة. وعكس تطوُّرها حـروب الليبرالية الجديـدة في العصر الحديث، وخاصـة بعد الثَّورة الصناعية. فالليبرالية الجديدة لا تقتصر على الممارسات السياسية والاقتصادية، وإنما يستتبعها كثير من «التدمير الخلَّاق» كما يصطلح عليه صاحب كتاب «الليبراليَّة الجديدة موجز تاريخي»، (ديفيد هارفي -Harvey) في مشروع اسـتعادة "السلطة الطبقيَّة" والحفاظ على رؤوس الأموال وتكديسـها لدى الطبقـات العليا[1]. فهي تضع كلَّ صيغ الفعل الإنسـاني ضمن حيِّز السـوق، وتشكِّل بديلاً للقيم الأخرى، فتدمِّر تقسيمات العمل والعلاقات الاجتماعية وخدمات الرعاية، وطريقة الحياة والتفكير والتكاثر والعادات والشعور والوجدانيَّة، وتجعل من فكرة الحرِّية "دونية" تنحطُّ إلى مجرد الدفاع عن حرِّية العمل التجاري.

وقد شـكَّلت المنظَّمات غير الحكوميَّة النواة الصلبة لانتشـار الليبرالية المتحرِّرة وأفكارها، حتى بات دورها مع الوقت يؤهلها للاتِّصاف بما يمكن تسميته بـ "وكلاء التغيير". وتَرافَق إنشاء هذه المنظَّمات مع عمل الإرساليَّات الكاثوليكية والبروتستانتيَّة، خصوصًا في أفريقيا وآسيا، دول العالم الثالث، في المجالين الصحِّي والتربوي، والتي كانت بأغلبيتها مسـتعمرات تابعة للدول الصناعية قبل اسـتقلالها. وفقًا (لصامويل هنتنجتون -Huntington)، برز عامل مهم في سياق "الموجة الثالثة" من التحوُّل الديمقراطي ــ التي بدأت عام ١٩٧٤، واسـتمرَّت ٢١ عامًا ــ وهو التحوُّل الكبير في سياسات الولايات المتحدة نحو تعزيز «حقوق» الإنسان و«الديمقراطيَّة» في سـياق صعود الليبراليَّة الجديدة، ما دفع لاسـتخدام المنظَّمات غير الحكوميَّة لإنجاح مصالح السياسة الخارجية وتغيير الأنظمة المناوئة[2]. تطوَّر عملها مع انتهاء الحرب الباردة عقب سقوط الاتحاد السوفياتي (١٩٩١) في سياق إعادة هيكلة الدولة ونشر العولمة، ليزداد تأثيرها مع تسارع

---

١ - ديفيد هارفي: الليبراليَّة الجديدة (موجز تاريخي)، ص.ص ٢٥-٤٥.

2 - Sreeram Chaulia: "Democratisation, NGOs and colour revolutions". Ibid, www.opendemocracy.net.

العولمة (١٩٩٠-٢٠١٠)؛ بذريعة أن كثيراً من المشكلات لا يمكن حلُّها داخل الدولة الواحدة[١].

أسهمت العولمة في تضخيم دور المنظَّمات؛ فقد دفعت ثورة الاتِّصالات باستراتيجية نشر «الديمقراطية» قدمًا، باعتبارها نموذجًا للمجتمعات الأخرى عبر تعزيز المجتمع المدني وتمكين الأفراد من تشكيل المنظَّمات وتشغيلها بحرية أكبر. وشكَّلت المنظَّمات بشبكاتها المحلِّية والدوليَّة جزءًا من تعريف العولمة بمعناها السياسي الذي يعني الاتجاه المتواصل نحو تعدُّدية تُؤدِّي فيها المنظَّمات الدوليَّة دورًا رئيسًا لتشكيل بنية عابرة للقوميَّات، وظهور شبكة من المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلِّية والدولية التي تراقب عمل الحكومات وتؤثِّر فيه[٢].

برزت العولمة وتدفَّقت تيَّاراتها؛ بغية بسط هيمنة النِّظام الرأسمالي وقِيَمه المادِّية في الحرِّية الفرديَّة والحقوق وربط المجتمعات بثقافة "امتياز الأمركة" في سياق "صراع الحضارات"، وإخضاع الجميع لسياسة القطب الأوحد؛ الولايات المتحدة الأميركية. وتشكَّلت المنظَّمات إحدى أدوات العولمة السياسية عبر تعزيز ما يُعرف بـ "ثقافة العولمة"، أي الإطار المعرفي الذي يؤمِّن مقبوليَّة الشعوب للنظام الرأسمالي ليس عبر الإخضاع، وإنما التكيُّف مع الانخراط الطَّوعي كما تفرضه الثقافة الأميركية[٣]. ومع دخول المنظَّمات معترك العولمة السياسية في سياق ثقافة العولمة، باتت المنظَّمات تشكِّل عنصرًا أساسًا في عمليَّة صنع القرار في العالم؛ ما يتَّضح من خلال الثورات الملوَّنة.

ثالثًا: المنظَّماتُ غير الحكوميَّةِ والثَّوراتُ الملوَّنةُ

١ - المنظَّماتُ محرِّكُ الثَّوراتِ

تعدُّ المنظَّمات غير الحكوميَّة الحاضنة المركزيَّة لإطلاق ما عرف باسم «الثَّورات الملوَّنة» (Color Revolution). ويفيد مصطلح الثَّورة الملوَّنة معنى الاحتجاج أو الهبَّات الشعبية ضدَّ السلطات المحلِّية أو الحكومات، مع شعارات تطالب بإجراء إصلاحات سياسيَّة واقتصاديَّة،

1 - Abey Francis: "History and Development of Non-Governmental Organizations (NGOs)". Ibid, www.mbaknol.com.

٢ - وليد عبد الحي: انعكاسات العولمة على الوطن العربي، ص٣٣.

٣ - أحمد فرج: العولمة والإسلام والعرب، ص٣٩.

وثقافيَّـة. أما وصفها بأنها "ملوَّنة" فهو لاسـتخدامها الرُّموز والألوان والأعلام والزُّهور. وهي لا تعني الانقلاب الشعبي الجذري والشامل والواسع الذي يعطي "الثَّورة" (Revolution) معناها، كما لا يصحُّ وصفها بـ"الحراك الشعبي" (Social Action)؛ لأنَّها ليست اعتياديَّة يوميَّة، بل حركة تكسر "النَّمط" السَّائد أو "الجمود" الموجود، وهي أقرب إلى الانتفاضة (Uprising).

تُعرَّف الثَّورة الملوَّنة بأنَّها اسـتراتيجية إسقاط الأنظمة والحكومات بطريقة سلميَّة من خلال اعتماد الأنشطة غير العنفيَّة المنظَّمة، والمقاومة السلبيَّة، والأسلحة النفسيَّة، والحملات الدعائيَّة الاجتماعيَّـة والاقتصاديَّـة. وتطبِّق ذلك وفق عقيـدة الفوضى الخلَّاقة، معتمـدة على منظَّمات المجتمـع المدني والمنظَّمات غـير الحكوميَّة في تنظيم الجماعات المعارضـة ودفعها باتجاه تقويض مشروعيَّة المسـتهدف، سواء أكانت حكومة أم نظامًا أم حتى شخصيَّة سياسيَّة أو كيانًا، بدلاً من تمكين المواطنين وتحويل الطاقة الجمعيَّة لأي ثورة إلى قوة شعبية منظَّمة ومعتدلة[1].

ويمثِّل التاريخ المعاصر حقبة خصبة للموجات المتلاحقة من "الثَّورات الملوَّنة"، وتحديدًا في مرحلـة الثمانينيَّات من القرن الماضي، واللافت أن انطلاقتها تمركزت في الدول الشـيوعيَّة، وحصلت جميعها في دول تعدُّ حكوماتها غير صديقة للولايات المتحدة أو سياساتها باتت تعدُّ تهديدًا أو تحدِّيًا للسياسة الأميركية. ويعدُّ البروفيسور الأميركي، (جين شارب-Sharp)[2]، منظِّر هذه الثورات التي حفل بها القرن الواحد والعشرون في دول وسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، ما بعد الشيوعية منذ عام ١٩٩٩، باسم "التحوُّل الديمقراطي"، خدمة لمصالح السياسة الخارجية الأميركية وأولويَّاتها (التوسُّـع الاسـتراتيجي، وأمن الطاقة، والحرب ضد الإرهاب).[3] شهدت تلك الدول سلسـلة من "الثورات الملوَّنة"؛ حلقتها الأولى في الفليبِّين مع "الثَّورة الصفراء" عام ١٩٨٦؛ ثمَّ تتالت في دول الاتحاد السوفياتي سابقًا وأوروبا الشرقية. وانتقلت إلى العالم العربي

1 - Orysia Lutsevych: How to Finish a Revolution: Civil Society and Democracy in Georgia, Moldova and Ukraine, P: 2.

٢ - جين شارب (١٩٢٨-٢٠١٨)، سياسي وأكاديمي أمريكي. درَّس المبعوثين من أوروبا الشرقيَّة ودول العالم الثالث أساليب إسقاط الحكومات. لخَّص نصائحه لثوَّار بورما عام ١٩٩٢؛ لإسقاط النِّظام في كتيِّب بعنوان «من الديكتاتوريَّة إلى الديمقراطيَّة»؛ اعتمدته المخابرات الأميركيَّة دليلَ الثَّورات الملوَّنة.

3 - Sreeram Chaulia: "Democratisation, NGOs and colour revolutions". Ibid, www.opendemocracy.net.

ودول منطقة غرب آسيا[1] تحت عنوان نقل "أصول الديمقراطيَّات"، ومعظمها بفعل الفرض والتدخل المتعمد من الخارج، عبر مراكز أبحاث أميركية خاصة متخصصة ببرامج التَّدريب والدَّعم والتخطيط والتَّنفيذ برعاية وإشراف المخابرات الأميركية، مثل معهد "كانفاس" للتَّدريب في بلغراد، ومركز "ألبرت أينشتاين" في الولايات المتَّحدة [2] .

• آليَّاتُ عملِ المنظَّماتِ في الثَّوراتِ

تؤمِّن عمليات التَّدريب للمنظَّمات غير الحكوميَّة ونشطاء المجتمع المدني إمكانية ممارسة التَّلاعب النفسي بالجماهير. وتُستخدم مجموعة من الوسائل؛ مثل أمن المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي و«تحليل الشبكة الاجتماعية» للتأثير في الخطاب العام، بهدف تحقيق الأهداف المرجوَّة دون تصادم أو احتكاك مع الشرائح المستهدفة بطرح ما هو حاد أو ما يؤدي إلى تنافر؛ العملية المعروفة بـ «الهندسة الاجتماعية»[3]. وعلى العكس من الهجوم المباشر على عناصر مستفزَّة كالهُويَّة والعرق والدين والطائفة، تعمل الهندسة على إفراغ "البروفايل" من الجوهر البيومتريِّ له عبر ضرب النَّماذج وتشويهها بطريقة غير مباشرة تؤدِّي بالنتيجة إلى تهاوي المعتقدات والتقاليد والسِّمات المستهدفة بشكل تلقائيٍّ وذاتيٍّ، أوتوماتيكي ومتدرِّج مع الوقت.

تدعم المنظَّمات الثورات الملوَّنة في كسب النخب المحلِّيَّة التجارية والسياسية باستمالتها إلى الأفكار والنماذج الغربية، من خلال المؤتمرات والنَّدوات والمساعدات والبرامج الفنِّيَّة، وبرامج التبادل والزوَّار مع النخب التي ترعاها وزارة الخارجية. موَّلت منظَّمة "فريدوم هاوس"، مركز المحافظين الجدد، ومؤسَّسة سوروس والوكالة الأميركية للتنمية الدوليَّة (USAID)، والثَّورات الملوَّنة في دول أوروبا الشرقية. دفعت ملايين الدولارات في تمويل المنظَّمات غير

---

١ - شهد العالم مجموعة من "الثورات الملوَّنة": تشيكوسلوفاكيا "الثورة المخمليَّة" (١٩٨٩م)؛ يوغوسلافيا "ثورة الجرَّافة" (٢٠٠٠م)؛ جورجيا "الثورة الورديَّة" (٢٠٠٣م)، أوكرانيا "الثورة البرتقاليَّة"، وقيرغيزستان «ثورة الزَّنبق»، ولبنان «ثورة الأرز»؛ والكويت «الثورة الزرقاء» (٢٠٠٥م)؛ «إيران الحركة الخضراء» (٢٠٠٩م)؛ ومع ما سُمّي بـ «الربيع العربيِّ» (٢٠١١م)، شهدت تونس «ثورة الياسمين»، ومصر «ثورة اللوتس»، والبحرين «ثورة اللؤلؤة».

٢ - يكشف الفيلم الوثائقي التاريخي "كيف تصنع ثورة؟" لمراسل «بي. بي. سي» في القاهرة، روريد أرو، التحوُّل في منطق الحرب لدى الولايات المتحدة الأميركية، ويوثِّق دور شارب قبل سنوات عدَّة من انطلاق الحراك وعلاقاته مع قادة في "ربيع" العرب في مصر وسورية. راجع: سعيد محمد: "كيف تصنع ثورة؟ ... سيرة مُلهم الثورات الملوَّنة".

3 - Thomas Elkjer Nissen: Social media's role in 'Hybrid Strategies', stratcomcoe.org.

الحكومية المحلِّية لدعم مرشــح دون غيره وتغيير الأنظمة، فاستثمر ما لا يقلُّ عن مليوني دولار في ثــورة التُّوليب، وبنحو ١٤ مليون دولار في الثَّورة البرتقاليَّــة وفقًا لتقدير الحكومة الأميركية. تغطي المنظَّمات غير الحكوميَّة عمليَّات التدخُّل الأميركي في الأزمات لمنع تداعيات التدخُّل المباشر من اســتفزاز وانتهاك قواعد دبلوماســية، بالتعاون مع فريق مــن المتدرِّبين والخبراء في الحرب السياسية والدبلوماسية العامَّة والدعاية من معهد البحوث والدِّراسات الدولية والخدمة الخارجية الأميركية والجيش الأميركي.

رابعًا: المنظَّماتُ غير الحكوميَّة والتَّوظيفُ السياسيُّ

١ - التدخُّلُ السياسيُّ وفرضُ الهيمنةِ الأميركيَّة

تطوَّرت الحروب في العصر الحديث، وانتقلت من الميادين الخارجية إلى السياسات الداخلية ومن الــصراع الجغرافي إلى الصِّراع على النُّفــوذ الداخلي. وتطوَّرت آليَّات السياســة الخارجية الأميركية في تعزيز المصالح الوطنية الأميركية بالاســتفادة من مجموعة أدوات «اختراق» للدول المتنافســة معها، من قَبيل المساعدات المالية، والمســاعدات الفنِّية، والمنظَّمات الدولية، وفقًا لنظرية «الاختراق غير الرسمي» التي صاغها (أندرو سكوت-Andrew Scott) (١٩٦٥). وسبق أن وصفت الباحثة والنَّاشطة السياسية (سوزانا أروندتاي روي-Arundhati Roy) (١٩٦١) التحوُّل الذي أصاب عمل المنظَّمات بأنه بمنزلة عملية تســلُّل إلى العالم، بسلاح مليارات الدولارات، وجذب "الثوَّار المحتملين" والفنَّانين والمثقَّفين بلطف بعيدًا عن المواجهة المتطرِّفة، في سياق تنامي مؤشِّر زيادة الدمار الناجم عن الليبراليَّة الجديدة على زيادة عدد المنظَّمات غير الحكومية وطفرة نموِّها[1].

انتقــل دور المنظَّمات إلى الصَّدارة عندما أنشــأت إدارة الرَّئيس (ريغان-Reagan) (١٩٨١-١٩٨٩) الصندوق الوطنيَّ للديمقراطية (١٩٨٣) للتغطية على فضيحة تلاعب وكالة المخابرات المركزيَّة الأميركية الدولية في زعزعة اســتقرار الحكومات المعادية من خلال تمويل المعارضة. فقد تعاونت وكالة الاســتخبارات المركزيَّة في خمسينيَّات القرن العشرين مع منظَّمة "الأصدقاء الأميركيون للحرِّية الروســية" الداعمة للفارِّين والمهاجرين والمنشقِّين عن الكتلة الشيوعية في

1 - Dinyar Godrej: NGOs - do they help?, newint.org.

سياق الحرب الباردة لتقويض الدول الشُّيوعيَّة، وخاصة الاتحاد السوفييتي[١].

وأُنشِـئ الصُّندوق الوطنيُّ للديمقراطيَّة باعتباره أداة أكثر تحفُّظًـا وأقلَّ إثارة للجدل؛ بعنوان الترويج للديمقراطية الأميركية للتعمية على تدخُّل الاسـتخبارات في تقويض الأنظمة؛ ما شكَّل منعطفًا تاريخيًّا في بروز المنظَّمات غير الحكوميَّة وظهور دورها في نشر "الديمقراطية" الأميركية وتعزيزها حول العالم. عمل الصُّندوق بوصفه مؤسَّسة شبه حكومية على ضخِّ التمويل الحكوميِّ الأميركيِّ من خلال المنظَّمات غير الحكوميّة، مثل المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمعهد الجمهوري الدولي، والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، ومجلس البحوث والتبادل الـدولي، ومنظمة "فريدوم هاوس". وقد أقرَّ أوَّل رئيس للصنـدوق الوطني للديمقراطية، (ألين وينشتاين-Allen Weinstein)، علنًا بأنَّ كثيراً ممَّا يقوم به الصندوق من مهامَّ كان يجري بشكل سرِّي منذ خمسة وعشرين عامًا بواسطة وكالة الاستخبارات المركزيَّة الأميركية[٢].

وقد لفت الكاتب (ديفون دوغلاس بوير-Devon Douglas Bower) إلى الدور والغطاء الذي تقدِّمـه المنظَّمات ومن خلفها الصنـدوق؛ نتيجة انخراطها أكثر فأكـثر في المنظومة الإمبريالية للسـيطرة والاسـتغلال، وتمثيلها للبعثات "الإمبرياليَّة"[٣]. فمنذ تأسـيس وكالة الاسـتخبارات المركزيَّـة عـام ١٩٤٧، تعاونت مع عـدد كبير من المؤسَّسـات الأميركية خـارج البلاد، والتي تدعـم وتموِّل المنظَّمات غـير الحكوميَّة[٤]، باعتبارها خطوة ضروريَّـة لتطوير التعاون معها؛ إذ إن "أجهزة الاسـتخبارات الأميركية تعمل في مناطق النِّزاعات جنبًا إلى جنب مع المنظَّمات غير الحكوميَّـة؛ لأن المعلومات التي توفِّرها المنظَّمات غـير الحكوميَّة تعدُّ حيوية في عملية اتخاذ القرار السـياسي"[٥]. وفي سـياق عمل الصُّندوق تحت شـعار نشر الديمقراطيـة، دعمت إدارة الرئيس (ريغان) بكبار أعضائها إنشـاء فرع "المؤسَّسـة الأميركية للمقاومة الدولية" (AFRI) في

1 - James Brown: Resistance International: Soviet Dissidents, US Conservatives, and Cold War Anti-Communist Internationalism, 1983-93. Tandfonline. pp:559–82.

2 - The CIA's successors and collaborators: US: overt and covert destabilization, mondediplo.com.

3 - Devon Douglas-Bowers: NGOs: Missionaries of Empire, www.foreignpolicyjournal.com.

4 - W. E. DemMars: Hazardous Partnership: NGOs and United States Intelligence in Small Wars. pp 193–222.

5 - Ellen B. Laipson: Can the USG and NGOs Do More? Information-Sharing in Conflict Zones. Vol. 49 No. 4, www.cia.gov.

الولايات المتَّحدة عام ١٩٨٤، وهدفها تنسيق جميع الأنشطة المناهضة للشيوعية في جميع أنحاء العالم[١]. فشكَّلت المنظَّمات غير الحكوميَّة أدوات برامج "تعزيز الديمقراطية" في مختلف البلدان الشُّيوعيَّة سابقًا، بل أصبحت جزءًا من المشهد السياسي في عدد من الدول في مختلف أنحاء شرق ووسط أوروبا وأوراسيا، كما أصبحت روابطها بالمجموعات الأجنبية قويَّة[٢].

تَعزَّز دور المنظَّمات مع طرح (جوزف ناي- Joseph Nye) لمفهوم القوَّة الناعمة، العام ١٩٩٠، الأقل تكلفة والأكثر فعاليَّة من القوَّة العسكرية الصلبة لدعم السياسة الخارجية في الهيمنة العالمية. فقد حثَّ (ناي) الولايات المتحدة على زيادة استثمار الثَّقافة والأيديولوجيا الأميركية في المؤسَّسات والأنظمة الدولية؛ بما يمكن أن يؤدِّي إلى إدامة الزَّعامة الأميركية في القوَّة العالمية. واستجابت إدارة الرَّئيس (بيل كلينتون- Bill Clinton) (١٩٩٣-٢٠٠١) لاستخدام المؤسَّسات الدولية والإقليميَّة في تعزيز الغايات الإستراتيجية دون الظهور بمظهر من يحاول الهيمنة على الآخرين. واتخذ عمل المنظَّمات طابعًا منهجيًّا مؤسساتيًّا أكثر وضوحًا وتنظيمًا بالاستفادة من التحوُّل العالمي المتميِّز بالثَّورة التِّقنيَّة والتكنولوجية في توسيع نطاق تأثيرها وتحقيق مهامها في عملية التغيير العالمي وتوجيهه[٣]. وقد استثمرت آليَّات الحرب الناعمة الخفيَّة وغير المباشرة من قبل المنظَّمات غير الحكومية في تطوير عملها وتحقيق الأهداف المنشودة، دون أن تقع مسؤولية على وكالة الاستخبارات الأميركية أو حتى الحكومة نفسها.

بَيْدَ أنَّ الزَّعامة الأميركية القائمة على سياسات "تعزيز" الديمقراطية عبر العالم لنشر الليبراليَّة الجديدة اصطدمت بالازدواجيَّة الأميركيَّة في العلاقة مع الأنظمة غير الديمقراطية التي تؤمِّن لها أو تخدم في تحقيق الأمن الأميركي والمصالح الاقتصادية. هذه الازدواجيَّة و"الانتقائيَّة" في استخدام "المعايير" استخدمت ما بعد الشيوعية في تمرير سياسة "الحرب ضد الإرهاب". وأصبحت برامج نشر الديمقراطية واجهة الدول الاستعماريَّة لعملية تمويل المنظَّمات غير

1 - James Brown: Resistance International: Soviet Dissidents, US Conservatives, and Cold War 'Anti-Communist Internationalism, 1983, p.93.

2 - John Glenn: Democracy Assistance and NGO Strategies in Post-Communist Societies, carnegieendowment.org.

3 - Rob Acker: Five ways the Fourth Industrial Revolution will transform NGOs, www.weforum.org.

الحكوميَّة، في البلدان التي كانت سابقًا، في الأمس البعيد أو القريب، هدفًا للاحتلال الاستعماريِّ المباشر، وهي الآن هدف للاستعمار الحديث[١]. ويكشفُ تقرير صادر عن وكالة الاستخبارات الأميركيــة، أن الوكالة تقف خلف شــبكة من المنظَّــمات غير الحكوميَّة، ففي العقود الخمســة السابقة، تحرَّكت وكالة الاستخبارات المركزيَّة الأميركية بشكل غير مكشوف تقريبًا، تحت غطاء المنظَّمات غير الحكوميَّة، مثل وكالة التنمية الدوليَّة[٢] .(USAID)

٢ - التوظيفُ المباشرُ والعلنيُّ في لبنانَ

ظهــرت المنظَّمات غير الحكومية اللبنانية في فترة الحــرب الأهليَّة اللبنانية التي بدأت العام ١٩٧٥، ونشــطت على مســتوى تقديم خدمات التَّعليم والرعاية الصحِّيــة والاجتماعية، لكنَّها ارتبطت بالطوائف والأحزاب في ظلِّ ضعف الدولة اللبنانية ما بعد الحرب الأهليَّة، وخصخصة اقتصادها، وتنامي متطلِّبات الشعب. وانخرطت المنظَّمات في المشاريع السياسية والإعلامية، إثر طفرة التَّمويل بعد حــرب تموز عام ٢٠٠٦ على لبنان؛ خدمةً للمصلحة الأميركية في الشرق الأوســط بحماية الكيان المؤقَّت. وشــهد لبنان في العقد الثَّاني من الألفيَّة الثانية طفرةً في عدد المنظَّمات غير الحكوميَّة المموَّلة من صناديق معظمها أوروبية وأميركية، رسمية وخاصة؛ بعنوان ملء فراغات مســؤولية الدولــة اللبنانية في معالجة الأزمات المعيشــية. أدَّى الحصار الأميركي الاقتصادي على لبنان إلى مجموعة أزمات ماليَّة ومصرفيَّة[٣] زادت الأعباء على الحكومة اللبنانية التــي تفاقمت تداعياتها، إثر أزمة النُّزوح الســوري، وعقب انفجار مرفأ بيروت (٤ آب ٢٠٢٠). وقد ارتفع عدد المنظَّمات غير الحكوميَّة في لبنان من ١٣٠٢ منظَّمة في العام ٢٠٠٠ [٤] إلى أكثر

---

١ - هادي قبيسي: الأدوار الخفية للمنظمات غير الحكوميَّة، almaarefcs.org.

2 -Patrick Henningsen: MIDDLE EAST: The CIA Operating behind a Web of "Pro-Democracy" NGOs. Strange Bedfellows: How the U.S. and Egypt control the destiny of the region, www.globalresearch.ca.

٣ - لجأت واشنطن إلى مجموعة دعاوى ضد مصارف لبنانية بحجة دعمها حزب الله؛ محاولةً كسب التعويضات لمصلحة إسرائيل، وفق شهادة حاكم مصرف لبنان الذي أكَّد عدم علاقة ذلك بملف العقوباتَ الأميركية. كما نقلت صحيفة النهار عن المحامي بول مرقص، أن تلك الدعاوى وإن كانت مستندة على قانون مكافحة الإرهاب تأتي بخلفية سياسية مغرضة، سعيًا لمكاسب مالية. (الاخبار، النهار، الديار والمستقبل ٥ و٦ كانون الثاني ٢٠١٩).

٤ -عبد الله محي الدين: الجمعيات الأهلية في لبنان، ص ٥.

من ٦٠٠٠ منظَّمة، وفق ما تشير إليه سجلَّات وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان[١]؛ أي إن النموَّ سجَّل زيادةً بمعدَّل أربعة أضعاف ونصف تقريبًا. وتفيد تقديرات الباحثين في مجال الجمعيَّات الأهليَّة حتى العام ٢٠٠٠ بأن نسبة المنظَّمات الأجنبيَّة العاملة في لبنان بلغت ١٥٪ من إجمالي عدد المنظَّمات غير الحكوميَّة فيه[٢].

في لبنـان، تدخَّلت المنظَّمات غير الحكوميَّة في الاحتجاجات المطلبيَّة في تشرين الأول عام ٢٠١٩، بدعم أميركي مباشر ــ بالتَّمويل والتأسـيس ــ بهدف "عزل الشَّـباب الشِّيعة" عن حزب الله و"تفكيك" القاعدة الشعبيَّة الشبابيَّة لحزب الله. وفي سياق مشروع "استقطاب شباب الشِّيعة" بعيدًا عن المقاومة، دُفعت ملايين الـدولارات من أموال دافعي الضرائب الأميركيين للمنظَّمات، واعتُمدت تكتيكات وأسـاليب "الثَّورات الملوَّنة" من استراتيجية "الفوضى الخلاَّقة"[٣] والنشاط غير العنفي في تغيير الأنظمة وإسقاط الحكومات. وعلى الرغم من فشل المشروع الأميركي الأول الذي قاده جيفري فيلتمان، السَّفير الأميركي في لبنان، (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، في "مواجهة حزب الله" في العام ٢٠٠٥ عبر ما عُرف بـ "تكتُّل ١٤ آذار"، إثر اغتيال رئيس الحكومة اللبناني، رفيق الحريري، أعاد (فيلتـمان-Feltman) الكرَّة. بيد أن المشروع الجديد تجنَّب الهجوم المباشر على المقاومة، بعدما باء بالفشل على المستويين السياسي والشعبي، وطرح مشروع "الاختراق الاجتماعي لبيئات قوى التحرُّر"، أشـبه بتطبيق ما قاله الجنرال الفرنسي (روجر ترينكييـه- Roger Trinquier) إبَّان حرب الجزائر: "البديل هو تفريغ الإكواريوم من الماء، بدلاً من الإمساك بالسَّمكة"[٤].

٣ - تعطيلُ التَّغييرِ الحقيقيِّ والمشاريعُ المشبوهةُ

في حين يَفترض دور المنظَّمات غير الحكوميَّة عدم ارتباطها الحكوميِّ أو السياسي، لم تبقَ

---

١ - هيكل الراعي: المنظمات غير الحكومية (NGO'S) في لبنان لا تبغي الربح.. ولكن بعضها يبغي السلطة: www.aljoumhouria.com

٢ - عبد الله محي الدين: الجمعيات الأهلية في لبنان، ص٥.

٣ - الفوضى الخلاَّقة: إستراتيجية أميركية سياسية طابعها أيديولوجي، استُخدمت بديلاً عن العمل العسكري ما بعد حرب فيتنام في استهداف بيئة ما أو دولة ما. تخلق حالةَ اضطراب وخطاب شعبوي يستهدف الموروثات؛ بما يهز قناعات المجتمع وثوابته، ويضعف قدراته الذاتية، ثمَّ يُرفد بعقائد جديدة تتناقض مع تلك الأصيلة.

٤ - هادي قبيسي: الحراك وفيلتمان وشيعة لبنان: الفرصة الضائعة، www.al-akhbar.com/.

علاقة السـفارة الأميركية في بيروت بالمنظَّمات غير الحكومية طيَّ الكتمان في اسـتثمار حراك ٢٠١٩. عادة ما تُسـتخدم آليَّات مختلفـة في الوصول إلى تغيير الأفكار والقناعات في سـياق الخدمة التي تقدِّمها المنظَّمات غير الحكومية ضمن إطار البرامج السياسية الخارجية[١]، فتركِّز المنظَّمات غير الحكوميَّة على البرامج التعليميَّة والأنشطة الثقافية والإغاثيَّة. تلبِّي هذه الإجراءات بعض الاحتياجات، وهي خطوات "إنسـانية" بطابعها العام، لكـنَّ العمليَّةَ الثقافية عمليةُ تأطير للأفكار والمعتقدات التي تشكِّل السلوكيَّات بعدما تعمل على تدويرها وإعادة إنتاجها. وتحاول بعـض المنظَّمات ــ وفق أجنـدات تحدِّدها جهات التَّمويل ــ عزل الصراع عن بيئته السياسـية والاجتماعية وإخفاء القضايا المصيريَّة في الوطن خلف أخرى «قشريَّة».

دعَم السَّـفير الأميركي السـابق في لبنان، (فيلتمان) حراك العـام ٢٠١٩، إلى درجة أنه دافع عن المشروع أمام «اللجنة الفرعيَّة للشرق الأوسـط وشـمال إفريقيا والإرهاب الدولي»، التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النُّوَّاب الأميركي، باعتبار أن أهميَّة الاحتجاجات الحاليَّة في لبنان تفوق ما جرى في ١٤ آذار ٢٠٠٥، بعد اغتيال رفيق الحريري؛ لأن «الشـيعة» انضمُّوا إليها هذه المرَّة على حدِّ قوله، ونتائج الاحتجاجات قد تؤثِّر في المصالح الأميركية بشـكل إيجابيٍّ أو سلبيٍّ[٢]. بالنسبة للسفير، الأهمِّية ليست في القضاء على الفساد الذي رفعت المنظَّمات شعارات مواجهته والقضاء عليه ومحاسبة المسؤولين عنه، وإنما المشروع هو استثمار المشاركة "الشِّيعيَّة" لهذا العنوان الجامع للانقضاض على بيئة المقاومة وحزبها السياسي في البرلمان.

دعا السَّفير السَّابق في الوثيقة التي قدَّمها أمام اللجنة إلى توظيف احتجاجات العام ٢٠١٩؛ مـن أجل تحريض الشـعب والجيش اللبنانيَّين عـلى حزب الله، وبدأت علنًـا عمليَّات الابتزاز الواضحة بربـط الدعم الأميركي للجيش والدعم الدوليِّ لاقتصـاد لبنان، بعزل الحزب ورفض سياساته داخل الحكومة، وخصوصًا المتعلِّقة بخيار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي أو لجهة التَّحالـف مع محـور المقاومة في المنطقة[٣]. وقد اعترف السـفير (فيلتـمان)، أمام الكونغرس الأمريكي، في الوثيقة نفسـها بأن السـفارة الأمريكية أنفقت ٥٠٠ مليـون دولار في دعم "ثورة"

١ - هيكل الراعي: "المنظَّمات غير الحكوميَّة (NGO'S) في لبنان لا تبغي الربح.. ولكن بعضها يبغي السلطة".
٢ - سامي خليفة: تقرير جيفري فيلتمان الشامل: مصير لبنان بيد أبنائه: www.almodon.com.
٣ - جيفري فيلتمان: رؤية جيفري فيلتمان لتوظيف احتجاجات لبنان:www.almayadeen.net

الأرز في لبنان، خلال فترة عمله بصفته سـفيراً ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. أمَّا الهدف فهو "تشـويه صورة حزب الله، عبر الوكالة الأمريكية للتنمية ومبادرة الشراكة الشَّرق -أوسطيَّة"، على حد قوله، باعتبار أن صرف هذا المبلغ حينها يأتي في إطار "الدعم الأمريكي للبنان، بهدف تنميته وضمان استقراره".

ويمكن إجـمال أبرز الآليَّات المسـتخدمة في توظيف المنظَّمات السـياسي لحالة "حراك" تشرين الأول ٢٠١٩، في لبنان، بغية إضعاف حزب الله وتفكيك قاعدته الشعبية بالنقاط الآتية:

أ. التَّنسيق الدقيق في تجنُّب الاحتكاك بكل مثيرات الحساسيَّة الهُويَّتيَّة أو الرمزيَّة التي تسمح بالتحام الفئات المستهدفة أو تُحدث استجابةً عكسيَّة مغايرة للمطلوب. على سبيل المثال، كانت جماعات ما عرف بـ «ثورة» تشرين الأول ٢٠١٩، على اختلاف أطيافها منضبطةً باتجاه عدم الهجوم على سلاح المقاومة أو حزب الله. وكان الالتزام واضحًا ومقصودًا لما يمثِّله موضوع سلاح حزب الله من «تابو» له قدسيَّة معيَّنة عند فئات معيَّنة. وتاليًا، أيُّ هجوم على السلاح سيؤدِّي إلى التفاف قوى شعبية لا يستهان بثقلها حول عنصر الدفاع الوجوديِّ لدى الشِّيعة؛ ما سيؤمِّن مزيدًا من القوَّة لأصحاب السلاح ومزيدًا من الثقل السياسي في التوازنات الداخلية والإقليمية.

ب. تشـويه النموذج المستهدف وكسر أو نزع القدسـيَّة عنه، بما يوفِّر مسارات اختراق باتجاه استهدافه. هذا التشويه يتيح للجهة الفاعلة توجيه الاتِّهامات وكيْل الادِّعاءات دون أن تسـبِّب أيَّ ردِّ فعل غير محسـوب. وهكذا، بدلاً مـن الهجوم المباشر على سـلاح حزب الله والحزب نفسـه، يُتهم الأخير بـ «الفساد» في سـياق اتهام جميع الأحزاب والمساواة بينهم.

ج. تكريس سرديات مغايرة للواقع، أقرب ما تكون إلى عمليَّات التفاف على المشكلات الحسَّاسة، فمثلاً يبدأ الترويج لعمليَّة الحاجة إلى تمثيل شعبيٍّ «شيعي» خارج الثُّنائي الشيعي المحسوب على الحزبَيْن الشيعيَّين: حركة أمل وحزب الله.

د. استغلال الاحتجاجات، واختراقُ الإطار الاجتماعيِّ المطلبيِّ لأيِّ حراك، وتوجيهُ الحراك العابر للطَّوائف، وتضخيمُ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لدى الجهات المسـتهدفة، والمبالغة في تصوير الانتقادات الداخلية. في لبنان، نزل الشـعب إلى

الشارع إيمانًا منه بضرورة تغيير الطَّبقة الفاسدة ومحاسبة المسؤولين عن الفساد، لكنْ سرعان ما اتَّضح دور الأميركي في «ركوب الموجة» عبر المنظَّمات غير الحكومية، ما حرف الحراك عن مسـاره، وجعل الفشل مصيره مع انسحاب الأغلبيَّة من الشارع والتَّراجع إلى الوراء.

ه. تركيز الإعلام المحليِّ والعربي والأوروبي والأميركي على حوادثَ معيَّنة بحدِّ ذاتها، وترويـجُ المعطيات غـير الواقعيَّة، وبثُّ الأضاليل؛ بغية تحقيـق أهداف الاختراق. ركَّزت وسـائل الإعلام على الحوادث الأمنية التي رافقت فترة الاحتجاجات، كتلك التي حدثت في مناطق أساسية في الجنوب اللبناني، وخصوصيَّته في تاريخ المقاومة. فحاولت وسائل الإعلام تعبئة الفتنة وتغذيتها في منطقتَي النَّبطيَّة وصور، الأمر الذي آل إلى إحباط المخطَّط وإفشاله.

و. إدارة الحراك والسَّيطرة على اتجاهاته ضمن فلك التَّبعيَّة الأميركية منعًا من سيطرة أيِّ اتجاه تحرُّريٍّ سياديٍّ عليه من خارج المظلَّة الأميركية.

ز. تعمل المنظَّمات غير الحكوميَّة بوصفها «ناقلات فكريَّة للتأثير» في سـياق الحرب الإدراكيَّة، فتركز على إضفاء الطَّابع المؤسَّسي وفق المعايير «الليبراليَّة» فيما يخصُّ حقوق الإنسـان والحرِّيـة والقيـم الفرديَّة، في مسـار متوازٍ مـع «تضخيم مطالب المجموعات المحلِّية، وفتح المجال لقضايا جديدة، واسـتثمار الساحة الدوليَّة في إعادة صدى المطالب بطريقة أكثر منهجيَّة وتخطيطًا. ففي الوقت الذي أسهمت فيه السياسات الأميركية وبشكل أساس في انهيار العملة اللبنانية، حرَفت الاحتجاجات البوصلة عن الدَّور الأميركي باتجاه حقوق الشعب اللبناني لدى «الفئات الحاكمة»، كلِّ «الفئـات» دون اسـتثناء، حتـى يجري إسـقاط الشرعيَّة عن «حـزب المقاومة وسلاحه».

ح. سـعت المنظَّمات لنقل رَكْـب «الثَّورات الملوَّنة» إلى منطقة غرب آسـيا عبر لبنان، فأطلـق على حراك تيَّار قـوى ١٤ آذار المدعوم أميركيًّا عـام ٢٠٠٥، «ثورة الأرز»، وذلك عقب اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري؛ بذريعة المطالبة بالخروج السوري من لبنان. وكان مصير المشروع الفشل. ولاحقًا، حاولت المنظَّمات غير الحكوميَّة

الاستفادة من زخم ما اصطُلح عليه بـ «الربيع العربي (٢٠١١)[١] لتمرير مشروع ما عرف بـ "ثورة" تشرين ٢٠١٩. وقد استخدمت المنظَّمات تكتيكات "الثَّورات الملوَّنة" وآليَّاتها من رمزيَّة الألوان والموسيقى والورود وقبضة "أوتبور"[٢]، وتقنيَّات التواصل الاجتماعي والدعاية والأنشطة، والتمويل الخارجي والتدخُّل الخارجي.

خلال حراك ٢٠١٩، حاولت المنظَّمات غير الحكوميَّة وغيرها تمهيد الأرضيَّة للفرصة الأميركية في اقتناص المطالب المعيشيَّة والاقتصادية والمشاركة «الشِّيعيَّة» في الحراك لإبعاد شعب المقاومة عن قيادته، بالقدر الممكن باعتراف النَّاشطين أنفسهم. وبعدما فشل عمل المنظَّمات غير الحكوميَّة على مدى سنوات من بعد حرب تموز ٢٠٠٦، أمام صلابة الحاضنة الاجتماعية للمقاومة، وخسرت الولايات المتحدة مليارات الأموال، فشلت المنظَّمات مرَّة أخرى العام ٢٠١٩. فالشَّعب اللبناني بخصوصيَّة الهُويَّة المقاوِمة أثبت أن الإحساس بالهُويَّة والسيادة جوهر ثقافي وفكري يدفعه للتوجُّس من كل ما يرتبط بتاريخ الاستعمار وفرض السياسات الإمبرياليَّة الليبراليَّة خدمة للمصالح الأميركية على حساب المصالح الوطنية. وارتباط المنظَّمات غير الحكومية المفرط بالغرب على المستويَين الاقتصادي والسياسي يثير ذاكرة التاريخ الاستعماري؛ ليضع المنظَّمات في خانة التَّهديد، من خلال دور «الوكالة» في التهيئة لمشروع استعماري جديد يقوِّض الهُويَّة العرقيَّة والدينيَّة في المنطقة، من خلال «غربنة» مجتمعاتها[٣]. وتتفاقم خطورة "الوكالة" عندما تصبح الأدوات نفسها هي محرِّكات الاختراق والهدم والتَّبعيَّة نتيجة قولبتها الثقافية إلى الحدِّ الذي تنشر فيه تلقائيًّا المشاريع المتناقضة مع الذَّات الجمعيَّة والوعي الجمعيِّ للمجتمع الذي تعمل فيه.

ويمكن القول، إن تداعيات فشل المشروع الأميركي في إنجاح توجيه برامج المنظَّمات غير

---

١ - ينكر عميد صحافيي العرب، حسنين هيكل، مسمَّى «الربيع العربي» في حديثه لجريدة الأهرام المصرية، ويحذِّر من كونه «سايكس بيكو» جديدًا، يهدف إلى تقسيم الوطن العربي وتقاسُم موارده ومواقعه النفطية، كما يلفت في حواره إلى أن الثورات لا تُصنع ويستحيل نجاحها بالاصطناع عبر قوى وتدخلات خارجية.

٢ - قبضة أوتبور، هي قبضة اليد اليسرى للمقاومة الصربيَّة (٢٠٠٠)، ضدَّ النظام الصربي. اعتمدته عدة حركات لاحقًا، مثل حركة ١٤ آذار عام ٢٠٠٥ في لبنان، والحركة الخضراء في إيران ٢٠٠٩، وحركة ٦ إبريل ٢٠١١ في مصر، علمًا أن شعار «قبضة اليد» يتطابق مع شعار حركة «كاخ» الصهيونية التي كانت أول من اعتمده عام ١٩٧١.

3 - Steven A. Cook: "The Real Reason the Middle East Hates NGOs", foreignpolicy.com, Ibid.

الحكومية ضدَّ بيئة المقاومة واستخدامها حربةً في التغيير المطلوب، ظهرت في عدم استعادة ثقة الأميركي بتمويل المنظَّمات وتوظيفها في تنفيذ المشروع الأميركي السياسي ما بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٢٤، معركة أولي البأس (١٧ أيلول ــ ٢٦ تشرين الثاني). واليوم، يجدِّد المشروع الأميركي محاولاته لتقويض سلطة حزب الله السياسية ومشروعيَّة سلاح المقاومة، ويمكن رصد ثلاثة فوارق:

أ. يظهر تركيز تجديد سرديَّة «حصار المقاومة» على القنوات الرسميَّة والدبلوماسية والأحزاب السياسية دون أروقة المنظَّمات غير الحكوميَّة كما في السابق. حاليًّا، بات مشروع الفتنة يُطرح علنيًّا مع أصوات سياسية وإعلامية وأخرى ناشطة ومؤثِّرة على وسائط التواصل الاجتماعي.

ب. محاولات تمرير المشروع هذه المرَّة، أن إدارة الرئيس (ترامب-Trump) مع بداية ولايته الثَّانية ودخوله البيت الأبيض عام ٢٠٢٥، قامت بتجميد عمل الوكالة الدوليَّة الأميركية للمساعدات (USAID). وهي خطوة خطيرة؛ لأنها لا توقف الدعم عن المنظَّمات غير الحكومية والخيريَّة فحسب، وإنما عن النازحين السوريين أيضًا في لبنان، ما يجعلها ورقة ضغط ورافعة للمشاريع الأميركية يمكن تحريكها عند الحاجة والضرورة.

ج. إعادة طرح السيناريوهات ضدَّ حزب الله والمقاومة وسلاحها، لكن بطابع تجديدي، بحيث إن السرديَّة الجديدة تلتفُّ على موضوع المطالبة بنزع سلاح حزب الله بالقوة، وتستبدلها بضرب مشروعيَّة السلاح.

ولمَّا كان مشروع الرِّهان على المنظَّمات غير الحكوميَّة في استهداف المقاومة في عمق بيئتها الداخلية قد خسر على مدى عقد ونصف تقريبًا (٢٠٠٥-٢٠١٩)؛ إذ تشير المعطيات الأميركية المباشِرة عن موضوع الاختراق إلى أن الولايات المتحدة قرأت التجربة السابقة جيدًا، وعلمت أن فشل عمل المنظَّمات غير الحكوميَّة في استهداف البيئة المقاوِمة سيتجدد بدوره، فقد كان الأفضل تخفيف الاعتماد عليها، أو حتى الاستغناء عنها. ومن أبرزها:

أ. على مدى السَّنوات الماضية، استندت المقاومة إلى حاضنتها الشعبيَّة الصَّلبة التي أسهمت في صناعة الصُّمود والانتصار، بيد أن الحرب الأخيرة على لبنان أكَّدت

أن الحاضنة الشـعبيَّة وعَلاقتها بحزب الله شهدت مسـارًا تطوُّريًّا مع الوقت، يفسِّر كيفيَّـة انتقال القاعدة الشـعبية للمقاومة من حالة «الاحتضـان» للمقاومة إلى حالة «الانصهـار»، بحيث أضحت البيئة هي المقاومة التـي صنعت الانتصار بصمودها وعدم تراجعها. والعلاقة بين البيئة الحاضنة والمقاومة أعقد من أن يفهمها الأميركي.

ب. إخفاق الأميركي في قراءة البيئة الشيعيَّة ــ وهي ليست بالأمر الممكن والمقدور عليه ـ لخصوصيَّاتها الثقافية والفكريَّـة في الارتكاز على مفاهيم معنويَّة هي على قطيعة معرفيَّة بالمنظومة الفكرية الغربيَّة الماديِّة.

ج. تعزيز الأمين العام لحزب الله، الشـهيد السـيد حسـن نصر اللـه لمنظومة «الوعي السياسي» لدى بيئة المقاومة على مدى عقود ثلاثة، بما يكشف التدخُّلات الخارجية وأهدافها، وتاليًا عدم جدوى دور المنظَّمات غير الحكوميَّة في تسييل برامجها.

الخاتمة

تُظهر هذه الورقة تأثيرَ ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة بالمشاريع الرأسماليَّة في نشر الهيمنة ودعم عمليَّة نشر "الليبراليَّة الجديدة"، على وسم عملها بنوع من "التَّبعيَّة المبطَّنة"؛ حيث يفرض التمويل الأجنبي الأطرَ الخاصَّة بالبرامج التنمويَّة خدمةً لسياسـات الجهات المانحة. وتكشف أن الإشـكاليَّات المحيطة بعمل المنظَّمات وفق الأجندات الخارجية وعَلاقتها الوثيقة بمشاريع "الثَّـورات الملوَّنة"، زادت الهوَّة بين المنظَّـمات ومجتمعاتها المحلِّية، خاصة في المجتمعات التحرُّريـة؛ لأنها تخلـق تفاعلاً متناقضًا بين الأطـراف المحلِّية باتجاهـين متضادَّين: الانصياع والتبعيَّـة لأصحاب رؤوس الأموال الداعمين لبرامج المنظَّـمات أم التحرُّر من قيود الأجندات الخارجية الموجودة حكمًا في خلفيَّة المشاريع "التنمويَّة".

يشـكِّل التَّوظيف السياسيُّ للمنظَّمات هاجسًا واقعيًّا ومنطقيًّا في خلفيَّة ثقافة الفكر التحرُّري الرافض للتبعيَّة بمختلف مستوياتها؛ نتيجة الشواهد التاريخية الزَّاخرة بعمليَّات الاختراق الثقافي، بل "الإبادة" الثقافية، بالتوازي مع الدَّعم والتَّمويل؛ إذ تهدف المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تعمل بشـكل واضح وفق أجندات خارجية إلى ما هو أعمق من مجرَّد محاصرة حركة مناوئة للسياسـة

الأميركية، هنا أو هناك. ولم تتراجع الولايات المتحدة منذ سبعينيَّات القرن الماضي عن سياسة زعزعة استقرار الأنظمة المعادية لسياساتها أو إسقاطها عبر تسييس المنظَّمات غير الحكومية في سياق إطلاق "الثَّورات الملوَّنة".

تتنامى سلطة المنظَّمات غير الحكومية، لكنَّ الوعي السياسي لدى الشعوب ينمو بالمقابل، وتخضع المنظَّمات للفشل أو النجاح ربطًا باختلاف السِّياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وفي حين أن التَّغيير دليل على ديناميَّة المجتمعات وحيويَّتها، لكنَّ الغرق في سياسة الاستهلاك والسَّماح باستلاب الهُويَّات والتخلِّي عن القيم المعنويَّة والثقافية، يقضي على المجتمعات ويدكُّ مرتكزات بناء الحضارات. وكلَّما طرحت هذه المنظَّمات سياسات "هجينة" بعيدة عن ثقافة المجتمع الموجودة فيه تصطدم بالفشل. والفرق شاسع جدًّا بين أن تحارب المنظَّمات في المجتمعات التي تحتضنها أو تحارب لأجلها. ومع زيادة الوعي بـ"الوكالة القاتمة" التي تديرها المنظَّمات المتعاونة مع البرامج الخارجية تتهيَّأ مقدِّمات فشل المشروع التغييري، وإن كان حقيقيًّا؛ لأن دونه التدخُّلات والتَّمويل والتَّشويه والاستثمار وغيرها من سياسات الاختراق والتعمية والتسلُّل.

المصادر والمراجع

المراجعُ باللغةِ العربيةِ

كتب

- أحمد فرج: العولمة والإسلام والعرب، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ٢٠٠٤.
- ديفيد هارفي: الليبرالية الجديـدة (موجز تاريخي)، ترجمة مجاب الإمام، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة العربية ١، ٢٠٠٨.
- عبد الله محي الدين: الجمعيات الأهلية في لبنان، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.
- وليد عبد الحي: انعكاسـات العولمة على الوطن العربي مركز الجزيرة للدراسـات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ضمن سلسلة أوراق الجزيرة ٢١، بيروت، ط١، ٢٠١١.

مقالات

- أسـماء فريد الرجـال: «دور المنظَّمات غـير الحكوميَّة في حماية الحقـوق الاجتماعية»، دراسات في حقوق الإنسان، مصر، د.ت. موجود على الرابط التالي:
https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D988%%D8%AA%D982%%D8%A7%D8
- جيفـري فيلتمان: "رؤية جيفري فيلتـمان لتوظيف احتجاجات لبنـان". بروكينغز. ترجمة الميادين. ٢٠١٩/١١/٢٢. متوفر على الرابط التالي:
https://www.almayadeen.net/press/foreignpress/1362345/%D8%B1%D8%A4%D98%A
- حسـن جوني: المنظَّمات غير الحكوميَّة وانعكاسـها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، مجلة الجيش، العدد ٨٩، الموقع الرسمي للجيش اللبناني، تموز ٢٠١٤. متوفر على الرابط التالي:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D984%%D985%%D986%%D8%B8%D%85

- سـامي خليفـة: "تقريـر جيفـري فيلتـمان الشـامل: مصير لبنـان بيـد أبنائـه". المدن. ٢٠١٩/١١/٢٠. متوفر على الرابط التالي:

https://www.almodon.com/politics/201920/11//%D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%B1

- سعيد محمد، "كيف تصنع ثورة؟ ... سيرة مُلهِم الثورات الملوَّنة»، الأخبار، ٦ تشرين الثاني ٢٠١٩. متوفر على الرابط التالي:

https://al-akhbar.com/Literature_Arts/278937

- هـادي قبيـسي: "الأدوار الخفيَّة للمنظمات غـير الحكوميَّة". مركز المعارف للدراسـات الثقافية. ٢٠١٥/٩/٣. متوفر على الرابط التالي:

https://almaarefcs.org/4402374/

- هادي قبيسي: "الحراك وفيلتمان وشيعة لبنان: الفرصة الضائعة". الأخبار. ٢٠١٩/١١/٢٦. متوفر على الرابط التالي:

https://www.al-akhbar.com/Opinion/279974/%D8%A7%D984%%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D983%

- هيكل الراعي: "المنظمات غير الحكومية (NGO'S) في لبنان لا تبغي الربح.. ولكن بعضها يبغي السلطة". الجمهورية.
- ٢٠٢٢/٢/١١. متوفر على الرابط التالي:

https://www.aljoumhouria.com/ar/news/635915/%D8%A7%D984%%D985%%D986%%D8%B8

اللغةُ الأجنبيةُ

مقالات

- Abey Francis: "History and Development of Non-Governmental Organizations (NGOs)". MBA Knowledge Base. Available at: https://www.mbaknol.com/general-business-articles/history-and-development-of-non-

governmental-organizations-ngos/

- Devon Douglas-Bowers: "NGOs: Missionaries of Empire". Foreign Policy Journal, 102012/3/. https://www.foreignpolicyjournal.com/201210/03//ngos-missionaries-of-empire/
- Dinyar Godrej: "NGOs - do they help?". New Internationalist. 12014/12/. Available at: https://newint.org/features/201401/12//ngos-keynote
- James McGann, Mary Johnstone: "The Power Shift and the NGO Credibility Crisis", International Journal of Not-for-Profit Law .January 2006. Available at: https://www.globalpolicy.org/component/content/article/17631423/.html
- John Glenn: "Democracy Assistance and NGO Strategies in Post-Communist Societies". 12000/2/. Available at: https://carnegieendowment.org/research/200002//democracy-assistance-and-ngo-strategies-in-post-communist-societies?lang=en
- Margaret P. Karns: "nongovernmental organization". Encyclopedia Britannica. 32024/9/. Available at: https://www.britannica.com/topic/nongovernmental-organization
- Patrick Henningsen: "MIDDLE EAST: The CIA Operating behind a Web of "Pro-Democracy" NGOs. Strange Bedfellows: How the U.S. and Egypt control the destiny of the region". Centre for Research on Globalization. 202012/3/. Available at: https://www.globalresearch.ca/middle-east-the-cia-operating-behind-a-web-of-pro-democracy-ngos/29864
- Rob Acker: "Five ways the Fourth Industrial Revolution will transform NGOs". Weforum. 252017/1/. Available at: https://www.weforum.org/agenda/201701//the-top-five-ways-the-fourth-industrial-revolution-will-

transform-social-good-organizations/

- Sreeram Chaulia: "Democratisation, NGOs and "colour revolutions". openDemocracy. 192006/1/. Available at: https://www.opendemocracy.net/en/colour_revolutions_3196jsp/
- Steven A. Cook: "The Real Reason the Middle East Hates NGOs". 72018/6/. Available at: https://foreignpolicy.com/201807/06//the-real-reason-the-middle-east-hates-ngos/
- Thomas Elkjer Nissen: "Social media's role in 'Hybrid Strategies'". NATO Strategic Communications Centre of Excellence, 2016. Available at: https://stratcomcoe.org/publications/social-medias-role-in-hybrid-strategies/179
- NGOs: "what they are, origin, how they are formed, classification". Ferrovial. Available at:
- https://www.ferrovial.com/en/resources/ngo/
- NGO's: "Introduction, History, Role, functions, Importance". Sociology group. Available at:
- https://www.sociologygroup.com/ngos-introduction-history-role-functions-importance-development/#:~:text=NGO%E299%80%s%20are%20bodies%20which%20function
- The CIA's successors and collaborators: "US: overt and covert destabilization". Le Monde Diplomatique, August 2007. Available at: https://mondediplo.com/200704/08/ned

مجلَّاتٌ علميَّةٌ

- David Lewis: "Non-governmental Organizations, Definitions, and

History". In: List, R.A., Anheier, H.K., Toepler, S. (eds) International Encyclopedia of Civil Society. Springer, Cham. 2023. Available at: https://doi.org/10.10071-3_2-99675-319-3-978/

- Ellen B. Laipson: "Can the USG and NGOs Do More? Information-Sharing in Conflict Zones". Center For Studies in Intelligence. Vol. 49 No. 4. 2005. Available at: https://www.cia.gov/resources/csi/studies-in-intelligence/volume-49-no-4/can-the-usg-and-ngos-do-more/
- James Brown: "Resistance International: Soviet Dissidents, US Conservatives, and Cold War Anti-Communist Internationalism, 198393-". Tandfonline. Cold War History 24 (4). November 2023. doi:10.108014682745.2023.22/53756. Available at: https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108014682/745.2023.2253756
- Nikos Marantzidis and Giorgos Antoniou: "The Axis Occupation and Civil War: Changing trends in Greek historiography, 1941–2002". Journal of Peace Research. (2004).
- Orysia Lutsevych: "How to Finish a Revolution: Civil Society and Democracy in Georgia, Moldova and Ukraine". The Royal Institute of International Affairs. Chatham House, London. January 2013. Available at: https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Russia%20and%20Eurasia/0113bp_lutsevych.pdf
- Riad Makdissi, Ziad Kaddour, Selim Mekdessi: "Impact of funding difficulties on the
- Sustainability of Lebanese Non-Governmental Organizations". IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 13, Issue 6 Ser. IV (Nov. – Dec. 2022). Available at: https://www.researchgate.net/publication/366905625_

Impact_of_funding_difficulties_on_the_Sustainability_of_Lebanese_Non-Governmental_Organizations

- W. E. DemMars: "Hazardous Partnership: NGOs and United States Intelligence in Small Wars. International Journal of Intelligence and Coun terIntelligence. 2001.14(2). https://doi.org/10.1080088506001300063154/

رؤيةٌ عن عملِ المنظَّماتِ الغربيةِ في العراقِ

■ أ.أحمد الخالصي[1]

ملخّص

بعدَ سقوطِ النِّظامِ الدكتاتوريِّ في 2003، وما رافقَهُ منْ تغييرٍ في بنيةِ الدَّولةِ العراقيَّةِ، شهدتِ عددٌ من منظَّماتِ المجتمعِ طفرةً كميَّةً، فرضها المحتلُّ؛ بغيةَ تأمينِ استمرارِ وجودِه وديمومته، والذي لا بدَّ من اقْترانه بوجودٍ ثقافيٍّ جديدٍ، يزاحمُ الهُويَّةَ الموجودةَ في البيئةِ العراقيَّةِ. نشطتْ في السَّاحةِ العراقيَّةِ عددٌ من المنظَّماتِ الغربيَّةِ الفاعلةِ، والتي أدَّتْ دورَها في تعزيزِ مفهومِ الهيمنةِ، من خلالِ المساحةِ التي تشغلُها بالفعاليَّاتِ والنشاطاتِ التي تؤدِّيها، سواءً مباشرةً من قبَلِها أو من خلالِ تعاونِها مع الجهاتِ المحلِّيةِ العاملةِ ضمنَ هذا المجالِ. بالتَّزامنِ مع وجودِ عملٍ مشتركٍ بينَ عددٍ من الدولِ الأوروبيةِ وأمريكا في هذا الجانبِ، بصفته تعبيراً واضحًا عن وحدةِ الغربِ باعتباره منظومةً ما يزالُ يتجذرُ فيها الفكرُ التوسعيُّ والاستعماريُّ.

الكلمات المفتاحية: منظَّمات المجتمع المدنيِّ، هيفوسْ، الغربُ، منظَّمةُ pax، العراقُ.

١ - باحث وكاتب في الشأن السياسي، العراق.

المقدِّمةُ

منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ، مثلها مثل عدد من أدوات الهيمنة الثقافيَّة، تشغل حيِّزًا فاعلاً في استمرار العجلة الاستعمارية ودفعها، فالوظائف التي تقوم بها تسهم في إبقاء هذه الظَّاهرة، فاعلة ومؤثرة، من خلال الممارسات والنَّشاطات التي تؤدِّيها في الحقل الاجتماعي للبلدان، كما تدفع بهذه الحالة أي الهيمنة، عبر بَلْورتها الصِّيَغَ التي تلائم التطوُّر الزمنيَّ وما ينتج عنه من تقدُّم في مجالات عدة، وخصوصًا في حقل الاتصال والتقنيَّات المتَّصلة به، ممَّا يعرقل بقاء الأشكال القديمة على حالها، أي الاحتلالات المباشرة، والاتجاه نحو فرض الأنماط وتشكيل التصوُّرات والآراء، لكي تحلَّ محلَّ القوَّة والوجودِ العسكري الذي بات يلاقي صعوبة في استمراريَّته على المدى المتوِّسط والبعيد. فالمنظَّمات هنا شأنها شأن الأدوات الأُخرى في تقديم البدائل الناجحة في سبيل تحقيق الأهداف المرجوَّة للدول الكبرى، عبر ضرب الهُويَّات الخاصة بالمجتمعات، والعمل التدريجي على صَهرها في النَّمط الذي تفرضه هذه الدول، من أجل سلخها عن عمقها الرُّوحي، ثم تطويعها وتدجينها بالشكل الذي يحقِّق مصالحها. وفي العراق، بزرت منظَّمات المجتمع المدنيِّ بوصفها ظاهرة جديدة بعد عام ٢٠٠٣، بُعَيد سقوط النِّظام الدكتاتوريِّ وما رافقه من تغيير في بنية الدولة العراقية، وتحوُّلها من حكم الفرد الواحد إلى التعدُّديَّة التَّشاركيَّة من طوائف الشَّعب العراقي وقوميَّاته كافة؛ إذ بدأت منظَّمات المجتمع المدني بالتَّنامي، ولم تمضِ إلا سنوات قليلة بعد هذا التاريخ حتى شهدت هذه المنظَّمات طفرةً كمِّية، فرضها المحتلُّ؛ بغية تأمين استمرار وجوده وديمومته، والذي لا بدَّ من اقترانه بوجود ثقافيٍّ جديد، يُزاحم الهُويَّة الموجودةَ في البيئة العراقية، ومن جهة أُخرى الاستجابة للمتطلِّبات الحديثة، والتي فرضتها العقليَّة الغربية، خاصَّة الأمريكي منها، والمتمثِّل في تجسيد المجتمع المدني الحديث.

أوَّلًا: منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ في العراق

غالبًا ما جرى التَّمهيد أو حتى إرجاع وجود منظَّمات المجتمع المدني إلى ما قبل احتلال العراق، وهذه فكرة تكاد تكون محلَّ إجماع بين البحوث التي تناولت هذا الموضوع، وفي هذا الصَّدد تذكر (إحدى الباحثات): "رغم أن مؤسَّسات المجتمع المدني موجودة في العراق، منذ عقود خلت فإنها لم تحمل الاسم نفسه، وكان يُطلق عليها تسمية المنظَّمات الخيريَّة والنقابات الحرفيَّة والاتحادات التعاونيَّة..."[1]. لكنَّ منظَّمات المجتمع المدني في العراق ظاهرة حديثة، برزت بعد ٢٠٠٣. والقول بوجودها قبل هذا التاريخ أمر منافٍ للبحث المعرفيِّ، وهو إطلاق جرى تكراره بفعل النَّسخ بين الدِّراسات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، أو تمظهراته المتمثِّلة بالمنظَّمات، مرَّة أُخرى يجري الرُّكون إلى فكرة الإرجاع التاريخيِّ؛ إذ جرى التجذير لهذا الموضوع من خلال ربطه بالجمعيَّات وغيرها من التجمُّعات، التي أُسِّست لغرض معيَّن، وهي بالأصل -أيْ هذه الجمعيَّات- لا تنتمي لتنظيرات المجتمع المدني التي تزخر بها الأدبيَّات الغربية والعربية؛ لأنها لا تقع في منطقة الحياد التأسيسي ولا ترتبط بفكرة الاستقلاليَّة عن الحيِّزَين الاجتماعي والسياسي، بل هي توْلد من أحدهما وتنتمي له تنظيميًّا، وترسم معالم العَلاقة بالآخر من خلال مجال محدَّد، يكون هو ذاته سببَ تأسيس هذه الجمعية أو تلك؛ لذلك فإن هذا الربط والتجذير الذي جرى التعارف عليه، هو اتكاليَّة في إطلاق الأحكام دون النَّظر للاختلافات الكامنة خلف المسمَّيات والأشياء.

في الفكر الاستراتيجي للدُّول الاستعماريَّة، لا تكتب لعملية السَّيطرة والاستيلاء الديمومة ما لم تقترن بوجود ثقافي جديد، يزاحم ويزيح الهُويَّة الموجودة في هذا البلد المحتلِّ أو المستعمرة كما كان يطلق عليها سابقًا. قد يكون الجانب العسكري مهمًّا، فالقوَّة هي التي تفرض ابتداء عمليَّة الوجود على الأرض، والذي يؤمِّن تحقيق المصالح الآنيَّة، لكنَّ استمراريَّة هذا الأمر، لا يقتصر على الجانب العسكري فقط؛ لأنه يحتاج لتأمين قبول هذا الواقع والمعادلة؛ خشيةً من تصاعد الرَّفض الشعبيِّ لها مما يجعل مقاومتها أمرًا حتميًّا. من هنا جاءت الأساليب المترافقة مع منظومة الهيمنة، والتي تشكِّل منظَّمات المجتمع المدني إحدى أهم أدواتها في تجسيد هذا المفهوم بوصفها وجودًا حقيقيًّا على أرض الواقع.

---

١ - سارة إبراهيم حسين: مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجًا، ص١٢٠.

بعد سـقوط النظام الدكتاتـوري في ٢٠٠٣، لم تكن هذه المنظَّـمات ولا المجتمع المدنيُّ ذاته محصـورًا في تعريف محدَّد، يجري العمل وفقه، بل تعـدَّدت التعريفات التي تناولت كلا المفهومَين، مضافًا إلى الأسـماء، وهنـا نتكلَّم بالذَّات عن المنظَّمات، إذا تعدَّدت المسـمَّيات التي تصف المجتمع المدنيَّ "كونه يشـمل جميع أنواع المنظَّـمات التي تعمل من أجل رفاهية المجتمع وتنميته، فهناك ما لا يقلُّ عن أربعين مصطلحًا مستخدمًا في مختلف الكتابات للإشارة إلى هذا المفهوم، ومن أهمِّ هذه التَّسميات هي المنظَّمات غير الحكوميَّة، والمنظَّمات الطوعيَّة، والمنظَّمات غير الهادفة إلى الرِّبح والمنظَّمات الشعبية..."[1].

إنَّ هذه التعدُّدية والاختلافات في الأسماء والتعريفات لها، تكاد تكون أسلوبًا مقصودًا، يجري اتباعه مع معظم المفاهيم الإشكاليَّة، خصوصًا مع تلك التي تتقاطع مع المجتمعات المحافظة؛ لذلك تُترك في شكل مَرِن من غير تحديد جامع؛ بغيةَ توفير القبول لها، من خلال إيهام الآخرين بإمكانية تطويع هذا المفهوم أو ذاك بحسب البيئة التي يوجد فيها.

لقد انْطلق الوجود القانونيُّ لهذه المنظَّمات مع سـلطة الائتـلاف المؤقَّتة لإصدار الأمر رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٣، والخاص بالإطار القانونيِّ لهذه المنظَّمات قبل أن يطرأ تعديل آخر من الجهة ذاتها في عام ٢٠٠٤. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أنشئت دائرة المنظمات غير الحكومية، وهي تابعة إلى الأمانة العامَّة لمجلس الوزراء، ممَّا يعني أن هذه المنظَّمات أصبحت جزءًا تنظيميًّا في هيكلية مؤسَّسات الدولة، من خلال استحداث هذه الدَّائرة التي عُنيَت بها وبالمجتمع المدنيِّ بشكل عام باعتبارها جهة حكومية.

أمَّا عن المنظمات الفاعلة والنَّشطة في العراق، فهي كثيرة، ولكنْ من الطَّبيعي أن يكون هناك أسماء محدَّدة، تكون ذات بُروز أعلى؛ سواء من ناحية الفاعليَّة والتأثير أو من خلال كونها محطَّةً وعنوانًا رئيسًـا يندرج تحته عناوين ومنظَّمات عدَّة، كما هو الحال مع منظَّمة هيفوس (Hivos) التي تدعم وتُشرك عددًا من المنظَّمات المحلِّية مع عملها في الدُّول، وهذا الأمر مطبَّق أيضًا في العـراق. "هناك ثمان منظَّمات مجتمع مدني في العراق تحظى بدعم ماليٍّ من (منظَّمة هيفوس) بمعدَّل أربعة مليون يورو سـنويًّا. الأنشطة والمشـاريع التي تقوم بها هذه المنظَّمات في العراق

١ - مصطفى إبراهيم سلمان الشمري: الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق، ص٣٦٢.

هي تحت إطار حقوق وحرِّية المرأة."[1].

ومن هنا، فإنَّنا ستناول عددًا معيَّنًا من هذه المنظَّمات دون أن يكون تناولنا ذا مدعاةً لحصرٍ كميٍّ أو نوعيٍّ لها.

١ .منظَّمةُ هيفوسْ (Hivos)

وهي من المنظَّمات البارزة على المستويين الدُّولي والإقليميِّ، تأسَّست عام ١٩٦٨ قي هولندا، حيث يقع المركز العالمي لها في لاهاي، ومنذ البداية اتَّخذت من العلمانيَّة مسارًا لها في تحقيق أهدافها المُضمرة، فيما تصرِّ وهي قائلةً: "وكان مؤسِّسونا على قناعة بأن العمل التنمويَّ يجب أن يكون علمانيًّا؛ لأن التعاون الحقيقيَّ يفترض احترام المعتقدات المختلفة. وفي أول كُتيِّب لنا على الإطلاق، كتب مؤسِّسونا أنَّ "التغييرات الضرورية يجب أن تنبع من المجتمعات نفسها - من الناس في قاعدة المجتمع". ولا تزال هذه القناعات تنعكس في عملنا"[2].

لاحظنا مسبقًا، أن عمل منظومة الهيمنة يقتضي في أحد تمثُّلاته فصلَ المستهدفين عن هُويَّاتهم الروحيَّة، بما فيها فصلهم عن الدين وكلِّ ما من شأنه أن يشكِّل جزءًا من عمقهم الحضاري، في هذا الصَّدد تعلن هيفوس وغيرها بشكل رسميٍّ ومنذ البدء، العمل وفق المنطلقات العلمانيَّة، حتى في المجتمعات المحافظة والدينيَّة، ولكنَّها تغلِّف هذا التصريح، بالأطر الشعارتيَّة، والإيحاء بأن أيَّ تبنٍّ دينيٍّ معينَّ هو بالضرورة قطعٌ لمسارات التعاون المفترض بحدِّ ذاته. ومن جانب آخر تُعرِّف نفسها: "هيفوس هي منظَّمة تنمية دوليَّة تسترشد بالقيم الإنسانية. بالتعاون مع المواطنين ومنظَّماتهم، نهدف إلى الإسهام في بناء مجتمعات عادلة وشاملة ومستدامة للحياة؛ حيث يتمتَّع الناس بفرص متساوية في الحصول على الفرص والحقوق والموارد"[3]. تربط هيفوس كثيرًا من المنظَّمات المحلِّية وخصوصًا في الدُّول النامية، بعملها ونشاطاتها من خلال الحقول التي تذكرها: "نحن نعمل بالشَّراكة مع آخرين في الشَّرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيَّة في ثلاثة مجالات ذات تأثير: الحقوق المدنيَّة في العصر الرقميِّ؛ المساواة بين الجنسَين والتنوُّع

١ - علي محسن راضي: الحرب الناعمة الأمريكية على العراق -منظمة هيفوس Hivos أنموذجًا-.
٢ - الموقع الرسمي لهيفوس https://hivos-org.translate
٣ - الموقع الرسمي لهيفوس.

والشـمول، والعدالة المناخيَّة. نهجنا مدفوع بالحلول، ونحن نبني حركات أوسـع نطاقًا للتغيير من خلال تضخيم الأصوات وربطها"[1].

إن المجالين المتعلِّقين بالحقوق المدنية والمساواة بين الجنسين، هما من أكثر الأنشطة التي تعمل عليهما هيفوس، كونهما يحملان الأبعاد اللازمة في عمليَّات الجذب والدعاية لأنشطتها، ويخدمان عملية الهيمنة أيضًا وداخلَين في الكثير من المجالات الأُخرى.

فالمساواة التي تؤْمن بها هيفوس والتي تعمل عليها، تتجاوز مسألة المساواة بين الرَّجل والمرأة فيما يتعلَّق بالحقوق والواجبات، بل تمتدُّ إلى قضية الشـذوذ الجنسي، أو كما يجري تسميته بـ "مجتمع الميم"، وعدد من التَّسـميات الأُخرى التي تهـدف إلى تنميق المعنى الذي يظلُّ ذاته. تعمل هيفوس من خلال ثلاثة مسـتويات في دعم عملية الشـذوذ الجنسيِّ، وهذه المسـتويات عند الاطلاع عليها نراها متعلِّقة بالجانبين الاقتصادي والسياسي، فبات بحكم المؤكد اليوم، أن القبول بوجود الشـذوذ الجنسي، يعني دعمًا لهذه البلدان من الناحية الاقتصادية والتنمويَّة على المسـتوى الدولي، فيما على الصعيد الفرديِّ لم يجرِ التوقُّف عند حدود النشاطات الاقتصادية وممارستها، بل جرى إفساح المجال أمام هؤلاء الشاذِّين للمشاركة في صنع القرار الاقتصادي، "ندافع عن حقوق النِّسـاء والأشـخاص من مجتمع الميم في الوصـول إلى الموارد الاقتصادية والفرص والخدمات، وكذلك التأثير والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي. وهذا يعني تحسين وصول النِّساء إلى الموارد والعمل اللائق والسيطرة عليها وقدرة مجموعات الميم على المطالبة بحصَّة عادلة في برامج التنمية الاقتصادية."[2]، كما تؤكد المنظَّمة في تعريف أهدافها.

ومـن ناحية أخرى، ومن أجل تعضيد مكانة الشُّـذوذ والقبول به باعتباره مسـألة واقعية، ومن ثـم بديهيَّة، يجري العمل مـن قبل هيفوس وغيرها من الجهـات العاملة في هذا المضمار على تمكين هؤلاء سياسـيًّا ودعمهم في المناصب التي تؤهِّلهم لصنع القرار السياسي والاجتماعي، ممَّا يسـمح لهـم في فرض رؤاهم؛ كونهم جـزءًا لا يتجزَّأ من المجتمع، بالتَّسـاوي مع غيرهم؛ لذلك تعمل هيفوس "...على زيادة القيادة والمشاركة السياسية للنساء والشَّباب والأشخاص من مجتمع الميم على جميع مستويات صنع القرار. ولضمان الاستماع إليهم وإشراكهم وتمثيلهم في

١ - الموقع الرسمي لهيفوس.
٢ - الموقع الرسمي لهيفوس.

صنع القرار السياسي والاجتماعي، نقدِّم التمويل والتدريب لتحسين مهاراتهم القياديَّة وقدراتهم التنظيميَّة. ونحن ندعم بشكل خاصٍّ تمثيل المرأة ومواقعها القياديَّة في المؤسَّسات المدنيَّة والسياسية ومشاركتها في جميع مستويات عمليَّات السلام"[١].

إنّ وصول هؤلاء إلى السلطة يعني عمليًّا القبول بمبدأ الهيمنة ولو على المستوى السياسي بالدَّرجة الأساس، ناهيكم عن تسرُّبه إلى بقيَّة المجالات، وهذه النتيجة طبيعيَّة؛ بالنظر لمن دعمهم في الوصول إلى السلطة، وهم الغرب وفي مقدِّمتهم أميركا.

وهناك الأمثلة عدّة عن تولِّي المثليِّين للمناصب المهمَّة في البلدان الغربية، وهذه الحالة آخذة بالازدياد بشكل مطَّرد، وتحوُّلها إلى ظاهرة، وإن كانت لا تزال محدودة ضمن نطاقات معينة، لكنها قياسًا بالماضي، فإنها آخذة بالاتساع؛ حيث "تصاعدت المخاوف مع قرار... إيمانويل ماكرون الذي منح وزير التربية والشباب، غابرييل أتال، البالغ من العُمر ٣٤ عامًا، وهو مثليُّ الجنسي، فرصة قيادة البلاد من خلال تعيينه رئيسًا للوزراء ليقود الحكومة الفرنسية..."[٢]. وهو بذلك يُعتبر أوَّل مثليٍّ بشكل علنيٍّ يتولَّى منصبًا بهذه الأهمية الكبرى بالنسبة لفرنسا، والذي يعدُّ عمليًّا ثانيَ أهم منصب في البلاد، هذه الشخصية المثيرة للجدل والمقرَّبة من (ماكرون-Macron)، كانت فيما سبق وما زالت تعمل ضدَّ أيِّ شيء روحيٍّ وديني، وتحاول فصل الجاليات المسلمة هناك عن هُويَّتها الإسلامية، من خلال محاربته العلنيَّة للمظاهر الدينية في الكثير من المفاصل والمجالات، خصوصًا بعد تولِّيه منصب وزارة التربية والشباب، حتى أطلقت عليه بعض وسائل الإعلام الغربية لقبَ عرَّاب حظر العباءة، "فمباشرة بعد بدء العام الدِّراسي، أعلن في ٢٧ أغسطس/ آب ٢٠٢٣ حظر ارتداء العباءة في المدارس والمعاهد الحكومية، وهو ما صادق عليه مجلس الدولة..."[٣].

إنَّ المجالات التي تركِّز عليها هذه المنظَّمة متعلِّقة بالأنشطة التي تعمل على محاربة التمييز بين الجنسين. ليس هذا فحسب، بل المعنى من هذا الشعار تقصد به الشُّذوذ الجنسيَّ أيضًا،

---

١ - الموقع الرسمي لهيفوس.

٢ - مادونا عماد: بعد تعيين «أتال» رئيسًا لوزراء فرنسا.. مثليُّون تولَّوا مناصب في الحكومات الغربية:
https://www.almasryalyoum.com

٣ - شتيفاتي هوبنر: رئيس حكومة فرنسا الجديد ـ «ماكرون الصغير» وعراب حظر العباءة!

وكذلك حق المرأة في جسدها، وما يتفرَّع من ذلك من أمور، إلى جانب ذلك كلِّه ــ وهو النشاط الأهــمُّ ــ تمارس هذه المنظَّمة دورًا فاعلاً في قضيَّة تمكين النســوة سياســيًا بالتزامن مع عملها في تهيئة بيئة مؤاتية لوصول الأشــخاص الشَّــاذِّين إلى المناصب؛ بغية إشراكهم في صنع القرار السياسي والتأثير المباشر في عمل السُّلطة؛ سواء أكانت في وجهتها التنفيذيَّة -أي الحكومة- أم من خلال الوجه التشريعيِّ لها، والتي تتمثَّل بمجلس النوَّاب، وغيرها من الأنشطة.

وفي العراق، دعمت هيفوس هذه الأنشــطة، وخصوصًا في مجال التَّمكين السياسي للمرأة، مــن خلال التَّعاون مع منظَّمات محلِّية عدَّة في العــراق، وفي مقدِّمتها جمعية الأمل، من خلال تدريب المئات من النِّساء العراقيَّات من مختلف المحافظات العراقية، وهنَّ من المرشحات في الانتخابات، فيما خصصت برامجَ مكثَّفةً من التَّدريب لعيِّنات من النِّساء؛ بغية تحسين فرصهنَّ في الفوز في الانتخابات، وقد شملت هذه العملية التدريبيَّة قضايا التعامل مع الحملات الانتخابية، ووسائل الإعلام.. إلخ. وفي هذا الصَّدد تقول (إحدى الباحثات): "تريد هيفوسْ دعمَ النِّساء في الوصول إلى النَّدوة البرلمانيَّة والمراكز القيادية؛ لتحمل هذه المرأة أو تلك الأجندة الأيديولوجيَّة التي تتوخَّى هيفوس الترويج لها، وتشارك مع هيفوس في هذا النشاط ــ وهنا بيت القصيد ــ أي دعم المرأة من أجل خدمة الأهداف التي تسعى إليها هذه الجمعية..."[1]

ولم يكن الغرض بحدِّ ذاته هو دعم المرأة فعليًّا بإيصالها إلى دوائر معيَّنة في السلطة، فتمكِّنها من حماية نفســها، والدِّفاع عن أقرانها وبقية النِّســاء في العراق أو غيره من البلدان، بل مواجهة الذكوريَّة الشرقيــة والمجتمعات الرجعيَّة والمتخلِّفة وغيرها، كما تزخــر بها أدبيَّات المنظَّمات وعلى وجه الخصوص النسويَّة منها. هذه الشعارات الرنَّانة بما تحمله من عبء عاطفيٍّ وشحنٍ كبيريــن، تــؤدي دورها الفاعل في التأثير في كثــير من الفتيات والنســاء، خصوصًا حينما تكونُ الذهنيَّة العامة مشبَّعة بفكرة مشابهة أو مقاربة. هذا التبنِّي والإيمان من قبل النسوة والمرشحَّات اللائي دُعِمْنَ من قبل هيفوس، ســيجعلُ صاحباتِ المناصب السياســية أدواتٍ طيِّعة في خدمة الأفكار التي تطلقها هيفوس، ســواء تعلَّقت هذه الأفكار بالنســوة أو بغيرهــن؛ لأنه في الغالب سينشــأ تصوُّر تلقائيٌّ يفيد بأن الجهات التي أوصلتها لمكانتها السياســية هي ذاتها من تستطيع حرمانهــا منها، أو في تحمُّل جزء من هذا التصوُّر، والذي يكــون مختصًا بجزئيَّة الجمهور، كما

١ - زينة الجمال: منظمة هيفوس، ص٧٥.

لو أن هيفوس أو بالأحرى منظَّمات المجتمع المدني العاملة في العراق والمرتبطة بهيفوس، لها السيطرة على الجماهير التي أوصلتها إلى السلطة، وهذه التصوُّرات بالعموم وفي الغالب واهمة، لكنَّ المؤكد أنها ستكون ضمن الإطار العام الداعم لهذه الأفكار، ولو من أجل ردِّ المعروف ببساطة.

وفي جانب آخر، تأتي الدَّورات السياسية أو الأنشطة العامَّة المتعلِّقة بتمكين المرأة، في سياق الرؤية العلمانيَّة لـ (هيفوس) والمنظَّمات المحلِّية المتعاونة، ممَّا يعني، أن تصوُّرات هذه الأيديولوجية، والتي تقتضي فصلَ الدِّين عن الحياة العامَّة، لا الدَّولة فقط، كما هو شائع، هي المسيطرة والمغذِّية للنِّساء اللاتي دخلنَ في هكذا ورش وأنشطة. وفي حال عدم نجاح النسوة في الانتخابات وما شاكلها من ممارسات وفعاليات سياسية، فإنهنّ بالحدِّ الأدنى سيقمنَ بالتبنِّي التدريجي للعلمانيَّة كرؤية تجاه جميع المجالات! وهذا الأمر بمعزل عن خطورته على الهُويَّة العراقية، يشكِّل تحريضًا فعليًّا على الانحياز السياسي؛ إذ إن رؤيتهنّ للخيارات المطروحة على الساحة العراقية ستتم وفق قوالب هذه الأيديولوجية، والتي بدورها تستبعد ــ تلقائيًّا ــ الأحزاب الدينيَّة وغيرها من الخيارات والتفضيلات... إلخ.

٢ .منظَّمةُ PAX

Pax هي أيضًا منظَّمة هولندية، اكتسبت اسمها الحالي في ٢٠٠٦، لكنَّ نشأتها تعود إلى ما قبل هذا التاريخ بكثير، فهي محصِّلة اندماج منظَّمتين، هما (Interchurch Peace Council IKV) أي مجْمَع السلام الكنَسيِّ الذي تأسَّس عام ١٩٦٦ في هولندا؛ للعمل في الإطار المحلِّي الهولندي وكذلك في السِّياق الدولي، وقد ذاع صيت هذه المنظَّمة أكثر في منتصف السبعينيَّات إبَّان السِّباق المحموم الذي شهده العالم في إطار التنافس على حيازة الأسلحة النوويَّة. "تكشف مذكِّرات ناشط السَّلام الهولندي (مينت جان فابر)، أنه في وقت مبكر من عام ١٩٧٦، بدأ هو وعدد من زملائه في قيادة مجلس السَّلام بين الكنائس (IKV) مناقشاتٍ في حملة ضدَّ سباق التسلُّح النووي، أُطلقت في عام ١٩٧٧ تحت شعار: "ساعد في تخليص العالم من الأسلحة النوويَّة، بدءًا من هولندا"[1].

1 - Wilson Center: "The IKV and the Nuclear Arms Race".

وأمَّـا المنظَّمة الثَّانية فهي (Pax Christi International)، التي تعني باللغة اللاتينية (سـلام المسيح). تأسَّست في العام ١٩٤٥، من قبل شخصيَّتين، هما (مارث دورتل كلودوت- Marthe Dorcel Claudot)، وهي امرأة علمانيَّة، وأسـقف كاثوليكي يُدعـى (بيير ماري ثياس- Pierre Marie Thias)، وذلك في أعقاب خروج الألمان من فرنسا؛ بوصفها حركة مصالحة بين مواطني الدَّولتين. هذا الاتفاق بين شـخصيتين ذات خطوط فكرية متباعدة غريـبٌ نوعًا ما، فالعلمانيَّة والمسيحيَّة مبدئيًّا يُفترض عدم التقائهما، خصوصًا حينما نتحدَّث عن العلمانيَّة الفرنسية بوصفها النموذج الأكثر تشـدُّدًا مقارنةً مع سـواها من النَّماذج الغربية، والتي نشأت بالأصل في أعقاب معارك عنيفة مع الكنيسـة. لعلَّ هذا بالضبط ما ينحو بنا إلى الاستغراب! لكن بعض الاتجاهات تبدِّد هذا الاسـتغراب، لا سـيَّما إذا قاربنا العلمانيَّة الفرنسـيَّة من منظور آخر، فبالرغم من تبنِّيها المفهوم البديهيَّ للعلمانيَّة والمتمثِّل بفصل الدِّين عن الحكومة والمنحى العام للدولة، فإنَّها في الوقت نفسه تتعامَلُ بشكلٍ مغاير مع الكاثوليك واليهود، "يقول أستاذ الفلسفة السياسية في جامعة بومبيو فابرا (برشـلونة)، (كاميل أونغوريانو-Camille Ungureanu)، إنّ "العلمانية الفرنسية لم تكـن حياديَّة بالكامل، تاريخياً، بل متعـدِّدة الأوجه؛ لأنَّ الدولة الفرنسـية بنت عَلاقة مميَّزة مع الطوائف الكاثوليكيَّة واليهوديَّة."[1]. لعلَّ هذا يفسرِّ سبب الالتقاء، وهو متعلِّق بطبيعة العلمانيَّة الفرنسية. جرى الاعتراف بهذه المنظَّمة بصفتها حركة سلام كاثوليكيَّة دوليَّة رسميَّة، من قبل البابا (بيوس الثَّاني عشر-Pius PP. XII) في عام ١٩٥٢. هذه المنظمة مثل غيرها، حملت على عاتقها كثيراً من الشِّـعارات الرنَّانة بغرض تأمين الحدِّ الأوسع لانتشارها، ثم الحصول على أماكن معيَّنة على صعيد المنظَّمات الدولية، تسهِّل عليها أداءَ مهامِّها، والتي تقتضيها طبيعة أهدافها المتوخَّاة: "تتمتَّع منظَّمة باكس كريسـتي الدولية بمركز استشـاريٍّ في الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وفيينا (منذ عام ١٩٧٩)، واليونسكو في باريس، واليونيسيف في نيويورك، ومنظَّمة العمل الدوليَّة في جنيف. كما أنها ممثلة رسـميًّا في مجلس أوروبا، ولها إمكانية الوصول بانتظام إلى البرلمان الأوروبي والمفوَّضية الأوروبية وحلف شمال الأطلسي"[2].

---

١ - سناء الخوري: هل للعلمانية في فرنسا «وجه كاثوليكي»؟:

https://www.bbc.com

2 - Marie Dennis: Pax Christi International.

فمن رَحم هاتين المنظمتين وُلدت pax، وكلتاهما من جذور دينيَّة صريحة لا غبار عليها، رغم العمل المستمرِّ لكثيرٍ من المنظَّمات ضدَّ معظم المظاهر الدينيَّة في البلدان الإسلامية، من خلال الشعارات الرنَّانة التي تتبنَّاها، والمسار غير الدينيِّ الذي تدعو إليه عمليًّا، أو من خلال ارتدائها في الغالب لباسَ المدنيَّة، وغيرها كثير من المظاهر...إلخ، لكنْ وللمصادفة البحتة، تجد أغلبَ هذه المنظَّمات مرتبطةً بأسس دينية، أو منبثقةً من شرائع أخرى غير الشريعة الإسلامية!

إنَّ جذور هذه المنظمة في العراق يعود إلى بداية القرن ٢١، من خلال الأنشطة التي مارستها (باكس كريستي) و (مجمَع السَّلام الكنسيِّ)؛ إذ "تعمل PAX في العراق منذ عام ٢٠٠١، وتعمل مع شركاء عراقيِّين ودوليِّين على بناء سلام شامل... تُنفِّذ منظمة PAX بالاشتراك مع معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان مشاريع حول الإصلاح التشريعيِّ والتَّمكين (السياسي) للشباب"[١].

لقد كان العمل في ذلك الوقت متعلِّقًا بالقضايا المرتبطة بالتَّسليح وغيرها. في الوقت الحاضر، تعمل كلتا المنظَّمتين بعد اندماجهما ضمن نسق واحد. تعمل باكس، بحسب ما يعلن مسؤولوها، على قضايا النِّزاع المسلَّح والتَّرويج المستمرِّ لافتقاد العراق للأمن وعلى مختلف الأصعدة. "يهدف برنامج PAX في العراق إلى معالجة الأسباب الجذريَّة وأنماط الصراع، مع التَّركيز بشكل خاص على الافتقار إلى الحكم الشامل، والافتقار إلى العدالة الانتقاليَّة الشاملة، والافتقار إلى الأمن الإنساني الشامل. بالتَّعاون الوثيق مع المجتمع المدنيِّ المحلِّي ونشطاء السلام"[٢].

ورغم أنَّ النِّظام السياسيَّ في العراق تعدديٌّ تشاركيٌّ من حيث الواقع السياسي؛ حيث نال كل مكوِّن جزءًا من السلطة، ومثلما هو معروف للأغلب، من قبيل رئاسة الجمهورية للأكراد ورئيسَي مجلسَي الوزراء والنواب، للشيعة والسنة تباعًا، فإن منظمة pax تشير إلى غياب شبه تامٍّ للتعدُّدية والتَّشاركية، وذلك من خلال عبارة (الافتقار إلى الحكم الشامل)، والتي تشي بعدم وجود مشاركة مكوِّناتيَّة تمثِّل الشعب العراقي بكل أطيافه، في جميع مفاصل السلطة. وهذا الدعاء يدفعنا للتساؤل عن جدوى إشارات من هذا النوع تجاه العراق، خصوصًا أن ما تشير Pax إلى غيابه، ونعني بذلك المشاركة الواسعة من قبل مختلف الفئات المجتمعية في الحكم، تذهب كثير من التحليلات إلى أنه أحد الأسباب الرئيسة لتردي الأوضاع العامة في البلد، في الفترات

١ - معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان.

2 - PAX for Peace, Iraq program.

السـابقة. وهنا، إذا كانت التعددية السياسـية ــ وهي من الملامح البـارزة، إن لم تكن الأهم في النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ ــ لم تلاحظها هذه المنظَّمة، فكيف يمكن تجاهل القَصْديَّة والتعمُّد خلف هذا الطرح؟!

وفي جانـب آخر تؤكـد pax كأيِّ منظَّمـة أُخرى تعمل وفق السِّـياقات الغربيـة، على النَّوع الاجتماعي من خلال أبواب عدة، سواء من خلال الفعاليات المجتمعية، أو من خلال الجوانب الأخـرى المتَّصلة بالسياسـة أو الاقتصاد، لكـنْ ما تضيفه هذه المنظمة، هـو الإعلان عن دعم الجَنْدرة بما هو رؤية في القطاع الأمني، "تنفذ PAX مشاريعَ تسعى إلى بناء الثقة بين المجتمعات وداخلها، وتسـهيل الحوار بين صنَّاع السِّياسات والمواطنين، وتعزيز المواطنة الشاملة، وتعزيز حساسيَّة النَّوع الاجتماعي في قطاع الأمن"[1].

إن العمومية التي اصطبغ بها الاقتباس الآنف، تُبقي جميع الخيارات مفتوحة، فعن أي تعزيز تتحدث هذه المنظَّمة؟! خصوصًا أن هذا المعنى يشـير إلى قضايا متعلِّقة بالسِّـلك العسـكري والأمني، لم يجرِ للآن في الغرب تبنِّيها بشكل كامل؛ نتيجة حساسيَّة المؤسَّسات الأمنيَّة، فقضية التمثيل المتسـاوي بين الجنسين في هذه المؤسسـات هي بحد ذاتها مطلب غير واقعي بالمرة وتخالف المنطق، وإذا اقتصر المعنى المراد من هذه الجملة على المناصب القيادية، فهذا أيضًا مخالف لمبدأ القابليَّات الذاتيَّة، والتي تتطلَّب مواصفات معيَّنة يصعب إيجادها في الأنثى، وهذا الأمر يكاد يقترب من مساحة الفطرة الإنسانية!

مثل هذه العبارات التي تستخدمها منظَّمة عالمية بحجم pax، حينما تتحدث عن برامج كهذه، تريد العمل عليها في بلد ذي طابع اجتماعي وهُويَّة ثقافية وروحيَّة مخالفة لمحتوى الأفكار، تعتبر في حد ذاتها تعديًّا على الدولة بما تمثِّله من مؤسَّسات وشعب يمتلك مبادئَ وقيمًا خاصة به.

٣ .لجنةُ الإنقاذِ الدوليَّة (IRC)

يعود تاريخ تأسـيس هذه المنظَّمة لأواسـط الثلاثينيَّات، في أعقاب انتشار النازيَّة والفاشيَّة بوصفها ظواهر سياسية واجتماعية في البلدان الأوروبية، وغالبًا ما يجري إرجاع فكرة إنشاء هذه المنظَّمة للعالم الشـهير (ألبرت آينشتاين-Albert Einstein)، وهذا ما تصرِّح به علنًا المنظمة

1 - PAX for Peace, Iraq program.

ذاتها، بقولها: "في عام ١٩٣٣. تجمَّعت مجموعة صغيرة من العاملين في المجال الإنساني بقيادة (ألبرت آينشتاين) لمساعدة الأوروبيين الفارِّين من الاضطهاد. كانت ولادة ما سيصبح لجنة الإنقاذ الدولية. وبعد ما يقرب من قرنٍ من الزَّمان، ما زلنا هنا نُحْدِث تأثيرًا دائمًا على حياة الأشخاص المتضرِّرين من الأزمات في أكثر من خمسين بلدًا مختلفًا"[١]. لكنَّ الواقع الفعليَّ لحركة تأسيس هذه المنظَّمة لا يعود لـ (آينشتاين)، بل لمجموعة من الناشطين في أمريكا. ورغم أنَّ العمل الأساسي لهذه المنظمة ــ أو هذا ما يُفترض ــ متمثِّل في تلبية حاجات المتضرِّرين في أثناء الظُّروف الطارئة سواء أكانت حروبًا أم كوارثَ طبيعية، فإنه من الملاحظ أنها تبنَّت إلى جانب هذا الأمر، أهدافًا أُخرى، بعضها من الممكن أنْ يرتبطَ فعليًّا بالهدف الأساس المنشود من قبلها، والمتعلِّق مثلما أسلفنا، بمساعدة المتضرِّرين من الكوارث، مثل دعم الجانب الصحِّي، وكل ما يتعلَّق به، والأمر مفهوم إلى حدٍّ ما، ضمن هذا الإطار، فالدَّعم الذي يتقدَّم للمتضرِّر، من البديهي أن يتضمَّن بعض المستلزمات الطبِّية، ثم يصبح منطقيًّا أن تُدرج الصحَّة باعتبارها هدفًا متبنًّى من قبل المنظَّمة، والتي تؤكد على ذلك، بقولها: "إنَّ سوء الحالة الصحِّية قد يقوِّض قدرة الناس على تحسين حياتهم، وخاصة خلال جائحة كوفيد-١٩. وتساعد لجنة الإنقاذ الدولية أولئك الذين يعانون من الصِّراعات والكوارث أو يتعافون منها على تقليل خطر الإصابة بالمرض وتلقِّي العلاج عندما يمرضون"[٢]. لكنْ من غير المفهوم اتخاذها أهدافًا متعلِّقة بالتعليم وتمكين المرأة، والسِّياسات المتعلِّقة بالرفاه الاقتصادي، وما إلى ذلك، فالتعليم هو منظومة متكاملة، تعمل عليها السلطة في هذه الدولة أو تلك، لكي تتلاءم مع المجتمع؛ بوصفه القاعدة الأساس للتلقِّي في الحاضر، ونتاجًا لها في المستقبل؛ لذلك فإن التدخَّل في الجانب التعليمي من قبل لجنة الإنقاذ الدولية ومثيلاتها، هو بحد ذاته تعدٍّ علني على البلدان والمجتمعات معًا، وإلا فما الذي يمكن أن تقدِّمه هذه المنظمة أو غيرها حينما تستهدف فئة الأطفال في هذا الجانب؟! "ضمان تنمية المهارات المعرفيَّة والاجتماعية والعاطفيَّة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر إلى خمس سنوات"[٣]. خصوصًا حينما

١ - لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee - IRC)

٢ - لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee - IRC).

٣ - لجنة الإنقاذ الدولية (International Rescue Committee - IRC).

يجري التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والمعرفيَّة، ونحن نتكلم هنا عن منظمة غربية أمريكية، ذات رؤى ومسارات معرفيَّة مختلفة عن البيئات التي تزاول العمل فيها، وتمارس واجباتها المفترضة، خصوصًا مع الإعلان الصَّريح من قبل هذه المنظَّمة، عن كون النوع الاجتماعي من ضمن أهدافها المعلنة، والتي تقوم بالفعل بتأدية النشاطات المتعلِّقة بهذا الجانب، وهنا مكمن الخطورة! ما الذي يمكن أن يتعلَّمه الأطفال في الجانب الاجتماعي والمعرفيِّ في ظلِّ تبنِّي هذه المنظَّمة وغيرها لمناهج تعليمية معرفية لا تلائم هُويَّتهم؟! وكذلك ما السلوك الذي من الممكن أن نتوقَّعه منهم، في ظلِّ تلقينهم وتدريبهم ــ من خلال التعليم ــ على قضايا تمسُّ سِماتِهم البيولوجيَّة مثل النَّوع الاجتماعي؟!

ثانيًا: رؤيةٌ في الأدوار التي تمارسُها هذه المنظَّماتُ في العراق

لقد مرَّ دور منظَّمات المجتمع المدنيِّ في العراق بمرحلتين؛ مرحلة ما قبل الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، وما بعد هذا الانسحاب؛ إذ شهدت المرحلة الأولى العمل العلني، وهنا المقصود ينطوي على وضوح الأدوار التي تؤدِّيها، مضافًا إلى ما يمكن أن نسمِّيه بالشفافيَّة في مسألة الإعلان عن الداعمين، والارتباط بالجهات الخارجية، لكنْ، وهو المؤكد، فإنَّ كلَّ ذلك كان يجري في ظلِّ طرحٍ منمَّقٍ يشذِّب من كل هذه المعطيات ويجعلها أكثر قبولاً للمتلقِّين أو العيِّنات التي تستهدفها هذه المنظَّمات. وفي قُبال ذلك اتَّسمت المرحلة التالية، والممتدة من ٢٠١١ حتى الآن بالتكتُّم على كثير من هذه الأدوار، وهذا لا يعني بالضرورة ممارسة النشاطات التي تقوم بها بسرِّية، إنما ينطوي الأمر على إخفاء كثير من المعطيات التي كانت قبل هذه الفترة تعرض، وغالبًا يعود ذلك لأسباب أمنية، جرى العمل بها بعد انسحاب القوَّات العسكرية من العراق.

إنَّ البحث في الأدوار التي تؤدِّيها هذه المنظَّمات يُفضي بنا إلى الخطوط العامَّة التي من الممكن أن تكون نقطةً مشتركة تعمل عليها، وإنِ اختلفتِ الطَّرائق والوسائل المتبنَّاة من قبل هذه المنظَّمة أو تلك، والتي منها منظومة القيم التي سنتناولها بوصفها التعبيرَ الأعمَّ لعديد الأهداف التي تسعى هذه المنظَّمات لتحقيقها، ثم نعرِّج للإجابة عن سؤال مهمٍّ؛ ألا وهو التنسيق الملاحظ بين الدول الغربية من خلال المنظَّمات أو غيرها في العمل ضمن هذا الإطار:

١ - منظومةُ القِيَم

لكلِّ مجتمعٍ منظومةُ قيم خاصة به، دون أن يمنع ذلك من وجود مشتركات في جوانب معيَّنة مع المجتمعات الأُخرى، مثل الدِّين والأخلاق وغيرها، هذا المفهوم المتعلِّق بمنظومة القيم عرَّفته بعض الدِّراسات بالآتي: «مجموعة المبادئ والقواعد المتناسقة والمترابطة بعضها مع بعض ضمن إطار واحد يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة من الإنسان والمجتمع»[1].

فالقيم بما هي منظومةٌ من المبادئ العامَّة والخاصَّة التي تميِّزُ هذا المجتمع عن ذاك، وهذه الجماعة عن غيرها، تكون متجذِّرَةً في الهُويَّة الذاتيَّة له، سواء على المستوى الفرديِّ أو الجماعيِّ، وإنْ كان ضمن الحيِّز الجماعيِّ تأخذ مداها الأرحب وقوَّة أكثر من الحالة الفرديَّة؛ إذ إنها تتطلَّب مئات السنين من الرُّسوخ والثَّبات لها كي تصل إلى هذه المرحلة. من هنا؛ فإن أيَّ محاولة لتغييرها، يتطلَّب البدء بالتشكيك بها من خلال عدَّة مراحل تمهيديَّة تسبق هذه العمليَّة، والتي قد يكون أوَّلها التَّماشي مع هذه القيم من أجل اكتساب ثقة الجماعة والأفراد المؤمنين بها، ثم تبدأ مرحلة التشكيك، والتي تأخذ مسارات عدَّة قد تكون مخاتلةً بعض الشيء، من أجل الإمعان أكثر في إقناع المستهدفين.

فالتَّشكيك بحدِّ ذاته ليس هو المقصود بكل تأكيد، إنما بثُّ الشكِّ من قبل المنظَّمات في نفوس الأفراد، وهذا يحصل من خلال عدَّة فعاليات ونشاطات تؤدِّيه المنظَّمة؛ مثل ما تؤدِّيه هيفوس في الندوات التي تقيمها في كردستان أو بغداد، والتي امتدَّت منذ سنوات لتبلغ حدَّ اختراق المجتمعات الأكثر تحفُّظًا؛ سواء في النجف الأشرف أو غيرها من المدن، من خلال الفعاليات المقامة في الجامعات، وغالبًا ما تكون بالاشتراك مع المنظَّمات المحلِّية العاملة في العراق. تتعامل هذه المنظَّمات مع منظومة القيم بحذر شديد، فمثل ما أسلفنا فإن هذه القيم متجذِّرة في الهُويَّة الروحيَّة للمجتمع، وليس من مصلحة هذه المنظَّمات مواجهتها بشكل مباشر وعلني في الغالب. من هذا المنطلق، كان يجري الوصول إلى الهدف عبر إشاعة الحالات والظَّواهر التي تشكِّل مخالفة صريحة لهذه القيم ودعمها، ويجري طرحها لا بالعنوان العدائيِّ لها، بل تزويقها والترويج لها لكونها من متطلِّبات اللَّحاق بركب التطوُّرات في الحقوق المدنية والتحضُّر، وغيرها من الشعارات الرنَّانة المعتادة، وعلى سبيل المثال والملاحظ، أنها تروِّج لكون

١ - رواء كاظم مزهود وابتسام محمد عبد: منظومة القيم: ماهيتها ومرتكزاتها الرئيسة، ص٦٦.

الجندرة يعني التَّقسيم البيولوجي، أي ذكر أو أنثى، وليس النَّوع الاجتماعي، بهدف تفادي أيِّ ردِّ فعل، وكذلك تقوم بالتَّرويج للجندرة، عبر ورش العمل والنَّدوات وفق العناوين الأخرى المرتبطة بالجندر، كتمكين المرأة وغيرها.

كما ويلاحَظ مدى التَّنسيق العالي بين هذه المنظَّمات والجهود الأمميَّة الغربية الرامية إلى فرض هذا المفهوم، وهذا ما يؤدي إلى تعطيل التَّعاليم الدينيَّة والخُلُقيَّة داخل البلدان المسلمة ومنها العراق؛ لأنها تتعارض مع هذه الثوابت، في قبال الالتزامات التي كبَّلت هذه البلدان، من خلال المواثيق الأمميَّة التي وقَّعت عليها، بالتزامن مع الضُّغوط التي تمارسها منظَّمات المجتمع المدنيِّ، سواء عبر الضَّغط على الفاعل السياسي، أو عمليَّات التدجين المستمرَّة التي تقوم بها تجاه المجتمع من خلال الندوات والورش، بغرض حثِّهم على قبول الأمر، والذي يؤدِّي بدوره إلى توسيع دائرة انتشار الشُّذوذ الجنسيِّ بين الشباب، بل تقنينه بواسطة الجندرة عبر سنِّ قوانين وتعليمات مستوحاة من هذا المفهوم. تفضي إلى هذه النتيجة، وهذا ما هو ملاحظ في بنود معاهدة سيداو، وما يظهر بشكل واضح وجليٍّ من خلال مشاركة منظَّمة هيفوس في تطوير عدد من المنظَّمات التي ترعى هذه المسألة ودعمها، عبر الترويج لمسائل المساواة في الأدوار الاجتماعية، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بذلك. ويتجلَّى هذا الأمر من خلال دعم منصَّة (أنهر) الخاصَّة بـ"الشَّبكة العربية للتربية المدنية" وتطويرها، والتي خصَّصت عددًا من نشاطاتها لهذه القضية، بل وخصَّصت قسمًا كاملاً للتعريف بالاتفاقية"[1]، أو دعمها لبقية المنظَّمات المحلِّية في البلدان لتعزيز الدعاية حول هذا المفهوم وجعله أكثر قبولاً في الأوسط المختلفة، مع إدامة زخم مستمرٍّ لتوسيع دائرة المتقبِّلين له. ومن خلال الترويج لهذا المفهوم أو غيره، تكون هذه المنظَّمات قد ضربت عصافير كثيرة بحجر واحد، فهي تتجنَّب التصدِّي المباشر للهُويَّة القيميَّة والثقافية للمجتمع، والذي قد يتمثَّل بالنَّقد اللاذع وغيره من الأساليب، وفي الوقت ذاته تحقِّق المراد منها من خلال هذا التَّرويج؛ ألا وهو زرع التَّشكيك بمنظومة القيم داخل المستهدفين؛ سواء أكانوا أفرادًا أم جماعات، نتيجة شعورهم تدريجيًّا بالفوارق والاختلافات الجذرية بين هويَّتهم الدينية والثقافية وبين هذه الأدوات التي تقبلها.

---

١ - منصة أنهر: مقدمة حول المساواة في النوع الاجتماعي:

https://www.epanhre.org

٢ - الغربُ الفكريُّ

إنَّ عـددًا مـن منظَّمات المجتمع المدني الفاعلة، سـواء التي ذكرناهـا أو التي لم نذكر، هي أوروبية، وليسـت أميركية. ورغم وجود بعـض التَّفاوت بين أوروبا، باعتبارها منظومة سياسـية وأميركا باعتبارها قطبًا مسيطرًا، فإن هنالك تناسقًا ومسارًا وحدويًّا بين كل هذه الجهات فيما خصَّ العمل على تحقيق الأهداف المرسومة للمنظمات، وهذا في الغالب يعود إلى أن الوحدة الفكرية للغرب حقيقةٌ كامنة في الأفعال، حينما تكـون المعادلة بين منظومة الشَّرق الحضارية، وبينهم. بمعنى آخر، تكمن وحدة الغرب بوصفه منظومة فكرية في المجالين الديني والاجتماعي (بغض النظر عن بعض التفصيلات)، وهذا ما يتجلَّى في استهداف الآخر أيضًا؛ حيث يتم عادةً عبر هذين المسـتويين. من هنا، فإن أحد الأدوار التي تؤدِّيها المنظَّمات الأمريكيـة والأوروبية في العراق يستند إلى خلفية الغرب، باعتباره منطلقًا وأساسًا للعمل، حتى لو جرى الاختلاف في الجزئيَّات.

من جهة أُخرى، قد يكون للتبعيَّة في المجال السـياسي، والتي تعاني منها الأنظمة الأوروبية في قبالة الولايات المتَّحدة الأمريكية، مدخل مهمٌّ في الكشـف عن أسـباب وحدة الأدوار التي تؤدِّيها منظمات المجتمع المدني، سواء أكانت أوروبية أو أميركية، في العراق أو غيره من البلدان، فعمل منظَّمات المجتمع المدني وفق الرؤية السياسـية الحديثـة، يندرج ضمن حقل العلاقات الخارجيـة بالدرجة الأسـاس. ومهما حملت هـذه المنظَّمات من صفات بعيـدة كل البعد عن المجال السـياسي، فهذا لن يغير من حقيقة تمثيلها للدول التي أُسِّسـت فيهـا، وهنا نقصد مرة أُخـرى منظَّمات المجتمع المدني الدولية، أو ذات الطابع العالمي، والإقليمي وغيرها. وما دام الأمر ضمن هذا النطاق، فإن هذه المنظَّمات تعمل وفق الاتجاه الدبلوماسي والموقف الخارجي لدولها مـن القضايا المختلفة. ومن المعروف أنـه بعد الحرب العالميَّة الثَّانيـة، ارتهنت أوروبا للقرار السـياسي الأمريكي؛ لذلك من البديهي القـول، إن موقف غالبية الدول الأوروبية ينصاع وينحاز طوعًا أو كرهًا للرؤيـة التي تتبنَّاها الولايات المتَّحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، فإنه من المحتمل أن ترجع وحدة الأدوار والأهداف التي تقوم بها المنظَّمات الغربية بشكل عام إلى هذا السبب، أو لما ذكرناه آنفًا، أي الغرب الفكري باعتباره منظومةَ قيمٍ واحدة، أو كِلَيهما معًا، أو يكون الموضوع برمته خارج نطاق هذين الأمرين!

فمثلاً عمدت منظمة pax التي سـبق أن تكلَّمنا عنها، في سنة ٢٠٢٢، عبر شركائها المحلِّيين

من المنظمات، إلى إقامة مؤتمر في إحدى المحافظات الجنوبية في العراق، وكالعادة، حمل هذا المؤتمر كغيره الهمَّ الإنسانيَّ المزعوم الذي تنادي به هذه المنظَّمات، وحقوق الإنسان وحرِّيته، لكنَّ التركيز كان على جزئية واحدة؛ حرية الانتقال بين الديانات، من بوَّابة أن الإنسان يولد دون أن تُتاح له حرية اختيار الدين أو الاسم أو أيِّ شيء. ومن هذا المنطلق، ركَّز الحاضرون من خلال الحثِّ والإيحاء المباشرَين من قبل القائمين على المؤتمر، على فكرة انتقال المسلم إلى الديانة المسيحية، فما الذي يمنع هذا الانتقال! خصوصًا أنه لم يكن مسؤولاً مباشرًا عن اختيار دينه، بل جاء بالوراثة عن والديه، ومحيطه الأسري الأكبر وبيئته المحلِّية. هذه المعطيات كلّها قد تؤدي بالنتيجة إلى إضعاف انتمائه لعقيدته التي لم يخترْها، ويزعزع إيمانه إن وُجد، والذي لم يكتسبه بل فُرض عليه. هذه التصوُّرات وغيرها من التي جرى تكثيف الحديث عنها في هذا المؤتمر وما قبله، هي بالأساس كلام يسقط فيه كثير منَّا؛ لكونه متداولاً في الأوساط كافَّة وفي مجالات عدَّة، ممَّا يعني أن عقل الحاضرين هناك كان مهيَّأً لاستقبال هذه الفكرة، بل ولعلَّها تكون في تلك اللحظة قد أثَّرت؛ لأنها جاءت في إطار التِّكرار الذي قد يفضي إلى رسوخ!

لكنْ، ما الذي يدفع هذه المنظَّمة التي تتغنَّى بالحرِّيات وتتبنَّى الرؤى العلمانيَّة، في عدم التحيُّز الدينيِّ الذي تظهره في الغالب وتسعى لجعله الصورة البارزة لها، إلى العمل بهذا الاتجاه؟ الجواب يبدو بديهيًّا، هذه المنظمة وغيرها جزء من الأساليب النَّاعمة التي تنتهجها الدَّولة التي تنتمي إليها، في مجال العلاقات الدولية، أيْ أنها مفردة من مفردات السياسة. هذا بالمعنى الخاص، أما في الإطار العام، أي الغرب الفكري بوصفه كتلة واحدة، فهي أداة من أدوات الهيمنة الثقافيَّة التي تعمل كغيرها من الأدوات على فصل الإنسان المستهدف عن هُويَّته الدينية وعمقه الروحي، والذي يعني إفراغه من كلِّ محتوى ممكن، ملأته العادات والتقاليد والدين والامتدادات الحضاريَّة وغيرها؛ يسهِّل ذلك كلّه من عمليَّة تطويعه في عمل منظومة الهيمنة. وفي مقابل ذلك، لا يمكن أن ننسى أيضًا الجذور التأسيسيَّة لهذه المنظَّمة، والتي كما ذكرنا سابقًا أنها محصِّلة لاندماج منظَّمتين، هما ((Interchurch Peace Council (IKV) أي "مجمَع السَّلام الكنسيِّ" و (Pax Christi International)، والتي تعني باللُّغة اللاتينيَّة سلام المسيح. من هنا، فمهما تلوَّنت هذه المنظَّمات بالشعارات الرنَّانة والعباءات غير الدينية أو العابرة للأديان، ستبقى جذورها المذهبية مؤثرةً في عملها، على أقل تقدير ممكن، وفي الحدِّ الأعلى للتصوُّرات التي يمكن أن

نرسمها حول هذا الموضوع، هو ارتباطها بمنظومة الهيمنة الأمريكية والغربية، والتي تسعى لعدَّة أهداف، وتأتي خطوة فصل الإنسان عن دينه وهُويَّته بشكل عام، التمهيد الأمثل لإنجاز البقيَّة.

ومـن المغالطات التي يمكن أن يقع فيها الباحثون في مثل هـذه المواضيع، هو التَّركيز فقط على سفارة واحدة وإهمال البقيَّة، خصوصًا أن التَّركيز قد يكون فيه شيء من الصحَّة، إذا ما نظرنا لعمل السـفارة الأمريكية بهذا الخصوص، من خلال دعمها للمنظَّمات الاجنبية، أو في تنسـيق عملها، وتأمين الاتصال والتواصل بين العديد من الجهات في هذا المضمار.

قد تكون هناك اختلافات في الدبلوماسيَّة الخارجية للدول الغربية فيما بينها، لناحية اختلاف المصالح، ومزاحمة بعضها بعضًا في العقود والاستثمارات هنا وهناك، لكنَّ الملاحظ، أن هناك تنسـيقًا وتعاونًا فيما يتجاوز هذه النُّقطـة، خصوصًا حينما يتعلَّق الأمـر بالجانب "الهُويَّتي" إذا أمكن لنا أن نسـمِّيه، أي المتعلِّق بالمجالات المشكِّلة لهويَّة المجتمع من دين وعادات وتقاليد وغيرها. المنظومة الغربية، سـواء أكانت أنظمة حكم أم جيوشًـا أم شركات أم غيرها هي، ومنذ مئات السِّـنين، عبارة عن فكر توسعيٍّ ومؤسَّسات احتلال، وما زال كثير منها على هذه الشَّاكلة، والأمثلة كثيرة ومتنوِّعة على ذلك. وبما أن النَّمط التوسـعيَّ متجذِّر في هويَّة الأنظمة هناك، فإن ما نراه من وحدة موضوع بين هذه الدول الغربية فيما يخص عمل المنظمات بشكل خاصٍّ وبقيَّة الغايات بشـكل أعم، من شـأن كل ذلك، تذويب الهويات الخاصة بالمجتمعات، والتي تؤدي بالطبـع إلى تطويع الأفراد، وجعلهـم أكثر مرونة وتعاطيًا مع الأفكار الدخيلـة ابتداءً، ثم القبول بمصالح الدول الكبرى، وأجنداتها، باعتبارها بديهية مسـلَّم بها. وهذه المعادلة الناشئة بتصاعد تدريجيٍّ، من أبرز مخرجاتها تقويض أيِّ مقاومة ناشـئة ضد هذه المشاريع. من هنا قد يظهر لنا سرُّ هذا التَّنسـيق؛ لأنه ببسـاطة قد يخدم مصالح الغرب بوصفه منظومة فكرية اسـتعمارية، من خلال تسـهيل تغلغلها في مجتمعات البلدان المسـتهدفة، ممَّا يعني تأمين معظم المصالح من استثمارات وشركات ومعاهدات في الاقتصاد وغيرها من المجالات.

فمثـلًا، قبل ثلاث سـنوات تقريبًا، أقامت إحدى سـفارات الدول الأوروبيـة مؤتمرًا لغرض الاسـتثمارات ودعم الاقتصاد والمشـاريع، والمدعـوون كانوا من السـفارات الغربية الأُخرى ومن مشـاهير العراق؛ سـواء أكانوا فنَّانين أم مؤثِّري وسـائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من القضـاة والمحامين والمحقِّقين وضباط من مختلف الرُّتب! جرى التحدث لدقائق معدودة عن

الاستثمارات الاقتصادية، وبعد ذلك، انتقل الحديث كليًّا لكيفية دعم المثليَّة في العراق، والحرِّية الجنسية وما إلى ذلك! تثبت هذه الواقعة عددًا من القضايا، لعلَّ أبرزها:

- أن العمل المنظَّم ضدَّ الهُويَّة الثقافية للمجتمعات يتمُّ من قبل معظم السفارات الغربية في العراق أو غيره من البلدان.
- هناك تنسيق مشترك بين معظم الملحقيَّات الثقافية، للعمل في أُطر معيَّنة، ومسارات محدَّدة، لتحقيق الأهداف المرسومة في هذا الصدد.
- تتَّضح من خلال دعوات الحضور رغبة المنظومة الغربية في تأمين الحماية الفعليَّة للمثليَّة الجنسيَّة، من خلال التعاون والتَّنسيق مع مختلف الجهات والعناوين التي تتعامل قانونيًّا مع هذه الحالات، من الضَّابط إلى المحقِّق إلى المحامين، وقد لا يكون انتهاءً بالقاضي.
- مضافًا إلى تأمين الحماية القانونية للشَّواذ، فإن دعوة المشاهير والمؤثِّرين في مواقع التواصل الاجتماعي؛ هذه الخطوة تمثِّل سعيًا حثيثًا إلى توفير أكبر قدر ممكن من القبول للمثليَّة في الأوساط الشعبية، من خلال هؤلاء المشاهير، والذين يؤثِّرون فعلاً في المجتمع.
- منظَّمات المجتمع المدني أيضًا كانت من بين الحاضرين في هذا المؤتمر، للتأكيد على المنحى الاجتماعي وتعزيز المقبوليَّة لهذه الحالات، من خلال النشاطات والفعاليات المختلفة التي تقوم بها هذه المنظَّمات.

الخاتمةُ

ختامًا، إن منظومة الهيمنة الثقافيَّة هي كلٌّ متكامل، تعمل أجزاؤها بتواصل واتصال مع بعضها بعضًا؛ لذلك فإنَّ أيَّ فصل لأيِّ جزء وقراءته بمعزل عن البقيَّة، قد يؤدي لرؤية منقوصة في الغالب. تأتي منظَّمات المجتمع المدني في مقدمة هذا الأمر، فلا يمكن تقديم التصوُّر الكامل عنها، دون ربطها ببقيَّة الأدوات كمنصَّات التواصل الاجتماعي أو الجامعات وغيرها، أو من خلال تسليط الضَّوء على المؤسَّسات العاملة في المجالات والعناوين الأُخرى مثل السفارات

والقنصليَّات. منظَّمات المجتمع المدني اليوم، باتت موجودة بحكم الواقع العمليِّ الذي فرضته السِّياقات الليبراليَّة، كجزء أصيل في فرض امتداداته داخل البلدان، وركن أساس في رسم شبكة المجتمع الدولي وجعله في حالة تداخل مستمرٍّ، من خلال ربط نسيجه الاقتصادي ابتداءً ثم الحقول الأُخرى تباعًا؛ السياسية والثقافية والاجتماعية، فإذا كان الدولار اليوم مع الرأسمالية والأسواق المفتوحة تمثل العماد الذي يستند إليه النسيج الأمريكي للعالم، فإن المجالات الثلاثة الباقية، تقتضي العديد من الأدوات والأساليب بُغية تحقيق هذا الأمر.

من هنا، فإن وجود منظَّمات المجتمع المدني، هو سياق مفروض، لا حاجة ضرورية وملحَّة اقتضته المرحلة الزمنية هذه أو تلك، ماذا يعني ذلك؟ يعني أنه من الممكن العمل على إلغائها محليًّا، ولاحقًا منع المنظَّمات الإقليمية والدولية من ممارسة نشاطاتها في الدَّاخل الجغرافي. ومرَّةً أُخرى ولمنع الخلط، فإننا نقصد المنظمات التي تعمل وفق الآليات والمنهجيَّة التي ذكرناها، فهل سيتأثر البلد في بُنيته إذا حصل ذلك؟ بالتأكيد لا، لكنْ، بما أن هذه المنظَّمات سواء أكانت في الفضاء المحليِّ للدولة، أو في حقل متطلِّبات المجتمع الدولي، فإن من شأن ذلك أن يتسبَّب في بروز مؤشرات سلبية وفقًا لمعايير المجتمع الدولي، خصوصًا في العراق؛ الدولة التي انتقلت من نظام شمولي دكتاتوري، إلى فضاء تعدُّدي تشاركيٍّ ديمقراطي، وبما أن هذا الانتقال جرى من خلال تدخُّل المحتل الأمريكي، فإنه قام بطبيعة الحال، بالضغط من أجل وضع أُسس ترهن التنظيم الداخلي لمؤسسات الدولة بهذه المتطلِّبات، باعتباره المستفيد الأول من هذه إجراءات، بعيدًا عن كونه هو الذي وضع غالبية قواعد النِّظام الدوليِّ بالأساس.

وأمام هذا الواقع العراقي الخاصِّ، ومضافًا إلى الوجود المفروض لهذه المنظَّمات كما أسلفنا، فإن التَّعامل معها يقتضي، مثلاً، التحجيم القانونيَّ لمنظَّمات المجتمع المدني، من خلال إجراء التعديلات اللازمة في المواد القانونية التي تنظِّم عمل هذه المنظَّمات، بما يتناسب والتضييق على وجودها ابتداءً أو فرض معايير صارمة في مرحلة التأسيس، وفرض الرقابة الصَّارمة على النشاطات التي تقيمها. وفيما يتعلَّق بالمنظَّمات الإقليميَّة والدولية، فيجب معاملتها وفقًا لمبدأ الشأن السياديِّ للدَّولة، هذا في المقام الأوَّل.

وفيما يخص الحالة العراقية الخاصة، فإن الأمر يتطلَّب عرقلة النشاطات والممارسات والفعاليات التي تنوي هذه المنظَّمات القيام بها في الدَّاخل العراقي، ومنع الاتصال والتواصل بين

المنظَّمات المحلِّية والدولية أو التضييق على ذلك. وهذا لا يعني بكل تأكيد القيام بأي إجراءات تعسُّفية ضد العراقيين المنضمِّين إلى هذه المنظمات، أو القيام بأي أمر من شأنه أن يمسَّهم؛ لأنهم ليسوا هم المقصودين ههنا، بل المنظمات الدولية بشكل خاص، وفكرة المنظَّمات وأساسها النظري بصفة عامة. وهذا لا يمنع حاليًّا من تأسيس ودعم منظمات تسهم في تكوين ضدٍّ نوعيٍّ، يزاحم وجود هذه المنظمات وتأثيراتها، وإن كنَّا ضدَّ فكرة وجود المنظَّمات بالأساس.

المصادرُ والمراجعُ

المصادرُ العربيَّةُ

- رواء كاظم مزهود وإبتسام محمد عبد: «منظومة القيم- ماهيتها ومرتكزاتها»، مجلة حمورابي، العدد ٤٨، ٢٠٢٣.
- زينة الجمال: «منظمة هيفوس- دراسة توصيفية - نقدية في: القضايا المستهدفة وإستراتيجيَّات العمل»، مركز براثا للدراسات والبحوث، سلسلة دراسات أدوات الهيمنة الاستعمارية، بغداد، ٢٠٢٤م.
- سارة إبراهيم حسين: «مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة: العراق أنموذجًا، رسالة ماجستير جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٢م.
- مصطفى إبراهيم سلمان الشمري: «الرؤية الأمريكية لمنظمات المجتمع المدني في العراق»، مجلة العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد، المجلد ٢٠١٨، العدد ٥٥، ٢٠١٨م.

المصادرُ الإنجليزيةُ

- Wilson Center: “The IKV and the Nuclear Arms Race.” (September 14، 2015). Retrieved January21,2025, from the following link: https://www.wilsoncenter.org/publication/the-IKV-and-the-nuclear-arms-race
- PAX for Peace. (n.d.): Iraq programme. Retrieved January 23, 2025, from the following link: https://paxforpeace.nl/what-we-do/programmes/iraq/?utm_source=chatgpt.com#content

المواقعُ الإلكترونيةُ

- علي محسن راضي: الحرب الناعمة الأمريكية على العراق (منظمة هيفوس Hivos أنموذجاً)، (٢٠٢٤-٦-٨)، تاريخ الاطلاع (٢٠٢٥-١-١٦)، على الرابط الآتي:
https://2u.pw/Cuzn9PzG

- الموقع الرسمي لهيفوس: لا ت، تاريخ الاطلاع (١٦-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://hivos-org.translate.goog/about-hivos/vision-and-values/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

- مادونا عماد: بعد تعيين «أتال» رئيسًـا لوزراء فرنسا.. مثليُّون تولَّوا مناصب في الحكومات الغربية،(١٠-١-٢٠٢٤)، تاريخ الاطلاع (١٨-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://www.almasryalyoum.com/news/details/3073316

- شـتيفاتي هوبنر: رئيس حكومة فرنسـا الجديد ـ "ماكرون الصغير" وعرَّاب حظر العباءة!، ١٠-١-٢٠٢٤)، تاريخ الاطلاع (١٨-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://shorturl.at/o4Q7A

- سـناء الخوري: هل للعلمانية في فرنسـا "وجـه كاثوليـكي"؟، (٢٢-١١-٢٠٢٠)، تاريخ الاطلاع (٢١-١-٢٠٢٥)،على الرابط الآتي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55018031

Marie Dennis:Pax Christi International.(28Aug2008). Retrieved January21، 2025، from the following link:

https://web.archive.org/web/20140304180629/http://www.cmsm.org/forum/forum_summer08_

- معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان: لا ت، تاريخ الاطلاع(٢٣-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://arabic.iilhr.org/who-we-are/partners/?utm_source=chatgpt.com

- لجنـة الإنقـاذ الدوليـة (International Rescue Committee - IRC): لا ت، تاريـخ الاطلاع(٢٥-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:
- https://careers.rescue.org/ae/ar/culture
- لجنـة الإنقـاذ الدوليـة (International Rescue Committee - IRC): لا ت، تاريـخ الاطلاع(٢٥-١-٢٠٢٥)، على الرابط الآتي:

https://www-rescue-org.translate.goog/outcome/health?_x_tr_sl=en&_x_tr_

tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

- منصة أنهر: مقدمة حول المساواة في النوع الاجتماعي، لا ت، تاريخ الاطلاع(٢٠٢٥-١-٢٩) على الرابط الآتي:

https://www.epanhre.org/Course/Course?Id=b33e9727-f2c344-d7857-e-0dfafb129c9e

المنظَّماتُ غيرُ الحكوميَّةِ والمجتمعُ المدنيُّ في لبنانَ بينَ الدَّورِ المحلِّي والاختراقِ الدولي

■ د. حسن محمد الزين[1]

ملخّص

تعالجُ الدِّراسةُ قضيةَ منظَّمات المجتمعِ المدنيِّ والمنظَّمات غيرِ الحكوميَّة في لبنانَ، من حيثُ تاريخ نشوئها في دولِ المركزِ الغربيِّ الأوروبيِّ، ومسار انتقالها إلى لبنانَ زمنَ السلطنة العثمانيَّة في القرنين التاسع عشرَ والعشرين، وتطوُّرها خلال الحرب الأهليَّة وما بعدها، وإحصاء أعدادها وأقسامها وبنيتها وهياكلها وتصنيف قطاعاتها، وآليَّات عملها القانونيَّة والإداريَّة، ومصادر تمويلها وطفرات تطوُّرها النوعيِّ التي بدأت بعد العام ٢٠٠٥، تاريخ صدور القرار ١٩٥٩، والانسحاب السوريِّ من لبنانَ، واغتيال رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، وبحث الأسباب والعوامل والدوافع خلف هذا التطوُّر الاصطناعيِّ المموَّل والموجَّه أميركيًّا ودوليًّا، وأدوارها الوظيفيَّة والتنمويَّة والسياسيَّة، وصولًا إلى تشخيص خيوط التدخُّل الدوليِّ في أهدافها وبرامجها، وتحوُّلها إلى أحزاب سياسيَّة ومشاريعَ سلطة لخدمة مخطَّطات أميركيَّة ودوليَّة، والتعقيدات التي واجهتها في ظلِّ شبكات الفساد والبنية الطائفيَّة للمجتمع والسلطة في لبنان. ويُعرِّج البحثُ على تداعيات قرار الرئيس الأميركيِّ (ترامب) بوقف التمويل للمنظَّمات غير الحكوميَّة من خلال وكالة USAID وتأثيره في لبنان.

الكلمات المفتاحية: الطائفيَّة، المجتمع المدنيُّ، منظَّمات غير حكوميَّة NGOS، جمعيَّات، السلطنة العثمانيَّة، المتصرفيَّة، وكالة التنمية الدوليَّة الأميركيَّة USAID، قوى ١٤ آذار، اتفاق الطائف.

1 - دكتوراة في العلوم السياسية ، قسم العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

المقدِّمة:

شقَّ مفهوم المجتمع المدنيِّ طريقَه إلى الفكر السياسيِّ في أوروبا في القرنين السابع والثامن عشر، بالتَّزامن مع صعود مفهوم سيادة الدولة الأمَّة Nation State الذي نجم عن معاهدة وستفاليا (Westphalia) عام ١٦٤٨ بين دول أوروبا الغربية والوسطى، في لحظة تأسيس الدولة الحديثة التي أنهت صراعًا مريرًا امتدَّ لنحو ثلاثين عامًا، ارتُكِبت فيه مذابحُ فظيعة من قِبَل المذاهب الدينيَّة والممالك الأوروبيَّة، ذهب ضحيَّتها الملايين من الناس.

وفي منتصف القرن العشرين، وبعد استقلال كثير من البلدان عن الاستعمار، وتوسُّع النَّزعة الوطنيَّة والقوميَّة، والرُّوح الثَّوريَّة الاستقلاليَّة التي تزامنت مع انتشار الأفكار الاشتراكيَّة والشيوعيَّة، كان الاتجاه لاعتبار المجال والشأن العامِّ حقلًا احتكاريًّا مملوكًا للقطاع العامِّ والدَّولة.

لكنَّ النِّصفَ الثاني من القرن العشرين، خاصة في فترة السبعينيَّات، بدأ يشهد تحوُّلًا عالميًّا نحو انتشار وتوسُّع منظَّمات المجتمع المدني بفعل الاتجاهات والتيَّارات النيوليبراليَّة، ما جعل بعض الباحثين يطلقون عليها صفة القطاع الثالث الذي احتل المساحة الفاصلة بين المجتمع والدولة، وبين القطاع الخاص والقطاع العام.

ومنذ السبعينيات، بدأت الجهات الدوليُّة بدعم إنشاء المنظَّمات غير الحكوميَّة في لبنان، ومن هذه الجهات المعسكر الشرقي أو الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعم اليسار والفصائل الفلسطينية، وخاصة حركة فتح (منظمة التحرير الفلسطينية)، والجبهة الديمقراطية التي أسهمت في إنشاء وتمويل عدة جمعيَّات، منها على سبيل المثال: جمعيَّة النَّجدة الشعبيَّة التي تأسست عام ١٩٧٤ بجهود متطوِّعين لبنانيين، وهي جمعيَّة فاعلة إلى اليوم وتضمُّ ١٢٥٠ عضوًا ومتطوعًا[1]،

١ - موقع جمعية النجدة الشعبية اللبنانية على الإنترنت.

ومن هذه الجمعيَّات أيضًا منظَّمة عامل التي تأسست عام ١٩٧٨ من متطوِّعين، وتلقَّت مساعداتٍ من جهات فرنسيَّة (أطباء بلا حدود) وبلدان غربية، ولا تزال فاعلة في القطاع الصِّحِّي والتثقيفي، وتضمُّ ١٢٠ متطوِّعًا وموظَّفًا[١].

وفي العام ١٩٨٣، ظهرت مؤسَّسة رفيق الحريري باعتبارها أهمّ منظَّمة غير حكوميَّة أسهمت في الأعمال الإغاثية وتقديم المنح للطُّلاب والمساعدات للمحتاجين[٢]. رغم أنها تحوَّلت لاحقًا إلى الغايات السياسية والإعمارية والمقاولات، بعد تولِّي الراحل (رفيق الحريري) رئاسة الحكومة، بموجب اتِّفاق الطائف عام ١٩٩٠، وبروز مشروع (سوليدير) لإعمار وسط بيروت.

أما عن المنظمات الدوليَّة، فبعضها يعمل في لبنان منذ ٧٠ عامًا، على رأسها منظمة فريدريش أيبرت (Friedrich Ebert) الألمانية التي وصلت إلى بيروت عام ١٩٦٦، وفي هذا الإطار يقول (أخيم فوكت- Achim Vogt)، ممثِّلها في لبنان: " كان مكتب المؤسسة في بيروت أوَّل المكاتب التي افتتحت عام ١٩٦٦ في الشرق الأوسط، وكان للمكتب هدفان: مساعدة لبنان واللبنانيين، وليكون محور المنطقة بأكملها"[٣].

وفي التسعينيات وَفدَت إلى لبنان منظَّمة أوكسفام (Oxfam) البريطانية عام١٩٩٣ [٤].

لكنَّ الطَّفرةَ الهائلة للجمعيَّات جاءت بعد الانسحاب السوري عام ٢٠٠٥؛ حيث تأسَّس خلال ٥ سنوات (من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠) ما لا يقلُّ عن ٢٥٠٠ جمعيَّة بمعدَّل ٥٠٠ جمعيَّة ومنظَّمة سنويًّا وفق بيانات وزارة الداخليَّة[٥].

وفي ضوء ذلك، يعالج البحثُ تاريخَ وواقعَ المنظَّمات غير الحكوميَّة في لبنان إحصاءً وقطاعات، وبنية ونشاطًا وتمويلاً، والمحدِّدات القانونية لتأسيس الجمعيَّات المحليَّة والأجنبيَّة، والتمويل والاختراق والاستثمار الأميركي في هذه المنظَّمات تحقيقًا لمجموعة أهداف سياسية، سنعرضها بالاستناد إلى الوثائق والمستندات.

---

١ - كامل مهنا: مواجهة الاستثمار المفرط لمنظمات المجتمع المدني، ص.ص٦٥-٦٦، ص.ص٢٤٧-٢٤٨.

٢ - مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية، وموقع مؤسسة رفيق الحريري على الإنترنت.

٣ - نيكول طعمة، فريدريش إيبرت تحتفل بعيدها الخمسين في لبنان، نشر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٧

4 - https://www.oxfam.org/en/what-we-do/countries/lebanon

٥ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢

أوَّلًا: التطوُّرُ التَّاريخيُّ لواقعِ الجمعيَّاتِ والمنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ في لبنانَ

في القرنين السَّادس والسَّابع عشر كان لبنان خاضعًا للسلطنة العثمانية، عندما كانت أوروبا تشهد نموًّا لتيَّار فكريٍّ متنوِّر يناهض الكنيسة، عُرف بعصر النَّهضة وعصر التنوير؛ حيث ظهرت التيَّارات العلمانيَّة والليبراليَّة التي نادت بسيادة الرُّوح العلميَّة والعقلانيَّة والمدنيَّة، بعيدًا عن محوريَّة الفكر الدينيِّ الكنسيِّ وهيمنة المؤسَّسة الكاثوليكيَّة التي كانت تتمتع بسلطة دينيَّة وقضائيَّة وسياسيَّة مطلقة، فكانت معفاةً من الرُّسوم والضرائب والمقاضاة أمام المحاكم العاديَّة، وكانت تملك حقوقًا خاصة سامية لا يتمتع بها الأفراد، ألهم هذا الاشتباك مُفكِّري العقد الاجتماعي: (توماس هوبز-Thomas Hobbes)، و(جون لوك-John Locke)، و(جان جاك روسو-Jean-Jacques Rousseau) الذين وضعوا الأسس الحقيقيَّة للمجتمع المدني الحديث، ولقواعد العَلاقة بين الحاكمين والمحكومين وبين المواطنين والدَّولة، وكرَّسوا التَّرادف بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني[1].

وفي القرن التاسع عشر، استغلت أوروبا ضعف الدولة العثمانية، فتغلغت في جبل لبنان من منافذ الصراعات الطائفية والتنوع الديني، على أثر الحرب الطائفية التي اندلعت عام ١٨٦٠ بين الدُّروز والموارنة، وسعت إلى إيجاد موطىء قدَم لها في المنطقة، وخاصة بعد إقرار السلطان (عبد المجيد الأول) نظام المتصرِّفيَّة في جبل لبنان[2]، وهكذا دخلت في عَلاقات ثقافيَّة مع المسيحيين والدروز، وأوفدت قناصلَها إلى جبلِ لبنانَ[3].

في العام ١٨٦٠، افتتحت مدرسة العُميان في بيروت، وهي الأولى على مستوى الشرق الأوسط تحت إدارة السيدة إليزابيت (طومبسون-Elizabeth Thompson) زوجة المُبشِّر البريطاني (جيمس طومبسون- James Thompson)، مدير المستشفى البريطاني السوري،

---

١ - كامل مهنا: مواجهة الاستثمار المفرط لمنظمات المجتمع المدني، ص٤٩.

٢ - متصرِّفيَّة جبل لبنان: هو نظام حكم أقرَّته الدولة العثمانية، وعُمل به من عام ١٨٦١ وحتى عام ١٩١٨، وقد جعل هذا النظام جبل لبنان منفصلاً من الناحية الإدارية عن باقي بلاد الشام، تحت حكم متصرِّف أجنبي مسيحي عثماني غير تركي وغير لبناني، تعيِّنه الدولة العثمانية بموافقة الدول الأوروبية العظمى الست: بريطانيا وفرنسا وبروسيا وروسيا والنمسا وإيطاليا. وقد استمر هذا النظام حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وإعلان الانتداب الفرنسي على لبنان (١٩٢٠-١٩٢٣).

٣ -حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني، العدد ٨٩، تموز ٢٠١٤.

والمشرف على خط قطار إسـطنبول الهند عبر العراق. وفي العام ١٨٦٨ أسَّسـت (طومبسون) جمعية تسمَّى" جمعية السيِّدات للتحسين الاجتماعي والديني للأنثى السوريَّة" ومركزها بيروت، وفي العام ١٨٧٦ تغيَّر اسم الجمعية إلى "المدارس البريطانية السورية وإرساليَّة الكتاب المقدس للتحسين الاجتماعي الديني للأنثى السورية"[١].

وقد توطَّدت عَلاقة السـيدة (طومبسون) بالجهات الرسميَّة اللبنانية في المتصرفيَّة، وتعززت عَلاقاتها مع السلطان العثماني (داوود باشا)، بعد زيارة أمير مقاطعة وايلز البريطانية إلى لبنان عام ١٨٦٧؛ حيث زار بلدة عين زحلتا في قضاء الشوف. وأنشأت (طومبسون) عشرات المدارس في قرى مُتصرفيَّة جبل لبنان، من دير القمر حتى حاصْبَيَّا، وتلقَّت دعمًا من السيدة (نايفة جنبلاط)، وتوسَّـعت في أحياء رأس بيروت وصولاً إلى زقاق البلاط، وكانت تعمل تحت مبدأ المنظَّمات غير الحكومية، خاصة بعد أن تحفَّظت على عملها المؤسسات الكنسيَّة الكاثوليكيَّة[٢].

وهكذا، تمكَّنت المؤسَّسـات التبشـيريَّة والإرسـاليَّات الغربية من إعداد الكوادر المرتبطة بمشروعها ثقافيًّا وسياسـيًّا من خـلال التعليم. وانتقلت من إدارة المدارس إلى إنشـاء الكلِّيات والجامعات، وعلى رأس هذه الجامعات الكلِّيَّة السوريَّة البروتستانتية التي تأسَّست عام ١٨٦٦، وسُمِّيت لاحقًا بالجامعة الأميركية في بيروت، تبِعها تأسيس الجامعة اليسوعيَّة – القدِّيس يوسف - في بيروت عام ١٨٧٥.

ويُظهر البحثُ في تاريخ انتشـار الجمعيَّات في جبل لبنـان وجودَ عَلاقة ارتباطيَّة بين تاريخ صدورِ قانون تنظيم الجمعيَّات العثمانيِّ الصادرِ بتاريخ عام ١٩٠٩ الذي نظَّم عمل الجمعيَّات، وبين الخشية من انتشار المجموعات القوميَّة العربية السرِّية المناهضة للسلطنة العثمانيَّة.

ودلَّت الوثائقُ على بروز دور للجمعيَّات القوميَّة بداية القرن العشرين فكانت جمعيَّة بيروت السّريّة، وروَّادها في الغالب من المفكِّرين السُّوريِّين، وبنوع خاص من أبناء الطوائف المسيحيَّة اللبنانيَّة، وكانت بيروت مركزًا لنشـاط الجمعيَّة، وأهدافها إظهار الحقوق العربيَّة وإبراز مساوئ

١ - سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من روَّاد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢-١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦.

٢ - سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من روَّاد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢-١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦.

الحكم التركي"[1].

ولذلك نصَّ قانون الجمعيَّات العثماني لعام ١٩٠٩ في المادة رقم ٣ على "عدم جواز تأليف جمعيَّـات تخالف أحكام القوانين والآداب العموميَّـة أو بقصد الإخلال بالملكيَّة وكمال ملكيَّة الدولة أو تغيير شـكل الحكومة الحاضرة أو التَّفريق بين العناصر العثمانيَّة المختلفة"، ويرفض إعطاء العلم والخبر لها، وتحلُّ بمرسـوم يصدر في مجلس الوزراء"، ونصَّت المادة ٤ على منع "تأليف جمعيَّات سياسيَّة أساسها أو عنوانها القوميَّة والجنسيَّة"[2].

وفي رد فعل على انتشـار الإرسـاليَّات والجمعيَّات ذات الطابع المسيحي دعمت السلطنة العثمانية تأسـيس جمعية المقاصد الخيريَّة الإسـلاميَّة عام ١٨٧٨ على يـد (عبد القادر قبَّاني) من أهالي بيروت[3]. وفي عام ١٩١٢ نشـأت جمعيةُ الكشَّافِ المسلمِ بصفته فرعًا تابعًا لجمعيَّة المقاصد الإسـلاميَّة، وأسَّسَ (عبد الجبار خيري) أوَّلَ فرقةٍ كشـفية في مدرسة "دار العلوم" في منطقة كليمنصو في بيروت[4].

وفي عام ١٩٤٥ تأسَّسـت جمعيَّـة الصليب الأحمر اللبناني بصفتها جمعيَّة وطنيَّة مسـتقلَّة بموجـب علم وخبر رقم ١٠٦١ معترف بها ذات منفعة عامة منذ العام ١٩٤٦، وفريقًا مسـاعدًا للجهاز الطبي في الجيش اللبناني[5].

وخـلال الحـرب الأهليَّة ١٩٧٥- ١٩٩٠ تكاثـرت الجمعيَّات؛ نتيجة الظروف الاسـتثنائيَّة للحرب وسقوط القتلى، والجرحى، والدَّمار، والجوع وأعمال التهجير، وفقدان المواد الغذائية، الأمـر الذي تطلَّب تدخُّلًا مباشرًا من الأحزاب، مضافًا إلى اللجان الشـعبية في الأحياء، ناهيك عن عشرات المنظمات الدولية.

وفي العام ١٩٩٨ أنشأت الحكومة اللبنانية المجلس الاقتصادي - الاجتماعي الذي تتمثَّل

---

١ - سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من روَّاد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢-١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦

٢ - قانون الجمعيات العثماني، منشور على موقع مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية.

٣ - زياد سامي عيتاني: المقاصد ...من المؤسسين الى المؤسسة، منارة علم ومعرفة وتنوير، موقع لبنان الكبير، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٢.

٤ - موقع جمعية الكشاف المسلم على الإنترنت.

٥ - حسن الجوني: المنظَّمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني.

فيــه عناصر مختلفة مــن المجتمع المدني؛ لإعطاء مشــورة للحكومة في المســائل الاقتصادية والاجتماعيــة. وفي بدايــة العام ٢٠٠٠ جــرى تعيين ٧٢ عضوًا في المجلــس الذي يهدف إلى تكوين رؤية وطنيَّة وتعزيز القدرات[١].

ثانيًا: مفهومُ وتعريفُ الجمعيَّات والمنظَّمات المدنيَّة لبنانيًّا وأميركيًّا

في الواقع، تتخذ الجمعيات والمنظَّمات أســماء وعناوينَ مختلفة، تدلُّ عادةً على موضوعها: فهي تُسمَّى ناديًا، أو حزبًا، أو تعاونية، أو هيئة إنسانيَّة أو منظَّمة غير حكومية أو منظَّمة عمل إنساني أهلي، أو صندوق تعاضُد، أو مركز دراسات... وغير ذلك من التسميات. وفي العقود الأخيرة، نشأ مصطلح القطاع الثَّالث للدلالة على الحلقة الوسيطة بين المجتمع والدولة وبين القطاعين الخاص والعام، وذلك على يد نخبة تعمل ضمن مراكز البحث الأميركية ومعاهدها، وصندوق النَّقد الدولي، والبنك الدولي، وتيَّار العولمة والليبراليَّة الجديدة، وهي أدوات الهيمنة الأميركية والغربية، وبرز من هؤلاء (أميتاي آيتزيوني-Amitai Etzioni)، وهو مواطن إسرائيلي أميركي، كان مستشــارًا للرئيس الأميركي (جيمي كارتر- Jimmy Carter)، نشر أفكاره في كتابه "من الإمبراطورية إلى المجتمع"، ومن خلال كتابه الثَّاني "الخير العام: إشكاليَّات الفرد والمجتمع في العصر الحديث"[٢].

عرَّفــت المادة الأولى من قانــون الجمعيَّات العثماني لعــام ١٩٠٩ الجمعيَّة بالنصِّ الآتي: "مجموعة مؤلَّفة من عدة أشــخاص لتوحيد معلوماتهم أو مســاعيهم بصــورة دائمة ولغرض لا يُقصد به اقتسام الرِّبح"[٣].

فيما عرَّفت وزارة الخارجية الأميركية المجتمعَ المدنيَّ، أنه "مجموعة من المنظَّمات الاجتماعية التي شــكَّلها المواطنون طوعًــا لتعزيز الأهداف أو المصالح المشــتركة. ويشــمل ذلك منظَّمات أبحاث السياسة العامَّة المستقلَّة، ومنظَّمات المناصرة، والمنظَّمات التي تدافع عن حقوق الإنسان وتعزِّز الديمقراطيَّة، والمنظَّمات الإنسانية، والمؤسَّسات والصناديق الخاصة، والصناديق الخيريَّة،

١ - حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني.

٢ - رند وهبي: القطاع الثالث: استعمرونا، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٥

٣ - قانون الجمعيات العثماني لا يزال ساري المفعول في لبنان، منشور في موقع مركز المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية.

والجمعيَّات، والجمعيَّات، والشركات غير الربحية، ولا يشمل الأحزاب السياسية. إن وجود مجتمع مدنيٍّ قويٍّ ومستقلٍّ عن سيطرة الدولة أو مشاركة الحكومة ضروري لازدهار الديمقراطية "[1].

يتقاطع التعريفان العثماني (الساري المفعول في لبنان) والأميركي في ٣ عناصر، هي:

١. الإرادة المشتركة لمجموعة من الأشخاص.

٢. عدم ابتغاء الربح.

٣. تحقيق مصالح وأهداف عامة أبعد من مصالح مؤلِّفيها.

عــلى مســتوى التمييز بــين الجمعيات الأهليــة ومنظــمات المجتمع المدني، يــرى الخبير والمستشار الإقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أديب نعمة)، أن "هناك تمييزاً بين ما يسمَّى الجمعيات الأهلية، وهي التنظيمات ذات الطابع التقليدي، مثل الجمعيات الخيرية وذات الطابع الديني والعائلي أو الطائفي، وبين المنظَّمات التي تسمَّى مدنيَّة، بمعنى أنها حديثة وتعتمــد مقاربات تنموية. والحقيقة، أن هناك مبالغة في هذا الفصل، فالمجتمع المدنيُّ موجود منذ ما قبل ١٥٠ سنة تقريبًا، ومؤخرًا بتنا نستعمل مفهوم المجتمع المدنيِّ في إطار التنمية[2].

ويتابع نعمة: "هناك فارق بين المجتمع المدنيِّ ومنظَّمات المجتمع المدنيِّ. فالمجتمع المدنيُّ هو مســاحة التشــكُّل الاجتماعي التي تقع خارج الدولة باعتباره جهازًا، وخارج السوق بما هي مساحة محكومة بقانون الربح، وأيضًا خارج المساحة الخاصة التي تمثِّلها الأسرة. أما ما يسمَّى بمنظَّــمات المجتمع المدني، فهي الجمعيَّات واللجــان والهيئات والتنظيمات والحركات التي تتشكَّل أو تنشط ضمن المجتمع المدني. ومن الأمثلة على ذلك الجمعيَّات والأندية والنقابات والاتحادات المهنيَّة والروابط، واللجان الشعبية، والحركات الاجتماعية. وأحد الأمثلة التطبيقية عــلى ذلك هو ما حصل في الثورات العربية. فالثورتان اللتان اندلعتا في مصر أو تونس قام بهما فعليًّا المجتمع المدني وليس منظَّمات المجتمع المدني"[3].

---

1 - Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States. Bureau of Democracy, Human Rights, And Labor. January. 20, 2021. https://www.state.gov

٢ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣

٣ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣

ثالثًا: الآليَّاتُ والصِّيَغُ القانونيةُ والإجرائيَّةُ لتأسيسِ الجمعيات ومنظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

لا تأخذ كل منظَّمات المجتمع المدنيِّ شـكلَ الجمعيات الأَهليَّـة التقليديَّة، فبعضها يأخذ شـكلَ شركات مدنيَّة للتهرُّب من القيود القانونية والماليـة، وخاصة لتجنُّب حلِّها من قبل وزارة الداخليَّة.

تنتشر الأحكام القانونية التي تعالج قضايا الجمعيَّات بشكل مبعثر في قوانين وأنظمة عديدة، ومن خلال مراجعتها، يمكن أن تصنَّف الجمعيات على أساس البُعد القانونيِّ المرتبط بتأسيسها، ووفق النِّظام الخاصِّ الذي يرعاها:

١. ترعاهـا قوانين خاصة بها، وهـي: نقابات المهـن النظاميَّة (مثـلاً: نقابة المحامين، الأطباء، المهندسين ... إلخ)، أو المهن الحرَّة، ونوع خاص من صناديق التعاضد.
٢. ترعاها قوانين عامَّة تنصُّ على نظام الترخيص المسـبق، وهذه الجمعيات هي بشكل خـاص: الجمعيَّـات الأجنبية، وجمعيـات الشـباب والرياضة، والنقابـات المهنيَّة والعمَّالية، وصناديق التعاضد، والتعاونيات.
٣. وهي سـائر الجمعيات الأخرى، وخاصة ذات الطابع الاجتماعي والعائلي والتنموي والخـيري، بما في ذلك الأحزاب السياسـية (إذ لا يوجـد قانون خاص للأحزاب في لبنان)، ويرعاها قانون الجمعيات الصادر سنة ١٩٠٩.

وبحسب ما نصَّ عليه قانون الجمعيات وتعديلاته وما أكَّدته اجتهادات مجلس شورى الدولة (القضاء الإداري في لبنان)، فإن تأسيس الجمعيات لا يحتاج إلى ترخيص من أية إدارة عامَّة.

تنشـأ الجمعية (بما فيها الأحزاب السياسـية) بمجرد التقاء مشـيئة مؤسِّسيها وتوقيعهم على أنظمتها العامة والداخلية. وجُلُّ ما يتوجَّب على الجمعية القيام به بعد تأسيسها هو تسليم الإدارة بيانَ الإعلام المتعلِّق بواقعة التأسـيس وبمعلومات حدَّدها القانون (المادة ٦) فقط؛ وذلك لكي لا تعتبر من الجمعيات السِّرِّيَّة، ولكي تكتسب الشخصية المعنويَّة تجاه الآخرين.

وفي هـذا السـياق، يجدر التنبيـه إلى أنَّ «الجمعيَّـات والمنظَّمات غـير الحكومية الدولية والأجنبية» ليسـت فقط الجمعيـات التي يكون مركزها الأسـاس في الخارج أو التي يؤسِّسـها أشخاص غير لبنانيين، بل تشمل أيضًا أي جمعية يكون رُبع أعضائها أو أكثر من الأجانب، وتعتبر كذلك جمعية أجنبية ولو كان غالبية مؤسِّسيها وأعضائها لبنانيين (حتى ثلاثة أرباعهم)، وفق قرار

المفوَّض السَّامي رقم ٣٦٩ الصادر سنة ١٩٣٩، والذي يعطي مجلس الوزراء حقَّ منح التَّرخيص بموجب مرسوم». ويجدر التمييز بين الجمعيَّات الأجنبية وفروع تلك الجمعيات التي تعمل في لبنان عبر جمعيات محلِّية علمًا أنها غير حاصلة على أي ترخيص، وتتجنَّب الخضوع لرقابة الأجهزة الرسمية الحكومية والأمنية المعنية[١].

بعض المنظَّمات يأخذ أشكالاً تبعًا للمرجع الممـوِّل ونوع وموضوع المهامِّ والبرامج. ومن أنواع هذه الجمعيات منظَّمات مرتبطة بالدولة بعلاقات خدماتية وتمويلية، ونوع معروف باسم (NGOs)، وهي ليست جزءًا رسميًّا من جهاز الدولة، ولكنَّها لأسباب مختلفة أنشأتها الدول لتمثيل مصالحها في قطاع التنمية، كما تُجبرَ الدول غالبًا على استخدام المنظَّمات غير الحكومية للوصول إلى مصادر أموال المساعدات الدولية.

هناك أيضًا أنواع أخرى من مصادر التمويل، مثل "المنظَّمات غير الحكومية" التي تنظِّمها الجهات المانحة (Donor-Organized NGOs /DONGOs). ويشير هذا المصطلح إلى المنظَّمات غير الحكومية المكلَّفة من منظَّمات مانحة دوليَّة بإعداد برامج المساعدة الإنمائيَّة.

فالبنك الدوليُّ، على سبيل المثال، يعمل على نطاق واسع منذ سبعينيَّات القرن الماضي مع منظَّمات DONGOs المسؤولة عن تنفيذ المشاريع التي يموِّلها بصفتها مزوِّدة للخدمات.

رابعًا: مصادرُ تمويلِ الجمعيَّات والمنظَّمات في لبنانَ

نشير إلى أن الاحتراف في "المنظَّمات غير الحكومية" غيَّر من طبيعة جمعيَّات "المجتمع المدنيِّ"، فقد تحوَّلت إلى الاحتراف الذي يستلزم البحث الدائم والسعي المستمرَّ لتوفير الدعم الماليِّ المطلوب لتأمين رواتب المحترفين. وبعد أن كانت المنظَّمات تقوم على العمل التطوُّعي، تطوَّرت بسرعة نحو العمالة المأجورة (لوجستيُّون، إعلاميُّون، إداريُّون، أطباء، مهندسون، مدرِّسون، محامون...)، وبالتالي باتت خاضعة في عملها لمنطق "من يَدفع يُشَغِّل"[٢].

---

١ - نيقولا غصن: اقتراح قانون لإخضاع «الجمعيات الأجنبية»: لا حرية إلا تحت سقف «السياسات العامة»، موقع المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٤.

٢ - جوزف عبد الله: منظمات المجتمع المدني المعاصر: بين العلم السياسي واللغة المخادعة، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١٩/٤/٨.

وفي هذا الضوء، يتطرَّق التمويل إلى ثلاثة مصادر رئيسة، وهي:

١ - المصادرُ الذاتيَّةُ والتبرُّعاتُ

هي مصادر تعتمد على اشتراكات الأعضاء، وعلى تسويق الخدمات التي تقدِّمها المنظَّمات، ولا يمكن التعويل عليها وخصوصًا لدى الجمعيَّات التي تعمل على نطاق جغرافي ضيِّق؛ لأنها تشكِّل نسبة ضئيلة جدًّا من الموازنات.

٢ ـ المصادرُ الحكوميَّةُ

تسهم الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية بما يعادل ١١٪ من تمويل أنشطة المنظَّمات غير الحكوميَّة، وقد بلغت القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي نحو ١٠٠ مليون دولار[١].

ويؤكد (أديب نعمة)، الخبير والمستشار الإقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا، أن الحكومة اللبنانية تموِّل فقط قرابة ٤٠٠ جمعية ومنظَّمة بنظام التعاقد مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وهي نسبة أقل من ٥٪ من مجموع الجمعيات، تنفذ مشاريع لخدمة الدولة"[٢].

٣ ـ المصادرُ الأجنبيَّةُ

ازداد عدد المنظَّمات الدولية التي تسهم في تمويل الأنشطة الإغاثية. ويقدَّر حجم هذا الدعم بنسبة ٥٢٪ من إجمالي تقديمات القطاع الأهلي[٣].

وفي موضوع التمويل الأجنبي، جاء تصريح وزير الداخلية اللبناني الأسبق (العميد محمد فهمي) ليفجِّر مفاجأة، ويطرح عددًا من الأسئلة عن عَلاقة المنظَّمات بالسفارات والدول المانحة، عندما كشف في مقابلة تلفزيونية عن أن "هناك أكثر من ٣٥٠٠ منظَّمة غير حكومية مخترَقة من أجهزة مخابرات أجنبية، وتعمل على صناعة الفتن"[٤].

---

١ - حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني.

٢ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣

٣ - عبد الله محي الدين: «الجمعيات الأهلية في لبنان».

٤ - مقابلة: محمد فهمي لبرنامج الرئيس: أكثر من ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مخترقة من أجهزة أمنية وتعمل على خلق فتن ضد لبنان، موقع قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤.

وتشـــير تقديـرات برنامـج بنـاء القـدرات الإقليمي إلى أن ٧٤٪ مـن منظَّمـات المجتمـع المدنـــيِّ في لبنان تتلقَّـى تمويلاً مـن منظَّمـــات دوليـَّة، وقـــدَّر ممثِّـل منظَّمات المجتمـع المدنـيِّ الميزانيَّـة السـنوية للمانحيـن بـ ١,٢ مليار دولار[١].

وفي هذا السياق، يرى الصحافي إبراهيم الأمين أن "سقوط الأحزاب الكبيرة، وتراجع الدولة بصفتها مؤسَّسة ضامنة للناس، وتحوُّل الاقتصاد إلى منظومة استهلاك حادَّة، جعلت فئاتٍ كثيرة من خرِّيجي الجامعات الذين أنفقت عائلاتهم الكثير لتعليمهم، يذهبون في اتجاه مصدر مختلف للدَّخل. وهو ما جعل قسمًا غير قليل من الشباب المتعلِّم ينخرط في نشاط مستقلٍّ، ويعمل ضمن دوائر صغيرة تجتمع، ضمن تركيبة المنظَّمات غير الحكومية، أو ما يســمُّونه منظَّمات المجتمع المدنيِّ. وهي مؤسَّســات تحصل على تمويل يـأتي بغالبيَّته من الخارج، مــن حكومات غربية وعربية ومن صناديق يموِّلها كبار أثرياء العالم"[٢].

خامسًا: إحصاءُ عددِ الجمعيَّاتِ والمنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ في لبنانَ

في إحصاء عام ٢٠٠٥ سجَّلت الوحدةُ المخصَّصةُ للجمعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان وجود نحو ٦٠٠٠ جمعية أغلبها تأسَّســتْ حديثًا[٣]. وبعد عشر ســنوات، وفي إحصاء جديد نُشر عام ٢٠١٥، بلغ عدد الجمعيات المسجَّلة لدى وزارة الداخلية ٨٣١١ جمعيَّة ومنظَّمة، بزيادة مقدرة بنحو ٢٣١١ جمعيَّة ومنظَّمة خلال ١٠ سنوات[٤].

فيما تشـير إحصـاءات عـام ٢٠٢٥ إلى ما يناهـز ١١٥٠٠ جمعيـة، وتؤكد ذلـك الدولية للمعلومات والجامعة الأميركية[٥] في بيروت، ووزير الداخلية الأسبق (العميد محمد فهمي)[٦].

---

١ - ماريا بو زيد: كمال أبو شديد، مشاركة المجتمع المدني المحلِّي والدولي في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، ٢٠٢١، منشور على موقع أكشن أيد على الإنترنت.

٢ - إبراهيم الأمين، الحراك والشفافية، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢.

٣ - إبراهيم الأمين، الحراك والشفافية، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢.

٤ - تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني - عناء التمويل وتطوُّر التنظيم، مؤسَّسة مهارات، ٢٠١٥، ص.ص١٢- ١٥.

٥ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.

٦ - مقابلة: محمد فهمي لبرنامج الرئيس: أكثر من ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مخترقة من أجهزة امنية وتعمل على خلق فتن ضد لبنان، موقع قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤

وبناء على وتيرة إنشـاء الجمعيات وفق المؤشِّر السـنوي، المقدَّرة خلال العقدين السابقين بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جمعية، وبالقياس إلى مجموع السـكَّان في لبنان (نحو ٦ ملايين تقريبًا وفق أرجح التقديرات)، يكون لدينا جمعية واحدة لكل ٥٢٠ مواطنًا لبنانيًّا، وهو من أعلى المعدلات في العالم[١].

وفي تقديـرات لباحثين في مجال الجمعيات، فإن عدد المنظَّمات الأجنبية العاملة في لبنان كان عام ٢٠٠٠ (قبل ٢٥ سنة) نحو ٢٠٠ فرع ومكتب من أصل ١٣٠٠ جمعية لبنانية فاعلة، أي نحو ١٥٪ من إجمالي المنظَّمات في لبنان، وهـي تتبع وكالات أو منظَّمات دوليَّة أمميَّة (الأمم المتحدة) أو أجنبية أوروبية وأميركية[٢].

وتضاعفـت الجمعيـات الأجنبية بعد أزمة النُّزوح السـوري إلى لبنان، لأغراض إنسـانية أو بحثًـا عن التمويل الأجنبي الخليجي (وخاصة من دولة قطر)، ويُقدَّر عددها بنحو ٦٠٠ جمعية ومنظَّمة، فيما تقدر لجنة الإدارة والعدل النيابية الرقم بـ ٨٠٠٠ جمعية، وهذا رقم مبالغ فيه[٣].

ويُظهر سـجلُّ الجمعيات بوزارة الداخلية اللبنانية إنشاء ٧,٤٣٩ جمعية خلال عشرين عامًا (٢٠٠٠ -٢٠٢١)، وهذا يعني أن عدد الجمعيات أكثر إذا ما أحصينا الجمعيات المسـجَّلة منذ تاريخ صدور قانون الجمعيات العثماني عام ١٩٠٩ [٤].

وقد سُـجِّل العـدد الأكبر لتراخيص (العلم والخبر) في العـام ٢٠٠٨؛ إذ بلغ ٦١٢ جمعية، فيما سجل العام ٢٠٠٤ العدد أدنى فبلغ ١٢٩ جمعية، فيما سجَّل العام ٢٠٠٥ بداية صعود عدد الجمعيات فبلغ ٣٢٣ جمعية عام ٢٠٠٥، وعام ٢٠٠٦ ترخيص ٥٢١ جمعية، وفي عام ٢٠٠٧ ترخيص ٢٥٤ جمعية[٥].

وفيما يأتي جدول بيانات إنشاء الجمعيات وتأسيسها خلال عشرين عامًا (٢٠٠٠-٢٠٢١).

---

١ - رشا أبو زكي: البنك الدولي وUSAID وUNDP فساد وتجميع معلومات، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١١/٦/٣.

٢ - عبد الله محي الدين: «الجمعيات الأهلية في لبنان»، ص ٥.

٣ - محمد شمس الدين، لا جمعيات مسجلة لدمج اللاجئين... والأرقام غير الدقيقة للمزايدة، موقع لبنان الكبير، نشر في ٢٠٢٣/٥/٦.

٤ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.

٥ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.

العام	عدد الجمعيات التي تأسست
٢٠٠٠	١٦٠
٢٠٠١	٢٢٠
٢٠٠٢	١٤١
٢٠٠٣	١٦٨
٢٠٠٤	١٢٩
٢٠٠٥	٣٢٣
٢٠٠٦	٥٢١
٢٠٠٧	٢٥٤
٢٠٠٨	٦١٢
٢٠٠٩	٤٩٤
٢٠١٠	٥٣٠
٢٠١١	٤٣٥
٢٠١٢	٤٥٦
٢٠١٣	٢٧٣
٢٠١٤	٣٣٥
٢٠١٥	٣٨٢
٢٠١٦	٣١٦
٢٠١٧	٤٤٢
٢٠١٨	٣٥٨
٢٠١٩	٣٣٨
٢٠٢٠	٢٥١
٢٠٢١	٣٠١
المجموع العام	٧,٤٣٩

سادسًا: تحليلُ بنيةِ الجمعيَّاتِ النَّاشئةِ حديثًا وارتباط صعودها بعواملَ سياسيَّةٍ دوليَّةٍ

إن تحليــل تطوُّر بيئة الجمعيات كمًّا ونوعًا بعد العام ٢٠٠٥، يرشــدنا إلى سلســلة أحداث شهدها لبنان جرَّاء الغزو الأميركي للشرق الأوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، واحتلال العراق وأفغانســتان، ومن ثم إعلان الرئيس الأميركي (جورج بــوش-George W. Bush) خطاب نشر الديموقراطية. وصدور القرار ١٥٥٩ عام ٢٠٠٤ [١]، وجاء حدث اغتيال رئيس الحكومة الأسبق (رفيق الحريري) كالزلزال، نتج عنه ما سمِّي بثورة الأرز وقوى ١٤ آذار[٢].

شــهدت أعــوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ نمــوًّا هائلاً للجمعيات بتمويل أعلن عنه الســفير الأميركي (جيفري فيلتمان-Jeffrey Feltman)؛ حيث جرى تخصيص ميزانيَّة بقيمة نصف مليار دولار، لتعزيز أنشطة منظَّمات المجتمع المدني وبرامجه، لإضعاف جاذبية حزب الله"[٣]. وسهَّل هذه الطفرة وزراء الداخلية آنذاك (أحمد فتفت) و(زياد بارود) المحسوبان على قوى ١٤ آذار.

وفي عام ٢٠١٥، في ضوء أزمة النفايات (قضية مطامر ومعامل النفايات)، بخلفيَّات سياسية ترتبط بتطورات الوضع السوري وتداعياته على لبنان، صعَّدت الجمعيَّات من ضغطها، وحشدت عشرات الآلاف في شوارع بيروت، فأنتج الحراك حملتين، حملة تحت اسْم "طلعت ريحتكم"، وحملة تحت اســم "بدنا نحاسب"، في إطار لا يريد الاكتفاء بمطلب النفايات فقط، بل مع بعد سياسي ضد الطاقم الحاكم وصفقاته، وتيَّار بخلفيَّات سياسية حزبيَّة يساريَّة يفكر بتوسيع المعركة وتحميلها شعاراته[٤].

وجــاء حراك ١٧ تشريــن الأوَّل من عام ٢٠١٩ في ظل ظروف إقليميَّــة ودولية، فرض فيها (دونالد ترامب- Donald Trump) العقوبات القصوى على إيران، وضغط على حكومة (عادل عبد المهدي) في العراق من خلال ثورة تشرين الأوَّل، وحرَّض على إسقاط عهد الرئيس (ميشال

---

١ - ينصُّ القرار١٥٥٩ على سحب سلاح المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وانسحاب سوريا، وإجراء انتخابات ديموقراطية، واستعادة الدولة لسيادتها.

٢ - تجمُّع لقوى لبنانية تشكَّل في ١٤ آذار من عام ٢٠٥ بعد تظاهرة شعبية حدثت في ساحة الشهداء في بيروت. هدفه مناهضة سورية وحزب الله والأحزاب والتيارات الحليفة لهما، والذين كانوا قد تجمعوا قبل ذلك بأسبوع، وأطلق عليهم قوى ٨ آذار.

3 - U.S. Policy on Hizballah: The Question of Engagement. Jul 14, 2010.

٤ - حسان الزين: وما أدراك ما الحراك، ص٢٦.

عــون) حليف حــزب الله، ووفق توجهــات صرَّح بها (مايــك بومبيــو-Mike Pompeo) وزير الخارجية الأميركي آنذاك"[١].

وفي عام ٢٠١٩، تأسَّست مئات المبادرات الشبابيَّة ومجموعات الناشطين في ميادين بيروت والمدن الكبرى، لكنَّها لم تُســجَّل رســميًّا قط باعتبارها جمعيَّات في وزارة الداخليَّة، بل أعلنت عن نفســها باعتبارها تحالفات افتراضيَّة من أشــخاص يتعارفون على منصَّات وسائل التواصل الاجتماعي (فيســبوك، وغيره) بمخططات علمانيَّة ومدنيَّــة أو اجتماعية أو إصلاحيَّة أو مناطقيَّة وغير ذلك[٢].

ولو درسنا إحصاءات الجمعيات بين عامَي ٢٠٢٠- ٢٠٢٣، لأمكننا الاستنتاج أن أحداث ١٧ تشرين ٢٠١٩، وانفجار مرفأ بيروت، والتحضير لاستحقاق الانتخابات النيابية عام ٢٠٢٢، كانت العامل الرئيس لإنشاء مئات الجمعيات الجديدة، حسب دراسة شركة الدولية للمعلومات"[٣].

كما يمكن الاستنتاج، أن الدافع المالي من الأهداف المركزية للاستفادة من تدفُّق مئات ملايين الدولارات من أموال المســاعدات الدولية المخصَّصة لضحايا انفجار مرفأ بيروت، وقد تمكَّنت بعض الجمعيَّات وحدها من الاستحواذ على ملايين الدولارات، فنشرت أرقامًا متناقضة للفوارق بين قائمتَي النَّفقات والواردات، أخفت ملايين الدولارات بسبب غياب الشفافية وتفشِّي الفساد[٤].

ولهذا الســبب، شــكَّك ديوان المحاســبة الفرنــسي في طريقة إنفاق ٢١٤ مليــون يورو من المســاعدات الفرنســية للبنان بين عامَي ٢٠١٩ و٢٠٢١، لافتًا إلى أن الغالبية العظمى من هذه المساعدات صبَّت لدى المنظمات غير الحكومية التي تقرَّر بعد انفجار المرفأ أن تُعتمد بديلاً من المؤسسات الحكومية، بحجَّة أن الفساد ينخرها، ليتَّضح أن الـ NGOs ليست أقلَّ فسادًا منها[٥].

ولو رجعنا إلى قيود الجريدة الرسمية للجمعيَّات التي تم تأسيها في لبنان منذ ١٨٦٠ وحتى

---

١ - إيران ...العامل المشترك في احتجاجات الشرق الأوسط، موقع قناة الحرة، نشر بتاريخ ٢٠٢٩/١٢/٢

٢ - خالد زيادة ومحمد أبو سمرا: انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان، ساحات وشهادات، ص.ص٢٥-٢٦

٣ - روزيت فاضل Ngo: ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ فاعلة من أصل ١١٥٠٠، جريدة النهار، نشر بتاريخ ١٧ نيسان/٢٠٢٤/٤.

٤ - كارين عبد النور: مصائب ٤ آب عند بعض NGOS فوائد، جريدة نداء الوطن، نشر في ٢٠٢٣/٨/٤.

٥ - فؤاد بزي: شكوك حول مصير ٩٢٪ من الدعم دُفعت لـ NGOs فرنسا - أين ذهبت مساعداتنا للبنان؟، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٧.

العام ٢٠٠٢، فإن النسبة الغالبة هي لنوع الجمعيَّات العائلية والقرويَّة والتقليدية، ويبلغ عددها ٣٣٠٠ جمعيَّة من أصل إجمالي الجمعيَّات المسجَّلة والبالغ عددها ٤٠٧٣ جمعيَّة ومنظَّمة، أي ما يقدر بـ ٨٠٪ من المجموع العام[١].

وبالنسبة إلى وزير الداخلية الأسبق (زياد بارود)، فإن "المشكلة ليس في عدد الجمعيات التي حصلت -وتحصل- على علم وخبر، "بل في الحوكمة، وما يرتبط بها على مستوى الديموقراطية الداخلية للجمعيَّات، وشفافية تمويلها، وعدم جنوحها عن الغاية التي تأسَّست من أجلها"[٢].

سابعًا: غيابُ الحَوْكَمَة الدَّاخليَّة للجمعيَّات والمنظَّمات غير الحكوميَّة

يشهد الواقع اللبناني الملموس على أن أغلب الجمعيَّات والمنظَّمات في لبنان لا تطبِّق الحَوْكمة الدَّاخليَّة والنِّظامية في ممارساتها، فهناك فقط نحو ١٧٪ من الجمعيات لديها حوكمة داخلية حسب دراسة استدامة منظَّمات المجتمع المدنيِّ التي أصدرتها منظَّمة مهارات (يشرف على عملها وزير الداخلية الأسبق (زياد بارود) بالتعاون مع وكالة (USAID)، والمقصود بالحوكمة، هو مؤشر الالتزام بالقوانين والنُّظم الداخلية المقرَّرة من قبل الجمعيَّة أو المنظَّمة، ونطاق الالتزام بإرسال الحسابات الماليَّة، وإجراء الانتخابات الدَّوريَّة لمجالس الإدارة ورؤساء المنظَّمات، ومسك المستندات النِّظاميَّة[٣].

وفي السياق نفسه، يقدِّر (أديب نعمة) "من أصل ٣٣٠٦ جمعية شملها المسح الميداني، هناك ما نسبته ٤٤٪ من الجمعيَّات لم تغيِّر رئيسها منذ العام ١٩٨١ وحتى العام ٢٠٠٥، و٧٦٪ من الجمعيَّات تعاقب عليها رئيسان أو ثلاثة رؤساء خلال الفترة نفسها، وهذا يدلُّ على مشكلة عامَّة تتعلَّق بالديمقراطية والإدارة الداخلية"[٤].

---

١ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

٢ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

٣ - استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات، ٢٠١٥

٤ - سلوى فاضل: منظمات المجتمع المدني في لبنان، مَن وكيف ولماذا ومتى؟، شؤون جنوبية، نشر بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

وبحسب مؤسسة (بيوند – Beyond Reform & Development)، فإن غالبية المنظَّمات لديها هياكل إدارية واضحة، ٦١٪ في المئة منها لديها مجالس إدارات و٤٥٪ لديها جمعيات عموميَّة، وبناء عليه، فإن المشاريع التي تستلمها هذه المنظَّمات قصيرة الأمد، ما يدفعها إلى التوظيف وفقًا لمدة المشروع، وبالتالي يمنعها من الاحتفاظ بموظَّفين دائمين حرفيِّين ومؤهَّلين[١].

ويرى التقرير فيما يتعلَّق بالسلامة الماليَّة "أن المنظَّمات تعتمد على المانحين الدوليِّين بصفتهم المصدر الرئيس للتمويل، نادرًا ما تجد شراكات بينها وبين القطاع الخاص"[٢].

وفي موضوع طائفية الجمعيَّات، يرى النائب الأسبق (غسَّان مخيبر) أن "القانون الصادر في العام ١٩٠٩ أرخى تطوُّرًا كبيرًا للحرِّيات، وهو يطابق نسبيًا القانون الفرنسي لعام ١٩٠١، لكن الصيغة الطائفية هي الطاغية على المنظَّمات اللبنانية، وإن كان من بين منتسبيها أشخاص من طوائف أخرى"[٣]. ويتَّضح من خلال البحث، أن معظم الجمعيات والمنظَّمات اللبنانية فشلت في توفير الديمقراطيَّة الداخلية والحوكمة والشَّفافية والاستقلالية المالية والداخلية، وذهبت باتجاه التمويل الدولي والعمل السياسي وتراجعت عن الجانب الإنمائي.

ثامنًا: الاسْتِثمارُ الأميركيُّ في مسارِ المنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّةِ والحراكاتِ المدنيَّةِ في لبنانَ

يؤرِّخ بعض الباحثين لتوسُّع التمويل الأميركي لمنظَّمات المجتمع المدني بـ ٣ مراحل[٤]:

١. مرحلة الحرب الأهلية وصولًا لاتفاق الطائف والإدارة السورية للبنان (١٩٩٠-٢٠٠٥).

---

١ - استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات، ٢٠١٥.

٢ - استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات، ٢٠١٥.

٣ - طاولة حوار عن تحديث قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب لديموقراطية فاعلة في المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل، موقع الوكالة الوطنية للإعلام، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥

٤ - ديما شريف: المنظمات غير الحكومية اللبنانية بين المؤسساتية وحقوق الإنسان، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢

٢. المرحلة السياديَّة أو ما يسمى بثورة الأرز (٢٠٠٥- ٢٠١٠)، وهي المرحلة التي شهدت ظهور نحو ٢٥٠٠ جمعية، وفق بيانات وزارة الداخلية[١].

٣. مرحلة الرَّبيع العربي، وصولاً لثورة ١٧ تشرين١ لعام ٢٠١٩، وانفجار مرفأ بيروت ٢٠٢٠.

أنتج هذا الكمُّ الكبير من الجمعيات حراكاتٍ مدنيَّةً بين أعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥، فيما كان الحراك الأهمُّ في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، وتبعته مشاركة المنظمات في انتخابات برلمان عام ٢٠٢٢ بتمويل من جمعية «كلنا إرداة» [٢] المموَّلة من (جورج سوروس-George Soros) عبر مؤسَّسة المجتمع المفتوح[٣]، وقد أوصل هذا الحراك كتلة من ١٣ إلى ١٥ نائبًا إلى البرلمان.

وبالمقابل، لعب الخطاب الطائفيُّ للقوى والقيادات التقليدية دورًا في لجم اندفاعة المنظَّمات غير الحكومية، وأعاد إحياء صراع الهُويَّات الدينيَّة المناطقيَّة بدل إحياء منطق الدولة والمواطنة.

وبعد العدوان الصهيوني على لبنان (٢٠٢٤- ٢٠٢٥)، سعت واشنطن لتحقيق بعض أهدافها، فشكَّلت نظامًا لبنانيًّا على شاكلتها، فوصل قائد الجيش (جوزيف عون) لرئاسة الجمهورية، وهو صديق القيادة العسكرية الأميركية الوسطى، وهو ما أكده الرئيس الأميركي (جو بايدن-Joe Biden) في تصريحه، قائلاً: "أرحِّب بالتطوُّرات التي شهدها لبنان أخيراً. لقد انتخب رئيسًا غير خاضع لحزب الله. إن المعادلة في الشرق الأوسط قد تغيَّرت"[٤].

---

١ - تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢

٢ - جمعية لبنانية تأسست بالعلم والخبر عام ٢٠١٧، هدفها الإصلاح السياسي والاقتصادي، ممولة من مديري مصارف لبنانية وجهات دولية، يعرف من شخصياتها ألبير كوستانيان الإعلامي الشهير ومستشار سامي الجميل رئيس حزب الكتائب اللبنانية وديانا منعم وهلا بجاني.

٣ - مؤسسة المجتمع المنفتح: مؤسسة تابعة للملياردير جورج سوروس، وهو رجل أعمال أميركي يهودي من أصل هنغاري يمول المنظمات غير الحكومية حول العالم.

٤ - بايدن: لبنان انتخب رئيساً غير خاضع لـ «الحزب» والمعادلة بالشرق الأوسط تغيّرت، جريدة نداء الوطن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥.

ودعمت أميركا وصول شـخصية من كـوادر منظَّمات المجتمع المدني لرئاسـة الحكومة، فوصل (نوَّاف سـلام) لرئاسة الحكومة، وهو كان كادرًا ناشطًا في إدارة الجمعية اللبنانية لمراقبة الانتخابات LADE منـذ العام ١٩٩٦، وتُعتبر هذه الجمعية من أوائـل المنظَّمات الدولية التي فرَّخـت جمعيات أخرى، فهـي تضمُّ مئات المتفرِّغين والناشـطين والمتطوِّعـين الذين يجري توزيعهم بين صناديق الاقتراع في الاسـتحقاقات الانتخابية، (حصلت على العلم والخبر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٩ لكنَّهـا كانت تعمل بتمويل من المعهـد الوطني الديمقراطي الأميركي NID منذ العام ١٩٩٦)، وبرزت منها شخصيَّات كرئيس الحكومة الحالي (نوَّاف سلام)[١].

وقدَّم (نوَّاف سـلام) تشـكيلة وزارية حكومية أغلبيتها من العاملـين في منظَّمة (كلنا إرادة)، والمنظَّمة اللبنانية للمديرين الماليِّين والتنفيذيِّين الدوليِّين (لايف LIFE) أو من متخرِّجي الجامعة الأميركية (AUB). وتجدر الإشـارة إلى أن منظَّمة (كلنـا إرادة) دخلت في مواجهة إعلامية ترقى إلى مسـتوى الفضائح والاتِّهامات بتلقِّي رشاوى وتمويل مرشَّحين مع قوى أخرى من منظَّمات المجتمـع المدني، وصلت إلى حـدِّ رفع دعاوى قضائية، وهو ما يكشـف تشـابه عيوب قطاع المنظَّمات غير الحكومية مع القطاع العام[٢]. وقد كشفت وثائق «ويكيليكس» دور وزير الداخلية (زياد بارود) في دمج عمل المنظَّمات غير الحكومية وتوسـيعه، تمهيدًا لاستحقاق الانتخابات اللبنانية عام ٢٠٠٩. وجاء في إحدى وثائق «ويكيليكس» "أنَّ زياد بارود المحامي جهة مفتاحيَّة للتواصل مع السَّـفارة الأميركية، بشـأن مجموعة متنوِّعة من قضايا المنظَّمات غير الحكومية". وقد أسـهمت جهود التحالف المدعوم من المجتمع المدني في خسـارة تحالف قوى ٨ آذار[٣] في الانتخابات اللبنانية لعام ٢٠٠٩، والتي فـاز فيها التحالف المدعوم من الولايات المتحدة. وفي العام نفسه حصل بارود على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامَّة[٤].

---

١ - موقع المعلوماتية القانونية، الجامعة اللبنانية.

٢ - فـرح منصور: القضاء يحقق مع «كلنا إرادة»: مسـتندات ووثائق بعهـدة التمييزية، موقع المدن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٥

٣ - أطلق على تحالف القوى الداعمة للمقاومة وسورية وإيران في ٨ آذار من عام ٢٠٠٥.

٤ - تقرير: زياد بارود: مفتاح NGO، جريدة الأخبار، بتاريخ ٢٢ /١/ ٢٠٢٢

تاسعًا: أدواتُ التدخُّلِ الأميركيِّ في توجيهِ نشاطِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في لبنانَ:

ارتكزت السياسة الأميركية على دعم الجيش اللبناني أوَّلًا، وتمويل المجتمع المدني ثانيًا، وفق التصريح الشهير للسفير الأميركي (ديفيد هيل- David Hale) - وكيل وزارة الخارجية الأميركية - في جلسة للجنة العَلاقات الخارجية في الكونغرس بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٢٠؛ حيث أشار إلى أن "أميركا أنفقت خلال السنوات السابقة ١٠ مليارات دولار لدعم قوَّتين: الجيش اللبناني والقوى الأمنيَّة، ومنظَّمات المجتمع المدني[١].

ومن أهمِّ مصادر وأدوات التمويل الأميركي للمنظَّمات غير الحكومية في لبنان، تأتي:

١ـ برامجُ الوكالةِ الأمريكيَّةِ للتَّنميةِ الدوليَّة (USAID):

تأسَّست الوكالة عام ١٩٦١ على يد الرئيس الأميركي الأسبق (جون كينيدي- John F. Kennedy)، وكان الهدف منها إدارة المساعدات الخارجية لمواجهة الاتحاد السوفياتي.

وبحسب بيانات وزارة الخارجية الأميركية، حصل لبنان على ٢١٩ مليون دولار من الوكالة في عام ٢٠٢٤ تشكِّل ٥٦,٦٪ من قيمة المساعدات الأميركية الإجمالية للبنان[٢].

وحسب بيانات الوكالة، يدعم مشروع BALADI CAP الممولَّ من وكالة (USAID) قدرات ٥٢ منظَّمةَ مجتمع مدنيٍّ، و١١ منظَّمةً ذات طابع ديني (FBOs)، و١٢١ بلديةً واتحادَ بلدياتٍ لبنانيًّا[٣].

٢ـ مبادرةُ الشَّراكةِ الأميركيَّةِ – الشَّرقِ أوسطيَّةِ ميبي (MEPI):

وهي تموِّل الطُّلَّاب والأبحاث والمعاهد وبرامج التَّدريب على الديمقراطية في الجامعتين الأميركية (AUB) في بيروت، واللبنانية الأميركية (LAU) (خاصة برنامج روَّاد الديمقراطية الذي خرَّج مئات الناشطين وقيادات (NGOS).

---

1 - Under Secretary David Hale, U.S. Department Of State , Senate Foreign Relations, Committee U.S. Policy In A Changing Middle East September, 24,2020. www.foreign.senate.gov

٢ - إيمان العبد: ٢٠٠٠ وظيفة ومئات المنح الجامعية ومشاريع عابرة للقطاعات: بعض ضحايا تجميد USAID في لبنان، المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.

3 - https://lb.usembassy.gov/usaid

٣ـ منظَّمةُ المجتمعِ المفتوحِ (Open Society):

يموِّلها رجل الأعمالِ الأميركي (جورج سوروس)، ومؤسَّسته ثالث أكبر مؤسَّسة أميركية للتمويل الخيري بعد مؤسَّستَي «وارين بافيت»، و«بيل وميليندا غيتس»[١].

وبحسب التقرير المالي لـ "مؤسَّسة التَّرويج للمجتمع المنفتح" (٢٠١٩، وهو الأحدث) المصرَّح عنه لوزارة الخزانة الأميركية، صرفت المؤسَّسة ٦٦٩,٧٧٥,٥٠٠ دولار، ضُخَّت بشكل مباشر في ٩٦ دولة، وذهب ٥١ مليونًا منها لمنطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان نصيب لبنان منها نحو ٣,٦١٨,٠٠٠ دولار، معظمها لمنظَّمات ذات طابع ثقافي.

٤ . مجموعةُ العملِ الأميركيةِ لأجلِ لبنانَ (ATFL).

تنشط من خلال شخصيات أميركية من أصول لبنانية، تحت عنوان مجموعة العمل الأميركية ATFL))، إلى جانب مؤسستَين أخريَين هما "معهد الشرق الأوسط" (MEI) و"تجمُّع المصرفيين الدوليين اللبنانيين" (LIFE)، في عقد مؤتمرات وندوات وأوراق عمل وتوصيات حول الأزمة في لبنان، وتمويل برامج ومنظمات مدنيَّة في لبنان[٢].

٥ـ الجامعةُ الأميركيةُ في بيروتَ (AUB):

تعمل جنبًا إلى جنب مع الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU)، وهي تموِّل عشرات الأندية والجمعيات، وقد نشطت في حراك ١٧ تشرين ٢٠١٩.

٦ـ منظَّمةُ «بيت الحرِّية» (Freedom House):

وتنشط في لبنان عبر منظَّمات بأسماء أخرى، مثل مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط وغيره.

---

١ - علي مراد: مجموعة العمل الأميركية- سامي وميشال وبولا مرشحو واشنطن، جريدة الأخبار، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠.

٢ - علي مراد: مجموعة العمل الأميركية- سامي وميشال وبولا مرشحو واشنطن، جريدة الأخبار، بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠.

٧ـ معهدُ السَّلامِ الأميركيِّ (USIP):

يموِّل برامـج ومنظَّمات لبنانية عدَّة، ويدرب الناشـطين من خلال معهد دراسـات اللاعنف (CANVAS) في صربيا وفي النمسا.

تاسعًا: الاستراتيجيَّةُ الأميركيةُ لدعمِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في لبنانَ:

بين أيدينا وثيقة صادرة عام ٢٠٢١ عن وزارة الخارجية الأمريكية، وهي الاستراتيجية المدمجة الخاصة بلبنـان، تحدِّد بوضوح الأهدافَ والمهامَّ والسياسـاتِ الأميركيةَ في لبنان، ويعنينا منها الجزء المتعلِّق بالدولة اللبنانية ودور المجتمع المدني.

ورد في الوثيقة النصُّ الآتي: «تقف السفارة الأمريكية في بيروت عند تقاطع المصالح الدائمة للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط. تعمل مهمَّتنا في دولة ذات توجُّه غربيٍّ على الحافَّة الجيوستراتيجية لشرق البحر المتوسط، محصورة بين إسرائيل التي يجب أن تدافع عن مصالحها الأمنية ضد التهديدات المستمرة التي يشكِّلها حزب الله والجهات المعادية الأخرى[1].

وتضيـف الوثيقة: الهـدف تقوية الدولة اللبنانيـة من خلال تعزيز التنفيـذ الفعَّال للحكومة للإصلاحـات الاقتصادية والسياسـية، بدعم من مجتمـع مدنيٍّ متمكِّن يعبرِّ بشـكل كامل عن احتياجات النَّاس واهتماماتهم.

المبرِّر: أدَّت حركة احتجاجية بدأت في تشرين الأوَّل (أكتوبر) ٢٠١٩، واسـتمرت بشكل ما حتى اليوم إلى إبراز اسـتياء عميق من السياسة الفاسدة والمبهمة كالعادة التي ميَّزت الحكم في لبنان لعقود. إن تمكين عناصر متنوِّعة من المجتمع المدنيِّ اللبناني، بما في ذلك وسائل الإعلام المعتدلة المستقلَّة، تعزِّز الحكم الرشيد والإصلاح.

ويُعَدُّ المجتمع المدنيُّ في لبنان من بين أكثر المنظَّمات حيويَّة في الشرق الأوسط؛ حيث يوجد عدد أكبر من منظَّمات المجتمع المدنيِّ (CSOs) للفرد الواحد أكثر من أي بلد آخر في المنطقة.

تُعَدُّ مشـاركة المجتمع المـدنيِّ اللبناني أمرًا أساسًـا للحكم الديمقراطي؛ لأنها تسـهِّل على المواطنين الاجتماع معًا لمحاسبة قادتهم والتصدِّي للتحديَّات التي لا تستطيع الحكومات وحدها مواجهتهـا. وبالمثل، فإن وسـائل الإعلام المسـتقلَّة والمعتدلة التي تتماشى بشـكل عام مع قيم

1 - Integrated Country Strategy (ICS) – Lebanon.2021. https://www.state.gov

الولايات المتحدة ومصالحها، تمثِّل فئة أخرى حاسمة لتحقيق أهداف الحكم الرشيد والمساءلة[١].

مــن خلال قراءة هذه الوثيقة الأميركية المنشــورة عام (٢٠٢١)، ومــن خلال تقدير عدد من الباحثين، يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الأميركية في لبنان بـ ٦ أهداف رئيسة[٢]:

١. تعزيز ارتباط لبنان اقتصاديًّا وأمنيًّا بأميركا والغرب.
٢. إبعاد نفوذ إيران وأية دول شرقية وإضعافه.
٣. حماية أمن إسرائيل، وضمان تفوُّقها العسكري والإستراتيجي.
٤. دعم التحوُّل الديمقراطي ومنظَّمات المجتمع المدني والـ (NGOS).
٥. حماية منابع النفط في لبنان (اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع العدو).
٦. إضعاف حزب الله والمقاومة.

عاشرًا: تداعياتُ قرارِ الرَّئيسِ ترامب تجميدَ مشــاريعِ وكالةِ (USAID) في العالمِ ولبنانَ خاصَّةً

فاجــأ الرُّئيس الأميركي (ترامــب) بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٠ العالم بقرار تجميدِ مشــاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، في إطار مراجعة وتقييم مدى انسجامها مع شعار أميركا أوَّلًا الذي يعتبر نهجًا لـ (ترامب) في الحكم؛ حيث قال (ترامب): إنَّ "صناعة المساعدات الخارجية والبيروقراطية لا تتماشــيان مع المصالح الأميركية، وفي كثير مــن الحالات تتعارضان مع القيم الأميركية"[٣]. وأضاف: "إنهم يعملون على زعزعة اســتقرار السَّلام العالمي، من خلال الترَّويج لأفكار في الدول الأجنبية، تتعارض بشكل مباشر مع العَلاقات المتناغمة والمستقرَّة داخليًّا وفيما بين البُلدان"[٤].

وبعد أكثر من شــهر على المراجعة، صدر قرار عــن وزير الخارجية الأميركي (ماركو روبيو-

1 - Integrated Country Strategy (ICS) – Lebanon.2021. https://www.state.gov

٢ - عبد الله بوحبيب: أميركا القيم والمصلحة – نصف قرن من السياسات الخارجية في الشرق الأوسط، ص١٣٧.

3 - what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency. 4/2/2025.

4 - what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency. 4/2/2025.

Marco Rubio) بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦ قضى بتجميد أكثر من ٩٢٪ من برامج التنمية الخارجية للوكالة، وخاصة المشاريع المتعدِّدة السنوات، وهي تضمُّ قرابة ٥٨٠٠ منحة تمويلية، في إطار المراجعة التي قامت بها لجنة من وزارة الخارجية وفريق وكالة (USAID)، وقضت بتخفيض ميزانيَّة المساعدات الخارجية بمقدار ٥٤ مليار دولار، مع استثناء خاص بإسرائيل، فيما استثنى في حالة لبنان المساعدات للجيش اللبناني[١].

على مستوى لبنان، توقَّفت المساعدات، وجرى إبلاغ المرتبطين بمشاريعَ وعقود مع الوكالة برسائل بريديَّة بوقف التَّمويل، ما أثار ضجة كبيرة واحتجاجًا بين مديري المنظمات ورؤسائها، كما أثار بلبلة واسعة في صفوف الطلَّاب اللبنانيين الذين يتلقَّون المنحَ الدِّراسية وعددهم بالمئات، فقد استفاد ١٦,٣٩٦ طالبًا لبنانيًّا من المنح خلال الـ ١٥ سنة السابقة وفق إحصاءات الوكالة، وخاصَّة عبر برنامج التعليم العالي HES [٢].

ستحصل تداعيات كبيرة وواسعة جرَّاء قرار (ترامب) تجميدَ مساعدات وكالة (USAID) في لبنان، جرَّاء وقف ٩٠٪ من ميزانيَّة الوكالة المخصَّصة للبنان، والتي يبلغ متوسِّطُها السنويُّ ١٢٥ مليون دولار. وهو ما سيحرم ٢٠٠٠ عائلة لبنانية كانت تعمل مع الوكالة من الدخل المالي[٣].

تشير أرقام السفارة الأميركية إلى أن الوكالة أنفقت في لبنان مبلغًا يقدَّر بـ ١٢٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٣؛ حيث تموِّل الوكالة نحو ٢٢٪ من ميزانيَّات وبرامج المنظَّمات غير الحكومية في لبنان[٤]. فيما بلغت ميزانيَّة الوكالة في لبنان ١٢٨ مليون دولار عام ٢٠٢٤ من خلال مبادرة الاستجابة السريعة التي تمثِّل ٤٠٪ من مجمل المساعدات الدولية[٥].

---

١ - واشنطن تخفِّض بأكثر من ٩٠٪ ميزانيات برامج التنمية الخارجية، موقع عرب ٤٨، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٧

2 -USAID Lebanon

٣ - مئات الجمعيات سيتوقف عملها في لبنان بعد تجميد عمل الوكالة الأميركية للتنمية، النهار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤.

٤ - تقرير: بلبلة وقلق بين الـ NGO في لبنان..والسبب؟، قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦

٥ - فؤاد بزي: مشاريع "USAID" في الداخلية والتربية: الـ "NGOS" تصرف الموظفين وتوقف المشاريع، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤.

سيؤدِّي القرار إلى وقف استفادة مئات الطُّلَّاب اللبنانيين من المنح الدراسيَّة في ١٠ جامعات أجنبيــة ووطنية، وخاصــة برامج المنــح في الجامعتين الأميركيــة (AUB) واللبنانيــة الأميركية (LAU)[١]. كما سيتوقَّف تمويل بعض البرامج الإعلامية التي تتلقَّى منحًا مالية[٢].

وفي الوزارات اللبنانية، حيث تعشِّش المنظَّمات غير الحكومية، بدأت مظاهر الانهيار بالظُّهور. ففي وزارة الداخلية، تعطَّل عمل المشــاريع المشــتركة للبلديات مع USAID، وقُطعت المبالغ الإضافيــة التي تُدفع لعدد من الموظَّفــين في الوزارة، مقابل متابعة ملفَّــات خاصة بالمنظَّمات الدولية. وفي وزارة التربية، توقَّفت المشــاريع المشتركة مع USAID، سواء على مستوى الطَّاقة أو التجهيزات المدرسيَّة التربويَّة[٣].

الخاتمة:

في الختام، يتَّضح من خلال البحث أنَّ مســار نموٍّ منظَّمات المجتمع المدنيِّ غير الحكومية في لبنان تطوَّر بشكل يعاكس مؤشِّرات نموِّ الدولة اللبنانية، وأن من يموِّل هذه المنظَّمات يخطِّط لاستهداف إضعاف دور الدولة، بغرض الحلول مكانها، والنفاذ إلى قراراها بأدوات وشخصيَّات لبنانية. فهناك عَلاقة عكسيَّة بين قوَّة المجتمع المدنيِّ وبين تراجع الدولة.

إن دراسة طفرات التطوُّر لهذه المنظَّمات والجمعيات، يؤكد أن نموَّها ليس طبيعيًّا ناتجًا عن الاستجابة التلقائية لحاجات وتطلُّعات المجتمع اللبناني، بقدر ما كانت تخدم مخططات دولية استهدفت إعادة تشــكيل بنية المجتمع على صورتها، بدليل حجم التركيز على تنمية نوع محدَّد من القطاعات الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية.

---

١ - فــؤاد بزي: مشــاريع "USAID" في الداخليــة والتربية: الـــ "NGOS" تصرف الموظفين وتوقف المشاريع، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤

٢ - إيمــان العبد: ٢٠٠٠ وظيفة ومئات المنح الجامعية ومشــاريع عابــرة للقطاعات: بعض ضحايا تجميد USAID في لبنان، المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.

٣ - إيمــان العبد: ٢٠٠٠ وظيفة ومئات المنح الجامعية ومشــاريع عابــرة للقطاعات: بعض ضحايا تجميد USAID في لبنان، المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٦.

وكشـفت الدِّراسـة عن نزعة قويَّة لدى شرائحَ ونخب لبنانية للتعامـل مع التدخُّل والتمويل الأجنبي بروح فئويَّة وأنانيَّة مصلحيَّة وفرديَّة، وبروح غير وطنية، وهذا ما سـمح بانتهاك السـيادة اللبنانية، وانهيار الهُويَّة الوطنية، وتراجع دور الدولة الوطنية، ما فاقم العاملَين الطائفي والفسـاد المؤسَّساتي الموجودَين منذ قرن.

ودلَّت الدراسة الداخلية لواقع هذه المنظَّمات على افتقارها إلى معايير الديمقراطية والشفافية والحَوْكمة، وهي العيوب نفسـها التي يُتَّهم بها القطاع العام الحكومي. كما أوضحت الدِّراسـة العَلاقة الخفيَّة والعضويَّة بين دعم وتمويل أميركا للمنظَّمات غير الحكومية للهيمنة على السلطة في لبنان وبين السياسة الأميركية لإضعاف حزب الله بوصفه قوَّة مقاومة خارج الهيمنة.

وأخيراً، جاء قرار الرئيس (ترامب) بوقف مساعدات وكالة (USAID) وتجميدها، ليؤكد ارتباط بعض منظَّمات المجتمع المدنيِّ بالسياسـة الخارجية الأميركية، بدليل أن الصَّرخة الاحتجاجيَّة التي ارتفعت جرَّاء هذا القرار كانت من مديري المنظَّمات غير الحكومية والمنصَّات الإعلامية، ولم نلاحظ حصول احتجاجات شعبية، ما عدا فئات اعتراض الطلاب الجامعيين.

المصادر والمراجع:

كتب:

- حسان الزين: وما أدراك ما الحراك، رياض الريس للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٦.
- خالد زيادة ومحمد أبو سمرا: انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان، ساحات وشهادات، إعداد وإشراف ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط١، ٢٠٢٢.
- عبد الله بوحبيب: أميركا القيم والمصلحة – نصف قرن من السياسات الخارجية في الشرق الأوسط، دار سائر المشرق، بيروت، ط١، ٢٠١٩.
- كامل مهنا: مواجهة الاستثمار المفرط لمنظمات المجتمع المدني، دار الفارابي، بيروت، ط١، ٢٠٢٢.

مقالات وتقارير صحفية:

- إبراهيم الأمين: الحراك والشفافية، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢.
- حسن الجوني: المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، موقع مجلة الجيش اللبناني، العدد ٨٩ - تموز ٢٠١٤.
- جوزف عبد الله: منظمات المجتمع المدني المعاصر: بين العلم السياسي واللغة المخادعة، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١٩/٤/٨.
- ديما شريف: المنظمات غير الحكومية اللبنانية بين المؤسساتية وحقوق الإنسان، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٢.
- رشا أبو زكي: البنك الدولي وUSAID وUNDP فساد وتجميع معلومات، جريدة الأخبار، نشر في ٢٠١١/٦/٣.
- رند وهبي: القطاع الثالث: استعمرونا، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٢٥.
- روزيت فاضل: Ngo: ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ فاعلة من أصل ١١٥٠٠، جريدة النهار، نشر بتاريخ ١٧ نيسان/٢٠٢٤/٤.

- زياد سامي عيتاني: المقاصد ...من المؤسسين إلى المؤسسة، منارة علم ومعرفة وتنوير، موقع لبنان الكبير، نشر بتايخ ٢٠٢٣/٣/٢٢.
- سهيل منيمنة: إليزابيت بوين طومبسون من رواد النهضة التعليمية في لبنان وبيروت خاصة ١٨١٢- ١٨٦٩، جريدة اللواء، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٦.
- سلوى فاضل، منظمات المجتمع المدني في لبنان، من وكيف ولماذا ومتى؟، موقع شؤون جنوبية، نشر بتاريخ٢٠١١/١١/١٣
- عبد الله محي الدين: «الجمعيات الأهلية في لبنان»، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، لبنان، ٢٠٠٠.
- علي مراد: مجموعة العمل الأميركية - سامي وميشال وبولا مرشحو واشنطن، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣٠.
- محمد شمس الدين: لا جمعيات مسجلة لدمج اللاجئين... والأرقام غير الدقيقة للمزايدة، موقع لبنان الكبير، نشر في ٢٠٢٣/٥/٦.
- ماريا بو زيد وكمال أبو شديد: مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، ٢٠٢١، منشور على موقع أكشن أيد:

https://actionaid.org/sites

- نيقولا غصن: اقتراح قانون لإخضاع "الجمعيات الأجنبية": لا حرية إلا تحت سقف "السياسات العامة"، موقع المفكرة القانونية، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٤.
- كارين عبد النور: مصائب ٤ آب عند بعض NGOS فوائد، جريدة نداء الوطن، نشر في ٢٠٢٣/٨/٤
- فرح منصور: القضاء يحقق مع "كلنا إرادة": مستندات ووثائق بعهدة التمييزية، موقع المدن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٤/١٥.
- فؤاد بزي: مشاريع "USAID" في الداخلية والتربية: الـ"NGOS" تصرف الموظفين وتوقف المشاريع، جريدة الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤
- فؤاد بزي: شكوك حول مصير ٩٢٪ من الدعم دُفعت لـ NGOs فرنسا - أين ذهبت مساعداتنا للبنان؟، الأخبار، نشر بتاريخ ٢٠/٦/٢٧.

تقارير ودراسات ومواقع وقوانين:

- استدامة منظمات المجتمع المدني في لبنان، عناء التمويل وتطور التنظيم، نشر مؤسسة مهارات ٢٠١٥.
- إيران ...العامل المشترك في احتجاجات الشرق الأوسط، قناة الحرة، نشر بتاريخ ٢٠٢٩/١٢/٢.
- بايدن: لبنان انتخب رئيسًا غير خاضع لـ «الحزب» والمعادلة بالشرق الأوسط تغيّرت، جريدة نداء الوطن، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/١/١٥. ٢٠٢٥
- تأسيس الجمعيات في لبنان، مجلة الشهرية، شركة الدولية للمعلومات، عدد ١٧١، كانون الثاني ٢٠٢٢.
- تقرير: زياد بارود - مفتاح NGO، نشرت الأخبار، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٢، رابط: https://al-akhbar.com/Politics/٣٢٨٥٢٤ (حصلت المشاهدة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٣٠)
- تقرير: واشنطن تخفض بأكثر من ٩٠٪ ميزانيات برامج التنمية الخارجية، موقع عرب ٤٨، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٧
- تقرير: بلبلة وقلق بين الـ NGO في لبنان..والسبب؟، قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦
- تقرير: مئات الجمعيات سيتوقف عملها في لبنان بعد تجميد عمل الوكالة الأميركية للتنمية، النهار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤
- تقرير: بلبلة وقلق بين الـ NGO في لبنان..والسبب؟، قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٦.
- تقرير: مئات الجمعيات سيتوقف عملها في لبنان بعد تجميد عمل الوكالة الأميركية للتنمية، النهار، نشر بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤.
- مقابلة: محمد فهمي لبرنامج الرئيس: أكثر من ٣٥٠٠ منظمة غير حكومية مخترقة من أجهزة أمنية وتعمل على خلق فتن ضد لبنان، موقع قناة الجديد، نشر بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٤.
- موقع جمعية الكشاف المسلم على الإنترنت https://new.muslimscout.org/ar
- طاولة حوار عن تحديث قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب لديموقراطية فاعلة في المركز الدولي لعلوم الإنسان في جبيل، موقع الوكالة الوطنية للإعلام، نشر بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٥
- قانون الجمعيات العثماني، منشور على موقع مركز المعلوماتية القانونية في الجامعة اللبنانية.

مراجع أجنبية:

- Non-Governmental Organizations (NGOs) in the United States. Bureau of Democracy, Human Rights, And Labor. January. 20, 2021. https://www.state.gov/non-governmental-organizations-ngos-in-the-united-states
- USIAD. https://lb.usembassy.gov/usaid
- what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency. 42025/2/.https://www.bloomberg.com/news/articles/202504-02-/what-usaid-does-and-why-trump-is-targeting-the-agency
- Integrated Country Strategy (ICS) – Lebanon.https://www.state.gov/wp-content/uploads/202205//ICS_NEA_Lebanon_Public.pdf
- Under Secretary David Hale, U.S. Department Of State, Senate Foreign Relations, Committee U.S. Policy In A Changing Middle East September, 24, 2020 ،Link: https://www.foreign.senate.gov/download/testimony
- U.S. Policy on Hizballah: The Question of Engagement. Jul 14, 2010. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/u.s.-policy-on-hizballah-the-question-of-engagement

دورُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في السَّيطرةِ وتوجيهِ أدواتِ التَّرفيهِ الأهدافُ والتداعياتُ

■ سناء عزوز[1]

ملخّص

يتناولُ هذا البحثُ بالدِّراسةِ والتَّحليلِ الدورَ المتزايدَ لمنظَّمات المجتمعِ المدنيِّ في توجيهِ أدواتِ التَّرفيهِ ووسائلِ التواصلِ الاجتماعي، ضمنَ إطارٍ أوسعَ منَ التحوُّلاتِ الثَّقافيةِ العالميةِ. ويسلِّطُ الضوءَ على الأدوارِ النَّاعمةِ التي تتولَّاها هذه المنظَّماتُ في إعادةِ تكوينِ الوعيِ والذَّوقِ العام، لا سيَّما في المجتمعاتِ المحافظةِ من خلالِ الشَّراكاتِ مع منصَّاتٍ مثلَ نتفليكس (Netflix)، وتيكتوك (TikTok)، ودعمِ محتوىً يتبنَّى مفاهيمَ مثلَ الجندرة، والحريَّة الفرديَّة، والتنوُّع القيمي.

يركِّزُ البحثُ في أنَّ التدخُّلَ الثقافيَّ ليس عفويًّا، بل يرتبطُ بشبكاتِ تمويلٍ دوليةٍ ويعتمدُ على أدواتٍ رقميَّةٍ مؤثِّرة مثل الخوارزميات، والمحتوى القصير، ما يؤدِّي إلى تحوُّلاتٍ تدريجيَّةٍ في القيمِ لدى فئاتِ الشبابِ وانقساماتٍ مجتمعيةٍ متزايدة. ويخلصُ البحثُ إلى أن هناك أهدافًا ضمنيَّةً وراءَ الخطابِ الحقوقي، تتعلَّقُ بإعادةِ هندسةِ الوعيِ المحليِّ وتذويبِ الهُويَّاتِ الجمعيَّة. كما يناقشُ البحثُ التداعياتِ المجتمعيَّةَ والسياسيةَ من ردودِ أفعالٍ رافضةٍ، وصولًا إلى ردودِ أفعالٍ حكوميةٍ بين التطبيعِ والممانعةِ.

الكلمات المفتاحية: منظَّمات المجتمعِ المدنيِّ، الهيمنةُ الثقافيةِ، وسائلُ التواصلِ الاجتماعي، القوَّةُ الناعمةُ، التَّرفيهُ الرقميُّ، الجندرة، الهُويَّة الثقافيةُ، الخطابُ الحقوقيُّ.

1 - باحثة اجتماعية، تونس.

المقدمةُ

شــهد العالمُ منذ تســعينيَّات القرن العشرين تحوُّلاً نوعيًّا في طبيعة أدوار منظَّمات المجتمع المــدنيِّ (CSOs)؛ إذ لم تعد هــذه المنظَّمات تقتصر على العمل في المســارات التقليديَّة، مثل تقديــم الخدمات الاجتماعية أو دعم الحرِّيات السياســية، بل توسَّــعت تدريجيًّا نحو مجالات أكــثر تأثيراً في تكوين الوعــي والثقافة العامة، مــن بينها الإعلام، والترفيــه، ومنصَّات التَّواصل الاجتماعي. وقد ترافق هذا التوسُّــع مع تغيُّرٍ في بنيــة التمويل والدَّعم الدَّولي لهذه المنظُّمات؛ إذ بدأت أطراف فاعلة على المســتوى العالمي، مثل الحكومات الغربية، والمؤسَّســات متعدِّدة الجنســيات، ومراكز الأبحــاث الكبرى، في توجيه موارد ضخمة لدعم منظَّمات تشــتغل ضمن مخطَّطات ثقافية وقيميَّة محدَّدة، لا سيما في الدول والمجتمعات المصنَّفة على أنها "محافظة" أو "تقليديَّة".

لقد أصبحت أدوات التَّرفيه الرقميِّ ووسائل التواصل الاجتماعي ساحةً مركزيةً للصِّراع الثقافي؛ حيــث يُعاد من خلالها إنتــاج المفاهيم، وإعادة تعريف ما هو "طبيعــي" أو "مقبول اجتماعيًّا". وفي هذا السِّياق، برز دور منظَّمات المجتمع المدنيِّ بوصفها فاعلاً محوريًّا في عمليَّات التَّوجيه الثقافيِّ النَّاعم، عبر حملات منظَّمة، شراكات إعلاميَّة، ودعم إنتاج محتوى فنيٍّ وترفيهيٍّ يُسهم في إعادة تكوين الذَّوق العامِّ ونمط التفاعل الاجتماعي، وغالبًا ما يجري ذلك تحت شــعارات الحرِّية، التنوُّع، والانفتاح.

تنبع إشــكاليَّة هذا البحــث من هذا التحوُّل النوعــيِّ في أدوار المنظَّــمات المدنيَّة؛ إذ يُطرح التساؤل الجوهري: هل تُستخدم منظمات المجتمع المدني باعتبارها أدوات لتوجيه الذوق العام وفرض منظومات قيميَّة جديدة؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فما طبيعة هذا التَّوجيه؟ ومن يقف خلفه؟ وما انعكاساته على المجتمعات المستهدفة؟

إن أهمِّيّة هذه الدِّراسة تنبع من حساسيَّة الموضوع وتشابكه مع قضايا الهُويَّة الثقافية، والسيادة المعرفيَّة، والأمن القيمي. فالتدخُّلات الناعمة عبر الترَّفيه ووسائل التواصل الاجتماعي لا تقلُّ أثرًا عن التدخُّلات السياسية أو الاقتصادية المباشرة، بل قد تكون أكثر فاعلية وعمقًا؛ لأنها تستهدف البنية النفسية والثقافية للفرد، لا سيما في الفئات العمريَّة الشَّابة. كما أن هذه الظَّاهرة تثير أسئلة خُلُقيَّة وسياسيَّة عن حدود تأثير المنظَّمات غير الحكومية، واستقلاليتها الفعليَّة عن الجهات المموَّلة.

فما طبيعة تدخُّل منظَّمات المجتمع المدنيِّ في إنتاج المحتوى الترفيهيِّ والرقمي وتوجيهه؟ وما الأهداف المعلنة والمضمرة لهذا التدخُّل؟ وكيف يُسهم هذا التدخُّل في إعادة تكوين المفاهيم الثقافية والاجتماعية في المجتمعات المستهدفة؟ وما التداعيات الممكنة على القيم التقليديَّة والهُويَّة الجمعيَّة للمجتمعات المحافظة؟

نسعى في هذا البحث إلى إماطة اللِّثام عن البنية الخفيَّة للتدخُّلات الثقافية عبر واجهات تبدو "مدنيَّة" و"غير حكومية"، قد تخفي في أحيان كثيرة ارتباطات سياسية واستراتيجية عابرة للحدود. ومن خلال هذه الدراسة، نسعى لتقديم فهم شامل للأدوات، والأهداف، والنتائج المتوقَّعة لهذا التوظيف المكثَّف لأدوات الثقافة الرقميَّة والترفيه من قبل منظَّمات المجتمع المدني في عالمنا المعاصر.

أوَّلًا: الإطارُ النَّظريُّ والمنهجيُّ

يتطلَّبُ تحليل الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني في المجال الثقافي والرقمي فهمًا دقيقًا للمرتكزات النظرية التي توضح كيفية تشكُّل السلطة الرمزية، والتأثير الأيديولوجي في المجتمعات المعاصرة. وفي هذا السياق، تتقاطع أربع نظريات رئيسة توضح البنية الفكرية لهذا التدخُّل، وهي:

١ - نظريَّةُ الهيمنةِ الثقافيةِ، (أنطونيو غرامشي -Antonio Gramsci)

طرح المفكِّر الماركسيُّ الإيطالي (أنطونيو غرامشي) مفهوم "الهيمنة الثقافية" (Cultural Hegemony) في كتاباته خلال سجنه في ثلاثينيات القرن الماضي. يرى (غرامشي) أن السلطة

السياسـية لا تستند فقط إلى القوَّة القسريَّة للدولة، بل تعتمد بشـكل أكبر على بناء توافق ثقافي وأيديولوجـي داخل المجتمـع، عبر مؤسَّسـات "المجتمع المـدني" كالإعـلام، والمدارس، والكنيسـة، والنقابات، أي تلك الفضاءات التي تبدو "محايدة" أو "مدنية"، لكنها تُنتج المعايير والمفاهيم التي تخدم القوى المسيطرة سياسيًّا واقتصاديًّا[1]. وفي سياقنا المعاصر، تُعدُّ منظمات المجتمع المدني أدوات معـاصرة لهذه الهيمنة، خصوصًا حين تعمـل في حقل الثقافة الرقمية والترفيه، وتسهم في «تطبيع» قيم وسلوكيَّات معيَّنة، من خلال خطاب يبدو تقدميًّا وإنسانيًّا، فيما يُعيد إنتاج علاقات الهيمنة بأشكال ناعمة وخفيَّة.

٢ - نظريَّةُ القوَّةِ النَّاعمةِ، (جوزف ناي-Joseph Nye)

قدَّم (جوزيف ناي)، أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد، مفهوم "القوَّة النَّاعمة" (Soft Power) في مطلع التسـعينيَّات، ليشرح قـدرة الدول على التأثير في سـلوك الآخرين ليس عبر التَّهديد أو القوَّة العسكرية، بل من خلال الجذب الثقافي والقيمي، باستخدام وسائل مثل الفن، والإعلام، والتعليم، ومنظَّمات المجتمع المدني[2].

وفق هـذا المنظور، تتحوَّل منظَّمات المجتمع المدني إلى أدوات اسـتراتيجية ضمن سياسـات خارجية ناعمة، لا سيما حين ترتبط بالتمويل الغربي أو بالشراكة مع منصَّات إعلامية وترفيهية عالمية؛ حيث تسهم في نشر أنماط قيميَّة محدَّدة (مثل "حقوق الفرد"، أو «حرِّية الهُويَّة الجندريَّة»، أو «التنوُّع الثقافي»)، والتي تتقاطع غالبًا مع المصالح الجيوسياسيَّة للغرب، وبالأخص الولايات المتحدة.

٣ - نظريَّةُ تصنيعِ القبولِ، (تشومسكي-Noam Chomsky) و(هيرمان- Edward S. Herman)

في كتابهـما المشـترك "تصنيع القبول: الاقتصاد السـياسي لوسـائل الإعـلام الجماهيرية" (١٩٨٨)، يُحلل (نعوم تشومسـكي) و(إدوارد هيرمان) كيف أن الإعلام الغربي يُستخدم لإنتاج

1 - Antonio Gramsci: Selections from the Prison Notebooks, p 57.

2 - Joseph S. Nye: Soft Power The Means to Success in World Politics, pp. 34-36.

القبـول الجماهيري بسياسـات النخب، من خلال "نمـوذج "الدعاية"[1]. ويُظهـر الكاتبان أن التمويل، والإعلانات، والانتقائية الإخبارية كلَّها أدوات تتحكم في الرسـالة الإعلامية، وتجعل الجمهور يتقبل سردية السلطة كما لو كانت "حقيقة موضوعية".

عند إسقاط هذه النظرية على عمل منظَّمات المجتمع المدني في الفضاء الرقمي، نجد أن كثيراً منها يشارك -عن وعي أو دون وعي- في إعادة إنتاج هذا "القبول" للسياسات والقيم الغربية، من خلال دعم محتـوى "ترفيهي"، "ثقافي"، أو "توعوي" يتبنَّى الفرضيَّات الليبراليَّة أو النيوليبراليَّة نفسها، مثل الحرية الفردية المطلقة، أو تحييد المرجعيات الدينية، أو نقد الأدوار التقليدية للأسرة.

٤ - نظريَّةُ الاستعمارِ الثقافيِّ – ما بعد الكولونياليَّة (Post-colonialism)

تُـبرز نظريَّات ما بعدَ الاسـتعمار، وخصوصًا عند المفكِّرين مثل (إدوارد سـعيد)، وف(رانتز فانـون- Frantz Fanon)، و(غاياتـري سـبيفاك-Gayatri Chakravorty Spivak)، فكـرة أن الاستعمار لا ينتهي بخروج الجيوش، بل يستمر عبر فرض نماذج ثقافية، وقيمية، ومعرفية غربية على المجتمعات "المُسـتَعمَرة" سابقًا. يُعرف هذا بـ«الاستعمار الثقافي»؛ حيث يجري تذويب الهويَّـات المحلِّية وإعادة تكوينهـا وفق رؤية الغرب[2]. وفي هذا السـياق، يمُكن اعتبار تدخُّل منظَّـمات المجتمع المـدني في توجيه أدوات الترفيه ووسـائل التواصـل الاجتماعي جزءًا من المرحلة الجديدة من الاستعمار الثقافي؛ حيث تُعاد صياغة الأذواق، والأخلاق، وأنماط الحياة، في المجتمعات غير الغربية، من خلال أدوات تبدو محلِّية لكنَّها مموَّلة وموجَّهة خارجيًّا.

إنَّ هذا الإطار النظريَّ والمنهجيَّ لا يُستخدم فقط لفهم العلاقة بين منظَّمات المجتمع المدني والمنصَّات الرقمية، بل يكشف أيضًا أن هذه العلاقة تحمل طابعًا بنيويًّا يتجاوز النوايا المعلنة. فهي تمثِّل تفاعلاً بين رأس المال الرمزي، والسلطة الخطابية، والتمويل الجيوسياسي. لذا، فإن تحليل هـذا التفاعل يتطلَّب تجاوز التحليل التقني أو القانوني، والتوجُّه إلى تحليل بنيوي ثقافي نقدي، يفتح الأفق أمام مساءلة السلطة الرمزية التي تُمارَس باسم "الحرِّية"، و"التنوُّع"، و"التمكين".

1 - Noam Chomsky and Edward S. Herman: Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media, pp12-15.

2 - Edward W. Said: Orientalism, p 89.

ثانيًا: الخلفيَّةُ والسِّياقُ العامُّ

يهدف هذا المبحث إلى تقديم السِّياق التاريخي والمعاصر لتمدُّد منظَّمات المجتمع المدني من العمل في المجال الحقوقي والسياسي إلى الهيمنة الثقافية والرقمية، مسلِّطًا الضوء على التحوُّلات في التمويل والوظيفة، والتَّغلغل في أدوات الترفيه ووسائل التواصل الاجتماعي. يُبرز التَّحليل كيف أصبحت هذه المنظَّمات فاعلاً مركزيًّا في توجيه السلوك الاجتماعي والتصوُّرات القيميَّة، خاصَّة لدى الأجيال الجديدة.

١. نشأةُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ وتطوُّرها

أ. من الحقوقِ السياسيَّةِ إلى الثقافيَّةِ والاجتماعيَّةِ

تطوَّرت منظَّمات المجتمع المدني منذ بداياتها بصفتها مؤسَّسات معنيَّة بالدفاع عن الحقوق السياسية والمدنية (مثل حرِّية التعبير، والحقِّ في التنظيم، ومراقبة الانتخابات...)، إلى منظَّمات ذات طابع شمولي ثقافي واجتماعي بعد نهاية الحرب الباردة. هذا التوسُّع في المهام لم يكن بريئًا، بل ترافق مع تغيرُّ أولويات الجهات المانحة الغربية التي أصبحت تولي أهميَّة لموضوعات «النوع الاجتماعي»، و«التمكين»، و«التعدُّدية الثقافية»، و«حقوق الأقليات»[1].

هذا التحوُّل من النضال السياسي إلى العمل الثقافي والاجتماعي ترافق مع ظهور مخطَّطات عابرة للحدود، تهدف إلى إعادة تكوين الهُويَّات والقيم المجتمعية على أسس ليبراليَّة جديدة، في كثير من الأحيان تصطدم بالثَّقافات المحافظة والدينية.

ب. التَّمويلُ الأجنبيُّ ودورُه في إعادةِ توجيهِ الأولويَّاتِ

أحد أهمِّ المحدِّدات التي أثَّرت في مسار منظَّمات المجتمع المدني هو التمويل الأجنبي، سواء من الحكومات الغربية USAID أو EUGIZ أو منظَّمات دوليَّة كبرى Open Society Foundations Ford أو Rockefeller Foundation . هذا التمويل غالبًا ما يُمنح بشروط، أو في سياقات تنافسية، ما يدفع المنظَّمات لتكييف أجنداتها مع أولويَّات المانحين[2].

1 - L. M. Salamon: The Rise of the Nonprofit Sector, pp109–122.

2 - D. Rutzen: Aid barriers and the rise of philanthropic protectionism, pp 5–44.

وعليه، ظهر ما يمكن تسميته بـ «استلاب استقلالية القرار الثقافي» داخل هذه المنظَّمات؛ حيث أصبحت تمثل امتدادًا ناعمًا للنفوذ السياسي الغربي، مستخدمة شعارات حقوق الإنسان والتنوُّع باعتبارها أدوات لإعادة تكوين السلوك والذوق العام عبر الثقافة الرقمية. هذا يعني أنَّ منظَّمات المجتمع المدني، رغم ادعائها الاستقلالية والتمثيل المحلِّي، تفقد حرِّيتها الحقيقية في تحديد أولويَّاتها الثقافية وخطابها القيمي، نتيجة الخضوع لتأثيرات خارجية، غالبًا تتمثل في التمويل الأجنبي المشروط، والاعتماد على شراكات مع مؤسَّسات إعلامية دولية. وربما أكثر من ذلك من خلال الانضواء ضمن شبكات خطابية أمميَّة تفرض مخطَّطات معيَّنة. أي إن قرارات هذه المنظَّمات – من حيث ما الذي يُروَّج له، وما الذي يُستبعَد – لم تعد تُبنى على أسس محلِّية نابعة من حاجات المجتمع أو خصوصيَّاته، بل تُوجَّه بشكل غير مباشر (وأحيانًا مباشر) من قبل الجهات التي تملك التمويل أو المنصَّة أو النفوذ الرمزي.

من هذا المنطلق، يجري عبر التمويل المشروط، الطلب من المنظَّمة التركيز على قضايا مثل الجندرة، والمثليَّة، والحرِّيات الفردية، مقابل الدعم المالي. ويُستبعَد أو يُهمَّش الاهتمام بالقضايا الثقافية المحلِّية أو الهُويَّتية أو الدينية؛ لأنها لا تندرج ضمن "أولويات المانحين". أمَّا عبر الخطاب المؤسَّسي الدولي، فتُضطرُّ المنظَّمات لمواءمة خطابها مع اللغة الحقوقية الغربية (freedom, inclusion, gender justice...) حتى لو كانت لا تتماشى مع بنية المجتمع. كما تفقد المبادرة في صياغة خطاب ثقافي مستقلٍّ يعبرِّ عن السياق المحلِّي. وتذهب هذه المنظَّمات المدنية عبر تكوين وتكوين تحالفات مع شركات إعلامية كبرى: مثل Netflix وMeta (فيسبوك وإنستغرام)، حيث يصبح المحتوى الذي تنتجه المنظمة جزءًا من سياسات المنصَّة وتوجُّهاتها، لا من قراراتها الذاتية.

٢. التمدُّدُ في الفضاءِ الرَّقميِّ والتَّرفيهيِّ: من النَّشاطِ المدنيِّ إلى التَّوجيهِ الثَّقافيِّ النَّاعم

مع صعود التكنولوجيا الرقميَّة وانتشار ثقافة الإنترنت، شهدنا تحوُّلًا جوهريًّا في أدوات ومنهجيَّات عمل منظمات المجتمع المدني. فبعد أن كانت هذه المنظمات تشتغل ضمن أطر تقليدية كالنَّدوات، والحملات الحقوقية، والتَّقارير السياسية، أصبحت تنخرط بعمق في المجال الرَّقميِّ والفضاء الترفيهيِّ، مستفيدة من الطبيعة البصريَّة والجماهيريَّة للمنصَّات الجديدة في

إعادة تكوين الوعي والسُّلوك والقيم، لا سيما في أوساط الشباب.

إن هذا التحوُّل لم يكن عفويًّا، بل جاء نتيجة إدراك استراتيجي بأن المعركة على الهُويَّة والقيم تجري اليوم في ساحة الثقافة الرقميَّة، لا في الميادين السياسية أو المؤسَّسات القانونية. من هنا، دخلت منظَّمات المجتمع المدني في تحالفات متنوِّعة مع شركات الإعلام الكبرى، واستخدمت أدوات مثل المؤثِّرين والخوارزميَّات والمحتوى القصير للوصول إلى أهدافها القيمية بأقلِّ تكلفة وأكبر تأثير.

أ. شراكاتٌ مع شركاتٍ إعلاميَّةٍ وفنِّيَّةٍ Netflix، YouTube...

لقد أصبحت كبرى شركات الإعلام الرقمي شريكًا رئيسًا لمنظَّمات المجتمع المدني في تنفيذ مشاريع توعويَّة وقيميَّة، تدَّعي الحياد، لكنها غالبًا ما تنطوي على توجيه أيديولوجيٍّ ناعم وممنهج.

- Netflix، على سبيل المثال، دخلت في شراكات مع منظَّمات مثل GLAAD و Human Rights Campaign لدمج تمثيل واضح ومكرَّر لمجتمع الميم والمتحوِّلين جنسيًّا في إنتاجاتها الأصليَّة، ليس باعتبارها عناصر ثانويَّة، بل بنية محوريَّة داخل الحبكة الدراميَّة. هذه العملية تُعرف بـ «التَّطبيع السردي»؛ حيث تُقدَّم الهُويات الجندريَّة بوصفها جزءًا من الحياة اليوميَّة المقبولة اجتماعيًّا.[1]
- YouTube عبر مبادرة Creators for Change يدعم صانعي محتوى، يعملون على تعزيز مفاهيم مثل "مكافحة خطاب الكراهية" و"الاندماج الثقافي"، وهي مفاهيم حمَّالة أوجه عدّة، يُعاد تعريفها في السِّياق الليبراليِّ الغربي، لتبرير استبعاد الخطابات الدينية أو المحافظة من المجال العام.

إن هذه الشراكات لا تمثِّل فقط دعمًا لحرِّية التعبير، بل تعني في كثير من الحالات إدماجًا منظَّمًا لرسائل أيديولوجية داخل بنية المحتوى الترفيهي، بحيث يبدو المحتوى متحرِّرًا ومحايدًا، فيما هو في الحقيقة مؤطَّر ثقافيًّا، وموجَّه على نحو ناعم وعابر للوعي[2].

1 - Netflix Inclusion Reports.

2 - YouTube Creators for Change – Google Impact Report.

ب. دعمُ حملاتٍ رقميَّةٍ موجَّهةٍ عبر TikTok، Instagram، Facebook

أدركـت منظَّمات المجتمع المدني مبكرًا، أن السـيطرة على الوعي الثقـافي تتطلَّب تكييف خطابها مع منطق المنصَّات الرقمية، لا مجرَّد نقل خطابها الكلاسيكي إلى الإنترنت.

- TikTok وInstagram، تعتمـد المنظَّـمات على التحدِّيات الشـبابية والفيديوهات القصيرة المليئة بالإثارة، ممَّا يجعل الرسـائل القيمية تبدو جزءًا من الترفيه، لا خطابًا توجيهيًّـا. وإنَّ كثـيراً من حملات «التنـوُّع» و«التمكين الجندري» تُقـدَّم بلغة مرحة وسريعة تنتشر دون مقاومة نقدية.
- Facebook، تتعـاون هـذه المنظَّمات مع خوارزميَّات المنصَّـة لترجيح محتواها في التغذية الإخبارية، خاصة عندما تكون مموَّلة من خلال برامج مثل Meta for Good. وبذلك يتحوَّل "المرئي أوَّلاً" إلى "المفروض قيميًّا".

يُنتج هذا التحوُّل إعادة برمجة للذَّوق العام؛ حيث يتشكَّل الرأي الجمعيُّ الجديد ضمن منطق التسويق الثقافي لا التفاعل المعرفي، ما يؤدِّي إلى ترسيخ القيم الجديدة دون أن يدرك المتلقِّي، أنها نتيجة عملية تصميم ثقافي خارجي.

هـذا التركيز على المنصَّات القصيرة والموجَّهة للشَّـباب يضمن التأثـير في الوعي الجمعيِّ الجديد عبر لغة ترفيهيَّة، تسويقيَّة، وخفيفة المضمون – لكنها مُحمَّلة برسائل ثقافية عميقة.

ج. استخدامُ المؤثِّرين والمحتوى القصيرِ بوصفهما أدوات تأثيرٍ سلوكيٍّ

تُعتبر ظاهرة «المؤثِّرين» من أخطر آليات التأثير السلوكي في الثقافة الرقمية المعاصرة. فهؤلاء الأشـخاص، الذين يتمتَّعون بمتابعة جماهيرية واسـعة، لا يملكون بالـضرورة خلفيَّة معرفية أو مسؤولية خطابيَّة، لكنهم يُستثمرون باعتبارهم ناقلين مثاليِّين للرسائل الأيديولوجية بسبب قربهم العاطفي من الجمهور.

يمثِّل هذا الشَّكل من التأثير نموذجًا لما يُعرف بـ «الاستعمار الرمزي»؛ حيث تتحوَّل أدوات الثَّقافة اليومية إلى منصَّات لإعادة تكوين الإدراك والسلوك الجمعيِّ دون وعي واضح أو مقاومة مباشرة.

تُعـدُّ ظاهرة المؤثِّرين الرقميِّين (Influencers) من أبرز أدوات منظَّمات المجتمع المدنيِّ في التأثير غير المباشر. فبدلاً من الخطاب المباشر، تعتمد المنظَّمات على شراكات مع:

- مؤثِّرين في مجالات الموضة أو الجمال أو الكوميديا، يدمجون رسائل توعويَّة عن قضايا معينة، كحقوق الجندر أو مناهضة «العنف القيمي».
- منشئي محتوى في مجالات الألعاب والتَّرفيه، يُطلب منهم التحدُّث عن «التنوُّع» أو «رفض التَّنميط»، غالبًا بدعم ماليٍّ مباشر أو غير مباشر من برامج شراكة مع منظَّمات دولية.

من هنا، يتحوَّل الفعل الثقافي إلى أداة لتطبيع القيم الجديدة، دون الحاجة إلى خطاب سياسي أو صدامي، ما يُدخل التأثير في اللا وعي الجماهيري بطريقة سلسة وخطيرة في آن.

يُـبرز هذا المبحث كيف تحوَّلت منظَّمات المجتمع المدنيِّ من كيانات حقوقية إلى فاعلين ثقافيِّين رقميِّين، يملكون القدرة على إعادة هندسة الوعي الجمعي من خلال أدوات خفيفة، جذابة، ولكن ذات فاعلية عالية. إن التلاقي بين التمويل السياسي، والتحالف مع المنصَّات الرقمية، وتوظيف المؤثِّرين، يكشف عن نمط جديد من الهيمنة الرمزية يعيد تكوين الثقافة المحلِّية بوسائل عابرة للحدود، ما يستدعي تحليلاً نقديًّا عميقًا لتفكيك هذه الشَّبكات وتداعياتها.

ثالثًا: أدواتُ التَّرفيهِ ووسائل التواصل الاجتماعي بوصفهما قنوات تأثيرٍ

أصبحت أدوات التَّرفيه ووسائل التواصل الاجتماعي اليوم أدواتٍ رئيسة لاختراق المجتمعات وتوجيه وعيها الجمعي، بحيث لم تعد هذه الوسائط تكتفي بأداء دورها التقليدي في التَّرفيه أو التفاعل الاجتماعي، بل أصبحت قنوات ذات إطار ثقافيّ محدَّد لإعادة تكوين الرأي العام، ونشر منظومات قيميَّة جديدة. تستثمر منظَّمات المجتمع المدني في هذه القنوات باعتبارها أكثر الوسائل فاعليَّة لتغيير السلوك، وتطبيع أفكار وقيم تُصنَّف في الغالب "حداثيَّة" أو "تقدميَّة" وفق المفهوم الليبرالي الغربي.

١ - وسائل التواصل الاجتماعي، إعادةُ تكوين الرأي العامِّ

أ. كيف تعملُ الخوارزميَّاتُ على تعزيزِ القيمِ التي تدعمها المنظَّماتُ

تعتمد منصَّات مثل Instagram، YouTube، TikTok، وFacebook على خوارزميَّات ذكيَّة

تقوم بترجيح نوعيَّة معيَّنة من المحتوى لتظهرها في صفحات التَّوصيات (Recommendations) والصفحات الرئيسة للمستخدمين. هذه الخوارزميَّات ليست محايدة، بل تُصمَّم بطريقة تجعل المحتوى المتوافق مع "قيم المنصَّة" أو "المموِّلين" أكثر انتشارًا. فعلى سبيل المثال، أظهرت تقارير أن (Meta/Facebook/Instagram) تروِّج محتويات تتعلَّق بـ "تمكين المرأة"، و"دعم مجتمع الميم"، و"مكافحة الكراهية" أكثر من غيرهـا، ضمن برنامج "Meta for Good"Civil Rights Audit".[1]. وبالنسـبة لـ TikTok، وفق دراسـة أجرتها AlgorithmWatch، يرفع المحتويات الداعمة للتنوُّع والهويَّات الجندرية ضمن حملات مثل #ForYouPride و#InclusiveTikTok، ما يعطي حضورًا كبيرًا لهذه القيم في أوساط المراهقين[2].

ب. "الترند" بوصفه وسيلةَ تسويق لقضايا أيديولوجيَّةٍ

«الترند» ليس مجرَّدَ حدث عفويٍّ، بل كثيرًا ما يكون نتيجة تصميم مسـبق من منظَّمات وفرق تسويق رقمية. يمكن لأي قضية – سواء تتعلَّق بالجندرة أو حقوق الأقليَّات – أن تتحوَّل إلى "ترند" إذا ما جرى دعمها بالطرق الآتية:

- استخدام مؤثِّرين رقميِّين ذوي جماهيرية ضخمة.
- ضخ الإعلانات المموَّلة.
- التنسـيق مع المنصَّـات لدفـع الهاشـتاغات (Hashtags) في قوائـم "الأعلى مشاهدة".

مثال على ذلك، حملة «#LoveIsLove" التي أطلقتها منظَّمات حقوقية بالتزامن مع شهر الفخر Pride Month تتحوَّل سـنويًّا إلى ترند عالمي، مدعومة بإعلانـات من YouTube وTikTok، وشراكات مع منصَّات كـ Spotify، Snapchat [3]

فالنتيجة، هي أن الترند لم يعد يعكس فقط المزاج الشعبي، بل بات أداة تسويقية موجَّهة لقيم أيديولوجيَّة معيَّنة، تعيد تكوين السرديَّات الثقافية والاجتماعية لدى الأجيال الجديدة.

1 - Meta: Civil Rights Audit Report (2020).

2 -AlgorithmWatch: (2023, January 30). *How TikTok›s algorithm promotes LGBTQ+ content.

3 - Digital Pride Alliance: Pride Month Digital Campaigns Overview (2023).

٢ - التَّرفيهُ بوصفه منصَّةَ تطبيعٍ ثقافيٍّ

أ. السينما، والمسلسلاتُ، والألعابُ الرقميَّةُ باعتبارها وسائطَ تغليفِ قيمٍ جديدة

لم تعـد المنتجات التَّرفيهيَّة (أفلام، مسلسـلات، ألعاب فيديو...) روايـات للتَّرفيه فقط، بل أصبحت أدوات شـديدة الفاعلية في تمرير أجندات ثقافية محـدَّدة. في كثير من هذه الأعمال، يجري تغليف رسائل عن الهُويَّة الجنسية، والنَّوع الاجتماعي، والحرِّية الفردية، ومفاهيم الجندرة في قصص درامية جذَّابة، تجعل من تلقِّي هذه القيم جزءًا من التجربة العاطفية للمشاهد.

ومن أبرز الأساليب:

- التَّطبيع السَّردي: جعل شـخصية مثليَّة أو متحوِّلة جنسـيًّا «بطلـة» أو «بطلاً» للقصَّة، بحيث ترتبط الهويَّة الجندريَّة بالإيجابية أو البطولة.
- غيـاب البديل الثقافيِّ: يجري اسـتبعاد الشـخصيَّات المحافظة أو الأطـر الدينيَّة أو العائلية من التمثيل الإيجابي.
- الرمزيَّـة الثقافيَّة: دمج الرموز (كالألوان، والشِّـعارات، والأغاني) التـي تعزِّز الهُويَّة الجندريَّة الجديدة ضمن السِّياق العام للفيلم أو اللعبة.

مثال: مسلسل Sex Education من إنتاج Netflix؛ حيث يُعرض الطَّيف الجندريُّ والجنسي بأشكال متعدِّدة، ما يجعل تقبُّل هذه الهُويَّات شيئًا "طبيعيًّا" في وعي المراهقين[1].

ب. دراساتُ حالاتٍ: محتوى داعمٌ للنوُّعِ الاجتماعيِّ، والمثليَّة، والجندرة.

- **المسلسلات والأفلام:**
  - (Euphoria) (HBO) يعالج المسلسل قضايا الهوية الجنسية، والإدمان، والتحوُّلات الجندرية، مع شخصيات رئيسة غير نمطيَّة، ما أسهم في إعادة تعريف «الطبيعي» لدى جمهور الشباب.
  - (The Owl House) (Disney) سلسـلة رسـوم متحرِّكة للأطفال تدمج شـخصيات غير ثنائيَّة (Non-binary) وتُظهر علاقات عاطفية من الجنس نفسـه بين شخصيات مراهقة.

1 - Netflix's Education Viewer Impact Report.

- **الألعاب الرقميَّة:**
  - (The Last of Us II) (PlayStation) بطلــة اللعبــة مثليَّــة، وتُقــدَّم علاقتها على أنها طبيعية، بل جزء من البناء العاطفي للمؤامرة السرديَّة.
  - (Life is Strange) لعبة تعتمد على سرديَّة تفاعليَّة، تُتيح للاعب اختيار هُويَّته الجندريَّة، وتدفع للتفكير في "المرونة الجنسية" باعتباره خيارًا حياتيًّا طبيعيًّا.
- **الحملات الرقميَّة:**
  - مبادرة #TransRightsAreHumanRights التي انطلقت على Twitter وInstagram بدعم من منظَّمات مثل Amnesty وHuman Rights Campaign وGLAAD، تُظهر كيف تتحوَّل الحملات إلى مظلَّة ضغط ثقافيٍّ هائل.

يكشــف هذا المبحث عن الدَّور الهيكليِّ العميــق الذي تلعبه أدوات التَّرفيه ووســائل التواصل الاجتماعي في نقل قيم جديدة داخل المجتمعات وتحفيزها، دون حاجة إلى خطاب سياسي صريح. إنها آليات "التطبيع الثقافي الناعم"، المدعومة بالخوارزميَّات، والمحتوى، والمؤثِّرين، والتي تعمل ضمن منظومة شاملة هدفها إعادة هندسة الوعي الاجتماعي، بدءًا من المراهقين وحتى العائلات.

لتُصبــح بذلك منظَّمات المجتمع المدني، عبر هــذه القنوات، أداة مركزيَّة في نقل قيم ما بعد الحداثــة (postmodern values) من المركز الغربي إلى الأطراف، ما يفرض على المجتمعات تحليلَ هذه الظاهرة لا من منظور حقوقيٍّ فقط، بل من منظور سياديٍّ ثقافي وهُويَّاتي.

رابعًا: أهدافُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ من التوجيهِ الثقافيِّ والإعلاميِّ وتداعياته

تُعدُّ منظَّمات المجتمع المدني من أبرز الفواعل غير الحكومية التي دخلت بقوَّة في المشهد الإعلامــي والثقــافي خلال العقود الأخــيرة؛ حيث لم تكتــفِ بدورها التقليــدي في الدفاع عن الحرِّيات وحقوق الإنسان، بل تجاوزته إلى توجيه الذَّوق العام وإعادة صياغة القيم الاجتماعية مــن خلال أدوات ناعمة كالمحتــوى الرقمي، والترفيه، والتثقيف الشــعبي. ويمكن التمييز بين مستويين من الأهداف:

- أهداف معلنة: تتَّسق ظاهريًّا مع خطاب حقوق الإنسان والتعدُّدية.
- أهداف ضمنيَّــة: تعكس توجُّهات أيديولوجية وجيوسياســية أعمــق، غالبًا ما ترتبط بأجندات العولمة وإعادة هندسة الهُويَّة المجتمعيَّة.

١ - الأهدافُ المعلنةُ

غالبًـا ما تقدِّم منظَّمات المجتمع المدني تدخُّلها في الشـأن الثقـافي والإعلامي تحت لافتة حماية «حقوق الإنسان الثقافية»، بما يشمل: تمثيل الفئات المهمَّشة: كالأقليَّات العرقيَّة والدينية، ومجتمـع الميم (LGBTQ+)، والأشـخاص ذوي الإعاقة. مضافًا إلى التنـوُّع الثقافي في دعم مبادرات فنِّية وأدبية تعكس تجارب متعددة داخل المجتمع. كما حرِّية التعبير الفنِّي والإعلامي في رفـض الرقابة الخُلُقيَّة والدينية على الإنتاج الثقافي. ومثـال ذلك ما أطلقته منظمة Human Rights Watch من برامج ثقافية في الشرق الأوسط لتعزيز "حرِّية التَّعبير الفنِّي" ضدَّ ما وصفته بـ«الرقابة المحافظـة[١]. كذلـك، تبنَّـت Open Society Foundations، بتمويل من (جورج سـوروس-George Soros)، مبادرات تركِّز على "تنمية الوعي الجندري" في الإعلام والسينما، بوصفه أداة لمقاومة التمييز[٢]. لكن هذا الخطاب المعلن، يخفي في كثير من الأحيان انتقائيَّة في دعم الحرِّيات؛ حيث تُمنح المنصَّة للتيَّارات المتوافقة مع القيم الليبرالية الغربية فقط، فيما يجري تجاهل أو تهميش الأصوات المحافظة أو التقليدية، ما يطرح إشكالاً عن ادعاء الحياد والتعدُّد.

٢ - الأهدافُ الضمنيَّةُ

أ. تفكيكُ النُّظمِ القيميَّةِ للمجتمعاتِ المحافظةِ

من خلال دعم خطاب «التحرُّر الفردي»، تعمل كثير من المنظمات على تفكيك البنية القيميَّة التقليدية التي تسـتند إليهـا المجتمعات المحافظة، كالأسرة، والديـن، والأعراف، والمجتمع. ويجري ذلك عبر نزع الشرعية عن المرجعيات الثقافية التقليدية واتهامها بـ«القمع» و«التمييز». كما يجري عبر تحوُّل الثقافة المحافظة إلى هدف للتهكُّم والنَّقد الدرامي، فيما يُقدَّم نمط الحياة الليبرالي بوصفه رمزًا للانفتاح والتحضُّر.

مثال: يشـهد محتوى نتفليكس في العالم العربي دعمًا متزايدًا لقصص تتحدَّى الأدوار التقليدية للأسرة والمرأة، بالتنسيق مع منظَّمات[٣] مثل Women for Women International وUN Women

1 - Human Rights Watch: (2018, August 16). Egypt: Campaign to crush artistic freedom.

2 - Open Society Foundations: (2023) Arts Exchange and Gender Diversity Program Report.

3 - Netflix & UN Women. Because She Watched Campaign.

ب. خلقُ توافقاتٍ ثقافيَّةٍ جديدةٍ تخدمُ أجنداتِ العولمةِ

يسعى الخطاب الثقافي لمنظَّمات المجتمع المدني إلى إنتاج هُويَّة ثقافية «كونيَّة» جديدة، ترتكز على مفاهيم ما بعد الحداثة: الجندرة، والفردانيَّة، والتنوُّع المطلق، والحرِّية غير المقيَّدة.

- هذه الهُويَّة تتَّسق مع متطلِّبات العولمة النيوليبرالية التي تحتاج إلى سوق مفتوح ثقافيًّا وسلوكيًّا.
- أيُّ مقاومة محلِّية لهذه القيم تُصنَّف ضمن خانة «الرجعية» أو «التطرُّف»، حتى وإن كانت تعبيراً عن إرادة جماعية أو خصوصية ثقافية.

ناقش المفكر الأمريكي (بنجامين باربر - Benjamin Barber) هذه الفكرة في كتابه[1]؛ حيث اعتبر أن العولمة تعمل على خلق "عالم بلا جذور"، يتحوَّل فيه الأفراد إلى مستهلكين للقيم بدلاً من أن يكونوا حامليها.

في تحليله للعولمة (McWorld)، يرى (باربر)، أن الفرد في هذا النظام لم يعد مرتبطًا بمجتمعه المحلِّي، أو ثقافته، أو تاريخه، بل أصبح فردًا معولمًا، و«مستهلكًا للرموز والقيم والسلع والثقافات التي ينتجها المركز العالمي»، خصوصًا الشركات والمؤسَّسات الغربية الكبرى. في هذه الحالة تصبح القيم الخُلُقية، والانتماء الوطني، والدين، والعائلة عناصر ثانوية أو حتى هامشيَّة أمام الثقافة الاستهلاكية العالمية. وبالتالي، ينتج من ذلك تفريغ الهُويَّات من مضامينها الأصلية، وتحويل الأفراد إلى وحدات استهلاكية غير مرتبطة بجذر ثقافي أو اجتماعي.[2]

ج. إضعافُ الهُويَّة الثقافيَّة الوطنيَّة لصالحِ هُويَّةٍ كونيَّةٍ ناعمةٍ

تتجاوز السياسات الثقافية لعدد من المنظمات البُعد الحقوقي، لتسعى إلى تذويب الحدود بين الهُويَّات الثقافية الوطنية، واستبدالها بمنظومة رمزية كونيَّة ذات مرجعية غربية.

- تتعرَّض اللغة، واللباس، والموسيقى، والعلاقات الاجتماعية لإعادة قولبة وفق «النموذج العالمي».

1 - B. R. Barber: Jihad vs. McWorld: How globalism and tribalism are reshaping the world, p.65.

2 - B. R. Barber: Jihad vs. McWorld: How globalism and tribalism are reshaping the world, p85.

- يؤدِّي هذا إلى اضْمحلال الشعور بالانتماء الوطني والثقافي، ويُضعف المناعة الذاتية للمجتمعات تجاه الاستتباع الثقافي.

مثال: برامج مثل Voices of Youth (اليونيسف) تشجِّع التعبير "العابر للثقافات" وتدفع الشباب للتفكير في هُويَّتهم باعتبارهم «مواطنين عالميين»، بعيدًا عن الانتماءات القوميَّة أو الدينية[1].

إن تحليل أهداف منظمات المجتمع المدني في المجال الثقافي يكشف عن تناقض مركزي بين الشعارات المعلنة والتأثيرات الواقعية. ففي حين ترفع شعارات الحقوق والتنوُّع، فإن النتائج الفعلية تشير إلى عمليات إعادة تكوين ثقافي موجَّهة، تتجاوز التعدُّد لتصل إلى إلغاء الهُويَّات الفرعية والسيادية للمجتمعات.

يدفعنا هذا المسار إلى التساؤل حول من يتحكَّم في الخطاب الثقافي العالمي، ولمصلحة من تجري إعادة إنتاجه؟ وما آليات الحماية الثقافية التي تمتلكها المجتمعات أمام هذا الزحف "الناعم"؟

٣ - دراسةُ حالاتٍ تحليليَّة

يشكِّلُ الرَّبط بين منظمات المجتمع المدني ومنصَّات التَّرفيه والتَّواصل الاجتماعي مدخلاً ضروريًّا لفهم آليات التأثير الثقافي والإعلامي في العصر الرقمي. ومن خلال دراسة هذه الحالات، يمكن رصد كيفية توظيف هذه الأدوات لتطبيع قيمٍ ومفاهيمَ معيَّنة، وتجاوز الحواجز الثقافية التقليدية داخل المجتمعات، لا سيما المحافظة منها.

أ. حالةُ Netflix ومنظَّمة GLAAD: التَّرويجُ لخطابِ المثليَّة عبر الإنتاجِ الفنِّيِّ

تُعد GLAAD (Gay & Lesbian Alliance Against Defamation) من أبرز منظَّمات الضغط الإعلامي في الولايات المتحدة، وقد أبرمت شراكات معلنة مع منصَّات إعلامية كبرى، أبرزها Netflix، بهدف دمج تمثيلات إيجابية لمجتمع الميم في المحتوى الترفيهي.

في تقارير سنوية مثل Where We Are on TV، تصدر GLAAD تقويمات مفصَّلة للشركات

1 - UNICEF: (2023). *Voices of Youth – Global Citizenship Campaign.

الإعلامية بناءً على عدد الشـخصيَّات المثليَّة أو العابرة جنسـيًّا التي تظهر في الأعمال الدراميُّة، وتضغط من أجل رفع نسـب تمثيلهم[1]. مثال: في عام ٢٠٢١، أفـادت GLAAD بأن Netflix تصدَّرت منصَّات البثِّ من حيث عدد الشـخصيات المثليَّة والمتحوِّلة، بنسبة ٣٨٪ من إجماليِّ الشخصيات في الأعمال الأصلية.[2]

- **الآليات المستخدمة:**

- إدراج شخصيات «كويريَّة» ضمن القصص العامَّة، بما يجعلها جزءًا طبيعيًّا من الحياة اليومية. حيث تشير هذه العبارة إلى استراتيجية سردية تستخدمها شركات الإنتاج الفنِّي مثل Netflix وDisney ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لحقوق الجندرة والميول الجنسـية غير النَّمطيَّة؛ حيث يجري إدخال شخصيات تنتمي إلى فئة "الكوير" – أي من لا يعرِّفون أنفسـهم ضمن الأطر التقليدية للجنس (ذكر/أنثى) أو الميول الجنسية (مغاير/مثْلي). لا تُقدَّم هذه الشخصيات بشكل استثنائي أو هامشي، بل تُدمج داخل القصَّة باعتبارها جزءًا عاديًّا من المجتمع – أي باعتبارهم أصدقاء، وأبطالاً، وشركاء، وزملاء عمل، إلخ. كما تُقدَّم حياتهم وميولهم وعلاقاتهم باعتبارها أمورًا "طبيعية" لا تثير جدلاً داخل سياق القصَّة، كأن المجتمع كلّه قد تقبَّل ذلك دون مقاومة. إنَّ الهدف من هذه التقنيَّة السرديَّة هو "تطبيع" وجود الشخصيات الكويريَّة في أذهان الجمهور؛ بحيث تصبح رؤيتها أمرًا يوميًّا معتادًا، وتُرفع عنها صفة الغرابة أو الاستثناء. مضافًا إلى زرع القيم المتعلِّقة بالجندرة والسيولة الجنسية ضمن وعي المتلقِّي دون الحاجة إلى خطاب صريح، من خلال العاطفة أو التعاطف مع الشخصية.
- ربط الهُويَّة الجنسية بقيم إيجابية مثل الشجاعة، الاستقلال، والتمرُّد على القيود.
- تحويل الاعتراضات الثقافية أو الدينية إلى مواضيع للسُّخرية أو التشكيك.
- هذا التوجُّه يعزِّز تطبيع المثليَّة بوصفها "واقعًا عالميًّا"، ويدفع المشـاهد، خاصة في المجتمعات المحافظة، إلى إعادة النظر في مسـلَّماته القيميَّـة. كما يفتح الباب أمام صراعات ثقافية داخلية في تعريف الهُويَّة والأسرة والدين.

1 - GLAAD. Where We Are on TV Report.

2 - The Guardian: «Netflix tops LGBT+ representation in new GLAAD report.

ب. حملاتُ الأممِ المتَّحدةِ على TikTok عن النَّوعِ الاجتماعيِّ: كيف تُستخدمُ المقاطعُ القصيرةِ لتغييرِ السُّلوكِ واللُّغةِ.

في السنوات الأخيرة، أصبحت TikTok منصَّة محوريَّة في حملات التوعية الثقافية والسلوكية، خاصة بين المراهقين. وقد تعاونت مؤسَّسات الأمم المتحدة، لا سيما UN Women وUNDP، مع المؤثِّرين على TikTok لنشر رسائل عن "الجندرة"، و"الهُويَّة الذاتية"، و"تفكيك التقاليد الضَّارَّة"[1].

مثال: حملة "Generation Equality" التي أطلقتها الأمم المتحدة استخدمت TikTok عبر مؤثِّرين من الوطن العربي لنشر رسائل حول "التَّمكين الجندري" و"رفض المعايير المجتمعيَّة المقيِّدة"[2].

- **الآليات المستخدمة:**
  - مقاطع قصيرة وسريعة؛ تتضمن تحدِّيات أو موسيقى شعبية.
  - توظيف لغة غير تصادميَّة ظاهريًّا، لكنَّها تحمل مضامين نقدية عميقة للبنى التقليدية.
  - استخدام رموز "ترنديَّة" تُضفي على الرسائل الطابع المرح والجذَّاب، وتخفي الطابع الإيديولوجي خلفها.

تؤثِّر هذه الحملات في اللغة والمفاهيم المستخدمة في الحياة اليومية؛ إذ تنتشر كلمات مثل «التَّمكين»، «غياب المعياريَّة»، و«الجندرة»، في أوساط الشباب بشكل تلقائي، دون وعي بالمنظومة الفلسفية التي تقف خلفها. كما يجري خلق انقسام بين الجيل الشاب ومرجعيَّاته المجتمعيَّة والدينية.

ج. مؤسَّسات مثل Open Society وUSAID: تمويلُ برامجَ ثقافيَّةٍ وفنِّيةٍ في الوطنِ العربيِّ

يُعتبر تمويل الفنون والإعلام أحد أبرز مجالات تدخُّل Open Society Foundations (الممولَّة من جورج سوروس) ووكالة التنمية الأمريكية USAID في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفق تقارير من هذه المؤسَّسات، يجري تمويل برامجَ تدعم:

- مهرجانات سينمائية وفنية تروِّج لحرِّية التعبير الجندري.
- مشاريع تدريب إعلامي لفئات شبابية، تُدعم فيها قيم مثل «التعدُّد الجندري»، و"الهُويَّة الفردية".

1 - UN Women: Using TikTok to Empower Gender Equality Awareness.

2 - UNDP Arab States: Social Media Toolkit for Gender Justice in the MENA Region.

■ إنشاء شبكات إعلامية بديلة تهدف إلى «كسر السيطرة التقليدية على الفضاء الثقافي»[1].

مثال: دعمت Open Society مهرجان "أيام كويريَّة" في تونس ولبنان، وهو حدث فنِّي يروِّج للمثليَّة والهُويَّة الجندريَّة عبر عروض سينمائية ونقاشات[2]. كما موَّلت USAID مشروع "نحن نكتب" في الأردن لدعم محتوى رقمي نَسَويٍّ تقدُّمي.

● **الآليات المستخدمة:**

■ التَّمويل المشروط: يجري ربط الدَّعم المالي بضرورة دمج مفاهيم «التنوُّع» و«حقوق الأقليَّات الجنسية».

■ بناء تحالفات مع منظمات محلية، مما يعطي الانطباع أن التغيير "نابع من الداخل".

■ دعم مساحات إعلامية "بديلة" خارج سيطرة الدولة أو المؤسسة الدينية.

تُحدث هذه المشاريع تحوُّلات ثقافية تدريجية داخل المجتمعات، وغالبًا ما تُستخدم كأدوات ضغط على الحكومات لإدخال تعديلات قانونية تتوافق مع مفاهيم «النَّوع الاجتماعي»، و«التعبير الجنسي»، رغم تعارضها مع البنى القانونية والثقافية المحلِّية. تكشف هذه الحالات الثلاث عن نمط مركَّب من التأثير الثقافي الناعم الذي يجمع بين:

■ التمويل الغربي المشروط.

■ استخدام أدوات جذَّابة وسريعة (الميديا، الفن، الترند).

■ خطاب ليبرالي مغلَّف بمفاهيم حقوق الإنسان، لكنَّه يخفي نزعة استتباعيَّة ثقافية.

وتمثِّل هذه الإستراتيجيات نموذجًا معاصرًا من الهيمنة الثقافية، لا تُفرض بالقوَّة، بل تُزرع بالتدريج داخل العقول والنفوس، غالبًا عبر الجيل الشاب.

خامسًا: التداعياتُ المجتمعيَّةُ والثَّقافيَّةُ

يمثِّل التدخُّل الثقافي لمنظَّمات المجتمع المدني عبر أدوات التَّرفيه ووسائل التواصل الاجتماعي عملية تحويل ناعمة (Soft Transformation) للمجتمعات، خاصَّة في الدول المحافظة. ويكمن الخطر في أنه لا يتَّخذ طابعًا صداميًّا مباشرًا، بل يعمل على تفكيك البنى

1 - Open Society Foundations: Arts & Culture Programs in MENA.

2 - Human Rights Watch: Pride and Pressure: LGBTQ Rights in the Arab World.

القيمية والرمزية للمجتمع من الداخل، عبر استهداف الفئات الأكثر قابلية للتأثُّر: الشباب.

تشير الدراسات إلى أن منصَّات مثل TikTok وInstagram، بدعم غير مباشر من منظَّمات المجتمع المدني، أصبحت قنوات مركزية لإعادة تعريف مفاهيم رئيسة، مثل:

- الحرِّية الفرديُّة: تتحوَّل إلى رفض كامل للسلطة الأسريَّة والدينية.
- الجنس: يُعرض بوصفه خيارًا شخصيًّا متحرِّرًا من البيولوجيا أو القيم الدينية.
- الدين: يُصوَّر بوصفه موروثًا تقليديًّا "قمعيًّا».
- الأسرة: تُقدَّم في الخطاب الليبرالي الجديد بوصفها خيارًا اجتماعيًّا، لا ضرورة وجودية أو خُلُقيَّة.

وفي دراسة أجراها مركز Pew Research عام ٢٠٢٢ على شباب من ١٧ دولة، أظهر ٦١٪ من المشاركين أنهم أصبحوا أكثر "تقبُّلاً للهُويَّات الجنسية غير التقليدية" بسبب المحتوى الذي يستهلكونه على الإنترنت.[1] هذه الظاهرة لا تقتصر على التقبُّل، بل تمتد إلى إعادة تكوين الهُويَّة الذاتية؛ حيث تُعرض "الهُويَّة الجندرية" بوصفها تجربة وجودية، لا حقيقة بيولوجية.

١ - تفكُّكُ القيمِ الجمعيَّةِ وظهورُ النَّزعةِ الفردانيَّةِ

أحد أخطر تداعيات هذا التوجيه الثقافي هو تفكيك البنى الجمعيَّة، مثل الهُويَّة الوطنية، والرَّوابط الدينية، والانتماء المجتمعي، لصالح ما يمكن تسميته بالنَّزعة الفردانيَّة المعولمة. وحيث تتلاشى الحدود بين «الصَّواب والخطأ» لتُستبدل بمعايير «الحرِّية الشخصية»، لتصبح الهُويَّة الفردية أكثر أهمية من الهُويَّة العائلية أو الدينية.

من هنا، يُنظر إلى الالتزام الخُلُقيّ باعتباره مجردَ "خيار" يمكن تركه متى شاء الفرد. تقول الباحثة في السوسيولوجيا الثقافية (نانسي فريزر-Nancy Fraser): إن "الليبرالية الجديدة لم تنجح فقط في إعادة توزيع الثروات، بل في إعادة توزيع الرموز والمعاني بما يخدم منطق السوق والفردانيَّة"[2].

---

1 - Pew Research Center: Social Media Use and Identity Among Youth.

2 - Nancy Fraser: Fortunes of Feminism: From State-Managed Capitalism to Neoliberal Crisis, p22.

٢ - ردودُ الأفعالِ: تنامي الخطابِ المحافظِ أو المتطرِّفِ باعتباره مقاومةً

في كثـير من المجتمعات، لا يُقابل التغيير الثقافي بهدوء، بـل يولِّد نوعين من المقاومة: من التيَّارات المحافظة التي تؤكِّد على إعادة التمسُّك بالدين، والأسرة، والعادات التقليدية ردًّا على الغزو الثقافي. مضافًا إلى التطرُّف الديني أو الأيديولوجي؛ حيث يلجأ بعض الشباب إلى التشدُّد ردًّا على فقدان التوازن القيمي، أو بسبب الشعور بالاستلاب والغربة عن الذات. ففي دراسة قدَّمها مركز راند في ٢٠٢١ تشـير إلى أن تسـارع التغيُّرات الثقافية المفروضـة خارجيًّا أدى إلى ارتفاع معدَّلات الانضمام إلى جماعات محافظة أو دينية متشدِّدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط[١].

عكسهذه الظاهرة ت فشل الاستيعاب الثقافي المفروض، وتدلُّ على أن المجتمعات عندما لا تجد خطابًا متَّزنًا يحميها من التفكُّك، قد تلجأ إلى خطابات الهُويَّة المتطرِّفة باعتبارها درعًا ثقافيًّا.

التأثيراتُ السياسيَّة: تبنِّي بعضِ الحكوماتِ سياساتٍ تطبيعيَّةٍ أو مقاومةٍ

ردود الأفعال الحكومية تتباين بين ثلاثة نماذج:

- الاسـتجابة التطبيعيَّة: فبعض الدول (مثل كندا أو دول أوروبية) تتبنَّى بشـكل رسمي خطاب «النوع الاجتماعي»، وتُدخل تعديلات قانونية ودستورية لتعزيز هذا التوجُّه. مضافًـا إلى تمويل حكومـي مباشر للمهرجانـات، والإنتاجات الفنِّيـة، والمقرَّرات التعليمية ذات البعد الجندري أو الهُويَّتي.
- الممانعة المقيَّدة: فدول عربية (مثل مصر والمغرب) تتبنَّى سياسات إعلامية متحفِّظة، لكن تسـمح بهوامش ليبرالية ناعمـة. مضافًا إلى ازدواجية خطابيَّة: خطاب رسـمي محافظ، مقابل تساهل غير مباشر مع المحتوى العالمي.
- المقاومة الصَّريحة: فدول مثل روسيا أو بعض الدول الإسلامية (إيران، ماليزيا) تبنَّت سياسـات صارمة ضد ما تسـمِّيه «الاختراق الثقافي الغربي». كما سنَّت قوانين تمنع التَّرويج للمثليَّة أو المحتوى الجندري في المدارس والإعلام.

مثال: في ٢٠٢٢، سنَّت روسيا قانونًا يجرِّم «نشر دعاية المثليَّة» على المنصَّات الرقمية ووسائل الإعلام، معتبرة ذلك تهديدًا للهُويَّة القوميَّة.[٢]

1 - RAND Corporation: Cultural Change and Radicalization in the MENA Region, pp. 11-12.

2 - BBC News: Russia Passes Law Banning 'LGBT Propaganda' Among Adults.

ويتَّضح أن تدخُّل منظَّمات المجتمع المدني في الفضاء الثقافي والإعلامي ليس مجرَّد عمل حقوقيٍّ أو توعويٍّ بريء، بل يمثِّل تدخُّلاً استراتيجيًّا يعيد تكوين البنى الرَّمزية للمجتمعات من الداخل.

٤ - إضعاف المرجعيَّات التقليديَّة (الدِّين، الأسرة، اللُّغة).

وذلك من خلال:

- تفكيك الهُويَّة الجمعيَّة.
- توليد صراعات قيميَّة بين الأجيال.
- تحفيز انقسامات اجتماعية قد تؤدِّي إلى تشدُّد أو ردٍّ عنيف.

وبالتـالي، فإن تقويم هذا الدور يتطلَّب وعيًا نقديًّا لا يتوقَّف عند النوايا المعلنة، بل يتجاوزها إلى تحليل البنى الخطابيَّة والمؤسَّسية التي تنتج هذا التأثير.

رغـم تبنِّي منظَّمات المجتمـع المدني خطابًا مثاليًّـا قائمًا على الدفاع عـن الحرِّيات، والتنوُّع، وحقوق الإنسـان، لكنَّ تمويلها يأتي في كثير من الحـالات من جهات حكومية ذات مخططات جيوسياسـية واضحة، ما يخلق فجوة بين المعلـن والمضمر. من الأمثلة على هذا التناقض:

* منظَّمة Freedom House تمُوَّل جزئيًّا من وزارة الخارجية الأمريكية والـ USAID، لكنها تروِّج لخطاب "استقلالية المجتمع المدني".
* مؤسَّسـات مثل Open Society Foundations التي يموِّلها (جورج سوروس)، تدعم حركات احتجاجية أو برامج ثقافية في دول تعتبرها الإدارات الغربية خصمةً أو بحاجة لإعادة هندسة مجتمعية.

يشـير الباحـث «Clifford Bob" إلى أن "المنظَّـمات الحقوقية في حـالات عديدة لا تكون مستقلة، بل تشارك في شبكات من النُّفوذ السياسي الدولي".[1] هناك تسييس للخطاب الحقوقي؛ إذ يتم توظيف مفاهيم العدالة والحرِّية لإعادة ترتيب الحقول القيميَّة في مجتمعات معيَّنة، وليس بشكل محايد أو عالمي.

1 - Clifford Bob: The Marketing of Rebellion: Insurgents, Media, and International Activism, p15.

ورغم أن مبدأ الشـفافيَّة يُعدُّ من القيم التأسيسـية لعمل منظَّمات المجتمع المدني، فإن عددًا من هذه المنظَّمات لا تكشف بشكل واضح عن:

- مصادر تمويلها الفعلية (خصوصًا التمويل المشروط).
- آليات اتِّخاذ القرار داخلها.
- معايير اختيار الشَّراكات الإعلامية أو الفنِّية.
- طريقة إنتاج المحتوى «التوعوي» على المنصَّات.

في تقرير لمنظَّمـة Transparency International عن "شـفافيَّة المنظَّمات غير الحكومية الدوليـة" (٢٠٢٠)، لوحظ أنَّ أكثر من ٧٠٪ من هذه المنظَّـمات لا تنشر تقارير مالية تفصيلية، ولا توضح علاقة التَّمويل بالأهداف البرامجية.[1]

هذا الغموض يطرح سـؤالًا خُلُقيًّا: مـن يراقب "الرقيب الثقافي" الجديـد؟ ومن يضمن ألَّا تتحوَّل هذه المنظَّمات إلى أدوات لاختراق المجتمعات تحت غطاء التَّنوير؟

إنَّ من أخطر الإشكاليات المرتبطة بمنظَّمات المجتمع المدني العاملة في الحقل الثقافي هي افتراضهـا أن النموذج القيمي الغربيَّ هو النمـوذج "الطبيعي" أو "الأرقى" الذي يجب تعميمه، متجاهلة الخصوصيَّات الثقافية والهُويَّات المحلِّية.

ومن مظاهر التحيُّز القيمي:

- ترويـج الهُويَّـة الجندريَّة بوصفها هُويَّة فرديـة مرِنة، دون النظـر إلى الأطر الدينية أو الثقافية في المجتمعات المستهدفة.
- تسـويق حرِّية التعبير بوصفها مطلقة، حتى حين تمسُّ الثَّوابـت الأخلاقية أو الدينية لمجتمعات أخرى.
- تجاهل السِّـياقات التاريخية والاجتماعية للمجتمعات غـير الغربية، وفرض مفاهيم «عالمية» بصياغة غربية.

تقول الباحثة الهندية (جاياتري سـبيفاك -Gayatri Spivak): إن «الخطاب الحقوقي الغربي كثيراً ما يمارس استعمارًا ثقافيًّا ناعمًا؛ إذ يتكلم باسم الآخر دون أن يسمح له بالكلام عن نفسه»[2].

1 - Transparency International: NGO Accountability and Transparency Report.

2 - G. Chakravorty Spivak: Can the Subaltern Speak?

هذا التصدير غير المتوازن للنموذج الثقافي يؤدِّي إلى:

- اغترابٍ داخليٍّ لدى شرائحَ من الشباب عن هُوياتهم الأصلية.
- صراعٍ بين الأجيال في المفاهيم الخُلُقية والاجتماعية.
- تحوُّلات سريعة وفوقيَّة لا تمرُّ عبر الوسائط الطبيعية للتطوُّر المجتمعي.

إن نقد منظَّمات المجتمع المدني في هذا السِّـياق لا يعني نفي دورها الحقوقي أو التنموي، بل يعني مسـاءلتها حين تتحوَّل من فاعل مدني مستقلٍّ إلى أداة ضمن منظومة جيوثقافيَّة عالمية لها أهـداف أبعد من الحقوق والعدالة. من هنا، ثمَّة ضرورة لإعادة طرح سـؤال: هل نحن أمام مجتمـع مدني، أم مجتمع موجَّه خارجيًّا بقوالب ناعمة؟ هل هذه المنظَّمات تمثِّل المجتمعات التـي تعمل فيها، أم تمثِّل الجهات التي تموِّلهـا؟ وهل يمكن حقًّا فصل الخطاب الحقوقي عن البنية التمويلية والسِّياسية التي تحكمه؟

الخاتمةُ

خلُـص هذا البحثُ إلى مجموعة من النتائج المحوريَّة التي تكشـف أبعـادًا متعدِّدة ومعقَّدة للدور الذي تلعبه منظَّمات المجتمع المدني في الحقل الإعلاميِّ والثَّقافيِّ الرَّقميِّ.

أبرز هذه النتائج:

تحـوُّل منظَّمات المجتمع المدني مـن أدوار تنمويَّة تقليديـة إلى أدوار ثقافيَّة عميقة التأثير، بحيث لم تعد مجرَّد مراقب حقوقي، بل فاعل نشِط في هندسة الذَّوق العامِّ والسُّلوك الاجتماعي.

وجود ارتباط وثيق بين تمويل هذه المنظَّمات وأجندات قوى سياسيَّة واقتصادية دولية، الأمر الذي يطعن في استقلالية خطابها، ويحوِّل بعض أنشطتها إلى أدوات ناعمة للتأثير الجيوسياسيِّ.

أدوات التَّرفيه ووسـائل التواصل الاجتماعي تُستخدم بوصفها منصَّات لتسويق قوالب قيميَّة جديدة – مثل سـيولة الهُويَّة، والفردانيَّة، وحرِّية الجندر، إلخ – على حساب المرجعيَّات الدينية والثقافية للمجتمعات المحافظة.

تأثير هذه العمليات أشـدُّ ما يكون على الفئات العمريَّة الشَّابة؛ إذ تبيِّن مؤشِّرات ميدانية بروز تغيُّرات واضحة في المفاهيم المرتبطة بالدين، والأسرة، ومفهوم الذَّات، والحدود الخُلُقيَّة.

ردُّ الفعل الاجتماعـي تراوح بين القبول التكيُّفي، والرفض المحافـظ، والتطرُّف المقاوم، ما يشير إلى صدام بين «هندسة القيم» من أعلى، والأنساق المحلِّية من أسفل.

عدم شـفافيَّة هذه المنظَّـمات في أهدافها وتمويلها وخطابها الإعلامـي يحدُّ من مصداقيَّتها ويعزِّز الشكَّ في كونها أدوات ناعمة للعولمة الثقافية والاقتصادية.

المراجع والمصادر

- A. Gramsci: Selections from the prison notebooks (Q. Hoare & G. Nowell Smith, Eds. & Trans.). International Publishers, 1971.
- C. Bob: The marketing of rebellion: Insurgents, media, and international activism. Cambridge University Press, 2005.
- D. Rutzen, Aid barriers and the rise of philanthropic protectionism. International Journal of Not-for-Profit Law, 17(1), 5–44, 2015.
- E. W. Said, Orientalism. Pantheon Books, 1978.
- G. C. Spivak: Can the subaltern speak? In C. Nelson & L. Grossberg (Eds.), Marxism and the interpretation of culture (pp. 271–313). University of Illinois Press, 1988.
- J. S. Nye: Soft power: The means to success in world politics. Public Affairs, 2004.
- J. Smith: The rise of NGOs in digital culture. Journal of Global Media, 12(1), 2020.
- L. Johnson: Cultural normalization in streaming media. Cultural Studies Quarterly, 18(4), 2021.
- Meta Platforms: Civil rights audit report. https://about.fb.com/wp-content/uploads/202007//Civil-Rights-Audit-Final-Report.pdf.
- N. Chomsky & E. S. Herman: Manufacturing consent: The political economy of the mass media. Pantheon Books, 1988.
- N. Fraser: Fortunes of feminism: From state-managed capitalism to neoliberal crisis. Verso Books, 2013.
- Pew Research Center: Social media use and identity among youth, 2022

- RAND Corporation: Cultural change and radicalization in the MENA region, 2021.
- S. Ahmed: NGOs and cultural imperialism. International Journal of Cultural Studies, 22(3), 2019.
- Transparency International: NGO accountability and transparency report, 2020.

دورُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في نشرِ ثقافةِ الشُّذوذِ والتحوُّلِ الجنسي

■ د. سهام محمد[1]

ملخّص

يتناولُ هذا البحثُ بالدِّراسةِ والتَّحليلِ دورَ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ الغربيَّةِ، خصوصًا في أوروبا وأمريكا، في الترَّويجِ لثقافةِ الشُّذوذِ الجنسيِّ والتحوُّلِ الجندريِّ، عبر أدواتِ الإعلامِ، والتَّعليمِ، والضَّغطِ السياسيِّ، وتحويلِ هذه القضايا إلى حقوقٍ محميَّةٍ قانونيًّا ضمنَ الأطرِ الليبراليَّةِ. وقد نجحتْ هذه المنظَّماتُ إلى حدٍّ كبيرٍ في الغربِ في تطبيعِ هذه المفاهيمِ، لكنَّها واجهتْ مقاومةً دينيَّةً وثقافيَّةً في المجتمعاتِ المحافظةِ، سواءٌ داخلَ الغربِ أو في العالمِ الإسلاميِّ. يهدفُ البحثُ إلى تحليلِ أدواتِ الهيمنةِ الثقافيَّةِ، ودراسةِ نماذجَ للمقاومةِ، وتقديمِ توصياتٍ تحصِّنُ المجتمعاتِ من هذا التغلغلِ القيميِّ.

الكلمات المفتاحية: الشُّذوذ الجنسيُّ، التحوُّل الجندريُّ، منظَّمات المجتمع المدنيِّ، الهيمنةُ الثقافيَّة، الجندر، التَّعليم، الإعلام، الحقوق والحرِّيات.

1 - باحثة متخصصة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية-تونس.

المقدِّمةُ

شــهِد العالم في العقــود الأخيرة تحوُّلات جذريَّــة في القيم الاجتماعيــة، تمثَّلت في صعود تيَّــارات فكريــة وثقافية تدعو إلى إعــادة تعريف مفهوم الهُويَّة الجنســية، والعائلــة. وقد لعبت منظَّمات المجتمع المــدني (NGO's) في أوروبا وأمريــكا دورًا محوريًّا في هذه التحوُّلات[1]؛ حيث عملت على تعزيز القبول المجتمعي للشُّــذوذ الجنسي والتحوُّل الجنسي تحت شعارات الحقوق والحرِّيات. وقد كانت منظَّمات المجتمع المدني الغربية (NGOs) في أوروبا وأمريكا مــن بين أبرز الفاعلين في هذا التحوُّل؛ حيث قــادت حملات ثقافية وتعليمية وإعلامية للتَّرويج لمفاهيم "الهُويَّــة الجندريَّة المتعدِّدة"، و"حرِّية الميول الجنســية"، و"العائلــة غير التقليدية"، باعتبارها حقوقاً إنسانية يجب الاعتراف بها قانونيًّا ومجتمعيًّا[2].

تمكَّنت هذه المنظَّمات، من خلال برامج التَّمويل، التَّوعية، والتَّأثير السياسي في المؤسَّسات التَّشريعية والتَّعليمية والإعلامية، من إحداث تغييرات مؤسَّســية عميقة في عدد من المجتمعات الغربية، فيما واجهت مقاومةً شــديدة في المجتمعات المحافظــة، خصوصًا في أوروبا الشرقية والعالم الإسلامي؛ حيث ما تزال القيم الدينية والخُلُقية تشكِّل أساسًا لفهم الهُويَّة الإنسانية[3].

ومع توسُّــع هذه المنظَّمات دوليًّا، ظهرت تحدِّيات عميقــة أمام المجتمعات المحافظة التي باتت ترى في هذا التوجُّه تهديداً لهُويَّتها الثقافية والدينية. تهدف هذه الدراســة إلى تحليل مدى تأثــير منظَّمات المجتمع المدني الغربية في نشر هذه الثَّقافــات، ومدى نجاحها في التَّأثير على النسيج القيمي والاجتماعي للمجتمعات المحافظة، سواء في الغرب أو خارجه.

---

1 - Z.Bauma: Liquid Modernity, p18.

2 - Pew: LGBTI Rights in Europe and Central Asia in 2022, 2023.

3 - Pew: LGBTI Rights in Europe and Central Asia in 2022, 2023.

أولًا: الإطارُ النَّظريُّ والمفاهيميُّ

تعتمد الدراسة على نظرية الهيمنة الثقافية كما طوَّرها (أنطونيو غرامشي-Antonio Gramsci)، والتي تشرح كيف تفرض النُّخب الفكرية خطابها من خلال مؤسَّسات المجتمع المدني والثَّقافة الشعبية، لتصبح رؤيتها للعالم هي السائدة والطبيعية في الوعي الجمعي[١]. كما تستفيد من نظرية التحوُّل الثَّقافي التي ترى أن التغيُّرات الجندريَّة والجنسانيَّة هي مظاهر لتحوُّلٍ ما بعد حَداثي في القيم والسُّلطة[٢].

١- مفهومُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ

تُعدُّ منظَّمات المجتمع المدني (NGO's) تقليديًّا كيانات غير ربحية تعمل خارج نطاق الدَّولة والسُّـوق، وتهدف إلى خدمة الصالح العام في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتعليم، والصحَّـة. غير أن هذا التَّعريف "الحيادي" تغيَّر تدريجيًّا في السِّـياق الغربي؛ حيث لم تعد هذه المنظَّمات تكتفي بالأدوار الاجتماعية والتنمويَّة، بل تحوَّلت إلى أدوات تأثير سـياسي وفكري عابر للحدود[٣].

ففي بداياتها، كانت هذه المنظَّمات تُركِّز على سـدِّ الثَّغرات التي لا تغطِّيها الحكومات، مثل مكافحة الفقر أو دعم التَّعليم. مـع الزمن، خاصَّة بعد الحرب الباردة، أصبحت هذه المنظَّمات تتبنَّى أيديولوجية مرتبطة بالليبراليَّـة الغربية، مثل الدِّفاع عن الحرِّيات الفردية المطلقة، وحقوق الأقليات الجنسية، ورفض الأطر الثقافية التقليدية.

لقد تبنَّى الغـرب، خصوصًا الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، هذه المنظَّمات باعتبارها أذرعًا للهيمنة النَّاعمة، فبدأت بعض الـ (NGO's) في التَّرويج لقيم سياسـية وخُلُقية معيَّنة على أنها "كونيَّة"، مع تجاهل الخصوصيَّات الثَّقافية والدينية. إنَّ المفهوم الغربي لـ "حقوق الإنسان" الذي تتبنَّاه هذه المنظَّمات يُعيد تشكيل المجتمعات التي تدخلها، ويفرض نموذجًا ثقافيًّا واحدًا على حساب التنوُّع الحضاري.

---

1 - A. Gramsci: Selections from the Prison Notebooks, p14.

2 - M. Foucault: The History of Sexuality, p25. N. Fraser: Transnationalizing the Public Sphere, p11.

3 - P. Angelo and D. Bocci: The Changing Landscape of Global LGBTQ+ Rights, p2.

إنَّ التَّمويل الذي تحصل عليه هذه المنظمات لا يكون محايدًا؛ فالمؤسَّسات التي تموِّلها مثل (Open Society Foundations، USAID) غالبًا ما تشترط توجُّهًا سياسيًّا أو فكريًّا معيَّنًا[1]. هذا التَّمويل المشروط يجعل كثيرً من الـ (NGO's) تنحاز في نشاطها إلى قضايا ذات بعد ثقافي متحيِّز، مثل دعم التحوُّل الجنسي أو تفكيك الأسرة التقليدية، بدلاً من الاكتفاء بالخدمة المجتمعية[2].

هذه المنظَّمات في الغرب غالبًا ما تدخل في صراع مع منظومات القيم التقليدية، سواء داخل الغرب أو خارجه. فالمجتمعات المحافظة ترى أن دور هذه المنظَّمات تجاوز الحدَّ الاجتماعي إلى مرحلة تفكيك البنية الأخلاقية، بحجَّة "التَّنوير" و"التَّحرير".

يعكس التحوُّل في دور منظَّمات المجتمع المدني في الغرب، من العمل الإنساني إلى العمل السياسي والفكري، إعادة تشكيل وظيفتها لتصبح فاعلاً ثقافيًّا وأيديولوجيًّا، لا مجرَّد جهة خيريَّة. وهذا ما يجعلها محلَّ جدل واسع في السِّياقات المحافظة التي ترى فيها وسيلة لنشر قيم غريبة عنها باسم الحداثة وحقوق الإنسان.

٢ - مفاهيمُ الشُّذوذِ الجنسيِّ والتحوُّلِ الجنسيِّ

يرتبط مفهوم «الشُّذوذ» بإعادة تعريف الميول الجنسية لتشمل أنماطاً غير تقليدية، فيما يشير «التحوُّل الجنسي» إلى الانتقال من هويَّة جندريَّة إلى أخرى. وقد لاقت هذه المفاهيم دعماً مؤسَّسيًّا واسعاً في الغرب[3].

في المجتمعات المحافظة، اعتُبر الشُّذوذ الجنسي سلوكًا منحرفًا عن الطبيعة البشرية. لكن منذ سبعينيَّات القرن العشرين، أعادت الحركات الليبرالية الغربية تعريفه بوصفه "تنوُّعًا جنسيًّا" مشروعًا قانونًا واجتماعيًّا، تحت مظلة مجتمع (LGBTQ+) الذي يشمل المثليَّة، والازدواجيَّة، واللا جنسية، والمتحوِّلين جنسيًّا.

لا يقتصر التحوُّل الجندريُّ على التعبير السلوكي، بل يشمل تغييراً طبيًّا وقانونيًّا، مثل العمليات

١ - تقرير الموارد العالمية ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص.ص١٧-٢٢.
٢ - الصندوق العالمي للمساواة ٢٠٢١-٢٠٢٥، ص.ص٧-٨.
٣ - نهى عدنان القاطرجي: الشذوذ الجنسي في الفكر الغربي وأثره على العالم العربي، ص٤٧١.

والعلاج الهرمـوني. وتقوم نظرية الجندرة على أن الهويَّة الجندرية شـعور داخلي مسـتقلٌّ عن الجنس البيولوجي، ما يسمح للفرد بتحديد جنسه بناءً على مشاعره.

حاز هـذا المفهوم دعمًا قانونيًّا وتعليميًّا ومؤسسـيًّا واسـعًا في الغرب: أُقر الـزواج المثليُّ، واعتمـدت فئة "النوع غير الثنـائي"، وأدرجت مفاهيم التنوُّع الجنـدري في المناهج التعليمية، ولم تعد المثليَّة تُصنَّف اضطرابًا نفسـيًّا. كما تروِّج له وسائل الإعلام، وتدعمه منظَّمات حقوقية كـ (Human Rights Watch وILGA) التـي تمارس ضغوطًا دولية لاعتماد هذه السياسـات ومناهضة ما تسمِّيه "التمييز الجندري"[1].

ومع تغيُّر المشهد الثقافي، انتقل خطاب «حقوق الأقليات» إلى موقع المعيار المفروض على الجميع. فأيُّ رفض للمثليَّة أو التحوُّل الجندري يُوسَـم اليوم برهاب الجندر أو الهوموفوبيا، ما قد يعرِّض الأفراد والمؤسسـات لعقوبات قانونية أو تشـويه إعلامي. خلق هـذا التوجُّه صدامًا مـع المجتمعات المحافظة التي ترى في هـذا الخطاب تهديدًا للأسرة والتربية الدينية. وتشـير دراسـات كـ Pew وGallup إلى تزايد القلق لدى المسلمين والمسيحيين التقليديين في الغرب من هذه التحـوُّلات. فلم تعد المثليَّة والتحوُّل الجندري في الغرب مجرَّد سـلوكيات فردية، بل أيديولوجيا مدعومة قانونيًّا وتعليميًّا، تسعى لإعادة تشكيل القيم والأنماط المجتمعية، وتفرض نموذجًـا ثقافيًّا أحاديًّا، يقصي النَّقد والمعارضة. وهذا ينسـجم مع مفهـوم "الهيمنة الثَّقافية" لـ (أنطونيو غرامشي) الذي يوضح كيف تفرض النُّخب سـلطتها عبر السـيطرة على المؤسَّسـات الثَّقافية كالإعلام والتعليم، لإنتاج وعي شعبي يخدم مصالحها، لا بالقوَّة، بل بالإقناع والتكرار.

في هـذا السِّـياق، تعمـل منظَّـمات LGBTQ+ (مثـل ILGA وGLAAD) ضمـن المدارس والجامعـات والمنصَّات الرقمية لتطبيع مفاهيـم "الهُويَّة الجندريَّة" و"حرِّيـة الميول"، وتروِّجها باعتبارها قيمًا إنسانية، فيما تُشيطن الأصوات المخالفة. وبحسب (غرامشي)، تُستخدم أدوات مثل:

- الطبيعيَّة الزَّائفة: إعادة تعريف الأسرة والهوية بطريقة تبدو عقلانيَّة.
- التحييد الرَّمزي: تسويق قضايا خلافية تحت شعارات الحرِّية والمساواة.
- المأسسة: إدماج هذه المفاهيم في القوانين والمناهج.
- الاستلاب الثَّقافي: تقبُّل الجمهور لمفاهيم مفروضة دون وعي بأنها أيديولوجية.

١ - خديجة بارزاق: السلوك الجنسي المنحرف وآثاره على القيم الأخلاقية لدى المراهقين، ص١٠٠.

يخلـق هذا الواقع نتائج للهيمنة الثَّقافية خاصة على المجتمعات المحافظة، وذلك من خلال تآكل المرجعيات الدينية والخُلُقية في تفسـير السُّـلوك البشري، ليحـلَّ محلَّها خطاب «الحرِّية المطلقـة». وتفكيـك الأسرة بوصفها منظومة خُلُقيـة واجتماعية، واسـتبدالها بمفاهيم «الأسرة المتنوِّعة» و«الأبوَّة غير البيولوجية». مضافًا إلى شيطنة الأصوات المعارضة وإقصائها من الفضاء العام، عبر اتهامات «رهاب الجندر» أو «خطاب الكراهية».

إنَّ نظرية (غرامشي) في الهيمنة الثَّقافية، تُقدِّم أداة تحليل فعَّالة لفهم كيف استطاعت منظَّمات المجتمع المـدني في الغرب أن تُعيد تشـكيل الوعي العام حيال قضايا مثل الشُّـذوذ والتحوُّل الجنسي. فقـد نجحت هذه المنظَّـمات، بدعم نخب سياسـية وإعلامية، في فـرض مفاهيمها كمعايير ثقافية مهيمنـة، وتجاوزت بذلك مجرَّد العمل المدني، لتصبح لاعبًا مركزيًّا في المعركة الأيديولوجية التي تعيد تشكيل البنى الاجتماعية في العالم.

أمَّـا نظرية التحوُّل الثقـافي[1]، فقد لعبت دورًا مهماً في فهم دعم الشُّـذوذ والتحوُّل الجنسي باعتبارهـما مظهرًا للحداثة وما بعد الحداثة، فهي تشـير إلى أن المجتمعات تمرُّ عبر مراحل من التغيُّرات العميقة في منظوماتها القيميَّة، بالتَّوازي مع تحوُّلات اقتصادية، وتكنولوجية، وسياسية. وتُعتبر هذه التغيُّرات انعكاسًـا لما يُعرف بـ "الحداثة" ثم "مـا بعد الحداثة". ففي الحداثة، يُعاد ترتيب الأولويَّات نحو العقلانية، والفردانية، وحقوق الإنسان. أما فيما بعد الحداثة، فتظهر نسبيَّة القيم، وتفكيك الثنائيَّات التقليدية مثل ذكر/أنثى، طبيعي/شاذ، حق/باطل.

وفـق منظِّري ما بعـد الحداثـة كـ (زيغمونـت باومـان- Zygmunt Bauman)[2]، دخلت المجتمعات الغربية مرحلة "الحداثة السَّائلة"؛ حيث لم تعد القيم ثابتة بل قابلة لإعادة التشكيل الدائم. وفي هذا السِّياق، لم يعد يُنظر إلى الأسرة، والهويَّة الجنسية، أو الأخلاق بوصفها مسلَّمات، بل "خيارات فردية" يُعيد كل إنسان تعريفها حسب رغبته.

يُفسَّر دعم الشُّـذوذ والتَّحوُّل الجنسي اليوم في الغرب باعتباره مظهرًا من مظاهر "التحرُّر من السرديَّات الكبرى» مثل الدين، والطبيعة، أو القانون الطبيعي. "ما بعد الحداثة" تُعلي من شـأن التعـدُّد، والهامش، والاختلاف، وتُشـكِّك في "الطبيعة" بوصفها مرجعية ثابتـة. أي إنَّ التَّحوُّل

1 - R. Eisler: The Chalice and the Blade: Our History, Our Future, pp115-117.

2 - Z. Bauman:L iquid Modernity, pp10-12.

الجنسي لم يعد يُنظـر إليه بوصفه اضطرابًا، بل تعبيرًا عن الحرِّية الفردية والتعدُّد الهويَّتي، وهي قيم تُعدُّ مركزية في الخطاب الحداثي الغربي.

تمثِّـل منظَّمات الـ (NGO›s) أداة محوريَّة في نقل هذه القيم الجديدة من النُّخبة الفكرية إلى النسيج الاجتماعي العام، عبر البرامج التعليمية وورش العمل، والحملات الإعلامية والتوعويَّة، والضَّغط على المؤسَّسـات الحكومية لإدماج هذه القيم في السِّياسـات الرسـمية. ومثال على ذلك: البرامج التي تديرها منظَّمات مثل (Planned Parenthood) أو (GLSEN) في المدارس الأمريكية، والتي تطلع الأطفال مبكرًا على مفاهيم "الهويَّة الجندرية" و"التحوُّل الجنسي"[1].

ومن مظاهر التَّحوُّل الثقافي في السِّياسـات والمؤسَّسات، ظهور قوانين تعاقب "التمييز على أساس الهويَّة الجندريَّة"، والسَّماح للأطفال باختيار جنسهم قانونيًّا في بعض الدول دون موافقة الأهل، وكذلك دمج مفاهيم الهويَّة الجندريَّة في الخطاب الحقوقي والسِّـياسي الرَّسمي، حتَّى في المؤسَّسـات الدولية كالأمم المتحدة والاتِّحـاد الأوروبي. يُنتج هذا التحـول صراعًا ثقافيًّا عميقًا بين الحداثة الليبرالية الغربية وبين المجتمعات التي ترى أن هذه "التحوُّلات" ليست تطوُّرًا طبيعيًّا، بل انحرافًا أيديولوجيًّا مغلَّفًا بشـعارات إنسانية. ترى هذه المجتمعات أن القيم المتغيِّرة تفـرِغ مفاهيم مثل "الأسرة"، و"الهويَّة"، و"الكرامة" من معانيها الأصلية، وتُحوِّلها إلى تعبيرات نفعيَّة وشخصانيَّة.

تُفسِّر نظرية التَّحوُّل الثقافي كيف أصبحت مفاهيم مثل الشُّـذوذ والتَّحوُّل الجنسي جزءًا من المشهد الثَّقافي الغربي، ليس بوصفها ظواهرَ شاذَّة، بل "نتاجًا طبيعيًّا" لمسار طويل من تفكيك المرجعيات التقليدية. وتُشكِّل منظَّمات المجتمع المدني القناة المركزية في ترسيخ هذا التَّحوُّل، حيث يُثير هذا الأمر جدلاً كبيراً حين تُفرض هذه الرؤى على مجتمعات محافظة ترفض التفكيك القيميَّ الذي تحمله الحداثة السَّائلة.

ثانيًا: منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ ونشرُ ثقافةِ الشُّذوذِ والتحوُّلِ الجنسيِّ

أ - أبرزُ المنظَّماتِ الدَّاعمَةِ لنشرِ الشُّذوذِ الجنَسيِّ

من خلال رصدنا للمَنظَّمات الدَّاعمَة للشُّذوذِ الجنسي، يمكن ذكر الآتي:

1 - ERT, Sexual and Reproductive Health- With Training, education Training Research.

أ. منظَّمة (ILGA-Europe) ودورها في نشر ثقافة الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي في أوروبا

(ILGA-Europe) هي الفرع الأوروبي للرَّابطة الدولية للمثليِّين والمتحوِّلين جنسيًّا، تأسَّست في السبعينيَّات بوصفها غير حكومية تُروِّج لحقوق مجتمع (LGBTQ+)، عبر الضَّغط السِّياسي، ودعم الناشطين، وإنتاج المؤشِّرات الحقوقية.

أبرز أدواتها هو مؤشِّر قوس قزح (Rainbow Europe Index) الذي يصنِّف الدول الأوروبية بناءً على قوانين الاعتراف بالهويَّة الجندريَّة، الزواج والتبنِّي المثلي، ودمج مفاهيم الجندرة في التعليم. يُستخدم هذا التَّصنيف من قِبل الاتحاد الأوروبي ووسائل الإعلام للضغط على الحكومات ووصم الدول الرافضة بـ «الرجعية».

وقد تحوَّلت (ILGA-Europe) من منظمة حقوقية إلى فاعل ثقافي وأيديولوجي يُعيد تشكيل مفاهيم الأسرة والهوية في أوروبا، مستعملة أدوات التمويل والتقارير والتأثير السياسي. يصطدم هذا الدور بممانعة المجتمعات الدينية والمحافظة التي ترفض فرض تصوُّر أحاديٍّ للهويَّة الجندرية[1].

ومن أمثلة التَّأثير:

- بولندا والمجر تعرَّضتا لعقوبات، وجرى تعليق تمويلات أوروبية بسبب تصنيف منخفض من (ILGA)
- في المقابل، كرَّمت مالطا وألمانيا وبلجيكا لتشريعات «تقدُّمية»، ما شجَّع دولاً أخرى على السَّير في الاتجاه ذاته.

فيما باتت تصنيفات (ILGA-Europe) تُستعمل باعتبارها أداة في العلاقات الدولية لتحديد "شرعية" الدولة خُلُقيًّا وثقافيًّا، ما يُكرِّس نموذجًا غربيًّا مهيمنًا يقصي المخالفين. هذا ما يجعلها - بحسب (أنطونيو غرامشي) - مثالاً على الهيمنة الثقافية التي تُمارَس لا بالقسر، بل عبر التكرار والإقناع النَّاعم باسم "الحقوق". ومع تنامي هذا النُّفوذ، تتصاعد مقاومة المجتمعات المحافظة التي ترى في نشاط (ILGA-Europe) تهديدًا لهويَّتها القيميَّة، وفرضًا أيديولوجيًّا مموَّهًا بعبارات الحرِّية[2].

---

1 - ILGA

2 - ILGA-Europe: Rainbow Europe Map and Index. https://www.ilga-europe.org

ب. منظَّمة: (Human Rights Watch وAmnesty International) وتطويع خطاب حقوق الإنسان لتبرير الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي.

تُعد (Human Rights Watch) و(Amnesty International) من أبرز المنظَّمات الحقوقية ذات النفوذ العالمي، وقد وسَّعتا منذ التسعينيَّات مفهوم حقوق الإنسان ليشمل "الحقوق الجندرية" و"الميول الجنسية". أصبح انتقاد المثليَّة أو التحوُّل الجنسي يُصنَّف بـ "خطاب كراهية"، ويدرج ضمن "انتهاك الكرامة".

تُصدر المنظَّمتان تقارير دورية تضغط عبرها على الحكومات لتعديل قوانين الأسرة والتعليم والهويَّة، وتدعو الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات بحقِّ الدُّول الرافضة، بوصفها "قمعيَّة" أو "معادية للإنسانية". ففي مصر والمغرب ودول الخليج، أدانت (HRW) قوانين تجريم المثليَّة، فيما شجبت Amnesty قوانين أوغندا ونيجيريا، معتبرة رفض التَّحوُّل الجنسي "رِدَّة حضارية"[1].

كما مارستا ضغطًا على الاتحاد الأوروبي لمحاسبة حكومات كالمجر وبولندا لرفضها "التربية الجندرية" في المدارس. أثار هذا الدور جدلًا واسعًا؛ حيث تُتَّهم المنظَّمتان بالانحياز الأيديولوجي، وتجاهل قضايا كبرى كالفقر أو الاحتلال، لصالح رؤية جنسية محدَّدة. فيما تُنتقد (HRW) و (AI) لتحوُّلهما من مراقبتين حقوقيتين إلى فاعلين أيديولوجيين، يروِّجان لهويَّة غربية تُعتبر "طبيعية" وملزمة، ما يثير رفضًا واسعًا في المجتمعات المحافظة التي ترى في نشاطهما اختراقًا ثقافيًّا يهدِّد بنيتها القِيَميَّة.

ج. منظَّمة (Open Society Foundations): تموِّل برامج تعليمية وإعلامية تدعم قضايا الجندرة والتحوُّل الجنسي.

(Open Society Foundations) (OSF) هي شبكة عالمية أسَّسها (جورج سوروس- George Soros)، تُروِّج للديمقراطية، وحرِّية التعبير، و"المجتمعات المفتوحة" وفق الفلسفة الليبرالية الجذريَّة. تنشط في أكثر من ١٠٠ دولة، وتُعدُّ من أكبر الجهات المانحة لمشاريع تتعلَّق بالحكم، والإعلام، والتعليم، و"العدالة الاجتماعية"، ومنها قضايا الجندرة والمثليَّة. تدعم

١ - تقرير منظمة العفو الدولية (أبريل ٢٠٢٥): "الفوضى والقسوة: ١٠ هجمات متراكمة على حقوق الإنسان". https://www.amnesty.org

(OSF) برامــج لتعديل المناهج نحو "تعدُّد الهويَّات الجندريَّة"، وتدريب المعلِّمين على "اللغة الشاملة"، وتمويل حملات إعلامية تروِّج للتحوُّل الجنسي والمثليَّة، خاصَّة في الدول النَّامية. كما تشترط في تمويلها التزام المؤسَّسات بقيم "الانفتاح"، ما يضع المجتمعات بين خيارَي التحديث أو التخلِّي عن مرجعيَّاتها الدينية والثقافية[1].

فمن خلال تمويل مراكز أبحاث ومحتوى إعلامي وفنِّي، تُعيد (OSF) تشكيل مفاهيم الأسرة والهويَّــة. وقد أســهمت في إدخال مفاهيم مثــل "الجندر قابــل للتغيير" و"لا جنــدرَ طبيعيًّا"، وترويجها باعتبارها قيمًا إنسانية. يُنظر إلى هذا النَّشاط في المجتمعات المحافظة بوصفه تدخُّلاً أيديولوجيًا مموَّه بالتَّنمية، يهدِّد القيم الأسرية، ويعيد هندســة الوعي الثقافي. فيما شهدت دول مثل جورجيا وتونــس احتجاجات تتهم (OSF) بترويج "تفكيــك الهويَّة" و"الانحلال". ورغم تقديمها الدَّعم النَّسويَّ وتمويلها مشاريع لقيادات نسويَّة ومتحوِّلين جنسيًّا، فإن رؤيتها الليبرالية تُقابَل برفض متصاعد، خصوصًا في الشرق الأوسط وأفريقيا.

وبتمويلهــا مبادرات تعليمية مثل "Open Minds"، وســعيها لدمــج "العدالة الجندرية" في التَّعليم، تمــارس (OSF) تأثيرًا ناعمًا وعميقًا في القيم والمعايير الاجتماعية، ما يُثير جدلاً حول دور التَّمويل الأجنبي في إعادة صياغة الهويَّة الثقافية للمجتمعات[2].

٢ - آلياتُ عملِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في مجالِ الشُّذوذِ الجنسيِّ

أ. آليَّة الضَّغطُ السِّياسيُّ عبرَ الحملاتِ والمذكّرات.

تلعب منظَّــمات المجتمع المدني دورًا محوريًّا في الدِّفاع عــن حقوق المثليِّين والمتحوِّلين جنسيًا، من خلال ممارسة ضغط سياسي ناعم وفعَّال يُعرف بـ «القوَّة النَّاعمة». تُستخدم هذه القوَّة لتغيير السِّياســات العامة، وتشكيل الرأي العام، وتعزيز الاعتراف القانوني والاجتماعي بحقوق مجتمع الميم، دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة أو الصِّدام السِّياسي.

1 - Global Resources Report. Tracking Funding for LGBTI Rights, 2021–2022. https://globalresourcesreport.org

2 - Open Society Foundations. Multiple Reports on Gender and Justice. https://www.opensocietyfoundations.org

تُستخدم القوَّة النَّاعمة من قبل منظَّمات المجتمع المدني لتغيير التصوُّرات والمواقف تجاه قضايا مجتمع الميم، من خلال:

- التَّوعية والتثقيف: إطلاق حملات إعلامية وبرامج تعليمية تهدف إلى زيادة الوعي بحقوق المثليِّين والمتحوِّلين جنسيًّا.
- بناء التَّحالفات: التعاون مع مؤسَّسات حكومية، ومنظَّمات دولية، ووسائل إعلام لتوسيع نطاق التأثير.
- التَّأثير في السِّياسات: الضَّغط من أجل سنِّ تشريعات تحمي حقوق مجتمع الميم، مثل قوانين مكافحة التمييز والاعتراف القانوني بالهويَّة الجندريَّة.

وفقًا لمركز الدِّراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) [1]، فإن منظَّمات المجتمع المدني قد نجحت في تحقيق تقدُّم ملحوظ في الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع الميم في عدد من الدُّول خلال العقد الماضي. وهناك عدد من الأمثلة البارزة على منظَّمات عاملة في هذا المجال:

- حملة حقوق الإنسان[2] (HRC) أكبر منظَّمة للدِّفاع عن حقوق المثليِّين في الولايات المتحدة، تعمل على حماية وتوسيع حقوق مجتمع الميم من خلال الضغط السياسي والتَّثقيف العام.
- (All Out) منظَّمة دولية غير ربحية تركِّز على الدِّفاع السياسي عن حقوق مجتمع الميم، وتعمل على تغيير السِّياسات من خلال حملات عالمية وتعبئة جماهيرية[3].

لكن على الرغم من النَّجاحات، تواجه منظَّمات المجتمع المدني تحدِّيات متعددة، منها:

- القيود القانونية ففي بعض الدُّول، تُواجه هذه المنظَّمات قوانين تُقيِّد من قدرتها على العمل بحرِّية، مثل حظر التجمُّعات أو فرض قيود على التَّمويل.
- المعارضة الثَّقافية والدينية: تُواجه مقاومة من قبل جماعات محافظة ترى في نشاطاتها تهديدًا للقيم التقليدية.

1 - CISI: «Supporting the LGBTI Agenda: Why It Matters for Civil Society, pp17-22.

2 - HRC: The Soft Power of Inclusion: LGBTQ Equality in Japan, pp18-25.

3 - CISI: «Supporting the LGBTI Agenda: Why It Matters for Civil Society, pp17-22.

- الضَّغط السِّياسي: في بعض الحالات، تُستخدم السِّياسات الحكومية لتقويض عمل هذه المنظَّمات، مثل تقليص التَّمويل أو فرض رقابة على أنشطتها.

تمُـارس منظَّـمات المجتمع المدني ضغطًا سياسـيًّا ناعـمًا، لكنه فعَّال مـن خلال: حملات إلكترونيـة وتظاهرية منظَّمة تسـتهدف الحكومات، والوزارات، والبرلمانـات، وتقديم مذكرات قانونيـة تدعو إلى تعديـل القوانين المحلِّية المتعلِّقة بالهويَّة الجنسـيَّة، وحرِّيـة الميول، و«عدم التمييز». كما التعاون مع البرلمانيين المتعاطفين مع القضية لتقديم مشاريع قوانين داعمة للمثليَّة والتَّحوُّل الجنسي. وتدويل الخطاب عبر اللجوء إلى الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي عند فشل الضغط الداخلي، لتصوير الحكومات المحافظة بوصفها «منتهكة للحقوق»؛ حيث مارست بولندا منظَّمات مدعومة من الخارج ضغوطًا على الحكومة بسبب إعلان "مناطق خالية من المثليَّة"، ممَّا دفع الاتحاد الأوروبي إلى تعليق بعض المساعدات التنمويَّة بغرض الضَّغط السياسي.

ب. آليَّة إنتاج المعرفة عبر التقارير والأبحاث

تعتمـد هذه المنظَّمات على إنتاج سرديَّات معرفية وأكاديميَّة موجَّهة، وتسـتخدمها باعتبارها أداة لإعادة تعريف مفاهيم مثـل «الأسرة»، و«الهويَّة»، و«النَّوع الاجتماعي». كما تصدر تقارير دورية توثِّق ما تسـمِّيه «انتهاكات ضد المثليِّـين والمتحوِّلين». وتموِّل أبحاثًا جامعية تُعيد تأطير الهويَّة الجنسـية والجندريَّة من منظور نفسي-اجتماعي جديد. وتُنشئ مؤشِّرات تصنيف للدُّول مثل مؤشِّر (ILGA) تُستخدم لفرض ضغط قيمي وسياسي.

هـذه المعرفة ليسـت محايدة، بل مؤطَّـرة ومصمَّمة لتغيـير تصوُّرات الرأي العـام تدريجيًّا، باستخدام لغة "الحقوق" و"العدالة" لتبرير رؤى راديكالية.

ج. آليَّة برامج التدريب والتَّثقيف في المدارس والجامعات.

أحـد أخطر آليات العمل يتمثَّـل في اختراق المنظومات التعليميَّة عـبر: إدخال مواد تعليميَّة تتحدَّث عـن «الهُويَّـات الجندريَّة المتعدِّدة». كذلك تدريب المدرِّسـين عـلى «مراعاة التنوُّع الجندري في الصُّفوف». وتشـجيع الأطفال على «استكشاف ميولهم الجنسيَّة» في سنٍّ مبكرة. وإنشاء أندية طالبيَّة مموَّلة لتعزيز «قبول الآخر» بمنظور جندري.

يُهدِّد هذا النَّوع من التَّدخُّل منظومة التربية التقليدية، ويصنع فجوة حادَّة بين الأجيال (الآباء/الأبناء)، ويُتَّهم بأنه يشجِّع على التشكيك في الهويَّة الفطرية للجنسين.

تتلقَّى معظم المنظَّمات التي تروِّج لقضايا الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي تمويلاً مباشرًا من: الاتحاد الأوروبي ومؤسَّسات تابعة للأمم المتحدة، وحكومات ليبرالية غربية مثل السُّويد، كندا، هولندا، ومؤسَّسات خاصَّة كبرى مثل (Open Society Foundations/ Ford foundation/Arcus Foundation)

يتمُّ ربط التَّمويل بتحقيق أهداف جندرية محدَّدة، ممَّا يعني أن الدَّعم الماليَّ مشروط بالأيديولوجيا، وليس حياديًّا. بالنتيجة، تتحوَّل هذه المنظَّمات إلى أذرع تنفيذية لمشروع ثقافي غربي في الدُّول الأخرى، ولا تعبِّر بالضَّرورة عن احتياجات أو أولويَّات الشعوب المستهدفة.

د. آليَّة التَّعاون مع وسائل الإعلام لتعزيز رسائل الهُويَّة الجنسيَّة.

تعمل هذه المنظَّمات مع الإعلام عبر إنتاج حملات دعائيَّة تلفزيونية ورقميَّة، وتدريب الصحفيِّين على استخدام مصطلحات مثل «العبور الجندري»، و«غير ثنائي»، و«الهوية الذاتية». كما الضغط على وسائل الإعلام الكبرى لإقصاء الأصوات المعارضة تحت مسمَّى «خطاب الكراهية»، ودعم المؤثِّرين والفنَّانين لترويج ثقافة «الحرية الجندرية» من خلال المسلسلات، والأغاني، والبرامج. يجري تطبيع الأفكار الجندرية الجديدة إعلاميًّا، حتى في البيئات غير المتقبِّلة لها، ممَّا يؤدِّي إلى تصادم مجتمعي وقيمي، وتغييب الأصوات المعارضة بدعوى «التسامح والحقوق».

من هذا المنطلق، تعمل منظمات المجتمع المدني وفق بنية متكاملة: من خلال الضغط السياسي لتغيير القوانين، وإنتاج المعرفة لتأطير الرؤى والأفكار علميًّا. مضافًا إلى اختراق التعليم لتشكيل الأجيال الجديدة، واستغلال التمويل والإعلام لفرض سردية ثقافية جديدة. تمكِّن هذه الآليات، مجتمعة، المنظمات إيَّاها من إحداث تحوُّل ثقافي تدريجي، لكنه عميق وخطير، خصوصًا في البيئات المحافظة التي تقاوم هذا التغيير، لكنها تفتقر إلى موارد وخطاب مضاد.

ثالثًا: التَّأثير في المجتمعات المحافظة - دراسة حالة

١ - أوروبا الشرقيَّة (بولندا والمجر)

على عكس أوروبا الغربية ذات التقاليد الليبرالية، فإن أوروبا الشرقية (خصوصًا بولندا والمجر)

تحتفظ بإرث ديني وقومي محافظ مثل:

* بولندا يغلب عليها الطابع الكاثوليكي التقليدي.
* المجر تستند إلى خطاب قومي - مسيحي يربط الهويَّة الوطنية بالقيم الأسرية.

لذلك، يُنظر إلى أفكار التحوُّل الجنسي والشذوذ الجنسي بوصفهما أفكارًا أجنبية دخيلة، مدفوعة بضغط من بروكسل (الاتحاد الأوروبي) ومنظَّمات غربية غير حكومية. لقد واجهت منظَّمات (LGBTQ+) مقاومة شديدة من الحكومات المحافظة، وجرى سنُّ قوانين لمنع "الترويج للجندر" في المدارس. وقد ظهرت مقاومة رسمية عبر تشريعات مضادَّة ومنع "الدعاية الجندرية" ومنها[1]:

أ. بولندا:

- أعلنت بلديات عدَّة نفسها منذ ٢٠١٩ «مناطق خالية من أيديولوجيا المثليَّة» -(LGBT Free Zones)
- دعمت الحكومة المحافظة (حزب القانون والعدالة) هذه الإجراءات، بحجَّة حماية "الأسرة البولندية التقليدية".
- رفضت بولندا إدخال مواد تعليمية تدعم التنوُّع الجندري إلى المناهج المدرسية، رغم ضغوط الاتحاد الأوروبي.
- وصف وزير التعليم هذه الحملات بأنها "تجريب أيديولوجي على الأطفال".
- ب. المجر:
- في عام ٢٠٢١، أقرَّت حكومة (فيكتور أوربان-Viktor Orbán) قانونًا يمنع «الترويج لمحتوى جنسي غير تقليدي أو تغيير الجنس» للأطفال.
- يشمل الحظر:
  * حجب المحتوى المتعلِّق بالتحوُّل الجنسي في وسائل الإعلام والمدارس.
  * حظر المنظَّمات من تنظيم ورش عمل عن الجندر للأطفال دون موافقة الدولة.
- اعتبر القانون «إجراءً لحماية الأطفال»، وجرى تبريره على أساس «حق الدولة في التربية القيمية».

1 - Global Resources Report (2021–2022).

أثار القانونان غضب الاتحاد الأوروبي الذي اتَّهم المجر وبولندا بانتهاك «حقوق الإنسان»، وتعرَّضتا لعقوبات مالية وتعليق بعض المساعدات. من منظور الدولتين، المسألة ليست مجرَّد خلاف حقوقي، بل هو صراع حضاري على طبيعة الإنسان والمجتمع. من هذا المنطلق، ترى الحركات الليبرالية الغربية الهويَّة الجندرية مسألة حرِّية فردية. فيما ترى بولندا والمجر أن الهوية الجندرية ترتبط بالطبيعة الإنسانية والدين والأسرة، وأن المساس بها يُعد تهديدًا للهوية الوطنية.

تصف الحكومات المحافظة هذه الضغوط بأنها «استعمار ثقافيٌّ جديد»، يجري عبر التمويل والهيمنة القانونية من بروكسل. في كِلا البلدين، لا تقتصر المقاومة على الحكومات، بل تشمل: الكنيسةَ الكاثوليكية في بولندا، التي نظَّمت حملات توعية ضد «أيديولوجيا الجندر». والمنظَّماتِ الأهليَّة المحافظة التي تعمل على فضح تمويل منظَّمات (LGBTQ+) والتصدِّي لبرامجها في المدارس. كما تشمل المفكِّرين والأكاديميين التقليديِّين الذين يكتبون بشكل مكثف عن "انهيار الغرب خُلُقيًّا"[1].

خلق هذا الصراع، داخليًّا، انقسامًا مجتمعيًّا بين المحافظين والليبراليين. كما نجم عنه زيادة في الاستقطاب السياسي عن قضايا الهويَّة، وتعزيز القومية والتقاليد بوصفهما خطَّ دفاع ضدَّ "الغرب الثقافي". أمَّا خارجيًّا، فقد خلق توتُّرًا في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي. ناهيك عن استخدام هذه القضايا بوصفها ورقة انتخابية من الطرفين. مضافًا إلى ظهور "محور محافظ" أوروبي يضمُّ دولاً أخرى مثل سلوفاكيا وصربيا، يعارض السياسات الليبرالية الغربية.

تمثِّل بولندا والمجر نموذجًا واضحًا للصِّدام بين القيم التقليدية والرؤى الليبرالية العالمية. لا تُفهم مقاومتهما باعتبارها سياسات داخلية فقط، بل جزءًا من معركة أوسع عن من يملك سلطة تعريف الإنسان، والعائلة، والحرِّية. وبذلك، تطرح تجربتهما أسئلةً حادَّة أمام الدُّول الأخرى:

هل تخضع المجتمعات المحافظة لإملاءات المنظَّمات الدولية؟ أم أنها تمتلك حق الدفاع عن مرجعيَّاتها الثقافية والدينية في وجه التَّدويل القيمي؟

٢ - الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة:

سنَّت ولاياتٌ مثل تكساس وفلوريدا قوانين تمنعُ تعليم التحوُّل الجنسيِّ للأطفال. رغم ريادة

1 - ResearchGate. "Beyond Binary: (Re)Defining Gender for 21st Century Disaster Risk Reduction…" https://www.researchgate.net/publication/336654231

الولايات المتحدة في ترسـيخ «حقوق الجندر» على المستوى العالمي، فإن الداخل الأمريكي يشهد انقسامًا حادًّا بين التيَّار الليبرالي والتيَّار المحافظ. وتنقسم الولايات الأمريكية سياسيًّا وثقافيًّا إلى: ولايـات زرقاء (ليبرالية) كـ كاليفورنيا ونيويورك: تدعم قضايا التحـوُّل الجنسي والمثليَّة. وولايات حمراء (محافظة) كـ تكساس وفلوريدا: ترفض تعليم التحوُّل الجنسي للأطفال وتدافع عن مفهوم «الأسرة الطبيعية».

هنـاك عدد من التَّشريعـات المناهضة لتعليـم التَّحوُّل الجنسي وثقافة الشُّـذوذ، وأهمها في فلوريدا وتكساس:

أ - فلوريدا: Don't Say Gay Bill

في عـام ٢٠٢٢، أصدر حاكم فلوريدا الجمهوري (رون ديسـانتيس-Ron DeSantis) قانونًا يُعرَف إعلاميًّا بـ «لا تقل مِثليّ» (Don't Say Gay)؛ حيث ينصُّ القانون على[1]:

* منع تدريس قضايا الهويَّة الجندريَّة والتوجُّه الجنسي للأطفال حتى الصفِّ الثَّالث الابتدائيِّ.
* منع المعلِّمـين من طرح مفاهيم التحـوُّل الجنسي أو الهويَّـة الجندريَّة دون إذن أولياء الأمور.
* تمكين أولياء الأمور من مقاضاة المدارس التي تنتهك القانون.

يبدو أنَّ الهدف المعلن هو حماية الطُّفولة من التَّوجيه الأيديولوجي المبكر، وضمان أن تكون التَّربية الجنسية مسؤوليَّة عائلية. لكنَّ هذا القانون واجه ردود أفعال وانتقادات شرسة من منظَّمات (LGBTQ+) والإعلام الليبرالي، وجربوصفه بأنه "قمعيٌّ وتمييزيٌّ". بالمقابل، حصل على تأييد واسع من الأسر المحافظة واعتُبر خطوة لحماية القيم الأسرية.

ب. تكساس: التَّصعيد ضدَّ «الرعاية الجندريَّة للأطفال»

في ٢٠٢٢، صنَّف حاكم تكسـاس (غريغ أبـوت-Greg Abbott) عمليَّات التحوُّل الجنسي الجراحيَّة أو الهرمونيَّة للأطفال بأنها "إساءة معاملة للأطفال". وبموجب هذا التَّصنيف يمكن فتح

١ - قانون حقوق الوالدين في التعليم" (قانون "لا تقل مثلي")، فلوريدا، ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

تحقيقات بحق الأهالي الذين يسمحون لأطفالهم بالخضوع لعلاجات جندريَّة. كما يمكن تقييد البرامـج التعليمية التي تناقش التحوُّل الجنسي في المـدارس العامَّة. وحظر التَّمويل الحكومي للمراكز الصحِّية التي تقدِّم "الرعاية الجندريَّة" للقاصرين. طبعًا؛ أثارت هذه الإجراءات عاصفة من الجدل القانوني والحقوقي، لكنها نالت استحسان التيَّارات الدينية والاجتماعية المحافظة[1].

وواحدة من أكثر القضايا الجدليَّة هي مشاركة النساء المتحوِّلات (ذكور سابقًا) في المسابقات الرياضية النِّسـائية. ويُتَّهـم بعض المتحوِّلين بأنهـم يحتفظون بامتيازات بيولوجيـة (مثل القوَّة العضلية)، ممَّا يمنحهم تفوُّقًا غير عادل على الإناث البيولوجيات.

أكثر من ٢٠ ولاية أمريكية، منها فلوريدا وتكساس، سنَّت قوانين تمنع مشاركة المتحوِّلين في الفرق الرياضية التي لا تتطابق مع جنسـهم عند الولادة. كما يجري التَّرويج لهذه القوانين على أنها: حماية للعدالة التَّنافسـية في الرِّياضة. ودفاع عن حقوق النِّسـاء البيولوجيات من التَّهميش والتَّراجع. ومن الأمثلة ذلك، قضية (ليا توماس- Lia Thomas)، سبّاحة متحوِّلة فازت في بطولة نسـوية، أثارت استياءً واسـعًا بين الجمهور الرياضي والرياضيَّات أنفسهنَّ. والحركات النَّسوية الكلاسـيكية (التي لا تتبنَّى الفكـر الجندري) أبدت تحفُّظها، معتبرة أن النَّسـوية الجديدة تدمِّر مكتسبات المرأة لصالح رؤى جندريَّة غامضة.

هناك عدد من الـدلالات لهذه المقاومـة وأبعادها، فعلى المسـتوى الاجتماعي، تؤكِّد هذه التطوُّرات أن التحوُّل الجنسي ليس موضوعًا محسـومًا حتى في الديمقراطيات الغربية. وتظهر هشاشـة الإجـماع الأمريكي على قضايـا الهويَّـة الجندرية. كما يتشـكَّل تيَّار شـعبي أمريكي واسـع (خصوصًا بين الآباء) يشـعر بالقلق من استغلال الأطفال سياسـيًّا في قضايا الهُويَّة. أمَّا على المسـتوى السـياسي، فقد تحوَّلت قضايا الجندر إلى أداة انتخابيـة مركزية: فالجمهوريُّون يسـتخدمونها لحشـد التيَّار المحافظ والديني. أمَّا الديمقراطيون فيدافعون عنها ضمن خطاب «الحقوق المدنية».

رغم أن الولايات المتَّحدة تُعدُّ في مقدِّمة الدول التي تدعم منظَّمات (LGBTQ+) عالميًّا، فإن المجتمع الأمريكي ذاته يشهد مقاومة قويَّة داخل بعض الولايات المحافظة التي ترى في قضايا

1 - McCaskill, N., Affirming students gender identity could mean fines for Texas Schools, 2025, p3.

التحوُّل الجنسي تهديدًا للأسرة والطفولة. وتُظهر القوانين التي سُـنَّت في تكساس وفلوريدا أن الجدل ليس مجرَّد جدل ثقافي، بل هو سياسي وتشريعي عميق، ويُتوقَّع أن يستمرَّ في التَّصاعد، خاصَّة مع اقتراب كل دورة انتخابية[1].

٣ - الجاليات المسلمة في الغرب

تشـكِّل الجاليات المسـلمة في أوروبا وأمريكا الشـمالية كُتلاً سـكانية متزايدة، وتستند إلى مرجعية دينية ترفض الشُّـذوذ الجنـسي والتحوُّل الجندري، انطلاقًا من قيـم قرآنية تعتبر الأسرة وحدة أساس تقوم على العلاقة التقليدية بين الرجل والمرأة.

وترفض هذه الجاليات إدماج ثقافة الجندر في التعليم والمجال العام، ليس بدافع تقليدي فقط، بل لقناعة عقدية جماعية تُمارس في البيوت والمساجد والمراكز الإسلامية. وقد برزت أشكال المقاومة بوضـوح في بريطانيـا، خصوصًا في برمنغهام عـام ٢٠١٩؛ حيث رفض الأهـالي مناهج الجندر، واعتـبروا إدراجهـا تعدِّيًا على حقِّ الأسرة التربوي. تمسَّـكت الحكومة مـن جانبها بتلك المناهج بوصفهـا جزءًا مـن «القيم البريطانية الحديثة». ففي فرنسـا، تُتَّهم الجالية المسـلمة بـ«الانعزالية» عندما تعترض على مناهج تروِّج لـ«الهويَّة الجندريَّة»، رغم أن هذا الاعتراض يعكس تمسُّكًا بالقيم الإسلامية. وفي كندا وألمانيا، نُظِّمت احتجاجات واسعة عام ٢٠٢٣ ضدَّ تعليم الجندر، شارك فيها مسلمون ومسيحيون محافظون. وعلى الرغم من سلمية هذه المقاومة، يواجه المسلمون تحدِّيات كبـيرة: لا يمتلكون أدوات تشريعية مؤثِّرة، ويُصوَّرون في الإعـلام بوصفهم «رجعيِّين» أو «معادين للمساواة». كما يتعرَّض أئمَّة المساجد والنشطاء لملاحقات قانونية بحجَّة «رهاب المثليِّين».

إنَّ اسـتراتيجيات المقاومة تشمل التظاهر السـلمي، والمرافعة القانونية، وحملات التوعية، والتحالف مع جماعات دينية محافظة. وتشير هذه الظاهرة إلى أن «التنوُّع الثقافي» في الغرب لا يعني بالضرورة الانسـجام، بل يفضح تصادمًا قيميًّا عميقاً. وترى الجاليات المسلمة أن احترام التنوُّع ينبغي أن يشـمل القيم الدينية، لا فرض نموذج أحاديٍّ باسـم «حقوق الإنسـان». كما أن استمرار فرض ثقافة الجندر قد يعمِّق العزلة ويحوِّل المقاومة من ثقافية إلى سياسية، ويؤكِّد وجود تصادم حضاري داخلي في المجتمعات الغربية.

1 - The Washington Post: Florida bans teaching about gender identity in all public schools, pp2-6.

رابعًا: الخطاب الإعلامي والدَّعم السياسي لثقافة الشُّذوذ الجنسيِّ

١ - دور الإعلام في تكوين الوعي الجندريِّ

لم يعد الإعلام مجرَّد ناقل للأحداث، بل أصبح فاعلاً ثقافيًّا يعيد إنتاج المفاهيم والقيم. ففي العقود الأخيرة، أدى الإعلام دوراً محوريًّا في إعادة تشكيل المفاهيم المتعلِّقة بالجنس والهويَّة، خصوصًا من خلال أدوات الإعلام البصري مثل نتفليكس وهوليوود.

أ - الترَّويج للهُويَّات الجندريَّة عبر نتفليكس وهوليوود

فعلى منصَّة نتفليكس التي تعدُّ إحدى أبرز المنصَّات الدَّاعمة للهويَّة الجندريَّة المتحوِّلة والشُّذوذ الجنسي. تصاعدت الإنتاجات التي تدمج شخصيات مثلية ومتحوِّلة جنسيًّا في معظم الأعمال، بما فيها تلك الموجَّهة للأطفال والمراهقين. وبدت تصوِّر العَلاقات المثليَّة باعتبارها أمرًا طبيعيًّا ويوميًّا، وأضْفت على هذه الفئات صفة «الضحايا» لتبرير الدِّفاع عنها اجتماعيًّا؛ حيث إنَّ هناك عددًا من الأمثلة، ومنها:

- "Sex Education" مسلسل يروِّج بحرِّية للعلاقات المثليَّة ويطرح الهويَّة الجندريَّة باعتبارها مجالاً للاختيار الشخصي.
- "The Prom" و"Heartstopper": أعمال تحتفي بالمثليَّة بصفتها قيمة إنسانية.
- كذلك في هوليوود، فمنذ بداية الألفيَّة الثَّانية، بدأ تحوُّل ثقافي واضح في السينما الأمريكية:
- دعم الشُّذوذ انتقل من الهامش إلى المركز.
- أصبحت الشخصيَّات (LGBTQ+) شائعة ومُمثَّلة بإيجابية وإلهام.
- غالبًا ما تمُنح الجوائز الكبرى لأعمال تتناول قضايا الهويَّة الجندرية. هناك مثال على ذلك، وهو فيلم "The Danish Girl" (٢٠١٥) الذي تناول قصَّة أوَّل متحوِّل جنسيًّا، ولاقى احتفاء إعلاميًّا وأكاديميًّا واسعًا[1].
- تصوير المعارضين على أنهم رجعيُّون أو متطرِّفون:

يميل الإعلام إلى تصنيف الرَّافضين لقضايا الهوية الجندرية على أنهم أعداء للتقدُّم؛ حيث

1 - The Texas Tribune: "Texas Bans Gender-Affirming Care for Minors." June 2023.

يُستخدم خطاب الإقصاء الثقافي لتهميش الأصوات المحافظة، واللافت هنا هو ربط خطاب الرَّفض بالدِّين والتعصُّب.

٢ - الأحزاب الليبرالية ودعم قضايا الجندر

منذ نهاية الحرب الباردة، وسَّعت الأحزاب الليبرالية الغربية مفهوم الحقوق ليشمل: الحقوق الجنسية، الهُويَّة الجندريَّة، حقوق الأقليَّات كـ (LGBTQ+).. ومن مظاهر التبنِّي، دمج قضايا (LGBTQ+) في البرامج الانتخابية (الديمقراطي الأمريكي، الليبرالي الكندي، حزب الخضر الأوروبي، وغيرها). وسنُّ تشريعات تسمح بتغيير الهويَّة الجندريَّة دون شروط طبِّية، وكذلك إدخال الهويَّة الجندريَّة في المناهج المدرسية، وتوفير حماية قانونية خاصَّة ضدَّ ما يُعرف بـ «خطاب الكراهية». مضافًا إلى رفع أعلام قوس قزح على المباني الرسمية والمشاركة في أشهُر الفخر.

من دوافع هذا التبنِّي، استقطاب النَّاخبين الشَّباب والتَّمدُّنيين، والتَّعاون مع منظَّمات مثل (ILGA) و(Stonewall)، والحصول على تمويل سياسي وإعلامي من جهات ليبرالية مؤثِّرة، مضافًا إلى ربط قضايا الجندر بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أي تأسيس الإطار الأيديولوجي الذي يحمي هذه الخيارات، وذلك بجعل قضايا الجندر رمزًا لليبيرالية العالمية. وما يربط هذه الخيارات كلّها هو جملة من الآليات المتمثِّلة في المساواة أمام القانون تعني قبول زواج المثليِّين. وتُقدَّم حرِّية الهويَّة باعتبارها حقًّا فرديًّا بحتًا، مضافًا إلى تصنيف المعارضين لهذه الخيارات ضمن خانة المتطرِّفين أو الرجعيِّين. ومثال ذلك، يتبنَّى الحزب الديمقراطي الدفاع عن المتحوِّلين جنسيًّا في الولايات المتحدة (تصريحات «بايدن»). كما في كندا؛ حيث صدرت قوانين تحظر «العلاج التحويلي» بدعم من حزب (ترودو-Justin Trudeau). واللَّافت أيضا أن في الاتحاد الاوروبي جرى وضع شروط ضمنيَّة في قوانين (LGBTQ+) للتقارب مع أوروبا (بولندا والمجر).

بالنتيجة، تحوَّلت الأحزاب الليبرالية الغربية من مجرَّد حليف قانوني لقضايا الجندر، إلى فاعل أيديولوجي يعيد تعريف مفاهيم الديمقراطية والحرِّية عبر منظور واحد. هذا التحوُّل، رغم مظاهره التقدُّمية، يُهدِّد التعدُّد الثقافي والديني ويحوِّل الفضاء العام إلى ساحة صراع قيمي، لا إلى مجال تعايش فعلي.

خامسًا: ما حقَّقته منظَّماتُ المجتمع المدنيِّ في الغربِ والوطنِ العربيِّ

١ - تغييرُ المنظومةِ التعليميَّةِ والإعلاميَّةِ في الغربِ

إلى حد كبير، نجحت هذه المنظَّمات المدنية في الغرب في تغيير المنظومة التعليمية والإعلامية. ففي التَّعليم، تمكَّنت هذه المنظَّمات، عبر الضغط السِّياسي وتوجيه السِّياسات التعليمية، من إدراج مفاهيم الهويَّة الجندرية والعلاقات غير التقليدية ضمن المناهج الرسمية. اليوم، تُدرَّس في كثير من المدارس الغربية (خصوصاً في أوروبا الغربية وكندا وبعض ولايات أمريكا):

- مفاهيم مثل «الهُويَّة الجندريَّة مرِنة»،
- «الطِّفل يستطيع اختيارَ جِنسه»،
- «الأسرة لا تقتصر على ذكر وأنثى».

مضافًا إلى عدد من البرامج مثل (Sexual Orientation and Gender Identity)(SOGI) في كندا، أو التوجيهات التعليمية في السويد وهولندا؛ حيث تُعدُّ نماذجَ على هذا الاختراق[1].

في الإعلام، هناك سيطرة شبه تامة على الخطاب الإعلامي من قِبل جميع القنوات الكبرى مثل BBC/ CNN/ France24، وقنوات نتفليكس وهوليوود، التي تُروِّج للهُويَّات الجندرية المختلفة بشكل إيجابي. وقد جرى تقليص ظهور أيِّ خطاب معارض على أنه "رهاب جنسي" أو "خطاب كراهية". مضافًا إلى التَّغطيات الإعلامية لأحداث "Pride" و"المسيرات المثليَّة" التي باتت معيارًا للانفتاح والحداثة.

أصبح هناك اعتراف سياسي وقانوني كامل في أغلب دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بزواج المثليِّين، وبحقِّ تبنِّي الأطفال للمثليِّين. مضافًا إلى إمكانية تغيير الهُويَّة الجندريَّة قانونيًّا، وإنشاء حماية قانونية صارمة ضد ما يُسمَّى "خطاب الكراهية" تجاه المثليِّين والمتحوِّلين. وهذا الدعم يأتي من الأحزاب الليبرالية والبرلمان الأوروبي، والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

إنَّ النجاح الأكبر لهذه المنظَّمات يكمن في «تطبيع» الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي في العقل الجمعي. وحيث لم تعد هذه المفاهيم «استثناءً ثقافيًّا»، بل تحوَّلت إلى قاعدة معياريَّة جديدة تُربط بحقوق الإنسان والحرِّية.

1 - European Journal of Public Health, Teachers' perspectives on positive and inclusive sex education in Dutch secondary schools, p3.

٢ - اختراقٌ جزئيٌّ في بعضِ الدُّولِ الإسلاميَّةِ رغمَ المقاومةِ.

رغـمَ نجاح هذه المنظَّمات في الغرب، فإن محاولاتها في العالم الإسـلامي واجهت مقاومة ثقافية ودينية قويَّة، ومع ذلك حقَّقت بعض الاختراقات المحدودة:

أ - أشكال الاختراق الجزئي

يجري الاختراق عبر فرض رؤى ثقافية بواسطة التَّمويل والمنظَّمات المحلِّية:

* تمُـوِّل منظَّمات مثل (Open Society) و(UNDP) منظَّماتٍ محلِّية في دول مثل لبنان، تونس، المغرب، والأردن للترَّويج لقضايا "النَّوع الاجتماعي".
* تسـتخدم هذه المنظَّمات خطابَ الحقوق والحماية (مثـل: مكافحة العنف ضدَّ المثليِّين) كمدخل لاختراق الفضاء العام.
* التسـلُّل عبر الإعلام الرقمي (وسائل التواصل الاجتماعي)؛ حيث إنَّ هناك آلاف الصَّفحات على إنستغرام وتويتر ويوتيوب تروِّج للشُّذوذ والتَّحوُّل في الدُّول العربية بلغة محلِّية/شبابية.
* استغلال ضعف الرقابة الحكومية في بعض البلدان لتقديم محتوى "تثقيفي" عن التحوُّل الجنسي والهُويَّة الجندريَّة.
* نشـوء نخب ثقافية مدافعة عـن هذه القضايـا؛ إذ بدأت تظهر كتابات وبودكاسـتات ومبادرات شبابية عربية تتبنَّى خطاب الجندر تحت راية "الحرِّيات الفردية". وفي بعض الأوساط الجامعية، بدأت هذه المفاهيم تُطرح باعتبارها مقولات "علمية" و"تقدُّمية".

ب. مظاهرُ المقاومةِ الثَّقافيَّة والدينيَّة

مـن مظاهر المواجهة الثقافية والدينية، اسـتخدام الخطاب الديني التقليـدي الذي لا يزال قويًّا وفاعلاً، خصوصًا في المؤسَّسات الإسلامية الرسمية (الأزهر، دار الإفتاء، المجامع الفقهية). كذلك الرفض الشـعبي واسع النطاق؛ حيث ما تزال الغالبية العظمى من شعوب الدول الإسلامية ترى في الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي انحرافًا خُلُقيًّا ودينيًّا. ومقابل ذلك، زاد الرَّفض الواضح لتدخُّل المنظَّمات الأجنبيـة في «إعادة صناعة القيم». مضافًا إلى ذلك، زادت التَّشريعات القانونية الصارمة في بعض

الدول (مثل السعودية، مصر، إيران، باكستان) لتمنع الترَّويج للشُّذوذ وتعتبره جرمًا جنائيًّا[1].

نجحت منظَّمات المجتمع المدني الغربية بشكل شبه كامل في تغيير البنية الثقافية والتعليمية والقانونية في الدول الغربية لصالح خطاب الهويَّة الجندريَّة والشُّذوذ الجنسي. أمَّا في الدول الإسلامية والمجتمعات المحافظة، فقد حقَّقت نجاحًا محدودًا واختراقات جزئيَّة، خصوصًا عبر أدوات غير مباشرة مثل الإعلام الجديد والتمويل، لكنها واجهت مقاومة دينية وشعبية عميقة حالت دون تحقيق الهيمنة الثقافية الكاملة.

ج - التحدِّياتُ التي تواجهها المجتمعاتُ المحافظةُ في الغربِ والعالمِ الإسلامي

ترتكز مجتمعات كثيرة على مرجعيَّات دينية ترى الشُّذوذ والتحوُّل الجنسي محرَّمات خلُقيَّة لا يُشرَّع لها. ويشمل هذا الرفض الأسرة، النُّخب الدينية والتعليمية، والمجتمع الأهلي. ففي دول كالسَّعودية، مصر، الجزائر، وباكستان، يُعدُّ إعلان الهويَّة المثليَّة تهديدًا اجتماعيًّا، ويُربط بالانحراف. وحتى في الغرب، تواجه قضايا (LGBTQ+) مقاومة من الجاليات المسلمة، والمسيحية المحافظة، والأقليات التقليدية. وتُنظر إليها باعتبارها أداة إمبرياليَّة ثقافية، لا امتدادًا لحقوق الإنسان. وبسبب هذا الرَّفض، تعمل المنظَّمات أحيانًا بسرِّية أو بخطاب مموَّه، وتُتَّهم بتشويه القيم الأسرية. ويواجه النشطاء تهديدات أو حملات تشهير. مع صعود اليمين المحافظ بعد ٢٠١٥، برزت شخصيات مثل (ترامب) في أميركا، و(أوربان) في المجر، و(ميلوني-Giorgia Meloni) في إيطاليا، والتيَّارات القومية في أوروبا، التي تتبنَّى مواقف حادَّة ضد (LGBTQ+): مناهضة تدريس الجندر، ومشاركة المتحوِّلين في رياضات النِّساء، وتبنِّي الأطفال من قبل الشَّواذ.

لقد اعتمدت دول عديدة تشريعات مضادَّة، كالمجر التي منعت تدريس المثليَّة دون إذن الأهل، وبولندا التي أعلنت مناطق "خالية من أيديولوجيا الجندر". كما سنَّت ولايات أميركية؛ مثل تكساس وفلوريدا قوانين تمنع تعليم الجندر للأطفال وإجراء عمليات التحوُّل للقاصرين.

وفي العالم الإسلامي، تجرِّم دول كإيران، السَّعودية، وباكستان المثليَّة والتحوُّل، ولا تعترف قانونًا بأي تغيير جنسي. ورغم توسُّع نفوذ منظَّمات(LGBTQ+) ، تواجه مقاومة متصاعدة دينية وسياسية، وتشريعات مضادَّة تُعيد النِّقاش حول شرعيَّة هذه السِّياسات في غير السِّياقات الغربية.

١ - أمينة خيري: العرب يواجهون مجتمع الميم في العصر الرقمي، ص٣.

الخاتمة

من خلال هذا البحث، يتَّضح أنَّ منظَّمات المجتمع المدني الغربية لا تؤدِّي دورًا محايدًا في المجال الحقوقي، بل أصبحت أداة ثقافية مركزية لإعادة تكوين مفاهيم الجندر والهُويَّة، وتطبيع الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي ضمن بنية القيم الغربية الجديدة. وقد اعتمدت هذه المنظَّمات على أدوات متداخلة تشمل الإعلام، والتَّعليم، والتَّمويل، والتَّشريع، لترويج خطاب يعتبر «حرِّية الهويَّة الجنسية» و«تعدُّد الجندر» مكوِّنات أساس لحقوق الإنسان.

في المجتمعات الغربية، نجحت هذه المنظمات في تغيير المنظومة الثقافية والتعليمية والقانونية بشكل كبير، ممَّا أدَّى إلى ترسيخ مفاهيم الجندر الجديدة بوصفها مفاهيم معياريَّة. أما في المجتمعات المحافظة، سواء داخل الغرب (مثل الجاليات المسلمة) أو خارجه (في العالم الإسلامي وأوروبا الشرقية)، فقد واجه هذا المشروع مقاومة شرسة تستند إلى مرجعيَّات دينية وثقافية ترى في هذه التحوُّلات تهديدًا للهُويَّة القيميَّة والأسرة.

إنَّ هذا الصراع لا يُختزل في «حقوق الأقليَّات» مقابل «الأغلبيَّة المحافظة»، بل يكشف عن معركة حضارية أوسع حول من يمتلك الحقَّ في تعريف الإنسان، الأسرة، والهُويَّة. ويبدو أن المعركة مرشَّحة للتَّصاعد مع تنامي اليمين المحافظ، وعودة النقاش في السِّيادة الثقافية في وجه التَّدويل القيمي الذي تمارسه منظَّمات دولية تحت غطاء الحقوق.

وعليه، فإن المجتمعات المحافظة تواجه تحدِّيًا غير تقليدي: ليس فقط في رفض خطاب الجندر والتحوُّل، بل في ضرورة إنتاج خطاب مضادٍّ، عقلاني، متماسك، وفعَّال، يدافع عن مفاهيمه الأصيلة ضمن فضاء حقوقي وأخلاقي متوازن.

التَّوصيات:

١ - إعادة بناء الوعي التربويِّ والقيميِّ

ينبغي للمجتمعات المحافظة، خصوصًا في العالم الإسلامي، أن تعمل على تعزيز وعي الأطفال والشَّباب من خلال:

- دماج قيم الفطرة والهُويَّة الجنسية الطبيعية في المناهج التعليمية.

- مراجعة الكتب المدرسية والأنشطة الصفِّية للحدِّ من تسرُّب مفاهيم الجندر الغربية.
- تدريب المعلِّمين والمشرفين التَّربويِّين على أساليب التَّربية القيميَّة في مواجهة الخطاب الجندري.

٢ - تأسيس منظَّمات مجتمع مدنيٍّ محافظة

من المهمِّ أن تُؤسَّس منظَّمات مجتمع مدني محلِّية تعكس الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمعات، تعمل على:

- تقديم بدائل تربوية وثقافية متَّزنة.
- الدِّفاع عن القيم الأسرية والخُلُقية في الفضاء العام.
- الضَّغط على السِّياسات التعليمية والإعلامية داخل دولهم بما يتوافق مع المرجعيات المحلِّية.

٣ - تعزيز الإعلام القيميِّ ومراقبة المحتوى الرقميِّ

- تأسيس منصَّات إعلامية رقمية تقدِّم خطابًا إيجابيًّا متوازنًا عن الهويَّة، الأسرة، والكرامة الإنسانية وفق المرجعيات التقليدية.
- وضع أطر قانونية لمراقبة المحتوى الموجَّه للأطفال في وسائل الإعلام ومنصَّات البثِّ؛ لمنع ترويج مفاهيم الشُّذوذ والتَّحوُّل الجنسي.
- التَّعاون مع المؤثِّرين المحافظين لنشر محتوى مضادٍّ على منصَّات التَّواصل.

٤ - إعداد خطاب حقوقيٍّ بديل

- ضرورة بناء خطاب حقوقي يوازن بين حرِّية الفرد واحترام القيم المجتمعية، ويُظهر أن رفض التَّحوُّل الجنسي لا يعني انتهاكًا للحقوق، بل هو دفاع عن تماسك المجتمع.
- الاستفادة من مواثيق حقوق الإنسان التي تؤكد على احترام الخصوصية الثقافية والدينية في مواجهة «الكونيَّة المؤدلجة» التي تفرضها بعض المنظَّمات.

٥ - الاستفادة من التَّجارب الدُّولية في المقاومة الثَّقافية

- دراسة التَّجربة البولندية والمجريَّة وبعض ولايات أمريكا (مثل فلوريدا وتكساس) التي تبنَّت سياسات تشريعية مقاومة لثقافة الجندر وتحليلها.
- بناء تحالفـات فكرية وقانونية دولية مع حركات محافظة عالمية تشـترك في رفض التفكيك الجندري للأسرة والهُويَّة.

٦ - حماية السِّيادة الثَّقافية والتَّشريعية من التَّدخُّل الأجنبي

- وضـع قيود واضحة على التَّمويل الأجنبي المشروط الموجَّه نحو الجمعيات التي تروِّج لأجندات جندرية.
- مراقبة عمل المنظَّمات الدولية داخل البلدان المسلمة، وضمان توافق نشاطاتها مع القوانين والقيم المحلِّية.
- تعزيـز دور الجهـات الرقابية في مراجعـة محتوى المناهج والمشـاريع الحقوقية المسـتوردة.

٧ - تشجيع البحث العلمي والمراكز الفكرية المحافظة

- دعم مراكز الأبحـاث التي تتناول موضوعات الجندر والأسرة من منظور إنسـاني محافظ.
- توفير منح دراسية لأبحاث تدحض النَّظريات الجندرية المتطرِّفة وتقدِّم بدائل خلُقُية وعقلانيـة.
- إنشاء مجلَّات فكرية ومنصَّات أكاديمية تحفظ التَّنوُّع القيميَّ وتدافع عنه.

المراجع والمصادر

أوَّلًا: المراجع باللغة العربية

- أمينة خيري: «العرب يواجهون مجتمع الميـم في العصر الرقمي»، إندبندنت عربية، يونيو ٢٠٢٢.
- تقرير الموارد العالمية ٢٠٢١-٢٠٢٢. https://globalresourcesreport.org
- تقرير منظمة العفو الدولية (أبريل ٢٠٢٥): «الفوضى والقسوة: ١٠ هجمات متراكمة على حقوق الإنسان». https://www.amnesty.org
- خديجة بارزاق وفضيلة بن الطاهر: "السلوك الجنسي المنحرف وآثاره على القيم الأخلاقية لدى المراهقين"، مذكرة ماجستير، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، ٢٠١٥.
- "قانون حقوق الوالدين في التعليم" (قانون "لا تقل مثلي") ، فلوريدا، ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.
- قانون "Bostock v. Clayton County"، المحكمة العليا الأمريكية، ٢٠٢٠.
- نهى عدنان القاطرجي: الشـذوذ الجنسي في الفكـر الغربي وأثره على العالم العربي، مركز الفكر الغربي، السعودية، ٢٠١٧.

ثانيًا: المراجع بالإنجليزية

- Paul J. Angelo and Dominic Bocci: The Changing Landscape of Global LGBTQ+ Rights. Council on Foreign Relations, January 29, 2021.
- Zygmunt Bauman: Liquid Modernity. Polity Press, 2000.
- Bohnett Foundation: "About the Foundation." https://www.bohnettfoundation.org
- CSIS – Center for Strategic and International Studies: "Supporting the LGBTI Agenda: Why It Matters for Civil Society."
- ETR – Education: Training and Research. "Sexual and Reproductive Health Curricula." https://www.etr.org/store/curricula

- Eisler, Riane. The Chalice and the Blade: Our History, Our Future. Harper & Row, USA, 1987.
- European Journal of Public Health. "Teachers' Perspectives on Positive and Inclusive Sex Education in Dutch Secondary Schools." 28 October 2024.
- Michel Foucault: The History of Sexuality. 1978.
- Nancy Fraser: "Transnationalizing the Public Sphere." 2007.
- Funders for LGBTQ Issues: "Funding Data and Reports." https://lgbtfunders.org
- Global Equality Fund. https://20212025-.state.gov/global-equality-fund
- Global Resources Report. Tracking Funding for LGBTI Rights, 2021–2022. https://globalresourcesreport.org
- Antonio Gramsci: Selections from the Prison Notebooks. 1971.
- HRC – Human Rights Campaign. "The Soft Power of Inclusion: LGBTQ Equality in Japan."
- Human Rights Watch: "US: Anti-LGBTQ+ School Policies Increase Discrimination." June 2024.
- ILGA-Europe: Rainbow Europe Map and Index. https://www.ilga-europe.org
- Nolan D. McCaskill: "Affirming Students' Gender Identity Could Mean Fines for Texas Schools." The Dallas Morning News, May 6, 2025.
- New York Post: "Bill Would Ban Social Transition Support in Schools." May 2025.
- Open Society Foundations. Multiple Reports on Gender and Justice. https://www.opensocietyfoundations.org
- Ordo Iuris Institute: "Rainbow Europe? An Analysis of ILGA Europe's 'LGBTI

Legal Equality Index.'" https://en.ordoiuris.pl

- Pew Research Center: LGBTI Rights in Europe and Central Asia in 2022, 2023.
- ResearchGate: "Beyond Binary: (Re)Defining Gender for 21st Century Disaster Risk Reduction…" https://www.researchgate.net/publication/336654231
- The Texas Tribune: "Texas Bans Gender-Affirming Care for Minors." June 2023.
- The Washington Post: "Florida Bans Teaching about Gender Identity in All Public Schools." April 19, 2023.

العملُ التطوُّعيُّ في الإسلامِ

■ الشَّيخ حسن أحمد الهادي[1]

ملخّص

ينظـرُ الإسـلامُ إلى العَمَلِ والْعَامِـل نظرةَ احـترامٍ وتكريمٍ وإجلال، وقد قرَنَ الإسـلامُ العَمَل بالجهادِ، وبرزَ أئمَّةُ الهدى(ع) في سـعيهم وعملِهم، فعملوا بأيديهم، وبيَّنوا للناسِ شرفَ العَمَلِ وقيمته. والعملُ التطوُّعيُّ عبارةٌ عن جهدٍ يبذلُه الإنسانُ بكاملِ رغبته وإرادته واختياره، بهدفِ جلبِ المصلحةِ أو المنفعةِ للآخر، أو درءِ المفسدةِ ورفعِ الضَّررِ عنه، عن رضا ومحبَّةٍ ودونَ مقابلٍ ماديٍّ أو معنويٍّ، بقصدِ التَّقرُّبِ إلى الله.

ويمكـنُ تحديدُ غايةِ العملِ التطوُّعي في الإسـلامِ بتأسـيسِ ثقافةِ أعـمالِ البرِّ التبرُّعيِّ والخـيرِ المطلقِ في المجتمعِ الإسـلاميِّ، وتكريسِ ثقافةِ التَّكافـلِ الاجتماعيِّ الطَّوعيِّ، وإيجادِ التَّماسـكِ الاجتماعـيِّ والأسريِّ، وإصلاحِ أحوالِ النَّاسِ. ولقـد وردَ في الشَّريعةِ الإسـلاميَّةِ كثيرٌ من التَّشريعـاتِ أو الأعمالِ المرتبطةِ بمصاديقِ العمـلِ التطوُّعيِّ أو التي تؤسِّـسُ للعمـلِ التطوُّعيِّ أو لهـا صلةٌ مباشرةٌ أو غـيرِ مباشرةٍ به. ومـن التَّشريعاتِ التي تهيِّـئ أرضيَّةَ العملِ التطوُّعيِّ: الهديَّةُ أو الهبةُ، والصَّدقاتُ المسـتحبَّةُ، والوقفُ الخيريُّ، والوصيَّة، والعاريةُ، والصَّدقةُ الجاريةُ.

الكلمات المفتاحية: العمل التَّطوُّعي، الْعَامِل، التكافل، التَّماسـك، الصَّدقات المستحبَّة، الوقف الخيريُّ، المجتمع.

---

١ - أستاذ في الحوزة العلمية، وباحث في الفكر الإسلامي، لبنان.

المقدِّمة

العملُ دعامةُ الحياة وقوامُها، وأساسُ أُلفة المجتمعات واستقرارها، ووسيلةُ نمائها وازدهارها، وثمرتُه الثَّواب في الدُّنيا والأخرى، قال تعالى: ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [النحل: ٩٧]. ويكفي الْعَامِل شرفًا أنَّ الله -سبحانه وتعالى- ذكر العَمَل في القرآن الكريم في (٣٦٠ آية) من آيات كتابه المجيد، وهي تتضمَّن أحكامًا شاملة للعمل وتقديرَ الْعَامِل وعقوبته ومثوبته، ويكفي الْعَامِل فخرًا أنَّ الله -تعالى- قرَن العَمَل بأفضل العبادات فقال تعالى: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [الجمعة: ١٠]. فكان العَمَل وطلب الحلال سُنَّةً أجراها الله، ومجهودًا شرعيًّا يقوم به الإنسان لتحقيق عمارة الأرض التي استُخلف فيها، ونُدب للاستفادة ممَّا سخَّره الله له؛ حيث قال تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [الجاثية: ١٣]. وإذا لاحظنا بُنيان الاقتصاد في أيِّ مجتمعٍ من المجتمعات، فسنجد أنَّ له أساسًا يرجع إليه. هذا الأساس نختصره بكلمتَي العَمَل والْعَامِل؛ لأنَّ الهيكل الاقتصاديَّ بلا عملٍ هو ركودٌ وانهيارٌ، واضمحلالٌ وموتٌ، من هنا صارت حياة أيِّ شعبٍ مرهونةً بالْعَامِل والعَمَل. وإنَّنا لو تدبَّرنا في آيات القرآن الكريم، وأحاديث النَّبيِّ الأكرَم ﷺ، والأئمَّة المعصومين عليهم السلام، سوف لا نجد أيَّ تعارضٍ بين انهماك العبد في عمله المادِّيِّ وتوفير سُبُل معيشته؛ من خلال الكسب والإنتاج، وبين العبادة والعَمَل للحياة الآخرة، فإنَّ الصِّلة بين الدنيا والآخرة وثيقةٌ.

ويظهر للمتتبِّع في الأدلَّة الشرعية وسيرة النَّبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، والفتاوى الفقهية، أنَّ العمل من التكاليف التي أمرت بها الشريعة الإسلامية، واعتبرته من الثَّوابت التي تحفظ النِّظام العامَّ للمجتمع، بل وتقوم المجتمعات به، ولم تقتصر في هذا على العمل الواجب بالمعنى المصطلح، بل حثَّت على العمل التطوُّعي والمندوب أيضًا.

أوَّلًا: نظرةُ الإسلامِ للعملِ والْعَاملِ

العَمَلُ ميدانٌ واسع ومتشـعِّب، ومتعدِّد الأغراض، ولعلَّ أحسن ما يقال فيه: إنَّه كلُّ ما يزاوله الإنسان من أنشطة زراعيَّة أو صناعيَّة، أو تجاريَّة، أو مهنيَّة، أو غيرها؛ بغيةَ أيِّ هدف يُراد تحقيقه. ومن المسلَّم به أنَّ حياة الناس لا تقوم إلَّا على العَمَل، والعَمَل يختلف سعةً وتنوُّعًا من عصرٍ إلى عصر؛ حسب اختلاف أحوال الناس واحتياجاتهم وقدراتهم.

وينظر الإسـلامُ إلى العَمَل والْعَامِل نظرة احترامٍ وتكريمٍ وإجـلال، ولهذه النظرة في دين الله مظاهـرُ كثيرة، منها أنَّ الإسـلام قرَن العَمَـل بالجهاد الذي هو بابٌ من أبـواب الجنَّة، فتحه الله لخاصَّة أوليائه، فقال -سـبحانه- في مُحكم كتابه: ﴿**وَآخَـرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ [المزمل: ٢٠]. كما أنَّ التفاوت في قيم البشر أساسه أعمالهم، سـواء في الدنيا أو الآخرة، وفي ذلك يقـول ربُّنا -تبارك وتعالى-: ﴿**وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٣٢]، فالعمل مصدر القيمة الإنسـانيَّة. وأمَّا المادَّة، فالإنسـان بعملِه هو الذي يُضفي عليها قيمتَها بما يجريه بشـأنها مـن عمليَّات تصنيع، وإنتاج، واستهلاك، وتداول، فالمادَّة لن تكون لها قيمة إلَّا بالإنسان وبعمل الإنسان.

وإذا كان العمل مصدرًا من مصادر القيَم السامية، فإنَّه أيضًا وسيلة كسب الفرد، ومصدر رزقه، ودخله الذي يُعوِّلُ عليه في معيشـته، وقد هيَّأ الله لنا سُبل العيش، وكسب الرزق، فقال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ**﴾ [الأعراف: ١٠]، ولكنَّ تحقيق ذلك منوطٌ بالسـعي والعمل؛ لذا يقول الحقُّ -تَبَارَكَ وَتَعَـالَى-: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُـوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**﴾ [الملك: ١٥]. كما أنَّ الربَّ -عزَّتْ آلاؤه- جعل العَمَل نعمةً تستحقُّ شكرَ المُنعم، فقال سبحانه وتعالى: ﴿**لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْـكُرُونَ**﴾ [يس: ٣٥]. والعمل الصَّالح طريقُ فلاح المؤمن ونجاحه، وهو دليلٌ على صدق إيمانه، وقد جعل الله سبحانه الإنسان المؤمن يرث الكرامةَ والخلود في الجنَّة بالعمل الصالـح، قال تعالى: ﴿**وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الزخرف: ٧٢]، وفي ذلك دعوةٌ عظيمة للعمل، لا تخفى على من تدبَّر آيات الله البيِّنات.

وكذلك السنَّة النبويَّة المباركة اعتبَرت العَمَل جهادًا مَرْضيًّا، والساعي فيه وإليه إنَّما هو يسعى في سبيل الله تعالى، كما أكَّدت الروايات الشريفة، الورادة عن أهل بيت الرَّحمة، أنَّ أجر الْعَامِل

كأجر المجاهد في سبيل الله، فعن الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال: «الكادُّ على عياله كالمجاهد في سبيل الله»[1]. هذا فضلاً عن كون النَّبيِّ الأكرم صلى الله عليه وآله قد جعَل الإرهاق والإجهاد الذي تسبِّبه مباشرةُ الأعمال من مُكفِّرات الخطايا والذُّنوب، فقال صلى الله عليه وآله: "مَن باتَ كالًّا من طَلَبِ الحلال، باتَ مَغفُورًا لَهُ"[2]. وروي عنه صلى الله عليه وآله أنَّه قال: "العِبادَةُ سَبعونَ جُزءًا، أفضلُها طَلَبُ الحلال"[3].

وفي هذا بيانٌ واضحٌ لعظيم منزلة العَمَل، وإعلاءٌ لمكانته في الإسلام، فقد حثَّ عليه، ورغَّب فيه، "وقيَّمه بقيمة كبيرة، وربط به كرامة الإنسان وشأنه عند الله، وحتَّى إنَّه ربطه بعقله، وبذلك خلق الأرضيَّة البشريَّة الصَّالحة لدفع الإنتاج وتنمية الثَّروة، وأعطى مقاييس خلقيَّة، وتقديرات معيَّنة عن العَمَل والبطالة، لم تكن معروفةً من قبله. وأصبح العَمَل في ضوء تلك المقاييس والتقديرات عبادةً يُثاب عليها المرء. وأصبح العَامِل في سبيل قوَّته أفضل عند الله تعالى من المتعبِّد الذي لا يعمل، وصار الخُمول أو الترفُّع عن العَمَل نقصًا في إنسانيَّة الإنسان، وسببًا في تفاهته"[4].

ولو تصفَّحنا التَّاريخ لوجدنا أنَّ أنبياء الله تعالى وأولياءه الصَّالحين عليهم السلام كانوا مثالاً يُحتذى وأُسوةً صالحةً، لكلِّ من يعمل دائبًا، ويؤمِّن متطلِّبات الحياة بعرق الجبين، فقد أعاروا العَمَل أهمِّيَّةً بالغةً، وعَدُّوا ثوابه أعظم من ثواب المجاهدين في سبيل الله تعالى؛ إذ أشار الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام إلى هذا الأمر بقوله: «الذي يَطلُبُ مِن فَضلِ اللهِ ما يَكُفُّ بِهِ عيالَهُ، أعظَمُ أجرًا مِن المجاهدِ في سبيلِ اللهِ»[5].

ثانيًا: الْعَمَلُ في حياةِ أهلِ البيت عليهم السلام وسيرتِهم

لقد برز أئمَّة الهدى ومصابيحُ الأمَّة عليهم السلام في سعيهم وعملهم، فقد عملوا بأيديهم، وبيَّنوا للناس شرف العَمَل وقيمته، فهذا الإمام الكاظم عليه السلام كان يعمل في أرضٍ له، وقد استنقعت قدماه في العرَق، فقال له علي بن أبي حمزة: جُعلت فداك، أين الرجال؟ فقال عليه السلام: «يا عَليُّ، قَد عَمِلَ

١ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص٨٨.
٢ - الشيخ محمد بن علي الصَّدوق: الأمالي، ص٣٦٤.
٣ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص٧٨.
٤ - السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، ص٦١٨.
٥ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص٨٨.

باليـدِ مَن هُو خيرٌ منِّـي في أرضه، ومـن أبي». فقلت: ومن هو؟ فقال: «رَسـولُ الله ﷺ وأَميرُ المؤمنينَ عليه السلام، وآبائي كُلُّهُم كانوا قَد عَملُوا بأَيديهِم، وهُو مِن عَملِ النَّبيينَ والْمُرسَلينَ والأوصياءِ والصَّالحينَ»[1].

وهذا إمام المتَّقين علي عليه السلام الذي يُعدُّ رمزًا للزُّهد في العالم، قد حفر بيديه قنَوات ماء عدة، وقد كان عليه السلام يحمـل المعوَل، ويحفر الأرض، حتَّى إذا بلغ الماء أوقف البئر للفقراء وابن السـبيل[2]. وما زالت هناك في أطراف المدينة آبارٌ تُسـمَّى «آبار علي عليه السلام»، وهي معروفةٌ بين الناس إلى يومنا هـذا. وكذلك العيون التـي كان يفجِّرها الله ببركة عمل عبده أمير المؤمنـين عليه السلام كعين أبي نِيْزَر، والبغيبغة[3]. ويروي طرفًا من سـيرته المباركة حفيده الإمام الباقر عليه السلام، فيقول: "كان أمير المؤمنين عليٌّ عليه السلام يخرج في الهاجرة في الحاجة قد كفاها، يريد أن يراه الله يُتعب نفسَه في طلب الحلال»[4].

وروى الإمام الصادق عليه السلام فقال: "كان علي بن الحسـين عليه السلام إذا أصبح خرج غاديًا في طلب الرزق، فقيل له: يا ابن رسول الله أين تذهب؟ فقال: أتصدَّق لعيالي، قيل له: أتتصدَّق؟ قال عليه السلام: «مَن طلب الحلال، فهو مِن الله عزَّ وَجَلَّ صدقةٌ عليه»[5].

وإنَّ من يعزف عن الْعَمَل واستثمار الإمكانات؛ فإنَّه يبرهن على افتقاده لصفة الخير في نفسه، وفي ذلـك يقـول الإمام الصادق عليه السلام: "لا خيرَ في من لا يحبُّ جمـع المال من حلال»[6]. ولم يكتف عليه السلام بالقول فقط، بل كان يكدُّ ويتعب، ويقول: «إِنِّي لَأَعْمَلُ فِي بَعْضِ ضِيَاعِي حَتَّى أَعْرَقَ، وَإِنَّ لِي مَنْ يَكْفِينِي؛ لِيَعْلَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنِّي أَطْلُبُ الرِّزْقَ الْحَلَالَ»[7].

---

١ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص.ص٧٥-٧٦.

٢ - ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، ج٧، ص٣٤٣، ترجمة رقم: (١٠٦٦٠) «أبو نيزر».

٣ - ونصُّ وقف الإمام أمير المؤمنين عليه السلام فيهما وفق الآتي: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما تصدَّق به عبد الله عليٌّ أمير المؤمنين؛ تصدَّق بالضيعتين المعروفتين بعين أبي نيزر والبغيبغة، على فقراء أهل المدينة وابن السبيل؛ ليقي الله بها وجهه حرَّ النار يوم القيامة، لا تُباعا ولا تُوهبا، حتى يرثهما الله وهو خير الوارثين، إلَّا أن يحتاج إليهما الحسنُ أو الحسين فهما طلقٌ لهما، وليس لأحدٍ غيرهما». الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج١٦، ص١٣٩، باب ما يحرم من بيع الوقف وهبته.

٤ - الشيخ محمد بن علي الصدوق: من لا يحضره الفقيه، ج٣، ص١٦٣.

٥ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، ص١٢.

٦ - محمد بن الحسن الحرُّ العاملي: وسائل الشيعة، ج١٧، ص.ص٢٨-٣٣.

٧ الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص٧٧.

ثالثًا: مفهومُ العملِ التطوُّعيِّ

إنَّ مصطلحَ "العمل التطوُّعي" يتركَّب من لفظين، كما هو واضح، وبيانُ مفهومه يقتضي شرح المقصود منهما؛ لاستنتاج المفهوم الذي سيعتمد ويُبنى عليه في مقاربة الموضوع.

١. مفهوم العمل: العمل هو المهنة أو الفعل، وهو ما يقتضي ممارسة نشاط ما، وبذل الجهد للوصول إلى نتيجة نافعة ومقصودة عند العقلاء.

٢. مفهوم التطوُّع: التطوُّع من الطَّوع، وهو الانقياد. والطَّوع ما ترغب به من ذات نفسك، ممَّا لا يُفرض أو يجب عليك، بقصد قضاء حاجة الآخرين. و«التطوُّع تفعُّلٌ من الطَّوع مقابل الكَره، وهو إتيان الفعل بالرِّضا والرَّغبة»[1].

بناءً عليه، فالعمل التطوُّعي عبارة عن جهد - مالي أو جسدي أو فكري - يبذله الإنسان بكامل رغبته وإرادته واختياره، بهدف جلب المصلحة أو المنفعة للآخرين، أو درء المفسدة ورفع الضرر عنهم، عن رضا ومحبة ودون مقابل مادِّي أو معنوي، بقصد التقرُّب إلى الله كما هو الغالب، أو بقصد الخدمة الإنسانية الخاصَّة أو العامَّة عند بعض النَّاس. ويتحقَّق ببذل الإنسان المكلَّف مالاً أو عملاً أو منفعةً أو حقًّا، لغيره في الحال أو المآل، بلا عوض بقصد البرِّ والمساعدة والعون لشخص آخر أو جهة محدَّدة.

رابعًا: نموذجُ العملِ التطوُّعيِّ في القرآنِ

يصرِّح القرآن الكريم بمبدأ تربويٍّ اجتماعي يرتبط بغاية العمل التطوُّعي وأهدافه، والمتمثِّل بالتعاون في أعمال البرِّ الطَّوعيَّة على قاعدة التقوى التي تحكم السلوك بفعل الإيمان في بعده العملي، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾ [المائدة: ٢]. وهذا أساس السنَّة الإسلامية - كما يقول العلاَّمة الطباطبائي - وقد فسَّر الله سبحانه البرَّ في كلامه بالإيمان والإحسان في العبادات والمعاملات، كما في قوله تعالى: ﴿**لَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ**﴾ [البقرة:١٧٧]، والتقوى مراقبة أمر الله ونهيه، فيعود معنى التعاون على البرِّ والتقوى إلى الاجتماع على الإيمان والعمل الصالح

١ - السيد محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص١٣.

على أساس تقوى الله، وهو الصلاح والتقوى الاجتماعيان، ويقابله التعاون على الإثم الذي هو العمل السيِّئ المستتبع للتأخُّر في أمور الحياة السعيدة، وعلى العدوان، وهو التعدِّي على حقوق الناس الحقَّة بسلب الأمن من نفوسهم أو أعراضهم أو أموالهم[1].

وتشمل مصاديق الأمر بالتَّعاون أنواع البرِّ والخير كلَّها، كالتَّعاون في دفع المال، والتعاون في تعليم الجاهل وبذل العلم، والتعاون في قضاء الحاجات وإعطاء المحتاج وإغاثة الملهوف، وإعانة ذوي القربى، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، وغير ذلك، ويجمع ذلك التعاونُ بين الناس على كلِّ ما يحبُّه الله ويرضاه، من الأعمال الظاهرة والباطنة، من حقوق الله وحقوق الآدميِّين.

كما تؤكِّد الآية على اتحاد المسلمين في سبيل فعل الخيرات والتزام التقوى، وتدعو المسلمين إلى اتباع التقوى وتجنُّب معصية الله، محذِّرة من عذاب الله الشديد. وإنَّ الدعوة إلى التعاون التي تؤكِّد عليها الآية الكريمة تعتبر مبدأ إسلاميًّا عامًّا، تدخل في إطاره جميع المجالات الاجتماعية والخُلُقية والسياسية والحقوقية وغيرها، وقد أوجبت هذه الدعوة على المسلمين التعاون في أعمال الخير، كما منعتهم ونهَتهم عن التعاون في أعمال الشرِّ بكلِّ أصنافها. وعلى هذا الأساس، فإنَّ التعاون والتآزر يجب أن يتمَّ سواء في الدَّعوة إلى عمل الخير، أو في مكافحة الأعمال المنكَرة[2].

خامسًا: غايةُ العملِ التَّطوُّعيِّ في الإسلام

بناءً على ما تقدَّم، يمكن تحديد غايات العمل التَطوُّعي وأهدافه في الإسلام بالآتي:

١. تأسيس ثقافة أعمال البرِّ التبرُّعي والخير المطلق في المجتمع الإسلامي. علمًا أنَّ البرَّ الذي يحبه الله لعباده، ويرغب لهم أن يتعاونوا عليه، يشمل كلَّ ما يفيد الجماعة من عمل دنيوي أو ديني، سياسي أو اقتصادي، زراعي أو تجاري، أو علمي أو أدبي.

٢. تكريس ثقافة التكافل الاجتماعي الطَّوعي، بمعنى إتيان الفعل بالرضا والرغبة والمحبَّة في معونة الآخرين.

---

١ - السيد محمد حسين الطبطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج٥، ص١٦٣.

٢ - الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج٣، ص٥٨٦. (بتصرُّف)

٣. التماسك الاجتماعي والأسري غاية رئيسة تسهم الأعمال التطوُّعية في إيجاده، وترسيخ دعائمه في المجتمع والأسرة.
٤. ثقافة خدمة المجتمع وقضاء حاجات الناس في القضايا الخاصَّة والعامَّة، من أركان العمل التطوُّعي في الإسلام.
٥. ربط الفرد بالمجتمع، وربط المجتمع بالفرد، أهداف وغايات منشودة لا غنى عنها للعمل التطوُّعي في الإسلام.
٦. إصلاح أحوال الناس، وضمان معيشتهم في الحياة آمنين مطمئنِّين على عقائدهم وأنفسهم...إلخ. ما يحقِّق لهم الاستقرار والسلام وأسباب العيش الهانئ والأفضل.
٧. حراسة المبادئ الخُلُقية والقيم السامية النابعة من عقيدة المؤمنين، وحماية المجتمع من الفوضى والفساد والانحلال.
٨. كفالة أحوال الفقراء والمرضى والمحتاجين ورعايتهم...إلخ. والاهتمام بمعيشتهم من طعام، وغذاء، وكساء، ومسكن، وحاجات اجتماعية لا يستغني عنها أيُّ إنسان في حياته.

سادسًا: أصولُ العملِ التطوُّعيِّ في الشريعةِ الإسلاميَّة

لقد ورد في القرآن الكريم والسنَّة الشريفة والفقه الإسلامي كثيٌر من التشريعات أو الأعمال أو الألفاظ والعبارات المرتبطة بمصاديق العمل التطوُّعي أو التي تؤسِّس للعمل التطوُّعي أو لها صلة مباشرة أو غير مباشرة به. نكتفي هنا بذكر بعض النماذج من القرآن والسنَّة بما يحقِّق الغرض في بيان أصول العمل التطوُّعي في الشريعة الإسلامية.

١. ممَّا جاء في القرآن الكريم: قال العلاَّمة الطباطبائي في الميزان في ذَيل تفسير قوله تعالى: ﴿**فَمَن تَطَوَّعَ خَيرًا فَهُوَ خَيرٌ لَّهُ**﴾ [البقرة: ١٢١]، التطوُّع تفعُّلٌ من الطَّوع مقابل الكَره، وهو إتيان الفعل بالرضا والرغبة، ومعنى باب التفعّل الأخذ والقبول، فمعنى التطوُّع التلبُّس في إتيان الفعل بالرضا والرغبة من غير كره واستثقال سواء كان فعلاً إلزاميًّا أو غير إلزامي. ويَذكر وجهين[1] في تفسير الآية؛ أحدهما يشير إلى التطوُّع

١ - السيد محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، ج٢، ص١٣.

المذكور، وهما:

أ. الوجه الأوَّل: اختصاص التطوُّع استعمالاً بالمستحبَّات والمندوبات، فممَّا حدث بعد نزول القرآن بين المسلمين بعناية، أنَّ الفعل الذي يؤتى به بالطَّوع هو النَّدب وأمَّا الواجب ففيه شَوْبُ كره لمكان الإلزام الذي فيه. ويناقش هذا الوجه قائلاً: وبالجملة التطوُّع كما قيل: لا دلاله فيه مادةً وهيئةً على النَّدب، والمعنى -والله أعلم-: الصوم مكتوب عليكم مرعيًّا فيه خيركم وصلاحكم مع ما فيه من استقراركم في صفِّ الأمم التي قبلكم، والتخفيف والتسهيل لكم فأتوا به طوعًا لا كَرهًا، فإنَّ من أتى بالخير طوعًا كان خيراً له من أن يأتي به كرهًا.

ب. الوجه الثاني: إنَّ الجملة أعني قوله تعالى: ﴿**فَمَن تَطَوَّعَ خَيرًا فَهُوَ خَيرٌ لَّهُ**﴾، مرتبطة بالجملة التي تتلوها أعني قوله: ﴿**وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين**﴾، والمعنى أنَّ من تطوَّع خيراً من فدية طعام مسكين بأنْ يؤدِّي ما يزيد على طعام مسكين واحد بما يعادل فديتَين لمسكينَين أو لمسكين واحد كان خيراً له.

٢. ممَّا جاء في السُّنَّة الشَّريفة:

أ. إطلاقاتُ روايات التصدُّق: يستفاد من إطلاق الروايات التي حثَّت على التصدُّق على الفقراء والمساكين والأيتام وغيرهم، وبيَّنت جزاءها الدنيوي والأخروي، أنَّها من الأعمال التطوُّعية التي أراد الإسلام إرساءها بوصفها ثقافة إسلامية في المجتمع؛ إذ الصَّدقة في اللغة والعرف والشرع عطيَّة يُخرجها الإنسان من ماله على نحوِ التبرُّع، وعلى وجه القُربة إلى الله تعالى، بقصد مساعدة الآخرين، وسدِّ بعض حاجاتهم، والصدقة في الأصل تقال للصدقة المستحبَّة، وهي من المستحبَّات المؤكَّدة التي سنَّها رسول الله ﷺ قولاً وعملاً، والتي قلَّ أن يبلغ مثوبتها في الأجر والثواب عمل آخر. جاء في الرواية عن أبي عبد الله عليه السلام، في وصيَّة رسول الله ﷺ لعلي عليه السلام: "وأما الصدقة فجهدك جهدك حتى يقال: قد أسرفت ولم تسرف"[1]. وقد ورد في القرآن الكريم أنَّ الصدقة التي يدفعها

١ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، ص٣.

المتصدِّق تقع بيد الله تعالى، قال تعالى: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [التوبة: ١٠٤]. فهم (الفقراء) يأخذونها بالنِّيابة عن الله تعالى، فيدهم القابضة للصدقة هي يد الله تعالى، وهذا التعبير واحد من أفضل التعابير وألطفها في تجسيد عظمة التشريع الإسلامي، مضافًا إلى التشجيع الوارد للعمل بهذه الفريضة الإلهيَّة المتجسِّدة في الصدقة المستحبَّة والواجبة، وهي الزكاة، وإنَّ الشارع قد نبَّه إلى لزوم مراعاة الآداب والاحترام للطرف المتسلِّم لها؛ لأنها في الواقع تقع بيد الله تعالى[١]. وفي رواية عن الإمام الصادق عليه السلام: «إنَّ الله تبارك وتعالى يقول: ما من شيء إلَّا وقد وكَّلت من يقبضه غيري، إلَّا الصدقة؛ فإنِّي أتلقَّفها بيدي تلقُّفًا»[٢]. وروي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قالَ: «إنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ شَيْئًا إلاّ وَلَهُ خَازِنٌ يَخْزُنُهُ إلاَّ الصَّدَقَةَ فَإِنَّ الرَّبَّ يَلِيهَا بِنَفْسِه؛ وكَانَ أَبِي إِذَا تصدَّق بشيء وضعه في يد السائل، ثم ارتدَّه منه فقبَّله وشمَّه ثم ردَّه في يد السائل»[٣]. وللصدقة بنوعيها الواجب والمستحبِّ فلسفة خُلُقية واجتماعية خاصة، فهي تطهِّر الناس من الرذائل، ومن حبِّ الدنيا وعبادتها، ومن البخل وغيره من مساوئ الأخلاق، وتزرع مكانها فضيلة الحبِّ والسخاء ورعاية حقوق الآخرين في نفوسهم، وهذا ما يسهم في تعزيز العمل التطوُّعي في المجتمع، ويعالج كثيراً من المفاسد والشرور التي تنتج عن بطَر الأغنياء، وشدَّة فقر الفقراء، قال تعالى: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا**﴾ [التوبة: ١٠٣]. وعلى هذا الأساس كان الحثُّ على الإنفاق والتصدُّق ممَّا يحبُّه الإنسان ويرغب به، جاء في الحديث عن الحسين بن علي والصادق عليهما السلام، أَنَّهُمَا كَانَا يَتَصَدَّقَان بالسُكَّر، وَيَقُولان، إِنَّهُ أَحبُّ الأَشْيَاءِ إِلَيْنَا، وَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿**لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾، وفي الحديث عن أبي الطفيل قالَ: اشْتَرَى

١ - الشيخ ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ٥، ص ٣٥٢.
٢ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٤، ص٤٧.
٣ - محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج٦، ص٣٠٣.

عـلـيٌّ عليه السلام ثَوْبًا فَأَعْجَبَهُ فَتَصَدَّقَ به وَقَالَ: سَـمِعْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله يَقُولُ: «مَنْ آثَرَ عَلَى نَفْسِـه آثَرَهُ الله يَوْمَ القِيَامَة بالجَنَّة وَمَنْ أَحَبَّ شَـيْئًا فَجَعَلَهُ للَّه قَالَ الله تَعَالَى يَوْمَ القِيَامَة، قَدْ كَانَ العِبَادُ يُكَافِئُونَ فِي مَا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوف، وَأَنَا أُكَافِيكَ الْيَومَ بِالْجَنَّة». ورُوي أن أبا طلحة -وهو من الأصحاب- قسَّم حائطًا -بستانًا- له في أقاربه عند نزول هذه الآية وكان أحبَّ أمواله إليه، فقال له رسول صلى الله عليه وآله: «بَـخٍّ بَخٍّ ذلكَ مَالٌ رَابِحٌ لَكَ»[1].

ب. إطلاقُ روايات خدمة المسـلمينَ: لقد خصَّص المحدِّثـون بابًا خاصًّا تحت عنوان: اسـتحباب خدمة المسـلمين، ومعونتهـم بالجاه[2]، منهـا ما ورد عن الصادق عليه السـلام، قال: «المؤمنون خدمٌ بعضهـم لبعض»، قلت: وكيف يكون خدمًا بعضهم لبعض؟ قال: "يفيد بعضهم بعضًا". وعنه عليه السلام، أنه قال: "اخْدم أخاك، فإن استخدمك فلا ولا كرامة". ورُوي أنَّ الله تعالى أوحى إلى داود عليه السـلام: "مـا لي أراك منتبذًا؟ قال: أعْيَتْنـي الخليقةُ فيك، قال: فـماذا تريد؟ قال محبَّتك، قال: فإنَّ محبَّتي التَّجاوز عن عبادي، فإذا رأيت لي مريـدًا فكنْ له خادمًا»[3]. وخلاصة القول: إنَّ هذه الروايات وأمثالها تدلُّ على أنَّ خدمة المسلمين تشمل البُعدَين الماديَّ والمعنويَّ، ويتضمَّن بعضها كلمة "الناس"، ويسـتفاد منها ما يشـمل العمومَ أي المجتمع، وجميعها تصبُّ في التطوُّع والمبادرة إلى تقديم الخدمات والعونَ والمساعدة للمسلمين.

ج. التسامحُ في أدلَّة السُّنن: يمكن أن نستفيد الدلالةَ على رجحان العمل التطوُّعي من قاعدة التسامح في أدلَّة السُّنن الفقهيَّة التي تدلُّ على تفضُّل الباري وترحُّمه على العباد[4]؛ إذ إنَّ الروايات التي يُستند إليها في إثبات حجِّيَّة هذه القاعدة تحفِّز المسلمَ وتحرِّكه نحو مسـاعدة الآخرين، والتطوُّع في خدمة المجتمع بهدف

١ - محسن الفيض الكاشاني: تفسير الصافي، ج١، ص ٣٢٩.
٢ - الميرزا حسين النوري: مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، ج١٢، ص.ص٤٢٧- ٤٢٨.
٣ - الميرزا حسين النوري: مستدرك الوسائل، ج١٢، ص ٤٢٨.
٤ - السيد أبو القاسم الخوئي: مصباح الأصول، ج٢، ص٣٢٠.

تحصيل الثواب. وذلك استنادًا إلى أنَّ معنى هذه القاعدة هو إعمال المسامحة والمساهلة بالنسبة إلى سند الروايات الدالَّة على الحكم الاستحبابي، فكلُّ رواية أفادت حكما مستحبًّا إذا كان في سندها خللٌ، لا تُترك تلك الرواية، ولا تسقط عن الاعتبار؛ وذلك لا لأجل كونها حجَّةً معتبرة، بل على أساس التسامح في أدلَّة السُّنن الثابت بالدليل الخاص. وممَّا جاء في مدرك القاعدة، صحيحةُ صفوان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من بلَغه شيءٌ من الثَّواب على شيءٍ من الخير فعمِل به، كان له أجرُ ذلك، وإن كان رسول الله صلَّى الله عليه وآله لم يقلْه» [1]، دلَّت على أنَّه إذا ورد في الخبر حكمٌ ذو ثواب (المستحب) فعمِل به إطاعة وانقيادًا يترتَّب على ذلك العمل الأجر والثواب، ولو لم يكن الخبر صادرًا من أهله بحسب الواقع. ومنها صحيحةُ هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «من سمع شيئًا من الثَّواب على شيء فصنعه كان له، وإن لم يكن على ما بلغه»[2]، دلَّت على أنَّ من بلغ إليه عملٌ ذو ثواب (المستحب) فعمل به، كان للعامل الأجر والثواب، وإن لم يكن ذلك العملُ ذا أجرٍ، بحسب الواقع. فهذه الروايات سمِّيت بأخبار (مَن بلغَ) وإنَّ مفادها هو بيانُ الحكم بالنسبة إلى العمل المستحب (التطوُّعي) الذي يُعمل به بمقتضى الأخبار الضعيفة إطاعةً، ولا يكون مفادُ هذه الأخبار حجِّية الخبر الضعيف سندًا حتى يشْكل عليه، بل يكون الخبر الضعيف موضوعًا لأخبار من بلغ[3].

د. رجاءُ المطلوبيَّة: يمكن أن نستفيد الدلالةَ على رجحان العمل التطوُّعي أيضًا ممَّا اصطُلح عليه «رجاء المطلوبيَّة» «الذي يعني أنَّ كلَّ أمر يُرجى له الثواب، إذا أتى به، لا بقصد أنَّه وارد من قبَل المعصوم عليه السلام، بل برجاء المطلوبيَّة والمحبوبيَّة لا إشكال فيه قطعًا، وعليه يمكن أن يقال: إنَّ العمل المستحبَّ المستفاد من الخبر الضعيف إذا وقع رجاءً لا مانع منه، والتحقيق: أنَّ غاية ما

١ - محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج١، ص٥٩، باب١٨ من أبواب مقدمة العبادات ح ١.
٢ -محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج١، ص٦٠، باب ١٨ من أبواب مقدمة العبادات ح ٦
٣ - السيد المصطفوي: مئة قاعدة فقهية، ص.ص ٩٤-٩٥.

يستفاد من الأخبار هو أن مدلولَ الخبر الضعيف عملٌ صالح يُرجى له الثواب، وهو أعمُّ من العمل المستحبِّ الشرعي»[1].

سابعًا: العملُ التطوُّعيُّ ضرورةٌ للمجتمع

إنَّ تكوين المجتمع وتشكيل المؤسَّسات المجتمعيَّة حاجة رئيسة للناس، وضرورة لبناء الحضارة الإنسانيَّة، وهذا يستدعي تحمُّل الفرد المسؤوليَّة المجتمعيَّة، والعمل على إصلاح مجتمعه والمشاركة الفاعلة فيه، وإيجاد البيئة المكانيَّة والفكريَّة والثقافيَّة التي تؤسِّس نموذجًا حضاريًّا إسلاميًّا في بُعدها الاجتماعي، والعمل على دعمها وتطويرها.

ويقوم المجتمع على مبدأَي التعاون في المنافع والحاجات، والاشتراك في العقائد والأهداف، وهو ما يتطلَّب تعزيزَ قيم التعاون والتعاضد والتآزر في مختلف الفعاليَّات الاجتماعية، بما يؤدِّي إلى التكامل في عمل المؤسَّسات والأفراد، وتعزيزَ العمل التطوُّعي والتعاوني في مختلف الفعاليَّات الاجتماعيَّة، وتعزيزَ مبدأ التكافل الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع ومؤسَّساته؛ لأجل التكامل الداخلي للمجتمع، وروحيَّة العمل التطوُّعي والجماعي والمبادرة الاجتماعية لدى مختلف أبناء وشرائح المجتمع، وإيجاد الأطر والآليات والأساليب والطرائق المسهِّلة لذلك.

وقد جاءت الأخبار لتعزيز هذه الجنبة المهمة في تآلف المسلمين وتكاتفهم وتكافلهم، وأغلبها يأتي في سياق العمل التطوُّعي الاجتماعي الذي يشمل التكافل المالي والاجتماعي وهو من أهم المقاصد العامَّة، والأهداف الأساسية في الإسلام، والذي يجب تحقيقه في المجتمع الإسلامي، ويقوم على مبدأين أساسيين يحيطهما الإسلام بأقصى درجات الرعاية والاهتمام وهما: مصلحة الجماعة ووحدتها وتماسكها، والأخوَّة الإنسانية الشاملة. ولقد عدَّ القرآن الإمساك، وعدم الإنفاق سبيلاً للتهلكة، بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾ [البقرة: ١٩٥]. وقد جعل الإسلام كلَّ مسلم مسؤولاً في بيئته الاجتماعية، قال رسول الله ﷺ: «كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤول عن رعيَّته»[2]، ودعا ﷺ إلى الاهتمام

١ - السيد محمد كاظم المصطفوي: مئة قاعدة فقهية، ص.ص ٩٤-٩٥. (بتصرُّف).
٢ - العلامة محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج٧٢، ص٣٨.

بأمور المسلمين ومشاركتهم في آمالهم وآلامهم، فقال: «من أصبح لا يهتمُّ بأُمور المسلمين فليس بمسلم»[1]، ودعا الإمام الصادق عليه السلام إلى الالتصاق والاندكاك بجماعة المسلمين، فقال: « من فارق جماعة المسلمين قيدَ شبرٍ، فقد خلع ربقة الإسلام من عُنقه»[2] .

كما تحدَّثت الروايات عن الإيثار في نفع الآخر، كقول رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه»[3]، وأكَّدت على تنفيس كَرْبة المسلم، كما عن جميل بن صالح عن ذُريح المحاربي قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام: يقول: «أيُّما مؤمن نفَّس عن مؤمن كَربةً وهو مُعْسر يسَّر الله له حوائجه في الدنيا والآخرة، قال: ومن ستر على مؤمن عورةً يخافها ستر الله عليه سبعين عورةً من عورات الدنيا والآخرة، قال: والله في عون المؤمن ما كان المؤمن في عون أخيه، فانتفِعوا بالعِظَة، وارغبوا في الخير[4]، وقد نفى الرسول صلى الله عليه وآله كمالَ الإيمان عمَّن يبيتُ شبعانَ وجاره جائع وهو يعلم: «ما آمن بي من بات شبعانَ وجاره جائع وهو يعلم»[5].

ثامنًا: دوائرُ العملِ التطوُّعيِّ وحدودُه

تتَّسع فكرةُ العمل التطوُّعي والتكافل في الإسلام لدوائرَ متماسكةِ الحلقات حتى تستوعبَ المجتمع كلَّه، فتشمل التكافلَ المالي والمعنويَّ والاجتماعي بكل صوره بين أفراد الأسْرة الواحدة وبين الأسَر وبعضها، وبين الجماعة وأولي الأمر، وله آليات عدَّة لتحقيقه ما بين فرديَّة وجماعيَّة، وما بين تطوُّعيَّة وإلزاميَّة. فإنَّ الإنسان كائن اجتماعي مفطور على العيش في جماعة، ولا يستطيع أن يحيا منفردًا، ولذا كان التكافل بين الأغنياء والفقراء، وإعانة بعضهم بعضًا في الضرَّاء والمشاركة في السرَّاء من أهم القواعد الأساسية لبناء التضامن الاجتماعي وتحقيق الوحدة والأخوَّة الإنسانية بين البشر.

وبالنَّظر إلى حدود العمل التطوُّعي والتكافل في الإسلام يتبيَّن أنَّه يضمن للفرد توفير حاجاته الرئيسة من الضروريَّات والحاجيَّات والتحسينيَّات، في المسكن، والمأكل، والملبس،

١ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص ١٦٣.
٢ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج ١، ص ٤٠٥.
٣ - الشهيد زين الدين العاملي (الشهيد الثاني): منية المريد، ص١٩.
٤ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص ٢٠٠.
٥ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٢، ص ٦٦٨.

والعــلاج، والتعليم بالقدر الكافي لحاجة الشــخص المعتاد من أوســط النــاس، ليس بأدناهم ولا أعلاهــم؛ وذلك لأنَّ المجتمع الإســلامي يقــوم على التعاون على الــبرِّ والتقوى، والتكافل الاجتماعي من أهمِّ صور البرِّ؛ إذ يحقِّق مصلحة للأمَّة بما يشيعه من ترابط بين أفراد المجتمع.

والمستحقُّون للتكافل في الإســلام الذين يدخلون في موضوع العمل التطوُّعي الخدميِّ هم كلُّ فئات المجتمع غير القادرة على الوفاء باحتياجاتها الرئيســة، المقيمون في الدولة الإسلامية بصفــة دائمة أو بصفــة مؤقَّتة طارئة، مِن اليتامــى والضعفاء والفقراء والمســاكين ومَن أصابتهم الكوارث، أو تحمَّلوا أية ديون في مصالح مشروعة ولا يستطيعون سَدادها، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين.

وتتــدرَّج الأحكام الشرعية للالتزام التكافليِّ التطوُّعي بين الوجوب والنَّدب، كما تتنوَّع دوائر الاســتحقاق، وذلك من وجوه عدَّة، منهــا: درجة القرابة بين صاحب المال والمســتحقِّ، ونوع التكليف الشرعي على المال، إن كان زكاةً مفروضة أو نفقة واجبة أو صدقة تطوُّعية، وبحســب نوع حاجة المستحقِّ إن كانت ضروريَّة أو حاجيَّة أو تحسينيَّة، وبحسب السبب الناشئ عنه هذه الحاجــة، إن كان مصلحة مشروعة أو قوَّة قاهرة، أو تصرُّفات غير مشروعة، وتتَّســع هذه الدوائر لتشمل المجتمع كلَّه بنظام دقيق ليس له نظير، حتى أُطلق على الإسلام بحقٍّ، أنَّه دين أُنزل لرعاية الفقراء والمستضعفين، ويرجع في ذلك كلِّه إلى أحكامه التفصيلية في كتب الفقه الإسلامي.

تاسعًا: التشريعاتُ التي تؤسِّس للعملِ التطوُّعيِّ

تزخر الشريعة الإســلامية بالتشريعات التي تهيِّئ الأرضية والبيئة المناســبة للعمل التطوُّعي، والإتيان بالتكاليف على سبيل التطوُّع لخدمة الأفراد والمجتمعات، فالمبادرة إلى هذه الأعمال تكون تطوُّعيَّةً ابتداءً، وبعد إنشائها وتحقُّقها تصبح إلزاميَّةً، وهذه من التشريعات القيِّمة في الدين الإسلامي، ومنها:

١. الهبة: الهبة هي تمليك عين مجَّانًا دونَ عوَض[1]، وهي من وسائل التكافل الاجتماعي، التي حثَّ الإســلام عليها، وهي من العوامل التي تقــوِّي روابط المحبة والودِّ والألفة بين فئات المجتمع؛ بل هي من موارد التكافل التي تُظهر العطيَّة بمظهر العزِّ والكرامة.

١ - السيد أبو القاسم الخوئي: منهاج الصالحين، ج ٢، ص ٢٠٤.

٢. الصدقاتُ المستحبَّة: وقد ذكرناها سابقًا، فلا نعيد.

٣. الوقـفُ الخيريُّ: هو تَحبيسُ الأصل وتَسْـبيل المنفعة[١]، وهـذا التعريف مأخوذ من الحديث النبويِّ، وهو قوله ﷺ: حبِّسِ الأصلَ وسبِّلِ الثَّمرة[٢]. والوقفُ من الإنشاءات، التي لا بدَّ فيها من القصد والإعلان، والإنشاء الصريح باللفظ عبارة عن كلمة (وقَفتُ) ويتلوه مثل كلمة (حبست) و(سبلت)، والإنشاء العملي الذي يُسمَّى بالمُعاطاة يتحقَّق بإعطاء المال تحبيسًا[٣].

٤. وعليه، فالوقف تسـبيلٌ لما ينتفع به الآخرون، والذي يستمرُّ خيره، ويتجدَّد ثوابه إلى ما بعد الممات، وهو يشمل جميع جهات الخير؛ من مساجدَ، ومدارسَ، ودور الأيتام والعجزة، ومستشفيات، ومعاهد، وغيرها.

٥. الوصيَّةُ: بأن يوصي المسـلم حالَ حياتِه بجزء من ماله أو ممتلكاته إلى إنسان آخر أو إلى جهات البرِّ والخير.

٦. العاريةُ: وهي الانتفاع بحوائج الآخرين مجَّانًا، كأن يسـتعير الرجل من جاره متاعًا ثم يردَّه له بعد الانتفاع به دون مقابل، وهي من أعمال الخير والإنسانية؛ لأنَّ الناس لا غنى لهم عن الاستعانة ببعضهم والتعاون في ما بينهم.

٧. الصدقةُ الجاريةُ: يمكن تعميم عنوان الصدقة الجارية على مطلَق فعل الخير ونحوِه مـن أعمال البرِّ التي تسـتمرُّ وتبقى ليُسـتفاد منهـا بعد الموت، كعـمارة الأبنية من المساجد والمدارس ونحوه من دور العلم والعبادة، والمستشفيات ودور الصحة... إلخ. وسائر إسهاماته الكلِّية والجزئية فيما يستفيد منه المجتمع والناس ويعود بالنفع عليهـم. وعليـه، فإنَّ كلَّ ما خلَّفه خالصًا لله -تعالى- فسـينال حسـناته في الآخرة، بل سـيرى الإنسـان أعماله محْضَرةً في ذلك اليوم الذي تُزال فيه الحُجُب، وتكون كالفضل الدائم عليه بكلِّ منافعها. وهذا ما يُفهم من الرواية المرويَّة عن النبي ﷺ: «إذا مـات المؤمن انقطع عمله إلا من ثلاثة: ولد صالح يدعو له، وعلم يُنتفع به بعد

١ - الشيخ محمد بن الحسن الطوسي: المبسوط، ج٣، ص٢٨٦.
٢ - ابن أبي جمهور: عوالي اللآلي العزيزية، ج ٢، ص ٢٦٠
٣ - السيد محمد كاظم المصطفوي: فقه المعاملات، ص٦٠٩.

موته، وصدقة جارية»[1]. والإمام الصادق عليه السلام: «ليس يتبع الرجل بعد موته من الأجر إلاَّ ثلاث خصال: صدقة أجراها في حياته وهي تجري بعد موته، وسُـنَّة هدىً سنَّها فهي يعمل بها بعد موته، وولد صالح يدعو له»[2].

١ - العلامة محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٢، ص٢٣.
٢ - العلامة باقر المجلسي: بحار الأنوار، ج٢، ص٢٢.

الخاتمةُ

- العَمَلُ كلُّ ما يزاوله الإنسان من أنشطة زراعيَّة أو صناعيَّة، أو تجاريَّة، أو مهنيَّة، أو غيرها؛ بُغيةَ أيِّ هدف يُراد تحقيقه. ومن المسلَّم به أنَّ حياة الناس لا تقوم إلَّا على العَمَل، والعَمَلُ يختلف سعةً وتنوُّعًا من عصرٍ إلى عصر، حسب اختلاف أحوال الناس واحتياجاتهم وقدراتهم.
- ينظر الإسلامُ إلى العَمَل والْعَامِل نظرة احترامٍ وتكريمٍ وإجلال، ولهذه النظرة في دين الله مظاهرُ كثيرة، منها أنَّ الإسلام قرَن العَمَل بالجهاد الذي هو بابٌ من أبواب الجنَّة، فتحه الله لخاصَّة أوليائه، فقال سبحانه في مُحكم كتابه: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾ [المزمل:٢٠].
- لقد برز أئمَّةُ الهدى عليهم السلام في سعيهم وعملهم، فعملوا بأيديهم، وبيَّنوا للناس شرفَ العَمَل وقيمتَه، فهذا الإمام الكاظم عليه السلام كان يعمل في أرضٍ له، وهو القائل لعلي بن أبي حمزة: "يا عَليُّ، قَد عَملَ باليدِ مَن هُو خيرٌ مِنِّي في أرضِه، ومِن أبي". فقلت: ومن هو؟ فقال: «رَسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله وأَميرُ المؤمنينَ عليه السلام، وآبائي كُلُّهُم كانوا قَد عَملُوا بأَيدِيهِم، وهُو مِن عَملِ النَّبيينَ والْمُرسَلينَ والأوصياءِ والصَّالحينَ»[1].
- العمل التطوُّعي عبارة عن جهد - مالي أو جسدي أو فكري - يبذله الإنسان بكامل رغبته وإرادته واختياره، بهدف جلب المصلحة أو المنفعة للآخرين، أو درء المفسدة ورفع الضرر عنهم، عن رضا ومحبَّة ودون مقابل ماديٍّ أو معنويٍّ، بقصد التقرُّب إلى الله كما هو الغالب، أو بقصد الخدمة الإنسانية الخاصة أو العامة عند بعض الناس.
- يتحقَّق العمل التطوُّعي ببذل الإنسان المكلَّف مالاً أو عملاً أو منفعةً أو حقًّا، لغيره في الحال أو المآل، بلا عوَض بقصد البرِّ والمساعدة والعون لشخص آخر أو جهة محدَّدة.
- يمكن تحديد غاية العمل التطوُّعي في الإسلام بالآتي:

---

١ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، ج٥، ص.ص٧٥-٧٦.

- تأسيس ثقافة أعمال البرِّ التبرُّعي والخير المطلق في المجتمع الإسلامي. علمًا بأنَّ البرَّ الذي يحبه الله لعباده، ويرغب لهم أن يتعاونوا عليه، يشمل كلَّ ما يفيد الجماعة من عمل دنيوي أو ديني، سياسي أو اقتصادي، زراعي أو تجاري، أو علمي أو أدبي.
- تكريس ثقافة التكافل الاجتماعي الطوعي، بمعنى إتيان الفعل بالرضا والرغبة والمحبة في معونة الآخرين.
- التماسك الاجتماعي والأسَري غاية رئيسة تسهم الأعمال التطوّعية في إيجاده، وترسيخ دعائمه في المجتمع والأسرة.
- ثقافة خدمة المجتمع وقضاء حاجات الناس في القضايا الخاصَّة والعامَّة، من أركان العمل التطوُّعي في الإسلام.
- إصلاح أحوال الناس، وضمان معيشتهم في الحياة آمنين مطمئنين على عقائدهم وأنفسهم...إلخ. ما يحقِّق لهم الاستقرار والسلام وأسباب العيش الهانئ والأفضل.
- كفالة ورعاية أحوال الفقراء والمرضى والمحتاجين...إلخ. والاهتمام بمعيشتهم من طعام، وغذاء، وكساء، ومسكن، وحاجات اجتماعية، لا يستغني عنها أيُّ إنسان في حياته.
- لقد ورد في القرآن الكريم والسنَّة الشريفة والفقه الإسلامي كثيرٌ من التشريعات أو الأعمال أو الألفاظ والعبارات المرتبطة بمصاديق العمل التطوُّعي، أو التي تؤسِّس للعمل التطوُّعي، أو لها صلة مباشرة أو غير مباشرة به، منها إطلاقات روايات التصدُّق، وقاعدة التسامح في أدلَّة السُّنن، وما يؤتى به برجاء المطلوبيَّة، وروايات الهديَّة والهبة، مضافًا إلى بعض الآيات القرآنية.
- من التَّشريعات التي تهيِّئ أرضيَّة العمل التطوُّعي: الهديَّة أو الهبة، والصدقات المستحبَّة، والوقف الخيري، والوصية، والعارية، والصدقة الجارية.

المصادر والمراجع

- ابن حجر العسقلاني: الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، تقرير السيد محمد سرور الواعظ البهسودي، ط٥، قم المقدَّسة، المطبعة العلميَّة؛ مكتبة الداوريِّ، ١٤١٧هـ.ق.
- أبو القاسم الخوئي: منهاج الصالحين، قم، الناشر مدينة العلم، ط ٢٨، ١٤١٠ هـ.
- الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٨ م.
- السيد محمد باقر الصدر: اقتصادنا، إيران، مكتب الإعلام الإسلامي - فرع خراسان، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٥ - ١٣٨٢ش.
- الشيخ زين الدين بن علي العاملي (الشهيد الثاني): مُنية المُريد في آداب المفيد والمستفيد، تحقيق رضا مختاري، مكتب الإعلام الإسلامي، طهران، ط١ ١٤٠٩هـ.
- محسن الفيض الكاشاني: تفسير الصافي، تصحيح: حسين الأعلمي، بيروت، مؤسسة الأعلمي، د.ت.
- محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣ م.
- محمد بن الحسن الحر العاملي: وسائل الشيعة، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط ١، ١٤٠٩ هـ.
- محمد بن الحسن الطوسي: المبسوط في فقه الإمامية، طهران، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، ط ٣، ١٣٨٧ هـ.
- محمد بن علي بن أبي جمهور: عوالي اللآلي العزيزية، قم، دار سيد الشهداء للنشر، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابوَيه القمِّي (الشيخ الصدوق): من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر غفاري، قم، جامعة المدرسين، ط ٢، ١٤٠٤ هـ.

- محمد بن يعقوب الكليني: الكافي، قم، دار الحديث للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٩ هـ.
- محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م.
- محمد كاظم المصطفوي: فقه المعاملات، قم - إيران، مؤسسة النشر الإسلامي، ط ١، ١٤٢٣ هـ.
- محمد كاظم المصطفوي: مئة قاعدة فقهيَّة، ط٣، قمُّ المقدَّسة، مؤسَّسة النشر الإسلاميِّ التابعة لجماعة المدرِّسين بقم المقدَّسة، ١٤١٧هـ.ق.
- ميرزا حسين النوري: مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل (مستدرك الوسائل)، بيروت، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ١٤٠٨ هـ.
- ناصر مكارم الشيرازي: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، قم، مدرسة الإمام علي عليه السلام، ط١، ١٤٢٦ هـ.

صناعةُ المصطلحِ وسلطةُ الخطابِ الأيديولوجية

■ إيدروج لخضر[1]

ملخّص

تتعـدَّدُ سـبلُ توليـد المصطلحـات التي تشـحنُ مضامـينَ المفاهيـم بالمعاني والـدلالات، التي يريدُ الإنسـانُ أن يجعلَ منها أداةً لاسـتلاب العقول، ونَحْتها وفقَ الأهـداف التـي يُراد تحقيقُهـا. قد تكـونُ التكنولوجيـا وأدواتُها والبَحـثُ العلميُّ وأنواعُـه، مـن بين أكـثر الأدوات إنتاجًا للمصطلحـات، ولكنْ تقـومُ الأيديولوجيا بإنتاج مصطلحات فكريَّة ومعرفيَّة وإبداعها، بتداعيات تَسـتجيبُ لمتطلِّبات العَلاقة القائمـة بينَ البيئة والعقول المتعايشـة فيها. وترتبطُ المصطلحـاتُ بوظائفَ حيويَّة في المجتمع؛ من أهمِّها تلك التي تقترنُ بتنشـئة الأجيال على أنماط فكريَّة، تتفاعلُ فيهـا الـدلالاتُ الأيديولوجيـة لنَحْـت المعنى والمطالـب المعرفيَّة لمـشروع بناء العقـل والذَّات الجماعيَّين في المنظومة الفكريَّة والسوسـيولوجيَّة. إنَّ عمليَّةَ توليد المصطلحـات من بين أهمِّ الاسـتراتيجيَّات الثقافيَّة للتطبيـع الاجتماعيِّ للأجيال؛ بسـبب التداول الفكريِّ والمعرفيِّ للمصطلحات التي تنشرُها الأوعيَةُ الإعلاميَّةُ في البيئة العامَّة التي تشكِّلُ أكبرَ وعاءٍ للانتشار.

الكلمات المفتاحية: المؤسَّسـة الإعلاميَّة، توليدُ المصطلحـات، الثَّقافة الجماهيريَّة، الأيديولوجيا الناعمة، الخطاب.

---

١ - باحث من الجزائر، صاحب مؤلَّفات عدة، أمينٌ عام سابق لمركز البحث عن الإعلام العلمي والتقني ومؤسِّس مجلة المعلومات العلمية والتقنية.

المقدِّمة

إذا كان (ابــن خلدون) قد كتــب في المقدِّمة، أنَّ حقيقةَ التاريخ خبرٌ عن الاجتماع الإنســاني الذي هــو عمران العالم، فإنَّ توليد المصطلحات هو الانتقال مــن أُطر فكريَّة تصف الواقع إلى تغيــير دلالات المعاني للخطــاب؛ لنحت العقول بما يناســب أيديولوجيــا (Ideology) الفكر والمعرفة، وفق متطلِّبات السرديَّة المراد تفعيلها في الذهنيَّات لعقود قادمة. وقد تكون عمليَّة توليد المصطلحات أيضًا من بين أهمّ الوســائل والأدوات التي تستخدم في تحقيق الإبادة الثقافية في سياقات الاستعمار واستبدال القيم والأخلاق والتنشئة الاجتماعية. لم تكن المسائل الاصطلاحية نقاطَ اهتمام واضحة لفلســفة العلوم الاجتماعية بالحدَّة التي تعرفها المؤسســات العلمية، رغم كونها تدخل في لبِّ التأطير الإبستيمولوجي (epistemology) للإشكاليَّات المعرفية المختلفة.

وقد يفــسَّر الاهتمام المتزايد بمثل هذه المســائل بالتطــوُّرات التي ألقــت بمضاعفاتها على القطاعات الاجتماعية والتَّنظيميَّة للمؤسســات الإعلاميــة، والثقافية، والبيئة الفكرية والمعرفيَّة. توليد المصطلحات مســألة فلســفية للمعرفة، ولكنَّها تقترب من الســياديَّة الثقافية، والسياسية، والأيديولوجية للشــعوب، والتي تتوقَّف عليها جميع العمليَّات القائمة في المجتمع، خاصَّة في ظروف أنشأتها تكنولوجيَّات الإعلام والاتصال الحديثة، وبيئة ثقافية بامتياز.

تأخذ عملية توليــد المصطلحات أهمِّيَّة كبيرة في عصر المعرفــة والمجتمع ما بعد الصناعي الذي يمرُّ إلى مراحل متقدِّمة جدًّا من التطوُّر الإلكتروني والرقمي بسبب الانفجار المستدام في الإنتاج الفكري والمعرفي والإعلامي. لقد كان هذا الإنتاج الفكري ســببًا مباشرًا في المرور إلى نسق جديد من التَّنظيم المعرفي؛ لأنَّه فرض البحث عن سبل جديدة لمعالجة الكمِّيات الضخمة من المعلومات وتخزينها واســترجاعها، والتي تلعب أدوارًا حيويَّة سواء في التَّحصيل العلمي، أو اتخاذ القرار، أو التَّخطيط التِّكنولوجي، أو التنشئة الاجتماعية في كلِّ المؤسسات الاجتماعية

التي تنشط في هذا المجال.

وتهتمُّ هذه الدِّراسة بتحليلٍ اجتماعيّ (Sociology) في الأبعاد الفكرية والثقافية والأيديولوجية لعملية توليد المصطلحات؛ من أجل الحسم في قضايا الترتيبات الثقافية للهُويَّة والذَّات الجماعية. كما تبحث هذه الدراسة في التَّوظيف الاصطلاحي الذي يستخدم من أجل إبادة الثَّقافات المغايرة بعد الهيمنة السياسية أو العسكرية على مناطق جغرافية محدَّدة. ومثل هذه الظروف معروفة أيضًا في الأوساط العلمية التي لا تخرج عن المركزية الغربية للعلوم والإبستومولوجيا، خاصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تلعب الأدوار الرئيسة في التحوير الأيديولوجي للفكر والثقافة. وانطلاقًا مما سبق فإنَّ هدف الدراسة هو الإسهام في الاطلاع على بناء السرديَّات في الخطاب الأيديولوجي بشكل عام، والإحاطة بالفكر المرافق للعملية من حيث الإنشاء والتداول. ترتبط إشكالية توليد المصطلحات ببنية واحدة ما دامت هذه العملية منبثقة من العمق الأيديولوجي للأنشطة الإنسانية، وهي موجودة في المجال التكنولوجي والعلمي وميدان الصراعات العسكرية، والمواجهات الفكرية، وتيَّاراتها الإعلامية بكلِّ ما تفرزه من أوعية ثقافية متعدِّدة، والتي توجَّه للاستهلاك الجماهيري. وتستحضر هذه الإشكالية الأداء الوظيفيَّ للمصطلح في بيئته المناسبة، بهدف ترسيم الحدود البيانية له وإدخال متغيِّرات جديدة في المجال التعريفيِّ للجمهور.

أوَّلًا: البيئةُ الأيديولوجية للمصطلحات

يعيش الإنسان في بيئة أيديولوجية[1] تصنعها القِيمُ، والمعتقدات، ومجموعُ المعارف المتداولة التي تنتجها الثقافة المِعياريَّة للمجتمع، والتي تكون مرجعيَّة يعتمد عليها الفرد في التعامل مع الأحداث، والظواهر السائدة في المجتمع، ومعيار المواجهة مع باقي الأيديولوجيات التي تتصارع معها. كما لا يمكن للفرد أن يدرك تداعيات الظاهرة الاجتماعية بعيدًا عن القاموس الأيديولوجي، والقوانين التي تحكم تنظير مفاهيم المصطلحات.

عندما فرضتِ الأدبيَّاتُ الغربية مفهوم الحداثة وما يغذِّيها من مصطلحات ترافقها في الطرح

١ - مفهوم الإيديولوجيا من أكثر المفاهيم تعقيدًا؛ لالتماس دلالاته في ثنايا اللغة وشحنات المفاهيم التي تحملها المصطلحات إلى درجة أنَّها صُنِّفت في سلَّم علم الأفكار، وبالتالي فإنَّها المغذِّي الأساس للجوانب السلوكية للمجموعات والأفراد، كما أنَّها من الأبعاد التي تميِّز الهُويَّة في وجودها وتماثلها مع الآخرين.

لتبسيط معاني المفهوم، أفرزت هذه الأدبيات معانيَ لكلمات خلال عقود طويلة، تبنَّاها الشرق في أغلب الحالات دون تحفُّظ؛ لأنَّ بيانها اقترن بحرِّية الإنسان وتطوير الإبداع وغيرها من المناقب الجذَّابة، غير أن وراء الحرِّية - التي كانت في مفهومها مطلقةً - لم يكن واضحًا أن تداعياتها ستكون وخيمةً على الجنس البشري، وأن كل المعايير والقيم المحافظة ستخضع للتغيير بما فيها من أنساقٍ سوسيولوجيَّة ومؤسَّسات اجتماعية؛ مثل المدرسة، ومؤسَّسات التنشئة الاجتماعية الأخرى. ومن الضروري الإشارة إلى أن مرحلة الحداثة وما يتبعها إنما هي خاصيَّة لا يمكن تعميمها على المجتمعات التي لا تنتمي للمجموعة العربية، كما يؤكِّد ذلك مؤسِّس المصطلح نفسه[1].

وقد يُعزى ذلك إلى التطوُّر المعرفي الذي تعيشه البلدان الغربية؛ لأن المصطلح المستخدم "موجَّه للدلالة على التطوُّر الحداثي الذي يشير إلى حالة الثقافة بعد التغييرات التي أثَّرت في قواعد الأداء في العلم، والأدبيات، والفنون ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر. وترتبط هذه التغييرات بأزمة السرديات الكبرى"[2]. إن انتقال الحداثي وما بعده إلى الأقاليم التي لا تنتمي إلى المعسكر الغربي، إنَّما جرى بهدف التقليد، وإنَّما كانت عملية تبنِّي كلِّ ما أفرزته الحداثة من مفاهيم مجرَّد اتِّباعٍ لأفكار اعتقد متبنُّوها أنها ستدخلهم إلى رواق الحداثة بالتخلِّي عن المفاهيم التي بُنيت عليها حضارتهم، كما هو حال الغرب. تتطرَّق أطروحة الحداثة إلى تفكيك الأنساق السوسيولوجيَّة المختلفة والسرديَّات والموروثات المقترنة بالمعتقدات من أجل طرح نموذج متجدِّد من الفكر، وأيديولوجيات المعرفة المستحدثة، بهدف تغيير أنماط المعرفة جملة تفصيلاً، دون إهمال الجوانب التي تدخل في بنيويَّة الهُويَّة المستهدفة.

لا يمكن للاختلافات الموجودة في البيئة أن توحِّد الأفكار لمجرَّد تبنِّيها، وبالتالي فإنَّ كلَّ محيط فكري يكون باستطاعته توليد المصطلحات التي تعبِّر فعلاً عن الثقافة ومكوِّناتها، وتجسِّد جميع ثوابت المجال التعريفي ومتغيِّراته الذي تنتمي إليه، على غرار القيم والمعتقدات والمعارف والعادات وغيرها من مكوِّنات الهُويَّة والذات الجماعية. وبهذا فإنَّ كلَّ ما تفعله المصطلحات على وجه التحديد هو أنَّها لا تنقل المعاني ما بين الأفراد فقط، وإنَّما تنقل جميع التصوُّرات التي

1 - Lyotard: La question postmoderne, p6.

2 - Lyotard: La question postmoderne, p7.

تسهم في انتشار البيان اللغوي والمعلومات التي ترافق المعنى للمصطلح أيضًا؛ باعتبارها الجزء المتمِّم للمفهوم الذي يتطابق مع ما يمكن أن يحمله من خصائص.

تتوقَّف عمليَّة توليد المصطلحات الفكرية والثقافية على شروط عدة، أبرزها الظروف السياسية التي تتحكَّم في الحرِّيات الفردية، خاصَّة ما يتعلَّق بالنشر والإبداع. فكلَّما كانت السلطة شموليَّة، اقتصر الإنتاج الفكري على تطويع مفاهيم الخطاب السياسي، وفقْد القدرة على إنتاج مصطلحات لا تتناسب مع التيَّار السياسي الذي يؤطِّر مجموع العمليَّات التي ترتبط بالفكر والمعرفة؛ بما فيها الممارسة السياسية لمهنة الإعلام والتواصل الاجتماعي.

ثانيًا: قطاعاتُ توليد المصطلحات

بالعودة إلى مفهوم الأَيديولوجيا، فإنَّهَا - أي الأيديولوجيا- تشمل الأفكار، والمعارف، والمعتقدات، والقيم والمعايير التي تحكم السلوك الفردي وحركيَّة الذات الجماعية، وبالتالي فإنَّ كلَّ المجتمع مصدر لتوليد المصطلحات، ولكن لا تكون كلُّها معتمَدةً في الممارسة؛ بسبب عدم اعتمادها من المؤسَّسات الاجتماعية والثقافية الموجودة في المجتمع. وعليه، سنتعرَّض إلى أهمِّ القطاعات التي تسهم في إنتاج المصطلحات في المجتمع؛ باعتبارها مجالاً خصبًا لاحتدام الصراع، خاصةً في عصر المعلوماتية وما يرافقها من تقنيَّات خطيرة على الإنسان.

١ - المؤسَّسات العلميَّةُ والبحثيَّةُ

لا يمكن للمصطلح الذي تنتجه المؤسَّسات العلمية والتكنولوجيَّة أنْ يكون إنتاجًا فكريًّا محايدًا؛ لأنَّ البيئة التي يخرج منها بيئة مشبَّعة بالقيم والأفكار والمعتقدات التي يتشرَّب منها الباحث والعلم. ومن المؤكَّد أنَّ للعلم إيديولوجيَّته الخاصة التي لا يمكنه أن يتجرَّد منها، وإن ادَّعى الموضوعية الشاملة. يبقى العلم والتكنولوجيا أحد أهمّ المتطلِّبات التي تسهم بقسط كبير في توليد المصطلحات المتخصِّصة والعلم، بواسطة تثمين نتائج البحوث والدراسات العلمية، والتي تبدأ بالنشر العلمي في الدوريَّات والمجلَّات المتخصِّصة، والكتب، وتنتهي بمجلَّات التعميم العلمي، وإنتاج الأشرطة العلمية التي تسهم في بناء معرفة عامَّة لدى الجمهور. خطوة تثمين البحوث بواسطة الكتابة هو استمرار الأحداث التي تسرد في مصطلحاتٍ تدعم الفكر والمعرفة،

وتزيـد من قوة اختراق الأيديولوجيا لمواقع خارجية، تمامًا كما وقع مع مفهوم الحداثة التي تبنَّاها العرب والمسلمون بشحناتها الغربية، وإن كانت منحطَّة وهدَّامة للأخلاق والقيم الإنسانية والدينية.

تنتقل إلينا المصطلحات الجديدة التي تنتجها الحضارة المتفوِّقة علميًّا والمسيطرة ثقافيًّا، عبر أنشطة الفكر والعقل التي يجري تداولها في المجتمع؛ مثل النقل والتعليم والترجمة والمطالعة؛ لتشـقَّ طريق الاستقرار في سـجلِّ المخيال والقيم والممارسـات اليومية للأفراد والمجموعات على حد السـواء، وتتحوَّل بعد ذلك إلى معيار سلوكي عام؛ لأنَّها تمكَّنت من استيعاب المعاني والدلالات كلها المقصودة من المصطلحات المنقولة.

وتنتقل إلينا هذه العلوم بواسطة أوعية علمية متخصِّصة تطوَّرت بشكل خاصٍّ بعد اختراع قوالب الحـروف للطباعة مجرَّة غوتنـبرغ (The Gutenberg Galaxy) منذ القـرن الخامس عشر، والتي أسهمت في الانتشار السريع للعلوم والمعرفة وغيرها من الأوعية المطبوعة، إلى أن فرضت حتميَّة تكنولوجية لمواجهة الطوفـان المعلوماتي؛ من أجل معالجة المواد المعرفيـة والعلمية وتخزينها واسترجاعها. وبهذا، فإنَّ توييم المنقول العلمي والفكري من حيث الأداء الأيديولوجي في الثقافات التي تستقبل الإنتاج العلمي والمعرفي، تكون واضحة عبر الأجيال؛ لأنها تُنظَّم وفق الآتي:

طابـع علمي دقيق: قـد يكون حياديًّا نوعًا مـا، وإن انحرفت بعـض مصطلحاته إلى الميدان الأيديولوجـي، فمثلاً؛ يقوم مستكشـف الأعاصير بإطلاق أسـماء يختارها هـو، غالبًا ما تكون مستوحاة من أسماء أبنائه أو بناته أو يختارها من الرصيد الثقافي. وهو الأمر نفسه في تسمية أنواع النجـوم أو غيرها. لقد أفرزت التطوُّرات العلمية والتكنولوجية الحاصلة في الميدان المعلوماتي على سـبيل المثال عـددًا من المصطلحـات التي قد يجهلها بعـض الأفراد في البلـدان الناقلة للتكنولوجيـا. فهل يمكن للفرد السـائر في طريق النموِّ أن يعرف مفهوم الحَوْسـبة الرقميَّة، وأن يدرك مفهوم مزارع المعلومات أو عمل الخوارزميَّات في العصر الرقمي المتسارع؟

طابع فلسـفي وحضاري: تتراكم التجارِب الإنسانية في الميدان المعرفي بشكل مستدام، ولا يمكن أن تتوقَّف ما دام التراث الفكـري متداولاً بين الأجيال عن طريق التلقين والتعليم والنشر في الأوعية العلمية والثقافية المختلفة. وهذا من أهمّ الأسباب التي جعلت المصطلحات الغربية تسيطر على الساحة الفكرية العالمية؛ سواء من حيث المفهوم أو الأعداد؛ لأن المنتجات الفكرية هي الكفيلة بانتقال المعاني لكلِّ كلمة أو عبارة أو مصطلح. وإن قامت بذلك في ظرف استثنائي

كما هــو حال بعض المفكريــن العرب، فإنَّ الإبــداع الاصطلاحي لا يمكنــه أن يتجاوز حدود منشوراته؛ لأن البيئة الحضارية لا يمكنها أن تكفل النفوذ والانتشار، كما وقع لمصطلح «العصبية» لـ «ابن خلدون» الذي بقي حبيس «المقدِّمة»، إلى أن جاء المفكِّر الغربي وقام بترجمته وتعميم مفهومه، في حين تعلَّم الطلاب العقدَ الاجتماعي ومفهوم الحضارة من النصوص الغربية، والتي جعلت من (دوركايم -Durkheim) و(مونتيسكيو-Montesquieu)، وغيرهم من أكبر العقول في العلوم الاجتماعية والإنســانية. ويذكِّرنا في هذا الصدد (سارتون-Sarton) بكل أسف وحسرة ــ مثلاً ــ أن العرب والمسلمين أهملوا العلم والمعرفة إلى درجة أنَّهم لم يتمكَّنوا من تعريف العالم بمفكِّر من العيار النادر مثل (ابن خلدون) الذي يعتبر من المؤسِّســيين لمعظم العلوم الإنســانية والاجتماعية، بما فيها علوم الإعلام والاتصال. فعــلاً، قد جاء تعرُّفه من الغرب متأخِّرًا، لتترجم أعماله إلى اللاتينية ويتعلَّم منه التفكير الغربي. وجاء متأخِّرًا أيضًا من نظرائه العرب والمسلمين، ليتمَّ تقدير ما قدَّمه للعلم والمعرفة تقديرًا مناسبًا[1]. ويقدِّم (الدليمي) أيضًا حقيقة غائبة عن عدد من الباحثين في كتابه «نظريَّات الاتصال في القرن الواحد والعشرين»؛ معلومات وافية عن رؤية (ابن خلدون) لمســائل التواصل الاجتماعي، مؤكِّدًا أنه كان المؤسِّــس الأول لمفاهيم الإعلام والاتصال، في ســياق أعماله المتعدِّدة الموسوعية، والتي ما زالت لم تُقدَّم للمجتمعات العربية بالطريقة التي يمكنها أن تُعتمد بوصفها سبيلاً معرفيًّا في الفصل الإبستمولوجي للعلوم[2].

طابع قانوني يجري في شــكل مراســيم تصدرها الدولة أو الحكومة، كــما حدث تاريخيًّا مع الإدارة البريطانيــة، التــي أعدَّت أدلَّــة لغويَّة يهودية لإعادة تســمية المعالم، والمــدن، والقرى، والوديان، والتضاريس الفلســطينية بأســماء يهودية؛ من أجل إبعاد المســتوطنين الصهاينة عن الثقافة العربية. ويدخل هذا النوع، كغيره من الأنواع الأخرى، في إبادة الثقافات المحلِّية التي لا يمكنها الصمود أمام غزارة الإنتاج الفكري للثقافات المســيطرة، أو مقاومة القوانين المتغطرسة التــي تفرضها كيانات عالمية تخرج عن القانون والأخلاق. وقد حدثت أمثلة كثيرة في الولايات المتحدة التي أعادت تســمية كل الولايات المتحدة باعتبارها مستعمرات بأسماء لا تمتُّ بصلة للثقافات المحلية التي سادت لقرون عدَّة لدى القبائل التي أبيدت بالسلاح والكلام.

1 - Georges Sarton, Islamic Science, p92.

٢ - عبد الرزاق الدليمي: نظريات الاتصال في القرن الواحد والعشرين، ص٢٦.

٢- الصِّراعاتُ السِّياسيَّةُ والحروبُ

تختلف ميادين الصراعات الحربية، والمواجهات العسكرية عن القطاع العلمي المنتِج للمصطلحات الفكرية في ماهيَّة المصطلح وأهدافه بشكل عام؛ لأنَّ فترات الحروب والصراعات السياسية بالمعنى الفكري والأيديولوجي، تعتبر أهمَّ فترة يتحدَّد فيها الصراع الفكري بين الأطراف التي تتصارع في الميدان العسكري أو السياسي.

عرف العالم صراعًا طويلاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية[1] التي قامت لأسباب سياسية وأيديولوجية، وبالتالي كان من المفروض أن تكون تسميتها بالحرب الأوروبية وليس العالمية. لقد امتدَّت الحرب الباردة، والتي يمكن إعادة تسميتها بالصراع الأيديولوجي بين الليبراليَّة والشيوعيَّة، أو المواجهة بين القطبين العالميَّين، والمعسكرَين الغربي والشرقي زهاء سبعين عامًا أو أكثر. إنَّ التسمية التي تداولها العالم شدَّت الأنفاس لعقود طويلة، وكادت أن تُكتب لها نهاية مأساوية، فيما لو لجأ الطرفان المتصارعان إلى استخدام الرؤوس النووية؛ لأن الحرب الباردة قد تتحوَّل إلى حرب ساخنة بين الغرب الرأسمالي الليبرالي والشرق الشيوعي.

قام المعسكر الغربي أيضًا بإدراج مصطلح «التدخُّل الإنساني» باعتباره ذريعة من الذرائع التي تُستخدم عالميًّا، منذ أن جرى تثبيت هذا المبرِّر من قبَل الطبيب (برنار كوشنر - Bernard Kouchner)، و(ماريو بيتاتي -Bettati Mario) رجل القانون، للتدخُّل في إفريقيا أو في أي مكان آخر من طرف جيوش الرجل الأبيض، لأسباب يعتبرونها ويقدِّرون أنها إنسانية. غير أن هذا «الحقَّ» الذي كرَّسه الرجل الأبيض لا يُستخدم عندما لا يخدم مصالحه. أين التدخل الإنساني من المجاعة التي تقتل الأطفال والشيوخ في غزة؟! ألا يستحقُّ أطفال غزة ونساؤها التدخُّل لإنقاذهم من الموت بالصواريخ تحت هذا البند؟! أين كان هذا الحقُّ عندما قام الجيش الصربي وحلفاؤه في البوسنة بارتكاب الإبادة في حقِّ المسلمين؟!

لقد وجد بعض الباحثين فرصة مناسبة للتعبير عن هذا الأداء الذي مكَّن الغرب من الإطاحة بالشرق بواسطة ولوج مفاهيم الحرِّية والإصلاحات السياسية (Liberté et Perestroika) إلى العمق

---

١ - تسمية الحروب التي قامت في أوروبا في القرن الماضي بالحرب العالمية الأولى والثانية إحدى أهم التحريفات التي قام بها الفكر الغربي؛ ليبعد مسؤولية القتل والتنكيل والتعذيب عن نفسه، وينسبها لكل العالم، وإخلاء أوروبا من المسؤولية القانونية والخُلُقية أمام ملايين الموتى والمعطوبين. كذلك، ما يُزعم أنَّها محرقة لليهود قد جرت على أيدي الحكَّام الغربيين، ولا علاقة للعالم الآخر بموت اليهود وتقتيلهم. بل على العكس من كل هذا، لم يجد اليهود الأمن والاطمئنان إلا عند الأجناس الأخرى، بحيث تعايشوا معهم بشكل طبيعي.

الحضاري للطرف الثاني[1]. لعلَّ أكبر مسرحية اصطلاحية في تاريخ البشرية ما قام به الرجل الأبيض عندما أعلن أنه اكتشف القارَّة الأمريكية، وأن قارَّة أستراليا والأراضي النيوزلنديَّة أراضٍ خالية من السكان، أو أن من واجبات الاستعمار الفرنسي، والبريطاني، والبرتغالي، والإسباني، والهولندي، أن يتدخَّل في شؤون الأمم الإفريقية والآسيوية من أجل تطويرها وإخراجها من التخلف، لترى نور الحضارة الحقيقية، متجاهلًا أن هؤلاء لم يطلبوا منه ذلك. فكلمة اكتشاف لها دلالات العدم، في حين أن الشعوب بثقافاتها، وأنساقها، وأفكارها، كانت موجودة قبل أن يطأ الرجل الأبيض الأراضي التي ادَّعى أنَّها خالية من السكان[2]. ويشير فهمي إلى أن نشأة الصراعات الدولية والإقليمية تعود إلى الصراعات الأيديولوجية، التي تبدأ من منطلق صراع الأفكار والمعتقدات بين الأفراد (الخلافات)، وبين الشعوب (المصالح)، لتأخذ نمط حرب استنزاف الأفكار بحكم متطلِّبات التغيير، والتطوُّر السياسي، والفكري، والاقتصادي للمجتمع الذي تحكمه أيديولوجيا مقدَّسة لا يمكن تغييرها[3]. يستطيع الراصد في مثل هذه المسائل أن يجد الولايات المتحدة قد سارعت إلى ذلك من أجل تغريب أفراد القبائل وجعلهم ينكرون أصولهم، ولا يقبلون الذات الجماعية "المتوِّحشة»، معتمدة على:

- الإدماج القسريُّ للأفراد في الثقافة الأمريكية الجديدة، بتغيير تضاريس المناطق البرِّية وتحويلها إلى مدن في أشكال متناقضة مع البيئة الشعبية.
- سحب الأطفال من عائلاتهم وإدماجهم في مراكز داخلية؛ من أجل إعادة كتابة الخطوط الثقافية ونحت متغيِّرات جديدة تشكِّل لهم لاحقًا مجال التعريف الجديد للهُويَّة.
- فرض برامج تعليمية منبثقة من ثقافة المحتلِّ الأمريكي على القبائل المحلِّية وتعيين

---

1 - Sémelin Jacques: Communication et résistance, p56.

٢ - استخدم الاستعمار البريطاني مصطلح «Terra nullius" الذي يعني أن "الأرض لا يملكها أحد" أو "الأرض الفارغة"؛ لتبرير الاستيطان الأبيض في القارَّة الأسترالية، وهذا ما قام به في فلسطين لإهداء "أرض بلا شعب لشعب بلا وطن"، كما زعموا كاذبين على الشعب الفلسطيني، علمًا أن كلَّ هذا من صميم تضليل الأمم بمصطلحات وهميَّة لا تتطابق مع واقع الأمور ما دامت فلسطين أرضًا جرى انتداب الرجل الأبيض عليها، بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية، وإعادة تشكيل الشرق الأوسط. وقد أثبتت العديد من مصادر المؤرخين المحايدين، بما فيهم اليهود أنفسهم الذين يرفضون جملة وتفصيلاً العنصرية العرقية. راجع في هذا الصدد:

Reed: La Controverse de Sion.

Porath: The emergence of The Palestinian-Arab.

٣ - أحمد فهمي: هندسة الصراع، ص٥١.

معلِّمين بيـض؛ من أجل ضـمان التلقين المسـتهدف لمحتويات التعليم والتنشـئة الاجتماعية، وهي السياسة المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة بالتعليم والصابون (Soap and education)[1]

- إيجاد بدائل للهُويَّة، بتأصيل مفاهيمَ جديدة كليًّا فيما يتعلق بالتطوُّر والحضارة.
- تثبيت الثقافة "الجماهيرية"، وإحلالها مكان الثقافات الشعبية التي سادت لقرون في المنطقة، عبر إدخال مفاهيم الغرب الليبرالي على الحياة والنَّسـق الاجتماعي المشاع للشعوب والقبائل، وعبر اسـتبدال أنماط الحياة «البدائيَّة» بحياة وعلاقات اجتماعية واقتصادية جديدة، يجري الترويج لها على أنَّها متطوِّرة وبعيدة عن «وحشيَّة القبائل».

تحاول الميليشيات الصهيونية استنسـاخ الإبادة الشعبية في الأراضي الفلسطينية بمساندة دولية مؤسَّسية؛ بما فيها الهيئة الأمميَّة التي لم تستطع فرضَ قوانينها على الغرب باعتباره صاحب النفوذ عبر قانون الفيتو[2]. كما أنَّ الهيئة الأمميَّة نفسها تعمل على تغيير مناهج التدريس في فلسطين المحتلة، والبلـدان العربيـة التي انهارت أمام إغـراءات غربية وهميَّـة بتحقيق الأمن والاسـتقرار لأنظمتها، والحفاظ على عروش حكَّامها. تصنع المدرسـة الصهيونية من الأطفال اليهود بالفكر المؤسَّسي[3] (برامج تعليمية وتنشـئة اجتماعية وتلقين وتدريس جغرافيَّة سيون (Sion) وليس فلسطين... إلخ.)

---

١ - يفيد هذا المصطلح في فلسفة التنشئة الأمريكية حتميَّة القيام بتعليم أبناء القبائل الأصليين؛ من أجل التوصل إلى غسيل العقول، وإعادة نحتها وفق ما يجري تسطيره في البرامج التي تفرضها الإدارة الجديدة عليهم بشكل قسري. ويؤكد (منير العكش)، أن مثل هذه الخطط قد نفَّذتها الولايات المتحدة على الشعوب الأصلية للمنطقة منذ منتصف القرن ١٩؛ بهدف نسف الكيان الوجودي، وتدمير أسس الهوية الأصلية وهي من بين الاستراتيجيات التي يستخدمها الاستعمار لسلخ الأفراد عن ثقافاتهم.

منير العكش: أمريكا والإبادات الثقافية، ص ١٥.

ويؤكد (العكش) في كتابه «أمريكا والإبادات الثقافية» أن المستوطنين الإنجليز عندما نفَّذوا التطهير الثقافي في القارة الأمريكية عملوا على عدة جبهات منها بثُّ كراهية الذات (Self Hatred) عند السكَّان الأصليين وعنصريَّة الذات (Internalized racism)، والخوف من الذات (Auto phobia).

منير العكش: أمريكا والإبادات الثَّقافية، ص١٦.

٢ - الحقُّ المطلق لمعارضة الأحكام التي تصدر عن مجلس الأمن، والذي لا يمكن إعادة عرضه بالصيغة نفسها، ولا يوجد حدٌّ معيَّن لمعارضة القانون الدولي من الأعضاء الدائمين في المجلس.

٣ - من الضروري التأكيد على أن كلَّ هذه العمليات تتمُّ وفق إعداد برنامج يشمل الدلالات والمعاني والبيان والمفاهيم، حسب العقيدة الصهيونية التي رفعت سقف الجريمة إلى الإبادة؛ لأن العربي الفلسطيني الجيد هو «العربي الفلسطيني الميت».

آلاتِ قتل ودمار مبرمجَين لاستهداف الفرد الفلسطيني والعربي بمجرَّد بلوغ سنِّ الرشد، بمحتويات تعليميـة عنصرية مقيتة، وغرسـها في مَلَكَتِهـم الفكرية والعقدية. وتريد أن تحقِّق بذلك اسـتثنائية تعليميـة؛ لأنَّها عملت في المقابل، على فرض نمط تعليمي عربي متسـامح مع اليهود والصهاينة، عـن طريق تكليف الرجل الأبيض الذي ينوب عنها في البلدان العربية. وتشـمل مطالب الصهاينة حذف البرامج التعليمية التي تبني العقيدة الجهادية لاسـتعادة الأقصى، والمطالبة بإلغاء الدروس الدينية في المساجد، ومنع الدعاء على اليهود؛ لأنَّ ذلك لا يخدم عملية حوار الحضارات والتعايش السلمي للشعوب. استخدام الإبادة في مختلف أشكالها وسيلة من وسائل تغيير النسيج الثقافي كلِّه بمتغيِّرات جديدة؛ لأنَّها لا تهدف إلى أثبات وجودها في بيئة جديدة فحسب، بل تريد من الأجيال ألَّا تسـتخدم أيَّ عنصر من عناصر الثقافات الشـعبية، بما فيها محو المعتقدات الدينية، وتحريف طقوسـها أو إفنائها نهائيًّا، كـما يشرح ذلك (دافيدسـون-Davidson) في حالة الولايات المتحدة الأمريكيـة، مؤكِّدًا على أنَّ التصفية الجسـدية لم تكـن كافيةً لإنهاء مَهمَّة إبادة السـكان الأصليين للمناطق الشاسعة، ممَّا استدعى استخدام التَّنصير، ونشر الدين المسيحي في جميع البقاع؛ لتغيير الفكر والمعتقد والطقس، وإبعاد هؤلاء عن أصلهم ومَسخ هُويَّتهم[1].

وفي المقابل قامت السـلطات الأممية بضغط غربي سـياسي قوي بعد أحداث ١١ سـبتمبر ٢٠٠١، عـبر صياغـة برامج تدريجيَّـة لضمان التعايش مـع الآخر. وقد اسـتفادت الجمعيات اليهودية[2]، والمنظمات الإسرائيلية من أحداث سـبتمبر ٢٠٠١، بفرض الأمر الواقع، وشـطب

١ - دافيدسون لورنس: الإبادة الثقافية، ص٤٥.

٢ - أكثر المؤسسات نشاطًا في هذا الميدان هي Impact-se التي تحظى بدعم الأمم المتحدة من أجل التوصُّل إلى فرض السلام وتجاوز خطاب الكراهية ومراقبة المحتويات المدرسيَّة التي لا تتناسب مع السلام المفروض على العرب وتغييرها بما يتناسب مع الأهداف الحيوية، والتي تصل إلى كسر الحواجز، لتدجين العقل العربي بمصطلحات مريحة، بغرض تجسير الهوَّة بين العداء والصداقة. ويشير الموقع الخاص بهذه المنظمة إلى أنها استطاعت تغيير عدد من المحتويات للمراجع التعليمية في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبلدان عربية أخرى، جرى إقناعها بحذف الآيات القرآنية الجهادية من الكتب في مراحل التعليم، لزرع ثقافة التعايش والسلام والتسامح. جميع المشاريع التي تراقبها في البلدان العربية مفصَّلة ومتاحة على موقعها الإلكتروني https://www.impact-se.org.

المنظَّمة الثانية هي منظَّمة مكافحة التشهير Anti Defamation League (ADL) والتي تتصدى لكل الأعمال التي تعادي الساميَّة منذ العشريَّة الأولى (١٩١٣) من القرن ٢٠. وتهدف حاليًّا إلى الضغط على البلدان العربية لإدراج مادة خاصة بالمحرقة في البرامج التعليمية للمستويات المختلفة لتحقيق التعاطف مع اليهود.

المصطلحات كلها التي تشجِّع على كراهية اليهود والصهاينة وتليين الخطاب؛ مستهدفةً تدريس المحرقة في البرامج التعليمية العربية في المستقبل باعتبارها مادَّة أساس في التاريخ، لمستويات متعدِّدة في مراحل التعليم. لقد فرضت الحركيَّة الاصطلاحية مراجعَ جديدة لفلسفة مستحدثة من مصطلحات، جرى إدراجها بالقوة الناعمة في النسق الفكري وموسوعة المصطلحات الأيديولوجية التي وصلت إلى حدِّ التعايش وتقبُّل الآخر، دون أن يحصل الطرف المسالم على أيِّ امتيازات واضحة.

٣ - المؤسَّساتُ الإعلاميَّةُ

استطاعت المؤسسات الإعلامية أن تستحوذ على أدوار مهمَّة وسيادية لعدَّة أسباب، يمكن أن نذكر منها: السلطة التي أصبحت تتمتَّع بها المؤسسات الإعلامية في المجتمع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإنَّ المرحلة ما بعد الصناعية أفرزت تنظيمًا اجتماعيًّا مختلفًا، جعل من المواد والمنتجات الاجتماعية من أكثر الوسائل التي يمكنها أن تولِّد وتنبت المصطلحات وتثبِّتها في المخيال الجماعي، وتقوم بتعميمها وفق استراتيجيات النشر الناجعة بين أوساط الجماهير. لقد كانت المؤسسات بمنزلة الأدوات الرئيسة في المواجهة الباردة بين الشرق والغرب، وما زالت تقوم بالأدوار نفسها، بل إنَّها تطوَّرت أكثر إلى درجة أنَّه يمكن الحديث عن سلطة السلطات التقليدية الثلاث أو دبلوماسية إعلامية، تخدم المصالح السياسية بشكل مباشر بالتدخُّل في شؤون البلدان الضعيفة.

استطاعت المؤسَّسات الإعلامية وأوْعِيتُها المختلفة توليدَ مصطلحات ديناميكيَّة، تدخل في مجالات سيادية وسياسية، بعد تتبع المحتويات وقرائتها التي تنشرها وتتعامل معها جميع الأطراف. قد يدفعنا هذا السياق إلى تناول مصطلح «التطبيع» الذي يعني عودة المسألة الأصليَّة إلى طبيعتها الأولى بعد أن طرأت عليها تغييرات، وهذا ما يستهدفه الكيان الصهيوني من خلال اعتماد اللفظ إيَّاه في خطاباته. لقد أساء العرب اختيار أو اعتماد هذه الكلمة التي تعود بالمنفعة المعنوية على الكيان الصهيوني؛ باعتبارها تفيد عودة الأمور إلى حالتها الأولى؛ كأن العلاقات كانت موجودة، ثم انقطعت بين الطرفين، ثم عادت بعد مصالحة مفترضة. وهذا المصطلح يلغي المفهوم البياني الذي يفترض أن تكون عليه العلاقات العربية الصهيونية، وهي المعاداة

الدائمة. هناك أيضًا بوابة حضارية يخترق من خلالها الكيان الصهيوني الصفوف العربية ثقافيًّا، وهي حوار الحضارات أو التعايش الحضاري بين الدول والأمم، وأخرى سياسية، تجمع القادة العرب بنظرائهم الغربيين تحت مبرِّر محاربة الإرهاب أو تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط أو الاجتماع الخاص ببلدان البحر الأبيض المتوسط للأمن.

اعتمد الكيان المحتلُّ للأراضي الفلسطينية دليلاً يحدِّد فيه أنواع الخطاب الذي يستوجب على أيِّ مسؤول عسكري أو سياسي استخدامه أمام الرأي العام العالمي ووسائل الإعلام. يحتوي الدليل على مقدِّمة من بضع كلمات لأيِّ سؤال محتمل تعوَّدت وسائل الإعلام طرحه، من أجل تحقيق وحدة فكرية أيديولوجية تخدم السردية الصهيونية اليهودية، والابتعاد عن الأجوبة التي يمكن أن تكون متناقضة في الموضوع نفسه[1].

من الممكن أن نستعرض بعض هذه المصطلحات في الميدان السياسي، وتحديدًا في سياق العلاقة بين كيان وبلد محتلٍّ، لا يمكنه إقناع الغرب المنحاز، أنه يتعرَّض لاعتداءات إباديَّة، منها:

- جيش الدفاع: والمقصود هنا هو الجيش المحتلُّ الذي لم يدافع يومًا عن حدود يملكها، والمفترض أن تكون تسميته جيش الاحتلال أو جيش الهجوم؛ لأنَّه دائمًا هو المبادر الأول لاحتلال أراضي بلدان سيادية أو الاعتداء على جغرافيا بلدان قائمة.
- الحرب: هذا مصطلح مضلِّل؛ لأنَّ الكيان المحتلَّ لا يخوض حربًا، بل يقوم بالاعتداء المنتظم على المدنيين في الأراضي المحتلة.
- العقاب الجماعي: هذا المصطلح الذي تَعَوَّد الإعلام وجميع الخطابات السياسية استخدامه يفيد في بيانه:
  - أنَّ الحادثة الواقعة مصدرها طرف مذنب، وبالتالي يستحقُّ عقابًا.
  - أنَّ الجزاء الذي يجري تطبيقه على المذنب مستحَقٌّ فعلاً.

---

١ لمزيد من التفاصيل ينظر في:

Frank Luntz: The Israel Project's 2009 Global language dictionary 2009. https://www.transcend.org/tms/wp-content/uploads/2014/07/sf-israel-projects-2009-global-language-dictionary.pdf

* أنَّ العقاب المطبق يستند على مسائل قانونية، ولا يمكن إيقافه إلى أن يستوفي المذنب كامل الصيغة المحددة.
* أنَّ هذا العقاب سيكون درسًا للأجيال التالية، على أن لا تعيد الخطأ نفسه، وإلا تعرَّضت لعقوبة قاسية مثلها أو أشد منها.
* أنَّ العقوبة تصدر دائمًا من الشخص العاقل الكبير أو من وليِّ الأمر، وتُطبَّق على من هو أدنى منه مستوى وأخلاقًا، وبالتالي يظهر الصهاينة بأنَّهم لا يخطئون، وإنَّما يحاولون تصليح الخطأ الذي أوقعه المذنب. ومفهومه أنَّ الكيان المحتلَّ يعاقب الشعب الفلسطيني لأنَّه أخطأ، وعليه يستحقُّ ذلك العقاب.

■ غلاف غزَّة: هذه تسمية لأراضٍ محتلَّة، وهي مستوطنات يهودية قائمة على أراضٍ فلسطينية، تتوسَّع في كل توغُّل لجيش الهجوم.

يكشف (عبد الرحيم أحمد) في مشاركة له، في كتاب جماعي، الطريقةَ التي يعتمد عليها اليهود في تحديد منهجيَّة التلاعب بالمصطلحات للتوصُّل إلى تحقيق انتشار سرديَّاتهم ومعاني الكلام ومحتويات الخطاب في المواجهة مع العرب والمسلمين. وتكمن الطريقة الأولى في السطو على التراث العربي والإسلامي، وانتحاله لصالحهم، وتغيير كلِّ التضاريس الثقافية في المناطق المحتلَّة، تطبيقًا «للرؤية التلموديَّة في جواز الأغيار واغتصاب حقوقهم»[1]، ولكن بعيدًا عن الأخلاق، ما دامت تعتبر الأغيار من المخلوقات التي تشكل قوافل العبيد لخدمة اليهود .

أمَّا الطريقة الثانية، فهي تحريف معاني المصطلحات ومفاهيمها، والتي يقول عنها (عبد الرحيم)، إن المحتلَّ قد «سرَّب إلينا عبر وسائل الإعلام «العالمية» مصطلحات من بنات أفكاره وضمَّنها مفاهيمَ من سماديره (والسَّمادير، عفاك الله، أحاديث المخلِّطين والمخمورين!)؛ كأن يُطلق على ما يقوم به من قتل للأبرياء، وهدم الأبنية، واكتساح الأراضي، مصطلح «الدفاع عن النفس»، وفي المقابل يطلق على مقاومة الاحتلال، وصدِّ العدوان، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال، مصطلح الإرهاب»[2].

١ - أحمد عبد الرحيم: لعنة المصطلح، ص ٣٠.
٢ - أحمد عبد الرحيم: لعنة المصطلح، ص.ص٣٠-٣١.

ثالثًا: دورُ المصطلحات في تثبيت الخطاب

بالعــودة إلى النموذج الوظيفي للرســائل الإعلامية[1]؛ باعتبارهــا حاضنة المصطلحات التي تولِّدها مختلف المؤسسات، فإنَّ أهمَّ ما يمكن الاحتفاظ به، هو تثبيت الخطاب بمختلف شحناته من معــان ودلالات؛ بهدف التلاعب بالعقــول أو تثبيت رؤى جديدة أو نحــت أفكار وعادات تخالف ما دأب عليه الفرد والمجموعة من ممارسات في يوميَّات حياتهم. إذا كان الخطاب يصنع الوعــي فإنَّه في المقابل، يمكنه أن يصنع أيضًا الجهل، والتبعيَّة، والتلاعب بالعقول، واســتلاب إرادة الجمهور في التحرُّر. وتزداد هذه الظاهرة في العصر الرقمي بسبب اختراع مصطلحات مثل التراند (Trend)، المعتمِد على عدد المشــاركات أو عدد الأشــخاص الذين يتابعون خطابًا، أو منشورًا معيَّنًا متبوعًا بـ هاشتاغ (Hashtag) على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لأنَّ الخطاب الذي لا ينتشر ولا تتوسَّع تغطيته الجغرافية، لا يؤثر في المجالات التعريفية التي تنتمي إليها الجماهير.

لقــد تفوَّقت الحضــارة الغربية على باقي الحضــارات بفضل ديكتاتورية العرض المســتدام للمنتجات الفكرية التي تفرضها على السوق الإعلامي والثقافي، بعد أن طوَّعت التكنولوجيَّات الحديثة للنشر، والتي أعطت صفة الوجود المســتدام (Ubiquitous) في كل مكان للمصطلح، فلا غرابة أن تكون السرديَّات الغربية في شتَّى المجالات مقبولة، إن لم نقل متفوِّقة على المعارف والأفكار التي يجري نشرها من طرف البلدان الأخرى، وبالتالي لا يمكن أن تحظى بالمكانة التي تسمح لها بحصد جزء من التراند العالمي. فانتشار مصطلحات وأيديولوجيا الفكر المنحرف، مثل الشذوذ الجنسي والجنوسة (Gender) وإباحة المساكنة (Cohabitation) أو (Concubinage)، وغيرها من المصطلحات التي تفسد الفطرة، إنَّما كانت نتيجة للإفراط في تقديس فردانيَّة الإنسان، وتزويدها بمفهوم مطلق للحرية.

هــذه الإباحية[2] الفكرية التــي تميِّز البلدان الليبراليــة، وفَّرت الغطاء الفلســفي لحرِّية توليد الكلــمات، خاصَّــةً بعد نجاح عصر التنويــر في تثبيت مفاهيــم الحرِّية المطلقة للفــرد، وإبعاد

---

١ - ليلى زيان: عملية التواصل اللغوي عند رومان جاكوبسون، ص.ص ٩٦- ١٠٠.

٢ - من المصطلحات التي ترافق الفكر المنحلَّ الذي يروِّج له روَّاد ثقافة العصر الجديد، والذين اعتمدوا على نافذة الخطاب لتمرير الشذوذ والمثليَّة والقتل المريح. قام الأستاذ (الدكتور فارس البياتي) بتوظيف هذا المصطلح، والتأسيس له في سياق الصراعات الثقافية والخُلُقية القائمة بين الحضارات. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة: فارس البياتي: الإباحية الفكرية واستراتيجيات القيم، ص٢٣.

المؤسَّسات عن الرقابة الفكرية والتعبيريَّة. هذه الرؤية الجديدة هي التي تؤسِّس لبَّ الفكر المميَّز للعصر الجديد الذي يبسط نفوذه الأيديولوجية على الساحة الثقافية والفضاء العام، حسب ما تعرفه المدرسة الألمانية؛ لأن الفضاء العام لا يكتفي بنشر معنى الخطاب في البيئة الاجتماعية التي تتشبَّع بمعاني المعارف، بل يتجاوزه إلى ضرورة الاهتمام بالأبعاد البنيويَّة التي تبقى رهنَ التداول الاجتماعي بين الأجيال. هذا ما يؤكِّده (زياد) في كتابه «سجون الثقافة»، في تقديم المتغيِّرات الثقافية التي تحكم فهمَ الأحداث، والتي تنبثق من «المتغيِّر الثقافي الذي صنعته وسائل الإعلام الجديدة، وهو (...) الوعي المتخلِّق في ثناياها (...) وهو وعي لم يكن يعتقد أحد أنَّه بهذا القدر من الفاعلية والتأثير»[1]. إذن، لا تقتصر أدوار المصطلحات على شحذ الخطاب، بل يستمر مفعولها في مجالات أخرى ترتبط بالعمليات الفكرية للأفراد، ومن الممكن أن نلخِّصها في النقاط الآتية:

- تدعيم الأفراد بمرجعيَّة ثقافية وأيديولوجية تخضع لمنهجيَّة فكرية، حسب ما تحدِّده معاني المصطلحات التي تتجسَّد في المواقف والسلوك.
- بناء فلسفة عامَّة تقوم بتحديد تيَّارات المعرفة والأيديولوجيا التي تفرض على التيَّارات الفكرية انتهاجها، من أجل أن تتطابق سيادة دلالات المصطلح مع الفضاء الاجتماعي في الأطروحات المهيمنة على الخطاب.
- تهيئة الرأي العام والجمهور، بل النخبة على تقبُّل السرديات التي تنطبق على نوع المشروع المجتمع المستهدف، من خلال توليد المصطلحات التي تناسبه، والعمل على تكثيف انتشارها للتبنِّي.
- تغيير الوعي لتجاوز العقبات المحتملة التي قد تعيق تغلغل المصطلح في الوعي الجمعي. وتجري هذه العملية عبر مراحل عديدة، تبدأ بإدخال متغيِّرات جديدة في المجال التعريفي العام الذي يتَّبعه الأفراد، وتتواصل العملية بمحاربة الثوابت التي يحتكم إليها الأفراد، والتي توجد في المجال التعريفي نفسه، والذي تغزوه أنواع جديدة من المتغيِّرات، ترفدها مصطلحات متعدِّدة محمَّلة بالمعاني والدلالات نفسها.

---

١ - زياد صالح: سجون الثقافة، ص ٩٩.

هكذا يجري تركيب الهيكل الاصطلاحي لتدعيم المعجم الأيديولوجي الذي يجري استخدامه في صراع الحضارات، أو مواجهة أي نوع من أنواع الغزو الفكري. ولعلَّ الملاحظة التي يمكن ختام هذه النقطة بها، هي أن المجتمع الرقمي قد وفَّر على الثقافات المهيمنة على الفضاء أتعاب الانتشار، وكثافة التغطية، التي يجري إنتاجها وتعميمها على مجموع المتلقِّين للرسائل الإعلامية، وبالتالي زيادة في فعَّالية التلاعب بالعقول. تضمن المصطلحات انتقال وتناقل التراث بين المؤسَّسات الحديثة والأنظمة الاجتماعية التقليدية؛ لأنها تعمل على تجسير التواصل بين الأجيال بتوثيق جميع محتويات الفكر ودلالاته الأيديولوجية، لضمان عدم اندثار الروابط بين أفراد الأجيال المختلفة[1].

إذا كانت الحكومة تحتاج إلى استخدام العنف القانوني للحفاظ على الأمن والاستقرار للأفراد[2]، فإنَّ المؤسَّسات المنتجة للمصطلحات تكون بحاجة إلى نخبة من الكفاءات، لتوليد ما تحتاجه الثقافة والفكر والأيديولوجيا من مصطلحات، لتحقيق الانتماء وتوحيد الهُويَّة والذات الجماعية. وقد قامت البلدان الحديثة بإنشاء مؤسسات فكرية تسمَّى بالمؤسَّسات الفكرية أو عُلب الأفكار (Think Tanks) أو (Boites a idées) التي تختصُّ بمهمَّة التفكير فقط في جميع الميادين، ومهمَّتها الأساس توليد الأفكار، لتقوم المؤسَّسات الاجتماعية والسياسية بتبنِّيها على أرض الواقع، لهندسة العقول وتثبيت الولاء للسياسة والقرارات التي تشكِّل أصل وجود المجتمع، وتحافظ على تماسكه[3].

الخاتمة

يدور جوهرُ صراع الحضاراتِ على التَّوظيف القويِّ للمصطلحات التي تطرحها المنتجات الإعلامية وأوعيتُها الثقافية في المجتمع؛ لأنَّ كلَّ مصطلح يسهم بشكل مباشر في إثراء قاموس

1 - Anthony Giddens: The Consequences of Modernity, p6.

٢ - أرمسترونغ كارين: حقول الدم الدين وتاريخ العنف، ص١٠.

٣ - للاطلاع على أدوار هذه المؤسسات الفكرية التي برزت في عشرينيات القرن الماضي بسبب حاجة السلطة إلى منهجيَّة فكرية صائبة ينظر:

Donald Abelson: Do Think Tanks Matter .

التنشـئة الاجتماعيـة والتطبيع الثقافي للأفـراد. فالاهتمام الرسـمي بالرؤية الآليَّة، بل تسـخير مؤسَّسات لهذا الغرض، له ما يكفي من الدلالات الاستراتيجية للأدوار التي تؤدِّيها المصطلحات في وضع العقول؛ لأنَّ المصطلح ليس مجرَّد أداة تؤدِّي وظيفة معرفيَّة وعلمية، بل يجري تسخيره لمآرب متعدِّدة سواء أكانت فلسفية أم ثقافية أم فكرية وأيديولوجية؛ ليكون بذلك أبرز سلاح في المواجهات الحديثة التي عوَّضت الصراعات العسكرية، مثل الحرب الباردة أو الغزو الثقافي.

يجب ألَّا تكون قراءة التفوُّق الغربي على المجتمعات الأخرى في هذا الميدان قراءةً سطحية، تُـترك للزمـن لتعديل الأوضـاع؛ لأنَّ التخلِّي عـن قطاع الإنتـاج الفكري، قد تكـون له عواقب وانعكاسـات خطيرة بالنسـبة للفكر والهُويَّة، بل على الوجود الثقافي نفسه، خاصَّة أن المجتمع يعيش لحظات رقمية مؤدَّاها إلى العالم الرقمي المعزَّز أو ما يعرف بعالم ما وراء الحقيقة، تكون الغلبة فيها لأصحـاب التكنولوجيات الحديثة للتواصل. والوصول لهذا المسـتوى من الصراع يجـب أن يمرَّ بمرحلة الـثراء الاصطلاحي والإنتاج الوفـير للمعرفة، وهذا لن يتـأتَّى إلا بإعادة العلم إلى مكانته العليا، وتوفـير الهوامش اللازمة للنخب للتفرغ لمَهمَّة الإنتاج العرفي، وعودة وسـائل الإعلام وأوعية الثقافة إلى مهام بناء الإنسان، وفق الرؤية التي يجري تحديدها بناءً على خصائص المجتمع.

إنَّ الاهتمام بدراسة منهجيَّةِ توليد المصطلحات وتوظيفها في البيئة العامة للمجتمع، تساعد عـلى حصر منهجية الاسـتخدام الأيديولوجي للمصطلحات وتوظيفها في الخطاب السـياسي والثقافي. كما يسهم بدرجة كبيرة في تبنِّيها بشكل اعتيادي، إلى درجة أنَّها تتحوَّل إلى الأداة الفعَّالة في نافذة الخطاب التي تحوِّل الممنوع إلى سـلوك عادي، خاصَّة إذا قامت الوسـائل الإعلامية بالدور الترويجي لها على مدار عناوينها وبثِّها في أوقات الذروة.

ومن النتائج الخطيرة التي يمكن أن تنتج عن توليد المصطلحات هي إبادة الثقافات المحلِّية التي لا يمكنها مواجهة الثقافات المهيمنة على الساحة والفضاء العام؛ سواء بواسطة المنتجات الثقافيـة أو الأوعية الإعلاميـة أو الإلكترونية. ومن المرجَّح أن تزداد حـرب المصطلحات قوَّةً وضراوة بين الأمم المعلوماتية، في حين تبقى الأخرى في وسط المستعمرات الرقمية، ما دامت لا تتحكَّم في إنتاج مصطلحاتها لتوظيفها بالشكل المناسب في الخطاب.

المراجع

- أحمد فهمي: هندسة الصراع النشأة والدوافع، شركة آفاق المعرفة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ٢٠٢٠.
- فارس البيَّاتي: الإباحية الفكرية واستراتيجيات القيم، لا ن، لا م، ط١، ٢٠٢٤.
- زياد صلبح: سجون الثقافة، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٩.
- عبـد الرحيم أحمد: لعنة المصطلح معركة المصطلح؛ عبـد الرحيم أحمد وآخرون: حرب المصطلحات، دراسات تصحيحية للمفاهيم والمصطلحات المتداولة في الإعلام العربي الصهيوني، اتحاد الصحفيين العرب، لا م، ط١، ٢٠٠٢.
- عبد الـرزاق الدليمي: نظريات الاتصال في القرن الواحد والعشرين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦.
- كارين أرمسترونغ: حقول الدم – الدين وتاريخ العنف، ت: أسامة غاوجي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٦.
- لورنس دافيدسون: الإبادة الثقافية، ترجمة منار إبراهيم الشهابي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١ ٢٠١٦.
- ليـلى زيان: عملية التواصل اللغوي عند رومان جاكوبسـون، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني - العدد (١): ١٥- مارس، ٢٠١٦.
- منـير العكش: أمريكا والإبـادات الثقافية لعنة كنعان الإنجليزيـة، رياض الرايس، بيروت، ط١ ٢٠٠٩.

- Anthony Giddens: The Consequences of Modernity, Stanford, Polity Press, 1990.
- Dominique Cardon: A quoi rêvent les algorithmes, Éditions du Seuil et La République des Idées, 2015.
- Donald Abelson E: Do Think Tanks Matter? Assessing the impact of public

policy institutes, Kingston-Montréal, McGill-Queen's University Press, 2002.

- Georges Sarton: Islamic Science, In Young T.C (Ed): Near Eastern culture: A symposium on the meeting of East and West- Princeton, New Jersey; Princeton University press, 1951.
- Jacques Sémelin: «Communication et résistance: Les radios occidentales comme vecteur d'ouverture à l'Est» Réseaux, Volume 10, n°53, 1992. PP: 924-; doi: https://doi.org/10.3406/reso.1992.1970. Consulté 25 Juillet 2024.
- Jean François Lyotard: La condition postmoderne, Paris, Les Editions de minuit, 1979.
- L. Douglas Reed: La controverse de Sion, Traduit de l'Anglais par Jane Doe, CA, Noontide Press, 1985.
- Yehoshua Porath: The emergence of The Palestinian-Arab national movement, 19291939-, Londres, Frank Cass, 1977.

وكلة المخابرات المركزيَّة في هوليوود: كيف تشكل الوكالة والأفلام والتلفزيون

■ قراءة وترجمة لينا السقر[1]

ملخّص

لم يعد خافيًا على أحدٍ سلوكَ وكالةِ الاسْتخباراتِ المركزيَّةِ الأمريكيَّةِ وسياستَها في كلِّ المجالاتِ التي تؤثِّرُ في الرأيِ العامِّ، والتي يعدُّ الإعلامُ ووسائلُه أهمَّها. إنَّ برامجَ التلفزيون وأفلامَه ومسلسلاتِه أداةٌ فعَّالةٌ جدًّا لخلقِ سيناريوهاتٍ تدعمُ رؤيتَها السياسيَّةَ، وتروِّجُ لصورةٍ إيجابيَّةٍ عنْ أنشطتِها. يكشفُ هذا الكتابُ بعضًا من تاريخِ الوكالةِ وكيف تعاونت مع هوليوود في صناعةِ ترفيه يخدمُ مصالحَها، ويجذبُ العملاءَ لها، ويبرِّرُ سرِّيتَها المُبالغ بها، سواء بتقديم الدَّعمِ الماديِّ لإنتاجِ الأفلامِ والمسلسلاتِ أو من خلالِ تقديمِ مَشوراتٍ فنِّيةٍ أو معلوماتٍ اسْتخباراتيَّةٍ تسهمُ في تشكيلِ تصويرِ الواقعِ السياسيِّ، حسب ما يخدمُ مصالحَ الوَكالةِ.

الكلمات المفتاحية: وكالةُ المخابرات المركزيَّة، هوليوود، أفلام، مسلسلات، الواقع السياسيّ، سريَّة.

١ - مترجمة، من سورية.

بطاقةُ الكتابِ

عنوانُ الكتابِ: «وكالةُ المخابراتِ المركزيَّةِ في هوليوود كيف تشكِّلُ الوكالةُ الأفلامَ والتليفزيون».
""The CIA in Hollywood: How the Agency Shapes Film and Television"
مؤلِّفُ الكتاب: (تريسيا جنكينز-Tricia Jenkins).
دارُ النَّشر: جامعة تكساس.
سنةُ النَّشر: عام ٢٠١٢.
عددُ الصَّفحات: ١٧٦.
اللغةُ الأصليَّةُ للكتاب: اللغةُ الإنكليزية.
ليس للكتاب نسخة معرَّبة.

المقدمة

عملــتِ الوكالاتُ الحكوميَّــة الأمريكيَّة دائمًا على توظيف ضبَّاطٍ لهم صلــةٌ بالترَّفيه، وذلك لتحسين صورتها العامَّة في وسائل الإعلام. في ثلاثينيَّات القرن العشرين، أنشأ مكتب التَّحقيقات الفيدرالي مكتبًا لتعزيز صورته في البرامج الإذاعيَّة والأفلام والبرامج التلفزيونية. بعدها اتَّخذت وزارة الدِّفاع النَّهج نفسه، وأصبح لدى الجيش والبحريَّة، والقوَّات الجويَّة، ومشاة البحريَّة، وخفر السَّــواحل، ووزارة الأمن الداخلي، وجهاز الخدمة السرِّية، وحتى وزارة الصحة، مكاتبَ لإنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية، أو مساعدون رسميُّون في وسائل الإعلام.

في هــذا الكتــاب محاولة للإجابة عن عددٍ من الأســئلة المهمَّة المتعلِّقــة بوكالة المخابرات

المركزيَّة وتورُّطها في هوليوود (والتي تُستخدم هنا بوصفها مصطلحًا مختصرًا لوصف صناعة السِّينما والتلفزيون الأمريكيَّة).

من هذه الأسئلة: ما طبيعة دور وكالة المخابرات المركزية في صناعة الأفلام؟ ما النُّصوص التي أثَّرت فيها وكالة المخابرات المركزية، وما الغايات التي تسعى إلى تحقيقها؟ وما الأحداث التي دفعت لانجلي[1] (Langley) إلى التراجع عن سياسة الأبواب المغلقة التي انتهجتها تجاه هوليوود في تسعينيَّات القرن العشرين؟ وما الفرق بين دور ضابط وكالة الاستخبارات المركزية المتقاعد في صناعة الترَّفيه، وبين دور الوكالة؟ وكيف صوَّرت الأفلام والتلفزيون الوكالة تقليديًّا؟ وما المخاوف القانونية والخُلُقية التي تطرحها العَلاقة بين وكالة المخابرات المركزية وهوليوود، وخاصَّة في ظل الديمقراطية؟

للإجابة عن تلك الأسئلة، يستخدم هذا الكتاب، تحليلاً نصيًّا دقيقًا لعدد من النُّصوص التي ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ويدمج الدِّراسات والمقالات الصحفيَّة المتعلِّقة بهذا الموضوع. كما يستقي الكتاب من مقابلات عدة أُجريت مع موظَّفي الشؤون العامَّة في وكالة المخابرات المركزية، ومسؤولي العمليات، والمؤرِّخين، كذلك المستشارين الفنِّيين، والمنتجين، وكتَّاب السيناريو في هوليوود الذين عملوا مع الوكالة على مرِّ السِّنين، حيث توفِّر هذه المقابلات نظرةً أعمق إلى طبيعة النُّصوص التي أعدَّتها وكالة المخابرات المركزية، ومنظورًا إضافيًّا خلف كواليس الاقتصاد الإنتاجي.

هذا الكتاب مهمٌّ؛ لأنَّ قِلَّةً قليلةً من الناس يعرفون أن وكالة المخابرات المركزية انخرطت بشكلٍ نَشِطٍ في تكوين محتوى الأفلام والتلفزيون، حتَّى ولم يعرفوا كيف، أو لماذا، أصبحت الوكالة متورِّطة بشكلٍ رسميٍّ أكثر مع هذا القطاع خلال السَّنوات الخمس عشرة الماضية.

بشكل عام، يهدف هذا الكتاب إلى إلقاء نظرة على علاقة وكالة المخابرات المركزية بهوليوود من وجهات نظرٍ متعدِّدة، واستكشاف موضوع لم يُدرَس بشكلٍ كافٍ، وإلقاء الضوء على الدِّعاية الحكوميَّة.

---

١ - يشير إلى مقر CIA في لانجلي بولاية فيرجينيا. وهو المكان الذي يُدار منه كثير من العمليات الاستخباراتية الأمريكية.. "Langley "is often used as an informal or shorthand reference to the Central Intelligence Agency (CIA), specifically to its headquarters in Langley, Virginia.

أولًا: المحتالونَ والقتلةُ والمهرِّجون: تمثيلاتُ وكالةِ المخابراتِ المركزيَّة في الأفلامِ والتلفزيون

تدَّعـي وكالة الاسـتخبارات المركزية، أن فتح أبوابها لهوليوود في التسـعينيَّات كان بسـبب استيائها من الطَّريقة التي كان يصوِّر بها الفيلم السينمائي الوكالة. صرَّح (تشيس براندون- Chase Brandon) الذي كان أوَّل مسـؤول عَلاقات عامة، أنَّ القلق كان من ظهور الوكالة على الشاشة باعتبارهـا منظَّمة شرِّيرة مليئة بالمارقين وغير المؤهَّلين. منذ ذلك الحين، سـعت إلى تحسـين صورتها في الأفلام، مستنكرة تجسيدها في الأدوار السلبية.

خلال الفترة ما بين السـتِّينيات وما بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، ظهرت صورة الوكالة في السينما والتلفزيون بخمسة أنماط:

١. أن الوكالة تتورَّط في الاغتيالات.
٢. أن لديها عملاء مارقون يعملون دون رقابة.
٣. أنها لا تعتني بعناصرها.
٤. أن أنشطتها غالبًا ما تكون ذات دوافع أخلاقية مشكوك فيها.
٥. أن الوكالة منظَّمة غير فعَّالة وسخيفة.

هـذه الصُّور السـلبية في الأفلام لم تكن فقـط نتيجة لرفض الوكالة التَّعـاون مع هوليوود في البداية، إنَّما اسـتجابةً للقلق العامِّ والمعلومات المتاحة حول ممارسـات الوكالة السِّرِّية. فعليًّا، أظهـرتِ عدد من الأفلام الوكالة بدور القاتل؛ مثل فيلم «ثلاثة من أيام الكوندور» (Three Days of theCondor) و«سكوربيو» (Scorpio)، في وقت كانت فيه الوكالة قد تورَّطت في محاولات اغتيال سياسـية حقيقية؛ مثل محاولات اغتيـال الزعيم الكونغولي (باتريـس لومومبا-Patrice Lumumba)، و(فيدل كاسـترو-Fidel Castro)، ورؤساء آخرين. أحد الأسباب التي قد تكون أدَّت إلى تصوُّرات سلبية، هي حقيقة أن الوكالة تعمل في سرِّية مطلقة، والرِّقابة عليها قليلة، ممَّا يعطي الانطباع بأنها قادرة على ارتكاب أفعال غير قانونية وغير خُلُقية دون محاسبة. يعكس هذا الشَّكل من التَّمثيل في الأفلام؛ مثل (ثلاثة من أيام الكوندور)، و "جي إف كي" (JFK)، مخاوفَ من تصرُّف الوكالة في الخفاء، ممَّا يثير الشُّكوك في نواياها وقدرتها على التحكُّم بالمعلومات.

إذن، بينـما يمكن لوكالة "CIA" أن تعترض على تصويرها بشـكل غير عادل في الأفلام، فإنَّ

هذه الصُّور السَّلبية هي جزء من صراع مستمر بين الواقع والتصوير الفنِّي، والذي غالبًا ما يعكس القلق العامَّ من مؤسَّسات سرِّية ذات قدرات كبيرة وغير خاضعة للمراقبة.

تُظهر بعض الأفلام كيف تحاول الوكالة القضاء على عملائها بعد أن تنتهي مَهمَّتهم. على سبيل المثال، في فيلم "سكوربيو"، يحاول العميل كروس التقاعد، لكنَّ الوكالة ترغب في التخلُّص منه عبر توريط تلميذه (سكوربيو) باغتياله. بعد تنفيذ المهمَّة، يكتشف (سكوربيو)، أنه هو الآخر سيُقتل عندما تصبح معلوماته غير مفيدة. وفي فيلم آخر "لعبة التجسُّس" (Spy Game)، يجري تجاهل طلبات الحكومة الأمريكية لإنقاذ عميل الوكالة (توم بيشوب-Tom Bishop) الذي يُحتجز في الصين، ممَّا يظهر قسوة المؤسَّسة تجاه موظَّفيها. معظم الأحيان تُصوَّر الوكالة في الأفلام أنَّها تتعامل مع الخُلُقيات بشكل غامض، مثلما يظهر في برنامج "إم كي إلترا" (Mk Ultra)، غير الشرعي الذي جرَّبت فيه الوكالة مخدِّرًا على مواطنين أمريكيين. في حين تُظهر الأفلام الحديثة مثل: "ترحيل" (Rendition)، الوكالة وهي تقوم بالتَّعذيب والاختطاف تحت ذريعة محاربة الإرهاب، ممَّا يعكس صورة سلبية عن خُلُقيَّاتها.

في بعض الأفلام والبرامج التلفزيونية، تُصوَّر وكالة الاستخبارات المركزية بطريقة هزليَّة أو غير فعَّالة. على سبيل المثال، في المسلسل الشهير "ماش" (MASH)، يظهر المقدَّم (إدوارد وينتر- Edward Winter) بصفته عميلاً استخباراتيًّا غبيًّا يعمل لصالح الـ CIA، ويُظهر سلوكه المبالغ فيه في الشكوك والمظاهر الهشَّة. في مسلسل "كن ذكيًّا" (Get Smart)، تسخر شخصية (ماكسويل سمارت-Maxwell Smart) من الوكالة؛ إذ إنه يبدو دائمًا غير قادر على استخدام تقنيَّات التجسُّس بشكل صحيح.

استمرَّت هذه الصورة الهزليَّة للوكالة في الثمانينيَّات من خلال عدة أفلام، تُظهر حتَّى الأشخاص العاديِّين على أنَّهم أكثر كفاءة في محاربة الحرب الباردة للوكالة.

تعود الجذور التاريخية لهذه الصورة إلى فشل الوكالة في عملية خليج الخنازير في عام ١٩٦١، ما جعل الوكالة تصبحُ موضوعًا عامًّا، وأدَّى إلى انعدام الثِّقة بها. أسهم هذا الفشل، مضافًا إلى فضائح أخرى؛ مثل محاولات اغتيال (فيدل كاسترو)، في تشكيل هذه الصورة السلبية لـ CIA في الثقافة الشعبية.

رغم أنَّ الوكالة لا تظهر بشكل سلبي في بعض الأفلام التي تُظهر عملاءها بوصفهم أشخاصًا

أكفاء وأصحاب خُلُق رفيع، لكن تظلُّ الصورة السَّـلبية هي السَّائدة. مضافًا إلى ذلك، يعود هذا التوجُّه إلى الميول السياسـية في هوليوود؛ حيث إن عددًا من صانعي الأفلام ينتمون إلى تيَّارات ليبراليَّة، ويشـعرون بالريبة تجاه الأجهزة الحكومية والاستخباراتية، خصوصًا في ظلِّ الإدارات المحافظة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. ورغم محاولاتها تصوير نفسـها بوصفها ضحية لوسائل الإعلام السينمائيَّة، لا يمكن للوكالة إنكار مسؤوليتها عن بعض الصُّور السَّلبية التي ترتبط بها، بما يشمل تاريخها عمليات اغتيال وتجاوزات رقابيَّة.

الجدير بالذِّكر، أنَّ غياب الشَّفافية والتعامل غير الجاد مع الإعلام جعل الجمهور، بما في ذلك هوليوود، يتخيَّل أسـوأ السيناريوهات حول أنشـطتها. ورغم أن السرِّية جزء ضروري من عملها لحماية عمليَّاتها، فإنَّها تبالغ بها في كثير من الأحيان، ممَّا يؤدِّي إلى السُّخرية منها. وبسبب غياب المعلومات الدقيقة، يلجأ كتَّاب السيناريو إلى التَّخمين والتَّخيُّل عند تصوير الوكالة في أفلامهم.

ثانيًا: فتحُ الأبواب، لماذا وكيف تعملُ وكالةُ المخابرات المركزيَّة مع هوليوود؟

في التِّسـعينيَّات، غالبًا ما كانت الأفلام والبرامج التلفزيونية تُصوِّر الوكالة بوصفها غير خُلُقية تنفِّذ الاغتيالات وعملها فاشل، لذلك بدأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية التعاون مع هوليوود لتحسين صورتها العامة في وسائل الإعلام؛ حيث سعت إلى تصحيح هذه الصورة السلبية، وأكَّد بعض المسؤولين، أن هوليوود كانت وسيلة أساس ليعرف الجمهور نشاطات الوكالة، خاصة وأنَّ معظم الأمريكيين لا يقومون بالبحث بأنفسهم، ممَّا يجعل للصور السينمائية تأثيراً كبيراً على آرائهم. لم يكن الهدف الوحيد للوكالة هو إعلام الجمهور بحقيقتها، بل مواجهة التُّهم التي تشير إلى سرِّية مفرطة في عملها أيضًا، والرد على الانتقادات التي أُثيرت في قضية الجاسوس (ألدرش إيمز - Aldrich Ames) في أوائل التسعينيات، والتي أدَّت إلى تساؤلات عن ضرورة وجود الوكالة في عالم ما بعد الحرب الباردة. تسبَّب (إيمز) في مقتل عدد من العملاء الرُّوس، مما أسهم في أزمة صورة الوكالة في الداخل والخارج. نتيجة لذلك، قررت الوكالة البدءَ بمبادرات تهدفُ إلى تحسين صورتها، ومنها برنامج تلفزيوني طموح بعنـوان "الملفَّات السرِّية لوكالة المخابرات المركزية" (The Classified Files of the CIA)، والذي كان يهدف إلى عرض قصص حقيقيَّة اعتمادًا على ملفَّـات الوكالة. كما قرَّرت الوكالة اختيارَ شريكٍ موثوقٍ لإنتاج هذه البرامج؛ مثل شركة "شركاء

الإنتاج التلفزيوني"، «TPP» (Television Production Partners) التي تميَّزت بموقف إيجابيٍّ تجاهَ المؤسَّسات الأمريكيَّة وأظهرت التزامًا بتقديم صورةٍ إيجابيَّةٍ عن الوكالة. الجديرُ بالذِّكر أن الوكالة مارســت دورًا كبيرًا في مراقبة المحتوى، وكان لها الحق في الموافقة على النصوص قبل الإنتاج. هذه الخطوات كانت جزءًا من استراتيجية أكبر اتبعتها الوكالة لإعادة بناء دعمها الشعبي، في وقت كان فيه الشكُّ في ضرورتها كبيرًا، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

كان برنامــج " الملفَّــات السرِّية لوكالة المخابرات المركزية" محاولةً لإنتاج مسلســل درامي يعرض أنشــطة الوكالة باستخدام ملفَّات حقيقية من داخلها. والهدف هو تحسين صورة الوكالة في أعين الجمهور الأمريــكي بعد فضيحة (إيملز)، خاصَّة في فترة ما بعد الحرب الباردة. بدأت الفكرة في عام ١٩٩٤، وكانت الوكالة تدعم المسلســل باعتباره وســيلةً للتواصل مع الجمهور، وخاصة لتوظيف مجنَّدين جدد، مســتوحاة من نجاح فيلــم "Top Gun" في جذب المتطوِّعين للبحريــة الأمريكية. رغم ذلك، أظهرت الوثائق أن وكالة الاســتخبارات المركزية كانت تمارس سيطرة كبيرة على محتوى البرنامج. فكانت تختار الموضوعات من ملفَّاتها، لكن فقط الملفَّات التي تمَّ تطهيرها وتجنَّبت القضايا المثيرة للجدل. وعلى الرَّغم من أن الشَّركة المنتجة للمسلسل (TPP) كانــت تتمتَّع بحرِّية إبداعية أكبر من معظم الشركات الأخرى التي تتعاون مع الحكومة، فإن المراجعة والموافقة على النصوص كانت بإشراف الوكالة.

مع اقتراب موعد الإنتاج، بدأت الخلافات بين منتجي المسلسل والوكالة في مستوى السيطرة الإبداعية. بدأت الأمور تتحوَّل من صيغة درامية دقيقة تعتمد على ملفَّات حقيقية إلى شيء أقرب للإنتاج التقليدي؛ حيث أصبح التعاون مع الوكالة أقلَّ أهمِّية. وفي النهاية، جرى إلغاء المشروع في ١٩٩٦ بعد تولِّي (جون دوويتش-John Deutch) إدارة الوكالة، والذي لم يهتم بالمبادرات العامة. فالفكرة أن الوكالة كانت تحاول تقديم نفسها بصورة إيجابية في السينما، لكنَّ المسلسل كان ســيقتصر على عرض نجاحاتهــا فقط، ممَّا يجعلــه أكثر دعاية حكومية مــن إعلام حقيقي للجمهور.

عملــت وكالة المخابــرات المركزيــة الأمريكية (CIA) على تعزيــز عَلاقاتها بصنَّاع الســينما والتلفزيــون في هوليوود. وبدأت تكوين شــبكة من العلاقات داخــل هوليوود. كما عملت على مساعدة مبدعي الأفلام والمسلسلات، من خلال توفير استشارات عن العمل داخل الوكالة وكيفيَّة

تصويرها بطريقة دقيقة، ممَّا ساعد على تحسين محتوى هذه الأعمال. بذلك تمكَّنت الوكالة من التأثير بشكل غير مباشر في التصوير الإعلامي للصورة العامَّة للوكالة عبر تقديم معلومات للمبدعين، لكن دون أن تكون تلك المساعدة علنيَّة أو واضحة تمامًا. كان التعامل معها في الغالب غير رسمي؛ إذ كان المبدعون يتواصلون مع موظَّفي العلاقات العامة في الوكالة للحصول على المشورة بشأن كيفيَّة تصوير الوكالة في أعمالهم. هذا النموذج من التعاون يهدف إلى تحسين الصورة العامة للوكالة دون الظهور بشكل مباشر في الأعمال باعتباره دعاية أو بروباغندا. رغم أن هذا التعاون كان غير رسمي علنًا، فإن تأثيره كان ملموسًا في كيفية تقديم صورة إيجابية للوكالة في الإعلام، وهو ما يعكس محاولاتها المتواصلة للتأثير في صناعة الإعلام لتمثيلها بشكل أفضل.

ثالثًا: ضروريةٌ وكُفؤٌ، وَكالةُ الاستخباراتِ المركزيَّةِ في مسلسلِ "الوكالة" وفيلمِ "بصحبةِ الجواسيسِ"

في بداية الألفيَّة الجديدة، تعاونت وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) لإنتاج بعض المشاريع السينمائية والتلفزيونية التي كانت تهدف إلى تحسين صورة الوكالة أمام الجمهور الأمريكي، وتعزيز الروح المعنويَّة للموظَّفين بعد التحدِّيات التي واجهتها الوكالة، مثل انخفاض معدَّلات التوظيف والهجمات السياسية ضدَّها في فترة ما بعد الحرب الباردة. كان التَّعاون ضمن هذه المشاريع واضحًا؛ حيث ساعدت الوكالة في تطوير النُّصوص، ووفَّرت مشورة فنِّية، مضافًا إلى السَّماح بتصوير مشاهد في مقرِّها.

ففي فيلم "بصحبة الجواسيس" (In the Company of Spies)، جرى تصويرُ مشاهدَ في مقرِّ الوكالة، وشارك موظَّفون في الفيلم باعتبارهم ممثِّلين ثانويِّين. تناول الفيلم قصَّة فريق من المتخصِّصين الذين يجري تجميعهم لاسترجاع معلومات مهمَّة، جمَعها عميلٌ للوكالة أُسر في كوريا الشمالية. يتضمَّن الفريق عميلَ CIA متقاعد بصفته قائدًا، مضافًا إلى مختصِّين في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والتحليل الاستخباري، وعلم النفس السياسي، والكمبيوتر، هذا ما أظهر تنوُّع الوظائف في الوكالة، مقارنة بالأفلام التي تركِّز فقط على خدمات التجسُّس السرِّية. كما يُظهر الفيلم أيضًا الجوانب الفريدة للعمل ضمنها، من خلال شخصيَّات محلِّلة متخصِّصة في صور الأقمار الصناعية.

يروِّج الفيلم لفكرة، أن العمـل في الـوكالة يضمن مكافآت لا تتوافر في القطاع الخاص، ممَّا يحـثُّ الموظَّفين على الانضـمام إلى الوكالة أو البقاء فيها رغم التحدِّيـات. يُبرز الفيلمُ الوكالةَ باعتبارها منظَّمة تحظى باحترام حتى من قبَل المسؤولين الحكوميِّين، ويشيد بدورها في حماية الأمن القومي الأمريكي، مشيراً إلى أهمِّية الدعم العام لها، وتوفير الموارد اللازمة لها.

بينما تناول المسلسل "الوكالة" (The Agency) بشكل رئيسٍ العمليات الداخلية للوكالة بدلاً من التركيز على مشاهد التَّشويق والإثارة. بدأ المسلسل بالتَّعاون مع وكالة المخابرات المركزية في أوائل عام ٢٠٠١، ولكنَّه عُرض بعد أسـابيع قليلة من هجمات ١١ أيلول، مما جعل سـياقه مختلفًا تمامًا عن البرامج السابقة. بعد الهجمات، بدأ الجمهور في دعم وكالة المخابرات بشكل كبير؛ حيث ارتفعت طلبات الانضمام إليها بشـكل كبير. رغم ذلك، كانت هناك انتقادات كبيرة لها بسـبب فشلها في الكشف عن الهجمات، ممَّا جعل كثيرين يشكِّكون في كفاءتها. وردًّا على هذه الانتقادات، سعى المسلسـل إلى تقديم صورة مهدِّئة للوكالة من خلال تصويرها باعتبارها منظَّمة كفوءة قـادرة على محاربة الإرهاب. في الحلقـات الأولى، يظهر أن الوكالة تمكَّنت من إحباط مؤامرات إرهابية من خلال التَّعاون الاستخباراتي المتقدِّم. وأظهرت حلقات المسلسل، أن الوكالة تعاملت مع تهديدات إرهابية متنوِّعة، حتى تلك التي تأتي من مصادر غير متوقَّعة.

كانـت "قواعد اللعبة" مـن الحلقات المهمَّة التي ناقشـت قضية التَّعذيـب في الحرب على الإرهاب؛ حيث صُوِّرت الوكالة في المسلسل على أنها تتجنَّب التعذيب وتستخدم التكنولوجيا والاستخبارات البشرية للحصول على المعلومات، على عكس ما كان يُطرح في وسائل الإعلام عن تورُّط الوكالة في ممارسات غير قانونية. من خلال تقديم هذه الصُّورة المثاليَّة للوكالة، سعى المسلسـل إلى طمأنة الجمهور الأمريكي وزيادة دعمه للوكالة في فترة كان يشـكِّك في قدرتها وكفاءتها. تناول المسلسل أيضًا قضايا مثل أسلحة الدَّمار الشامل والهجمات البيولوجية، وكان يجري اسـتخدامه أداة للتأثير في الإرهابيين من خلال تقديم تكنولوجيا متقدِّمة أو استراتيجيات كانت تتجاوز الواقع حينذاك. كانت تهدف هذه الاسـتراتيجيات إلى خلق حالة من الرعب لدى الإرهابيين. مع ذلك، أثار المسلسل انتقادات واسعة باعتباره دعاية لصالح الوكالة؛ إذ اعتبره بعض النقَّاد محاولة لتجميل صورتها بعد فشلها في أحداث ١١/٩. وأشار بعضهم إلى أن المسلسل كان يروِّج لصورة مثاليَّة ومبسَّطة، دون الخوض في تعقيدات وأخطاء الوكالة، ممَّا جعل الجمهور لا

يثق بشكل كامل في الرسائل التي يعرضها المسلسل. على الرغم من تلك الانتقادات، استمرَّت الوكالة بالتعاون مع هوليوود في مشاريع مشابهة لتعزيز صورتها وتحقيق أهدافها الدعائية.

رابعًا: سنواتُ (تشيس براندون)

تتحدَّث هذه الفقرة عن التَّعاون بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وصناعة السينما في هوليوود خلال فترة التسـعينيَّات وأوائل الألفيَّة الثالثة. في فترة ولاية (تشيس براندون) باعتبارها موظَّفًا عَلاقات مع صناعة الترَّفيه، ساعدت الوكالة عددًا من المشاريع الإنتاجية السينمائية، مضافًا إلى مسلسلات أخرى. كانت هذه التَّعاونات تهدف إلى تقديم صورة "صحيحة" و"مباشرة" عن الوكالة للمشاهدين، ممَّا يساعد في جذب المتطوعين المحتملين ويعزز السمعة العامة للوكالة. أحـد الأمثلة البارزة على هذا التعاون كان مع الممثِّلة (جينيفر غارتر-Jennifer Garner)؛ حيث جرى إنتاج فيديو دعائي بمشاركتها للتَّرويج للتَّوظيف في وكالة الاستخبارات. اختيرت (غارتر)؛ لأن المسلسـل كان يحظى بشعبية واسـعة؛ حيث جذب فئات عمرية شابَّة، وهو ما يتماشى مع جهود الوكالة لاستقطاب المهنيِّين الشباب والخرِّيجين الجُدد.

يبرز فيلم "التجنيد" (The Recruit)، كيف يسـتخدم جهاز الاسـتخبارات الأمريكي (CIA) هوليوود لأغراض التوظيف والترويج. يتضمَّن الفيلم فقرة خاصة بعنوان "مدرسة الجواسيس"، يشرح (تشـيس برانـدون) كيفيَّة التَّوظيـف والتَّدريب في الوكالـة. يتحدَّث عـن عملية اختيار المتقدِّمين، والتي تشـمل اختبارات الذكاء والتقييمات الشـخصية، قبل إرسـال المجنَّدين إلى "المزرعة"؛ حيث يتعلَّمون مهارات مثل القفز بالمظلَّات والمراقبة والتخفِّي.

في الوقت نفسه، تتضح تقنيَّة دعائية أخرى في تصريحات (جيف آبل-Jeff Apple) منتج الفيلم الذي يمدح الوكالة ويصف عمل موظَّفيها بالنبيل والمهم، رغم المخاطر التي يواجهونها. تحفِّز هذه التعليقات الجمهور على رؤية موظَّفي الـوكالة بوصفهم أبطالاً مخلصين، مما يشجِّع على دعم الوكالة وزيادة تمويلها.

تعتـبر هذه الأسـاليب الدعائية غير واضحـة لكثير من المشـاهدين الذين قـد يرونها مجرَّد معلومات عن الوكالة، لكنها تكشف عن الدور المهم الذي يلعبه الفنَّانون والمنتجون المتعاطفون مع الوكالة في تحسين صورتها، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول.

دعم (تشـيس براندون) إنتاج الفيلم الذي قدَّم مشـورته حول الطريقة التي تعمل وفقها وكالة الاستخبارات، وأتاح لفريق التصوير فرصة زيارة مقرِّ الوكالة. كما أشار إلى تفاصيل تساعد على تحسـين صورة الوكالة. يروِّج الفيلم لفكرة أن الوكالة تعمل بسرِّية للحفاظ على الأمن القومي، وتواجـه انتقاداتها بشـكل أقلَّ من النجاحات التي تحقِّقها. من ناحيـة ثانية، لا يخلو الفيلم من المشاهد التي تظهر الوكالة بصورة سلبية، مثل تعذيب المجنَّدين في أحد التمارين، وكذلك أظهر أن خيانة الوكالة في النهاية تسبِّب التراجع المالي.

اسـتغلَّت الوكالة العَلاقة مع هوليوود، لتعزيز صورتها وتعظيم قوَّتها التكنولوجية والعملياتيَّة في أفلام الجاسوسية.

إنَّ الفكرة الرئيسـة هي أن أفلام هوليوود التـي تُظهر الوكالة باعتبارها قوَّة غير محدودة تملك تقنيَّات متطوِّرة؛ مثل الأقمار الصناعية التي تلتقط صورًا حيَّة من أيِّ مكان، تسهم في خلق صورة مبالـغ فيها عن قدرات الوكالة. على الرغم من أن بعـض هذه التقنيات كانت متطوِّرة بالفعل في وقت ما، فإنَّ عددًا منها كان يتجاوز الواقع.

خامسًا: التَّداعياتُ القانونيَّةُ والخُلُقيَّةُ لوَكالة المخابراتِ المركزيَّة في هوليوود

أثار تعاون وكالة CIA مع صناعة السـينما الأمريكية منذ أكثر من ١٥ عامًا عددًا من القضايا القانونية والخُلُقية. في حين سعى عدد من صانعي الأفلام للحصول على مساعدات من الـCIA، لكنَّ الوكالة رفضت دعم أيِّ فيلم يظهرها بشكل سلبي. هذا الرَّفض، كما يناقش الكتاب، يمكن أن يُعتبر انتهاكًا لحرِّية التعبير.

تُعدُّ هذه السياسة مشـابهةً لتلك التي يتَّبعها البنتاغون الذي يرفض تقديم الدَّعم للأفلام التي تصوِّر الجيش بشـكل غير إيجابي. رفْـضُ دعم الأفلام التي تتناول مواضيـع تتعلَّق بـ CIA من وجهة نظر سـلبية يتناقض مع الدسـتور الأمريكي؛ لأنه ينطوي على تمييـز في الرأي، ويؤثر في حرِّية التعبير.

في حالات عدَّة رفضت الـوكالة تقديم الدعم لأفلام عديدة أظهرتها بشكل سلبي، وبحسب الوكالة، فإن الاختلافات في الرأي في دقَّة السيناريوهات هي التي أدَّت إلى الرفض، معتبرة ذلك مجرَّد "خلاف إبداعي" وليس انتهاكًا لحرِّية التعبير. لكن هناك اعتراضات على هذه التفسيرات؛

حيــث يعتبر النقَّاد أن الوكالة تســتخدم مواردها العامَّة للتأثير في محتــوى الأفلام بطريقة تروِّج لصــورة إيجابية عنها، ممَّا يعد نوعًا مــن الدعاية والضغط على صانعي الأفــلام لتغيير رؤيتهم. ويرون أيضًا أن هذا يعتبر انتهاكًا للدستور الذي يضمن حرِّية التعبير.

تتعاون الوكالة مع صناعة الســينما الأمريكية بشكل رئيس لأغراض دعائية، وليست لأغراض تعليمية كما تدَّعي. وتســعى من خلال هذه التعاون إلى تحســين صورتها العامة بهدف الترويج لمصالحها الخاصة وليس نقل الحقائق.

تعمــل الوكالة على تقديم صورة مثالية لأدائها، وتــروِّج لإنجازاتها لتقوية موقفها العام، بينما تتجنَّب التطرُّق إلى جوانب سلبية مثل التعذيب أو القتل غير القانوني.

إذن، الهدف من التَّعاون بين الـ CIA وهوليود يعتمد في كثير من الأحيان على تحسين الصورة أمــام الجمهور، أو تعزيز أهداف محدَّدة مثل جــذب المتطوِّعين أو الحصول على تمويل أكبر، وليس بالضرورة تقديم صورة دقيقة أو تعليمية عن أنشطتها.

إنَّ سياســات الوكالة المتعلِّقة بالشفافية غير فعَّالة؛ إذ تدَّعي الانفتاح والمساءلة، فيما تقوم - واقعًا- بتقليص نشر المعلومات عن عمليَّاتها السرِّية، وعَلاقتها مع هوليوود هي في المقام الأوَّل لتعزيز سمعتها على حساب المال العام، والجمهور الأمريكي لا يستفيد بشكل حقيقي من هذه العَلاقات.

سادسًــا: آخرُ الأشــخاصِ في هوليوود، ضابطُ وَكالةِ المخابــراتِ المركزيَّةِ المتقاعدُ والدراما الوثائقيَّةُ فَي هوليوود

عمل مكتب الشؤون العامَّة بالوكالة، وممثِّلو الترفيه، والمديرون مع صنَّاع الأفلام على تحسين صورة الوكالة، لكنَّ عددًا من الضبَّاط المتقاعدين شاركوا أيضًا في صناعة السينما. من بين هؤلاء المتقاعدين، (بازل باز-Bazell Baz)، و(توني مينديز-Tony Mendez)، و(جونا مينديز- Jonna Mendez) الذين عملوا مستشــارين فنِّيين ومنتجين مشاركين، فيما استمرَّ (تشيس براندون) في استشــارات صناعة الأفلام واقتراح مسلســلات تلفزيونية جديدة. على عكــس موظفِّي الوكالة الحاليِّين؛ حيــث لا يكون المتقاعدون ملزمين بتقديم صورة إيجابيــة أو عادلة عن الوكالة، ممَّا يتيــح لهم تقديم رؤى قد تكون متحيِّزة أو انتقامية. لذلك، انتقدت الوكالة عددًا من الأفلام التي

شارك فيها ضبَّاط متقاعدون، خاصَّة أعمال (روبرت باير-Robert Baer) و(ميليت بيردين-Milt Bearden). يلعب المتقاعدون في هوليوود دورًا مختلفًا عن ممثِّلي الوكالة الذين يمكنهم تقديم استشارات فنِّية دون قيود، ممَّا يجعلهم يشاركون في مشاريع قد تهاجم أو تنتقد الوكالة. هذا يثير قلق الوكالة؛ لأن المتقاعدين ليسوا مقيَّدين بالقواعد التي تفرضها الوكالة، ويمكنهم تقديم صورة غير مشوَّهة أو حتى غير دقيقة عن تجربتهم.

(باير) و(بياردين) اللذان عملا في مجالات استخباراتية متخصِّصة في الشرق الأوسط، كان لهما تأثير كبير في عدد من الأفلام؛ حيث تأثَّرت السيناريوهات بشكل واضح بتجاربهم الحقيقية في الميدان، ما جعل أفلامهما تظهر بشكل واقعي، على الرغم من التغييرات الدراميَّة التي أجريت على الوقائع الحقيقية. وبعد تقاعده، بدأ (بياردين) في كتابة الكتب ومحاولة بيع قصصه إلى هوليوود. من بين مؤلَّفاته كتاب "العدوُّ الرئيسي"، "رواية الزهرة السوداء" التي تدور أحداثها خلال الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. يعمل كاتب السيناريو (إريك روث-Eric Roth) على تحويل كتاب "العدو الأساس" إلى فيلم، فيما عمل (بياردن) استشاريًّا تقنيًّا في أفلام؛ مثل "لقاء الأهل" و"الراعي الصالح" و"حرب تشارلي ويلسون".

كان إسهام (بياردين) في فيلم "الراعي الصالح" أكثر تأثيرًا؛ إذ بدأ العمل على الفيلم عندما أبدى (روبرت دي نيرو-Robert De Niro) اهتمامه بإخراج فيلم عن عالم الاستخبارات الأمريكية. عمل (بياردين) مع (دي نيرو) على تجميع معلومات من وكالات الاستخبارات في روسيا وأماكن أخرى، ما ساعد على تجسيد الشخصيَّات والتفاصيل في الفيلم بشكل واقعي. رغم أن الفيلم كان مستوحى من أحداث حقيقية، فإنَّ وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) لم تعجب بالمنتج النهائي؛ إذ اعتبرته غير دقيق عن تصوير تاريخها. وفيما يتعلَّق بفيلم "سيريانا" الذي يعرض جوانب من عمل الوكالة، فإنَّ الوكالة انتقدت الفيلم بسبب تصويرها سلبيًّا؛ حيث يظهر الموظَّفون أشخاصًا مغرورين وغير أكفاء، وهم يتورَّطون في عمليات اغتيال وتستُّر على معلومات. كما يركِّز الفيلم على تصرُّفات غير مهنية مثل تعذيب ضبَّاط الاستخبارات أو تورُّطهم في صفقات غير قانونية.

عبَّرت الوكالة عن استيائها من تصويرها في هذه الأفلام، معتبرة أنها تضرُّ بسُمعتها وتسهم في ترويج صورة سلبية عنها. تمثِّل هذه الأفلام نوعًا من الدراما الوثائيَّة (Docudrama)؛ حيث

تدمج الحقائق والخيال، ما يجعل المشاهدين يعتقدون أنها تجسيد واقعي للتاريخ، وهو ما كان محطَّ اعتراض الوكالة التي سعَت إلى تصحيح هذه الانطباعات المخطئة. بناءً على ذلك، يعتبر "بياردين" و"سيريانا" و"الراعي الصالح" أمثلة على كيفية تأثير الأفلام التي تستند إلى تجارب حقيقية أو تلميحات واقعية في تشكيل التصوُّرات العامة عن المؤسَّسات مثل الوكالة، رغم الخلافات عن دقَّة محتويات هذه الأفلام.

لا تكمن قيمة الفيلم الوثائقي الدرامي في التفاصيل الدقيقة أو الحقائق المجرَّدة، بل في القدرة على إثارة التفكير حول قضايا تاريخيَّة أوسع. ومن خلال أفلام مثل "الراعي الصالح" (The Good Shepherd) و"سيريانا" (Syriana)، التي تطرح تساؤلات عن حالة وكالة المخابرات الأمريكية بعد ١١ أيلول، يُطلب من المشاهدين خلالها إعادة التفكير في الوضع الحالي للوكالة من خلال منظور الماضي. لكنَّ بعض النُّقَّاد يرون أن صنَّاع الأفلام الوثائقية الدرامية يتحمَّلون مسؤولية خاصة بتضليل الجمهور؛ حيث يرون أنَّه يجب على الصنَّاع أن يشيروا بوضوح إلى مستويات المصداقية.

على سبيل المثال، يظهر فيلم "الراعي الصالح" الوكالة بصور سلبية، كأن الوكالة قد تحوَّلت من مؤسَّسة ديمقراطية إلى هيئة فاسدة وديكتاتورية، وهو ما أثار قلقها بشأن تأثير هذه الصورة في الجمهور. ومع ذلك، يعترف بعض الموظَّفين السابقين في الوكالة، بأن الأفلام يمكن أن تقدِّم صورة متوازنة في بعض الأحيان. عمومًا، يرى بعض الخبراء أن دور ضبَّاط الوكالة المتقاعدين في هوليوود لا يقلُّ أهمِّيَة، سواء أكان لديهم وجهة نظر متشائمة أم إيجابية؛ لأنَّهم يقدِّمون صورة متنوِّعة قد تساعد على عرض ملامح دقيقة ومتوازنة عن الوكالة.

الخاتمة

ختامًا؛ نرى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) ظهرت بصورة سلبية منذ الستينيَّات في عدد من الأفلام؛ حيث ظهرت بوصفها منظَّمة خارجة عن السيطرة أو تروِّج للاغتيالات أو تعاني من فشل كبير. في التسعينيَّات، وبعد سلسلة من الأزمات مثل انهيار الاتحاد السوفياتي وفضيحة العميل (ألدرش آميس)، أصبح من الضروري للوكالة أن تغيِّر صورتها العامة،

وتبدأ التعاون مع صانعي الأفلام لتشكيل صورة إيجابية عنها في وسائل الإعلام.

على الرَّغم من أنَّ الوكالة لا تفرض رقابة مباشرة على الأفلام، فإنَّها تسعى للتأثير في الأعمال الفنِّية من خلال تقديم استشارات ومساعدات فنِّية فقط للمشاريع التي تعرضها في ضوء إيجابي. إذا كان السيناريو يحتوي على انتقادات أو تصوُّرات سلبية، يجري رفض التعاون مع صانعي الأفلام. تسعى الآن إلى توسيع تأثيرها في السينما الأجنبية أيضًا، وتحديدًا في الشرق الأوسط، من خلال استخدام تقنيَّات التواصل عن بُعد لتقديم المساعدة لصانعي الأفلام في الخارج.

Reading a Book: "The CIA in Hollywood: How the Agency Shapes Films, Television"

■ Written and translated by: Lina al-Saqer[1]

Abstract

It is no longer a secret to anyone the behavior and policies of the Central Intelligence Agency (CIA) in all areas that affect public opinion, with the media and its means being among the most important. Television programs, films, and series are highly effective tools for creating scenarios that support its political vision, and promote a positive image of its activities. This book reveals some of the history of the agency, and how it collaborated with Hollywood to produce entertainment that serves its interests, attracts clients, and justifies its exaggerated secrecy. This was done either by providing financial support for film and series production or by offering artistic consultations or intelligence information that contributes to shaping the portrayal of political reality, in ways that serve the agency's interests.

Keywords: CIA, Hollywood, Movies, TV Series, Political Reality, Secrecy.

1 - Syrian Translator

Terminology Creation, Ideological Power of Discourse

■ Idrouj Lakhdar[1]

Abstract

There are various ways to create terms, which imbue the meanings, and connotations of concepts with the intentions that individuals seek to use as tools for alienating minds and shaping them according to the goals they aim to achieve. Technology, its tools, and scientific research of various types may be among the most productive sources of terminology. However, ideology plays a significant role in producing and creating intellectual and cognitive terms with implications that respond to the requirements of the relationship between the environment and the minds living within it. Terms are linked to vital functions in society, most notably those associated with educating generations on intellectual patterns in which the ideological connotations interact to shape meaning and the cognitive demands of the project of constructing the mind and collective self within the intellectual and sociological framework. The process of creating terms is among the most important cultural strategies for socializing generations due to the intellectual and cognitive circulation of terms disseminated by media vessels within the public environment, which forms the largest vessel for their spread.

Keywords:

Media Institution, Terminology Creation, Mass Culture, Soft Ideology, Discourse.

1 - Algerian researcher, former Secretary General of the Research Center for Scientific and Technical Information, founder of Scientific and Technical Information Magazine.

Volunteer Work in Islam

■ Sheikh Hassan Ahmed al-Hadi[1]

Abstract

Islam views work and the worker with respect, honor, and reverence. It has even linked work to jihad, and the leaders of guidance (peace be upon them) have exemplified striving and labor, working with their own hands and demonstrating to the people the dignity and value of work. Voluntary work is an effort exerted by an individual with full desire, will, and choice, aimed at benefiting others or preventing harm and alleviating damage, done with satisfaction, love, and without material or immaterial compensation, with the intention of drawing closer to Allah.

The purpose of voluntary work in Islam can be defined as the establishment of a culture of charitable and voluntary acts of goodness in the Islamic community, the promotion of social solidarity and voluntary mutual support, the fostering of social and familial cohesion, and the improvement of people›s conditions. Islamic law contains numerous legislations and acts related to or establishing the foundation for voluntary work, either directly or indirectly. Some of the legislations that lay the groundwork for voluntary work include gifts, recommended charity, charitable endowments (waqf), bequests, loans, and ongoing charity (sadaqa jariyah).

Keywords: Voluntary Work, Worker, Solidarity, Cohesion, Voluntary Charity, Charitable Endowment (waqf), Society.

1 - Professor at al-Hawza and Researcher in Islamic Thought, Lebanon.

Role of Non-Governmental Organizations in Promoting a Culture of Anomaly, Gender Transition

■ Dr. Sihem Mohammad[1]

Abstract

This research examines the role of Western civil society organizations, particularly in Europe and the United States, in promoting (LGBTQ+) the anomaly culture and gender transformation through media tools, education, political pressure, and the legal recognition of these issues as protected rights within liberal frameworks. These organizations have largely succeeded in normalizing these concepts in the West, but have faced religious and cultural resistance in conservative societies, both within the West and in the Islamic world. The study aims to analyze the tools of cultural hegemony, explore models of resistance, and offer recommendations to fortify societies against this value infiltration.

Keywords: (LGBTQ+) Anomaly, Gender Transformation, NGOs, Cultural Hegemony, Gender, Education, Media, Rights and Freedoms.

1 - Researcher in political science and international relations - Tunisia.

Role of Non-Governmental Organizations in Controlling, Directing Entertainment Tools
Objectives, Implications

Dr. Sanaa Azouz[2]

Abstract

This study explores the growing role of NGOs in guiding entertainment tools and social media platforms, within the broader context of global cultural transformations. It highlights the subtle roles these organizations play in reshaping public consciousness and taste, especially in conservative societies, through partnerships with platforms such as Netflix and TikTok, and supporting content that embraces concepts such as gender, individual freedom, and value diversity.

The study also focuses on the fact that cultural intervention is not spontaneous, but rather linked to international funding networks, relying on influential digital tools like algorithms and short-form content. This results in gradual shifts in the values of youth and increasing societal divisions. It concludes that there are implicit objectives behind the human rights discourse, relating to the re-engineering of local consciousness and the dissolution of collective identities. Additionally, the study discusses the societal and political repercussions, including rejecting reactions, as well as governmental responses ranging from normalization to resistance.

Keywords:

NGOs, Cultural Hegemony, Social Media, Soft Power, Digital Entertainment, Gender, Cultural Identity, Human Rights Discourse.

1 - Social Researcher, Tunisia.

Non-Governmental Organizations, Civil Society in Lebanon Between Local Role, International Penetration

■ Dr. Hassan Mohammad Al-Zein[1]

Abstract

The study addresses the issue of NGOs in Lebanon, focusing on their historical emergence in the Western European core countries and their transition to Lebanon during the Ottoman Empire in the 19th and 20th centuries. It also traces their development, through the civil war and its aftermath, and analyzes the number, divisions, structures, and classifications of these organizations. In addition to that, the research analyzes their legal and administrative operational mechanisms, funding sources, and the qualitative leaps in their evolution that began after 2005–marked by the issuance of Resolution 1959, the Syrian withdrawal from Lebanon, and the assassination of former Prime Minister Rafik Hariri. The study explores the causes, factors, and motives behind this artificial development, which was funded and directed by American and international powers. It examines their functional, developmental, and political roles, leading to the identification of international intervention in their goals and programs. The study also looks at how these organizations transformed into political parties and power projects serving American and international agendas, and the complications they faced in the context of corruption networks and Lebanon's sectarian social and political structure. Additionally, the research discusses the implications of U.S. President Trump's decision to stop funding NGOs through USAID and its impact on Lebanon.

Keywords:

Sectarianism, Civil Society, NGOs, Associations, Ottoman Empire, Mutasarrifate, USAID, March 14 Alliance, Taif Agreement.

1 - PhD in Political Science, Department of International Relations, Lebanese University.

Perspective on Work of Western Organizations in Iraq

■ Mr. Ahmad al-Khalasi[1]

Abstract

After the fall of the dictatorial regime in 2003, and the subsequent changes in the structure of the Iraqi state, several non-governmental organizations experienced a quantitative leap, imposed by the occupier, aiming at securing its continued presence and permanence. This had to be accompanied by the emergence of a new cultural presence that competes with the existing identity in the Iraqi environment. A number of active Western organizations became active in the Iraqi arena, playing their role in strengthening the concept of hegemony through the space they occupy with the activities and initiatives they undertake, whether directly by themselves or through cooperation with local entities working in this field. This occurred alongside joint efforts between several European countries and the United States in this regard, as a clear expression of the unity of the West, viewed as a system still rooted in expansionist and colonial thought.

Keywords:

NGOs, Hivos, the West, PAX, Iraq.

1 -Political researcher and writer, Iraq.

Dark Agency

Critical Reading of the Political Exploitation of Non-Governmental Organizations (NGOs)

■ Dr. Maryam Rida Khalil[1]

Abstract

Non-governmental organizations (NGOs) are often surrounded by a number of issues and viewed negatively, with accusations leveled against them instead of appreciation for their visible contributions in development and relief efforts. This research examines the impact of some NGOs' ties to donor countries' programs and "foreign agendas" in shaping the "dark" perspective that has generally defined analyses of NGOs' roles in implementing covert programs, with specific mechanisms aimed at infiltrating targeted communities, whether intentionally or unintentionally. The research explores how cultural advantages play a role in shaping this perspective and whether NGOs are seen as part of the authentic fabric of society, or as instruments of soft power serving foreign interests, potentially even hindering real change. With the rapid development of globalization, the roles of "dark" organizations become more pronounced, and their influence as "agents" is enhanced. The research analyzes the October 2019 protests in Lebanon as a case study for examining the political exploitation of NGOs in targeting the resistance movement and its political representative in the Lebanese Parliament, Hezbollah, comparing the effectiveness of these NGOs in the context of post-battle "Auli al-Bass."

Keywords:

NGOs, Color Revolutions, Culture of Globalization, "Covert" Dependency Dark Agency.

1 -PhD in Social Sciences, Political Sociology. Professor at the Faculty of Political Science and International Relations at the Islamic University. Researcher at the "U-Feed" Center for Studies and Research. Member of the Association of Political Experts and Analysts (APA), Beirut.

Non-Governmental Organizations: Concept, Function

■ Dr. Ali Fadlallah[1]

Abstract

The term "Non-Governmental Organizations" has become widely used in recent decades, often associated with developed societies. It has been adopted by many elites, and frequently appears in both international and local statements. However, in fact, experience has shown that the performance of these organizations has been questioned, particularly regarding the nature of their proposals, their funding sources, and the nature of their connections to the interests of major Western countries. After a considerable period of time, it has become possible to assess these organizations and determine the extent of the benefits they have brought to their societies, as well as the potential harm they may have caused.

Generally, these organizations have come to represent a shiny title on one hand, while their substance remains questionable on the other. This leaves them with only two options: either to belong to the identity of their own society, or to detach from it and adopt the culture of the "colonizers."

Keywords: Civil Society, Function, Civil Communities, State.

1 - Hawza, University Asst. Professor -Lebanon

Dr. Hassan Muhammad al-Zein, in his study «NGOs and Civil Society in Lebanon,» explores the structural and historical trajectory of these organizations, shedding light on their explosion in number after 2005 and their transformation into power projects supported by the U.S. to infiltrate the sectarian structure of the Lebanese system.

The analytical process expands to include the cultural and digital spheres, as Dr. Sanaa Azouz examines in her research «Role of Non-Governmental Organizations in Controlling, Directing Entertainment Tools, Objectives, Implications» how partnerships between organizations and entertainment platforms, like Netflix and TikTok, contribute to reshaping public awareness, especially among youth, according to agendas that go beyond rights to dissolve identity.

Dr. Sihem Mohammad continues this course with her study «The Role of Non-Governmental Organizations in Promoting a Culture of Anomaly, Gender Transition,» where she tracks the legal and media pressure tools used by Western organizations to impose gender transformation concepts, warning of their consequences on conservative societies.

In "Rooting" section, , Sheikh Hassan Ahmed al-Hadi writes a paper titled "Voluntary Work in Islam," highlighting the jurisprudential and behavioral roots of charitable volunteer work, from ongoing charity to endowment and will, emphasizing that community solidarity in Islam is based on free will, and the desire to draw closer to Allah, not on external agendas or hidden interests.

In «Studies and Research» section, Algerian researcher Idrouj Lakhdar does a research, titled «Creation of Terminology, Ideological Power of Discourse». He explains that the process of generating terminology is one of the most important cultural strategies for social normalization of generations, due to the intellectual and cognitive circulation of terms disseminated by media outlets in the public sphere, which forms the largest channel for spreading such concepts.

The issue concludes with a translated review of the book «The CIA in Hollywood: How the Agency Shapes Film and Television,» where the translator Mrs. Lina al-Saqr reveals how U.S. intelligence collaborated with the film industry to shape public opinion, and polish its secret activities through mass entertainment media.

Finally, we ask Allah, Almighty, that this issue will be well received by readers, and become a valuable contribution to the Arab library and to all those interested in understanding the tools of colonial dominance and the nature and methods of their operation.

Praise be to Allah, first and last.

Editor-in-Chief

Dr. Mohammad Mahmoud Mortada

rooted connection between many NGOs in the Arab world and Western influence projects. As this soft power dominance grows more dangerous, establishing an independent national model becomes a civilizational and political obligation to ensure authentic development and true sovereignty.

The deconstruction of the civil society phenomenon in the Arab world is incomplete without a historical and critical awareness that understands the theoretical roots shaping this concept in its Western context, the courses it took to a different environment, and the tools that turned it into a lever for Western soft power, rather than an authentic expression of community will.

Research featured in this issue of "Oumam" magazine reveals that many NGOs in our region, despite raising slogans of neutrality and empowerment, are functionally linked to foreign funding networks and have ideologically aligned with narratives that do not always match the historical and cultural specificities of the people. They have thus become tools for shaping policies and reshaping identity and consciousness under the pretext of development, democracy, and human rights.

This issue not only addresses the perspectives of this utilization, examples of its manifestations, and its practical problems, but also opens a space for thinking about practical alternatives.

We need a courageous questioning that begins with a fundamental question: How can civil society in our countries regain its original role as a tool for liberation and development, without becoming a gateway for domination and dependency?

In any case, this issue of Oumam provides an in-depth analytical pause on the role of NGOs, from their historical, political, cultural, and religious angles, in a world where these organizations have become central actors in forming societies and reshaping their consciousness.

Dr. Ali Fadlallah opens the research with a return to the conceptual roots in his research, «Non-Governmental Organizations: Concept and Function,» where he deconstructs the term «civil» and traces its history and meanings. He clarifies that the effectiveness of civil society is measured by how well it aligns with cultural and religious identity, not merely by adopting modernity slogans.

Dr. Maryam Reda Khalil, in her research «The Dark Agency,» traces the transformation of some non-governmental organizations into tools for cultural and political infiltration within the mechanisms of soft power. She examines their role in the October 2019 protests and their direct targeting of resistance forces in Lebanon.

Meanwhile, Prof. Ahmad al-Khalasi, from Iraq, presents a research analyzing the activities of non-governmental organizations in Iraq, which emerged as a quantitative surge imposed by the American occupation, aimed at ensuring its continued presence and sustainability, inevitably coupled with the creation of a new cultural presence that competes with the existing identity within the Iraqi environment.

Value dependence is arguably more dangerous than financial dependence, because it leads to a long-term state of cognitive and cultural alienation

Fifth: Reflection on National Sovereignty

When these organizations gain what is perceived as "moral legitimacy" both domestically and internationally, they become a tool for exerting pressure on national decisions. The reports they issue are later used as a pretext for foreign intervention, whether through:

-Conditionality tied to aid and loans.

-Imposing legislative amendments dictated by international institutions.

-Tarnishing the image of governments to weaken their negotiating position.

In this way, civil society, often without intending to, becomes a tool that erodes national sovereignty, rearranging the balance of power within both the state and society.

Sixth: Alternatives

In reality, if we want a truly active and independent civil society, we must propose an alternative project that breaks ties with dependency, and restores the authentic national persoective. In this context, the following can be proposed:

1. Building Local Funding Systems
    - Activating local endowments and self-donations.
    - Allocating a portion of local development returns to support independent associations.
2. Strengthening Community Oversight
    - Imposing strict transparency on funding sources and expenditures.
    - Establishing independent bodies to monitor the impact of organizations on cultural and political sovereignty.
3. Drawing from the Historical Experience of Endowments and Charitable Institutions
    - Reactivating authentic models of civil society work.
    - Linking civil action to the values and cultural peculiarities of the community.[1]
4. Developing a Rights-Based and Development Discourse from the Inside
    - Formulating concepts of freedom, dignity, and justice based on the local civilizational reference.
    - Breaking the monopoly of international institutions over normative legitimacy.

Deconstructing the discourse on neutrality and independence exposes the deep-

1 - Abdullah Abdul Daim, «Civil Society and the State in the Arab World», p. 212.

- Pressuring to change laws and regulations.

In this way, hard hegemony is justified by referring to «objective data» that appear neutral, yet at their essence, reflect a specific agenda.

The multiplicity of influence tools, from funding to training to media to symbolic legitimization, reveals how NGOs in the Arab world have transformed into a complex system, combining the provision of social services with the production of a culture of dependency. These tools do not operate independently, but rather make a network of influence that is difficult for societies to dismantle without a strict critical awareness.

Fourth: Criticizing and Deconstructing the Discourse of Neutrality and Independence

Anyway, NGOs are often presented as neutral and independent spaces, detached from centers of power and dominance. They are marketed as the "voice of the people" and the "conscience of society." However, a deeper examination of their structure, funding sources, and practical roles reveals a gap between their public rhetoric and actual practice.

This exposes the need to deconstruct this idealized image and critique the assumptions underlying Western discourses on neutrality and independence.

Foreign funding, in particular, is the most sensitive aspect of the relationship between these organizations and society. It is difficult to claim true independence when an organization›s survival depends on the flow of foreign grants. Such conditional funding enforces:

- Setting priorities based on the interests of donors.
- Adhering to specific conceptual frameworks and terminologies.
- Adapting influence and communication strategies to align with funders› expectations.

The more these organizations rely on external funding, the less they are able genuinely to represent the actual needs of the local community.[1]

The impact is not only financial, but also extends to the value-based aspect. Many of these organizations adopt liberal perspectives on issues like:

1. Individual freedoms and family relations.
2. Cultural and religious identity.
3. The role of the state in the economy.

These perspectives can contradict the values of the local community, turning the organization into a platform for normalizing imported value systems, subtly introduced under the guise of «development» or «empowering marginalized groups."

1 - Abdullah Abdul Daim, «Civil Society and the State in the Arab World», pp. 200-202

-Adopting a clearly defined discourse on human rights and liberal democracy.
-Developing programs that help adapt local culture to Western values.
-Committing to regular reports to donors, ensuring continuous oversight.
Thus, funding becomes a tool for indirect discipline and pressure, preventing organizational decision-making independence or alignment with local societal values.[1]
One of the most influential tools is the training programs provided by Western institutions to civil society activists. These programs go beyond administrative techniques or project writing, extending into «leadership capacity building» and «strategic vision development» - terms that, at their core, conceal a process of cognitive and cultural normalization.
This produces a generation of local elites who:

1. Adopting the Western language to describe their issues.
2. Reproducing Western narratives of democracy, freedom, and development.
3. Engaging in cross-border interest networks that create dual loyalty.

In this way, these elites become cultural agents who exercise soft power within their societies from a position of «moral legitimacy."
The accompanying media discourse of NGOs plays a critical role in preparing public opinion to accept a new set of values and alignments. Awareness campaigns funded by foreign sources often focus on:

1. Issues of individual freedoms in their Western context.
2. Redefining the roles of family, women, and religion.
3. Demonizing any resistance or opposition to foreign influence as «extremism."

These campaigns are supported by the production of documentaries, publications, and conferences with a scientific or human rights angle, lending them enhanced credibility in the eyes of the public.[2]
Another important tool is the reliance on reports from these organizations as primary sources in shaping the positions of major powers and international institutions regarding Arab countries. When a locally based organization, which are dependent on foreign funding, releases a report criticizing a government or the cultural environment, it quickly becomes a reference document upon which decisions are based:

- Imposing economic or political sanctions.
- Intervening under the pretext of «protecting civilians."

1 - Abdullah Abdul Daim, «Civil Society and the State in the Arab World», pp. 180-182.

2 - Nadera Shalhoub-Kevorkian, Soft Power: NGOs and the Reproduction of Colonialism, pp. 62-64.

liberalism. In this context, «democracy and human rights» programs funded by American and European agencies gained momentum, and large-scale initiatives were launched to establish and support NGOs in the Arab region.(1)

This was accompanied by «political reform» stipulations embedded in partnership and trade agreements, such as the Barcelona Agreements between Europe and Mediterranean countries. Thus, NGOs transformed into a soft power tool, used to support voices aligned with political and economic liberalism.(2)

The «Arab Spring» (2010-2011) introduced an unprecedented phase of civil society expansion. Amid popular uprisings, the number of non-governmental organizations NGOs surged, with external funding pouring in under the banner of supporting «democratic transition.» Local cadres were trained in political change mechanisms, and networks between regional and international organizations were strengthened.(3)

Yet, what initially appeared as a legitimate liberation movement, soon raised questions about the independence of these organizations and their actual role in reproducing subtle Western hegemony over national decision-making, under the pretext of slogans such as freedom, transparency, and human rights.

The presence of NGOs in the Arab world forms a continuous chain of events, starting with colonialism›s restructuring of civic work, followed by the central state-building processes, and culminating in waves of «reform» that used civil society as a tool to normalize Western influence and redefine societal priorities. Therefore, analyzing these courses is crucial to understand the nature of the agendas that accompanied this intensive expansion.(4)

Third: Mechanisms and Tools Used by Western Organizations

Describing NGOs as extensions of the Western value system is insufficient; it is also necessary to deconstruct the practical means that enable them to effectively play this role. Soft power relies on a precise set of tools that allow these organizations to reshape awareness, decision-making, and behavior within the targeted societies.

One of the most significant sources of Western influence on NGOs is funding. The majority of these entities depend on grants or donations from international agencies, Western embassies, or funds associated with major institutions, such as USAID, the European Union, or the Bill & Melinda Gates Foundation. However, this funding is not given unconditionally; it is often tied to specific goals:

---

1 - Jude Howell & Jenny Pearce, Civil Society and Development: A Critical Exploration, p. 8-10

2 - Abdullah Abdul Daim, «Civil Society and the State in the Arab World», pp. 125-128.

3 - Nadera Shalhoub-Kevorkian, Soft Power: NGOs and the Reproduction of Colonialism, pp. 56-58

4 - Abdullah Abdul Daim, «Civil Society and the State in the Arab World», p. 145.

market.
Through partnerships, funding, and training, these organizations took on a dual role: providing social services and producing local elites capable of representing Western discourse within their own countries.
Tracking the theoretical roots of the concept clearly shows how it was built on a value system, in which freedom intertwines with hegemony, and volunteerism with the subjugation of other cultures. This background is essential to understanding how non-governmental organizations {civil society organizations} (NGOs) were employed in the Arab world as a tool for Western political and cultural influence.

Second: Historical Courses of NGOs Infiltration in the Arab World

The presence of NGOs in the Arab context was not the result of a natural, slow evolution, but rather a product of rapid political and economic transformations. The influence of these organizations intensified at specific junctures tied to major shifts in both the international and regional systems, making these entities, in many cases, instruments for advancing guided modernization discourses and foreign intervention.
Before colonialism, Arab societies had well-established models of civic engagement, especially in the form of endowments, schools, and charitable organizations that formed an integral part of the social and religious fabric. However, colonial powers systematically undermined this independent system through regulatory and administrative policies, such as consolidating control over endowments in the hands of the authorities, and imposing new associative models with cultural and missionary characteristics.[1] As a result, traditional civic activity was sidelined, in favor of structures more closely tied to the Western 'modernist' vision.
With the independence of Arab states in the mid-20th century, national state-building projects emerged, prioritizing comprehensive development and rapid modernization. In this framework, state powers expanded at the expense of civil initiatives, and restrictions were placed on civil associations, either through laws or direct political oversight. This coincided with the rise of nationalist rhetoric, which was wary of any "informal" activities that could serve as instrument for external influence.
However, this caution did not entirely eliminate civil society; rather, it remained marginal, mostly confined to limited charitable or cultural activities subject to government oversight.
The 1990s marked a decisive turning point, coinciding with the fall of the Soviet Union and the rise of the «end of history» discourse and the «triumph» of Western

1 - Abdullah Abdul Daim, «Civil Society and the State in the Arab World», p. 73.

First: The Intellectual Roots of Civil Society in the Western System

The discussion of NGOs cannot be complete without a deeper exploration of the philosophical and political environment, in which this concept emerged in the West, and the transformations that made it a functional tool in soft power and hegemony projects.

The civil society, at its core, is not a neutral entity detached from the global visions of major powers, but rather an expression of an intellectual system that produced its tools while shaping its conception of the relationship between the individual, the state, the market, and culture.

The origins of the concept of «civil society» trace back to classical political philosophy, but it became more clearly defined in modern European thought. For Hegel, «the civil society» represented the space in which individuals organized to achieve their economic and social interests within established rules and laws, which means a domain balancing individual freedom with public order.[1]

Later, Alexis de Tocqueville developed this idea within his analysis of American democracy, considering voluntary associations as the cornerstone for protecting society from the tyranny of centralized authority.[2]

However, this interpretation was rooted in a cultural background that did not completely separate the promotion of liberty values from the justification of European colonial expansion.

Antonio Gramsci added further complexity to the concept, by considering civil society (non-governmental) as a realm of cultural hegemony, where dominant elites produce value systems and perceptions that legitimize their control and make it acceptable to the public.[3]

At the end of the 20th century, with the rise of globalization, the concept of civil society entered a new phase. Major financial institutions and Western countries began promoting the idea that non-governmental organizations (NGOs) were the ideal alternative to the state in providing services and development. Simultaneously, these organizations were assigned political roles within strategies of «guided democracy,» where «civil» projects in developing countries were funded to reshape awareness and social behavior, according to Western standards[4].

In the later phases of this concept›s evolution, the civil society became part of the broader «global governance» policies, with NGOs were invested in spreading liberal values related to democracy, human rights, «gender equality,» and the free

1 - Georg Wilhelm Friedrich Hegel, Elements of the Philosophy of Right, p. 178.

2 - Alexis de Tocqueville, Democracy in America, Penguin Classics, p. 115.

3 -Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, International Publishers, p. 12-13.

4 - Jude Howell & Jenny Pearce, Civil Society and Development: A Critical Exploration, p. 4-7.

First talk
Giving Masks: Dominance with a Human Face

Editor in chief:
Dr. Mohammad Mahmoud Mortada

In recent decades, there has been a remarkable rise in the presence of non-governmental organizations (NGO) within the Arab world, to the extent that these organizations have become influential players in politics, economics, culture, and the shaping of public awareness. Although their services and initiatives may seem humanitarian and developmental at first glance, a deeper look at their origins, development, and working methods reveals a more complex reality than the common perception.

Civil society is not an innocent invention that come out of nowhere. It is the product of an intellectual and historical system, which reflects the formation process of the modern state in the West, and its vision of the role of individuals and groups. With the rise of liberal globalization, this concept was adapted and re-employed as a tool of soft power, through which the priorities of other societies are restructured, and their values are reshaped according to pre-determined frameworks. This reconfiguration became particularly evident in the Arab countries, where NGO entered, supported by substantial funding and pre-constructed discourses, at times becoming an extension of foreign projects that converge on a fundamental objective, which is the redefinition of the relationship between the state and society in a way that achieves hegemony in its most seamless and sustainable form.

Hence, the research into these organizations does not stem from a fundamental hostility to the idea of civil organization. Rather, it is a desire to restore the authentic effectiveness of this field and liberate it from value-based and functional dependency. The real questions, which should be raised, concern the system of interests, values, and powers operating behind the shiny facade of organizations that claim neutrality and humanity.

Rooting

22 **Volunteer Work in Islam** — Sheikh Hassan Ahmed al-Hadi

Studies and Research

23 **Terminology Creation, Ideological Power of Discourse** — Idrouj Lakhdar

Reading in a book

24 **"The CIA in Hollywood: How the Agency Shapes Films, Television"** — Written and translated by: Lina al-Saqer

index

Giving Masks: Dominance with a Human Face 7 — Dr. Mohammad Mahmoud Mortada

Focus

Non-Governmental Organizations: Concept, Function 16 — Dr. Ali Fadlallah

Dark Agency 17 — Dr. Maryam Rida Khalil

Perspective on Work of Western Organizations in Iraq 18 — Mr. Ahmad al-Khalasi

Non-Governmental Organizations, Civil Society in Lebanon Between Local Role, International Penetration 19 — Dr. Hassan Mohammad Al-Zein

Role of Non-Governmental Organizations in Controlling, Directing Entertainment Tools 20 — Dr. Sanaa Azouz

Role of Non-Governmental Organizations in Promoting a Culture of Anomaly, Gender Transition 21 — Dr. Sihem Mohammad

At Upcoming issue

The Illusion of Freedom

Magazine Message:

Confronting the intellectual challenges imposed by the West and others on our Arab and Islamic societies, through:

- Refuting these issues in a scientific and systematic academic manner, highlighting their consequences and shortcomings, and criticizing their origins and contexts.
- Revealing the political, economic and colonial backgrounds behind the attempt to dominate culturally on our societies.
- Providing scientific statistics from the inside of Western societies, which monitor the destructive consequences of these cultures on societies.
- Providing authentic and alternative visions on these issues from a universal humanitarian perspective, that is consistent with the requirements of human nature and the universal, metaphysical vision of humanity.

Oumam Magazine Copyright Pledge

I, the undersigned: .....

The author of the research titled: .....

.....

I pledge to transfer the copyright and distribution rights to (Oumam) Magazine and Baratha Center for Studies and Research.

Signature:

Date:

Intellectual Property Pledge

I, the undersigned: .....

The author of the research titled: .....

.....

I pledge that the research I have completed has not been published or submitted for publishing to another magazine, whether in Lebanon, Iraq, or any other country, and I wish to publish it in Oumam magazine.

Signature:

Date:

- Verses are documented in the text immediately, after the Quran text by mentioning the surah followed by a colon, then the verse number inside brackets, like this: [Al-Insan: 25].
- The Quran verses are inserted with vowels, according to the Quran diacritical marks, and are placed between two special brackets, like this: {In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful}.
- Note: If the sources mentioned above are electronic, the link will be included after the page number at the bottom.

- A list of sources and references shall be included at the end of the research, as mentioned above, and adding the rest of the related details: Publishing house, publishing country, publishing date, edition number.
- The author uses the font (Simplified Arabic), in size (14) in the text, and the same font in size (12) in the margin.
- In English, the author uses the font (Times New Roman), in size (14) in the text, and size (12) in the margin.
- The following should be written on the first page:
  - The research title in Arabic.
  - The author's name in Arabic (if Arab), with a footnote stating: his nationality, academic description, academic degree and certificate, and affiliation (university, college), or (research institution).
  - An abstract of the research in Arabic, provided that each abstract does not exceed (100) words.
  - Keywords, provided that they do not exceed (7) words.
  - The magazine will translate the abstracts into the languages it considers appropriate.

Oumam Magazine Authors' Guide

- The research must be new in its presentation, and no one has previously addressed the subject, using the same mechanism and reached the same results. It must be characterized by depth, analysis and criticism.
- The research must be free of linguistic and typographical mistakes, and punctuation marks must be taken into account when writing.
- The information, contained in the research, must be documented through accurate scientific sources and references.
- The author should ensure that the number of words in the research ranges between (4500) and (5500) words.
- "Plagiarism Check X" will be used to determine the extent of plagiarism.
- "Plagiarism Check X" will be used before the research is being presented for evaluation, and the research will be rejected if the plagiarism exceeds the internationally accepted rate (25%).
- Regarding the footnotes related to reference notes, the author will use "Chicago Modified Style", and insert footnotes at the bottom of the page via automatic insertion.
- Example of "Chicago Modified Style":
    - When documenting from a book: Author's name, book title, the part or volume, page number.
    - When documenting from a magazine: Name of the author of the research or article, the research title, name of the magazine, the issue, page number.
    - When documenting from a collective book: Name of the author with the phrase "and others", the book or research title, page number.
    - When documenting from thesis or dissertation: Name of the researcher, thesis or dissertation title, university or college, page number.

it within the specified period, he is committed to fulfill it according to the following determinants:

A. Determine the extent of scientific integrity of the research.

B. Determine the extent of conformity between the title and the content of the research.

C. Determine the extent of clarity of the research abstract.

D. Determine the extent of the research introduction clarification to the research idea.

E. Determine the extent to which the introduction of the research clarifies its idea.

F. Determine the extent of suitability and coherence of the subtitles.

G. Determine the extent of the scientific level of the research.

H. Determine the extent of the linguistic and literary level.

I. Determine the extent of the value of the sources and the accuracy of relying on them.

J. Determine the extent of the research importance and authenticity, in terms of mechanism and results.

K. Determine the extent of the research size.

L. Determine the extent of the research suitability for publishing.

M. Determine, accurately, the paragraphs that need to be modified by the researcher.

- The evaluator determines the reasons for rejection, if he decides that the research is not suitable for publishing.
- The evaluation process is conducted confidentially.
- If the first evaluator wants to discuss the research with the second evaluator, he must inform the editor-in-chief.
- The scientific evaluator's comments on the research are sent to the editor-in-chief to be sent to the researcher if any, so that the author can take them into consideration for approval of publishing, without the evaluator and the researcher knowing each other.
- The evaluators' comments and recommendations are relied upon in the decision to approve the publishing of the research or not.

Oumam Magazine Publishing Ethics

- The magazine's management is committed to keep the intellectual copyrights of the authors.
- The magazine's management is committed to keep the principle of non-discrimination on the basis of race or gender, and to the rules of scientific thinking and its methods, and its language in presenting ideas, trends and topics, and discussing or analyzing them.
- The magazine's management is committed not to disclose the names of the evaluators (reviewers) to the authors, and is also committed at the same time not to disclose the names of the authors to the evaluators. The names remain confidential at the editor-in-chief and managing editor only.
- Respecting the intellectual copyrights of translated research.
- The research must be consistent with the standards of scientific integrity and scientific research ethics.
- It is required that the research submitted for publishing in the magazine has not been previously published in another magazine or in a book, or extracted from a thesis or dissertation, and that it has not been submitted for publishing in another magazine at the same time.

Oumam Magazine Evaluators' Guide

- The scientific evaluator' main task is to read the research submitted for publishing, which is within his scientific specialization, with great care, and evaluate it according to a scientific and academic vision and perspective that is not subject to any personal opinions, then put his constructive and honest observations regarding the research sent to him.
- Before starting the evaluation process, the evaluator ensures whether the research sent to him is within his scientific specialization or not. If the research is within his scientific specialization, he should estimate that he has enough time to complete the evaluation process; since the evaluation process should not exceed fifteen days.
- After the evaluator agrees to fulfill the evaluation process, and completes

« Oumam For human and social studies » Magazine Publishing Terms

- Published research and studies do not necessarily express the opinion of the magazine.
- When the research is accepted, the author undertakes to transfer the ownership copyrights of the research to the magazine, and not to publish it in any other magazine, except after obtaining written approval from the magazine's management. The magazine has the right to publish the research in a collective book; and if the researcher wants to publish his research in any paper, or electronic publishing medium, he must obtain prior written approval from the magazine's management.
- The magazine is committed to inform the author of the approval to publish the research without modification, or according to specific modifications based on the comments of the evaluators, or apologizing for not publishing within a period not exceeding (30) days, except in the case of early writing (asking the author to write a sample to know his method), but the author is informed of that.
- If the research is rejected, the magazine has the right to inform the author of the reasons for rejection, or not to inform him of that.
- The arrangement of research (articles) within the magazine is subject to technical purposes, and has nothing to do with the status and fame of the author (researcher).
- The magazine management pays a financial reward for each research published in the magazine, and informs him - in advance- of its value, or how the calculation is done.
- Correspondence should be sent to the Editor-in-Chief: Dr. Mohammad Mortada at the following addresses:
- Phone number: 009613821638 Email: oumam.magazine@gmail.com

Scientific Board:

- Prof. Hafez Abdel Rahim: (Political and Economic Sociology – University of Gabes - Tunisia).
- Prof. Hasan Bashir: (Sociology of International and Cultural Communication – Imam Al-Sadiq University – Iran).
- Prof. Ben Sharqi Ben Meziane: (Philosophy – University of Oran (2) – Algeria).
- Prof. Haider Hassan Al-Yaqoubi: (Educational Psychology – University of Kufa – Iraq).
- Prof. Khanjar Hamieh. (Contemporary Western Philosophy - Lebanese University - Lebanon).
- Prof. Talib Imran: (Differential implications and astronomy – Damascus University – Syria).
- Prof. Aqeel Sadiq: (Philosophy – University of Basra – Iraq).
- Prof. Mohsen Saleh. (Philosophy – Lebanese University – Lebanon).
- Prof. Mohammad Shaalan Al-Tayyar: (Archeology – Damascus University – Syria).
- Prof. Muammar Al-Hawarneh. (Psychology – Damascus University – Faculty of Education – Syria).
- Prof. Yasser Mustafa Abdel Wahab: (Medieval History – Kafr El Sheikh University – Egypt).
- Prof. Youssef Tabaja: (Sociology – Lebanese University – Lebanon).

Editorial Board:

- Prof. Hana Al-Jazar: (Philosophy – Damascus University – Syria).
- Prof. Saad Ali Zayer: (Philosophy of Education and Curricula of Arabic language – Iraq).
- Prof. Adel Al-Wachani: (Sociology of Culture and Communication – University of Gabes – Tunisia).
- Assoc. Prof. Neama Hasan Bakr: (Modern and Contemporary History – Ain Shams University – Egypt).
- Dr. Ali Haj Hasan: (Islamic Philosophy – Lebanon).
- Sheikh Dr. Mohammad Nimr: (Educational Curricula – Lebanon).

General Supervisor:
Al-sheikh Jalal al-Din Ali Al-Sagheer

Editor in chief:
Dr. Mohammad Mortada

Managing Editor:
Al-sheikh Dr. Mohammad BG Kojok

Managing Director:
Ms. Aya Baydoun

Technical Director:
Mr. Khaled Mimari

Proofreading:
Dr. Mahmoud Al-Hasan

Translator:
Mrs. Lina al-Saqer

Oumam
For human and social studies

Oumam magazine, for Human and Social studies, is a quarterly Peer-Reviewed scientific periodical, issued every three months by «Baratha Center for Studies and Research» in Beirut, Lebanon. It is concerned with criticizing Western visions of humanity and society in various fields and contemporary challenges in philosophy, history, sociology, anthropology, and other fields. This is on one hand, and on the other hand , rooting them from a rational standpoint, that is consistent with the requirements of human nature, and with the genuine metaphysical cosmic vision of humanity.

White Faces, Black Hearts

Some non-Governmental Organizations (NGOs)

2nd year - Issue (7): spring 2025 AD - 1446 AH

ISSN:
: 3005-6713
: 3005-6721

Oumam
For human and social studies

issued by:

A quarterly Peer-Reviewed journal concerned with criticizing Western visions of humanity and society

www.barathacenter.com
www.oumam.barathacenter.com
Oumam.magazine@gmail.com

Baratha Center for Studies and Research
Beirut- Baghdad

المشاركون الكتّاب

د. علي فضل الله
لبنان

د. مريم رضا خليل
لبنان

أ.أحمد الخالصي
العراق

د. حسن محمد الزين
لبنان

سناء عزوز
تونس

د. سهام محمد
تونس

إيدروج لخضر
الجزائر

الشَّيخ حسن أحمد الهادي
لبنان

لينا السقر
سوريا

ISSN:
: 3005-6713
: 3005-6721

issued by Baratha Center for Studies and Research